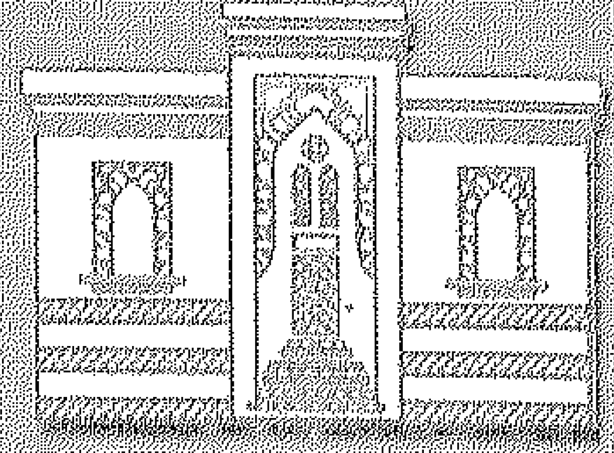


دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة



مصطفى النحاس رئيسًا للوفد



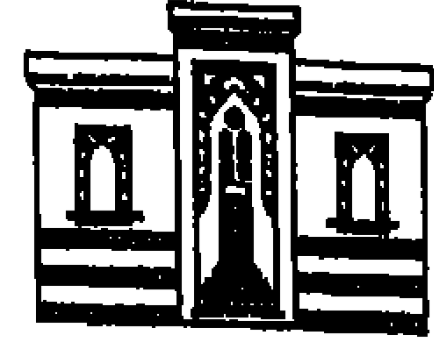
٥٩

د. مختار أحمد نور

مصطفى النحاس رئيسا للوفد

(١٩٢٧ ـ ١٩٥٣)

إهـــــــداء2005
دار الكتب والوثائق القومية
القاهرة



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصطفى النحاس رئيساً للوفد

(١٩٢٧ ـ ١٩٥٣)

تأليف
د. مختار أحمد نور

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

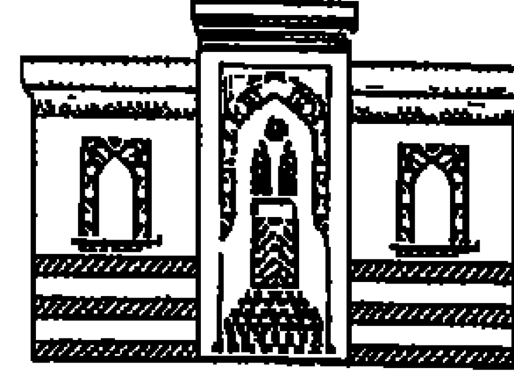
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

نور، مختار أحمد
مصطفى النحاس رئيسا للوفد (1927 - 1953)/
تأليف مختار أحمد نور .ـ [القاهرة]: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2005
390 ص ؛ 29 سم.
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.
تدمك 9 - 0371 - 18 - 977

٩٦٢,٠٥٢

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٥/٧٦١٩
I.S.B.N. 977 - 18 - 0371- 9



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

سلسلة دراسات علمية فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر

الآراء الواردة بالنص لا تعبر عن رأى هيئة التحرير ولكن تعبر عن رأى المؤلف

أسس هذه السلسلة
أ.د. يونان لبيب رزق
عام/ ١٩٨٢

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر/ دار الكتب والوثائق القومية/ كورنيش النيل ـ رملة بولاق.

تقديم

على كثرة ما كتب عن تاريخ حزب الوفد المصرى ودوره فى الحركة الوطنية المصرية، لم يحظ زعيمه ورئيسه - الثانى - مصطفى النحاس، أحد أبرز زعماء الحركة الوطنية المصرية فى فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، بدراسات علمية ضرورية وواجبه، فمع تقديرنا لكتابات وضعها المنتمون إلى الوفد، مثل الأساتذة محمد سعد الدين وعباس حافظ وعلى سلامة وغيرهم، إلا أننا لم نجد، فيما نعلم، دراسة علمية أكاديمية وضعت عن مصطفى النحاس، باستثناء دراسة الدكتور علاء الحديدى (١٩٩٣) التى ركزت على قضية زعامة النحاس السياسية، منذ بروزها وصعودها، ثم هبوطها وانحدارها، وحتى خوضه المعركة الأخيرة التى ألغى فيها النحاس معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر عام ١٩٥١.

والواقع أن شخصية مصطفى النحاس جديرة بأكثر من دراسة علمية تجلى جوانبها المختلفة وتبرز دورها السياسى فى تاريخ مصر المعاصر، بشكل علمى. ومن هنا تأتى أهمية الكتاب الذى نقدمه فى «مصر النهضة» والذى يتناول بالدراسة العلمية الموثقة والموضوعية، دور مصطفى النحاس ليس فقط باعتباره رئيساً لحزب الوفد، وإنما من خلال السلطة التى احتازها ومارسها، ومن خلال وجوده خارجها، وهى فترة تقدر بنحو ربع قرن، منذ توليه زعامة الوفد فى أعقاب وفاة رئيسه الأول سعد زغلول عام ١٩٢٧، وحتى ألغت قيادة ثورة يوليو الأحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣.

والكتاب إذن ليس سيرة ذاتية أو ترجمة لحياة النحاس، وإنما هو بحث فى «الدور السياسى» له من خلال رئاسته للوفد، سواء من خلال توليه السلطة وممارسة شئون الحكم، أو من خلال وجوده فى صفوف المعارضة، وعلى ذلك يتناول الكتاب بالدراسة قضايا أساسية منها قضية الزعامة عندما تمارس السلطة السياسية، وكيف تتطور علاقاتها بمصدر السلطة أنذاك، ونعنى بذلك الإنجليز والقصر، وبالشعب الذى تستمد منه هذه الزعامة. ومنها كذلك قضية مصداقية الزعيم فيما يقوله وينادى به وهو خارج السلطة، وما يفعله عندما يلى السلطة ويصبح عليه أن ينفذ ما كان ينادى به من برامج وسياسات، والزعماء غالباً ما يكونوا أقوى وأفصح لساناً وهم خارج السلطة.

ولقد قسم المؤلف، الدكتور مختار نور، كتابه إلى قسمين أولهما درس فيه دور الزعيم وحزبه وهو يمارس السلطة، وما اقتضاه ذلك من دراسة الظروف

التى تولى فيها وطبيعة علاقته بالقصر والإنجليز ثم بالأحزاب السياسية والجماعات الأيديولوجية المعاصرة له، إلى جانب دراسة إنجازات وزاراته، سواء كانت وفدية خالصة أو مؤتلفة، فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى، وما تبنته من سياسات تنفيذية وإنشائية. والقسم الثانى تناول دور النحاس والوفد وهو خارج السلطة وفى صفوف المعارضة، وعالج فيه المواقف والعلاقات السابقة من خلال هذا الموقع المختلف، وإن اختص هذا القسم بفصل عن قيادة النحاس للوفد وأسلوب إدارته له وإلى أى مدى كان ديمقراطياً فى ذلك.

وفى يقينى أن هذا الكتاب يكتسب أهميته، إلى جانب موضوعه الضرورى، من الجهد الكبير الذى بذله المؤلف لاستقاء مادته من المصادر الأصلية، وعلى رأسها الوثائق، ومن كافة المراجع التى مست الموضوع من قريب أو من بعيد، والتى ذيَّل بها كتابه فى قائمة ثرية، أجاد الاستفادة منها، كما يكتسب أهميته كذلك من الإشراف العلمى الذى حظى به من أستاذ مرموق وعالم جليل هو أستاذنا الدكتور عبدالخالق لاشين أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس، الذى أشرف على الباحث وهو يعد دراسته هذه لنيل درجة الدكتوراه.

وقبل أن أخلى بين الكاتب وقرائه أود الإشارة إلى أننا قد نختلف مع الدكتور مختار نور فى بعض تحليلاته وآرائه واجتهاداته، فهذا أمر طبيعى ومشروع، لكن الحقائق العلمية المستمدة من المصادر الأصلية، والموثقة، والتى اختبرت بمعايير النقد التاريخى العلمى، هذه الحقائق ليس بوسعنا أن نختلف معه بشأنها، مهما كانت لا ترضينا، فالحقيقة هى الهدف وهى الخير الأسمى، والنظرة العلمية تحتم علينا أن ننظر إلى زعمائنا باعتبارهم بشراً ـ وليسوا أنبياء أو قديسين ـ يحتازون السلطة ويمارسون الحكم، ويصيبون ويخطئون، ويسمون فوق نوازعهم ويخضعون، وأن الانجاز الحقيقى لهم يوزن بميزان العلم، ويقاس بحجم الدور الإيجابى الذى يؤثر فى تاريخ الوطن ونهضته، فرقى مصر ونهضتها وسعادتها هى غايتنا جميعاً، إليها نسعى ونتوجه ونعمل..

وعلى الله قصد السبيل

رئيس التحرير

أ. د. أحمد زكريا الشلق

يناير ٢٠٠٥

مقدمـــة

يتناول البحث دراسة رئاسة مصطفى النحاس لحزب الوفد في الفترة الممتدة من وفاة سعد زغلول -في عام ١٩٢٧- إلى قرار حل الأحزاب السياسية في مصر في عام ١٩٥٣م.

وقد وقع اختياري لدراسة هذا الموضوع، نظراً للدور البارز الذي لعبه مصطفى النحاس -ليس فقط في قيادة الوفد خلال تلك الفترة- ولكن أيضاً في الحركة الوطنية المصرية، واستكمال وضع أسس الحياة النيابية والممارسات الديمقراطية، والنضال من أجل استكمال شكل الاستقلال الذي حصلت عليه مصر من خلال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، هذا بالإضافة إلى أنه لم يسبق -عند تسجيل هذا الموضوع- دراسة موضوع كهذا دراسة أكاديمية مع ما يتطلبه من منهجية والتزام بالرجوع إلى الوثائق والمصادر التاريخية في مظانها الأصلية، والتي كشف النقاب عن الكثير منها مؤخراً، مما يلقي أضواء هامة على دراسة موضوع كهذا.

ولمعالجة موضوع البحث تم تقسيمه إلى مدخل تمهيدي وثمانية فصول وخاتمة، وقد رأيت أنه من الأفضل تقسيم البحث -رأسياً- إلى قسمين أساسيين هما: "مصطفى النحاس والوفد في السلطة" و"مصطفى النحاس والوفد خارج السلطة".

ويتناول المدخل التمهيدي التعريف بمصطفى النحاس وتطوره الاجتماعي والعلمي والوظيفي والسياسي، حتى توليه رئاسة الوفد خلفاً لسعد زغلول، بالإضافة إلى التعريف بنشأة الوفد -كتجمع وطني من أجل الاستقلال- وتطوره إلى حزب سياسي بعد ذلك.

وقد اشتمل القسم الأول "مصطفى النحاس والوفد في السلطة" على أربعة فصول، جاء الفصل الأول منها بعنوان "مصطفى النحاس وعلاقته بالقصر" وفيه تم تتبع علاقة النحاس بالقصر حيث تم تقسيم تلك العلاقة إلى خمس مراحل أساسية وهي: مرحلة التقارب، ومرحلة الخلاف، ومرحلة التحدي والمواجهة، ومرحلة الدفاع الوفدي ضد هجمات القصر، ثم مرحلة الإذعان والخضوع الكامل للقصر الملكي.

أما الفصل الثاني وهو بعنوان "مصطفى النحاس وعلاقته بالأحزاب السياسية والجماعات الأيديولوجية" فقد تتبعت فيه طبيعة تلك العلاقة بين النحاس -رئيس الوفد- وبين أهم الأحزاب السياسية والجماعات الأيديولوجية المعاصرة.

أما الفصل الثالث وهو بعنوان "مصطفى النحاس وعلاقته بالسلطات البريطانية في

مصر"، فقد تناولت فيه، طبيعة العلاقة بين الطرفين حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات، الفترة الأولى وهي الممتدة من عام ١٩٢٨ "وزارة النحاس الأولى" إلى عام ١٩٣٦ "تاريخ عقد المعاهدة"، والفترة الثانية من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٥١ "تاريخ إلغاء المعاهدة من جانب النحاس"، والفترة الثالثة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٢ "تاريخ نهاية آخر وزارة للنحاس". وقد تم استعراض الأساليب التي عمدت السلطات البريطانية إلى استخدامها في التعامل مع النحاس، وهي أسلوب التهديد والوعيد، وأسلوب استمالة النحاس، ثم أسلوب احتواء النحاس، فأسلوب ضرب النحاس للقضاء عليه.

أما الفصل الرابع وهو بعنوان "مصطفى النحاس وقضايا مصر الاجتماعية والاقتصادية" فقد تناولت فيه -بالدراسة- موقف النحاس -كرئيس للوزارة في مصر- من القضايا الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، وقد خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى أن الوفد -في ظل قيادة النحاس له ومن خلال تعامله مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية- قد مرّ بثلاث مراحل رئيسة هي: مرحلة الوفد الشعبي أو الجماهيري "في العشرينيات والثلاثينيات" ثم مرحلة الوفد التابع للإنجليز "في الأربعينيات"، فمرحلة الوفد التابع للملك "في الخمسينيات" وفي المرحلتين الأخيرتين ضاعت مصالح الجماهير العريضة، الاجتماعية الاقتصادية.

أما القسم الثاني "مصطفى النحاس والوفد خارج السلطة" فقد اشتمل كذلك على أربعة فصول ، جاء الفصل الأول منها بعنوان "مصطفى النحاس وعلاقته بالقصر"، وفيه تم استعراض طبيعة العلاقة بين النحاس والقصر، وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة النحاس تجاه القصر -وهو خارج السلطة- لم تسر على وتيرة واحدة، وإنما سادها الارتجال والتخبط وذلك بسبب تجريده من سلطاته التنفيذية والتشريعية "الوزارة والبرلمان"، التي كان النحاس يستخدمها كأداة فعّالة في صراعه ضد القصر.

أما الفصل الثاني ، والذي جاء بعنوان "مصطفى النحاس وعلاقته بالأحزاب السياسية الجماعات الأيديولوجية" فقد تناولت فيه بالدراسة علاقة النحاس بتلك الأحزاب السياسية والجماعات الأيديولوجية المعاصرة.

وجاء الفصل الثالث بعنوان "مصطفى النحاس وعلاقته بالسلطات البريطانية في مصر"، وفيه تتبعت العلاقة بين الطرفين خلال وجود النحاس خارج السلطة، حيث أبدى النحاس -في بداية عهده بالزعامة الوفدية- شيئاً من التشدد، مما أزعج الإنجليز، ثم

تحول بعد ذلك إلى سياسة الاعتدال والتقرب، فسياسة مهاجمة الإنجليز -في أعقاب طرده من السلطة بواسطة الملك في عام ١٩٣٧- ومحاولاته المتكررة استغلال الظروف الدولية المعاصرة -"مقدمات الحرب العالمية الثانية"- لصالحه، وما تبع ذلك من رفعه لمذكرته الأولى للإنجليز في أول أبريل ١٩٤٠م -تلك الظروف والأحداث التي تشابهت إلى حد كبير مع ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢م، بل وتعد مقدمات لهذا الحادث- لينتهي الأمر بتولية السلطة بقوة السلاح البريطاني، ثم محاولاته، إثر طرده من السلطة فى عام ١٩٤٤- استعادة جزء من شعبيته التي كانت قد تردّت في أبرز جوانبها "الوطنية والنزاهة" وما تبع ذلك من مطالبته بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦م.

أما الفصل الرابع والأخير وهو بعنوان "مصطفى النحاس وحركة قيادة الحزب وإدارته" فقد اشتمل على ثلاث نقاط رئيسة هي:-

"الإطار التنظيمي للوفد، ودور مؤسسات الوفد في تنفيذ سياسته، وأسلوب مصطفى النحاس في قيادة الحزب، وقد خلصت دراسة الفصل إلى أن أسلوب النحاس في قيادة الحزب قد مرّ بثلاث مراحل رئيسة هي: مرحلة ديمقراطية القرار، ثم مرحلة دكتاتورية القرار، ثم مرحلة القرار الوفدي بين جناحي الوفد من يمين ويسار.

أما الخاتمة فقد اشتملت على عرض وتقييم ما خرجت به الدراسة من نتائج.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على عدة مصادر: أبرزها وثائق غير منشورة محفوظة بدار الوثائق في لندن، وأبرزها مجموعات F.O 141, F.O 371, F.o 407 ، بالإضافة إلى مجموعة الأوراق الخاصة الموجودة بمركز الشرق الأوسط التابع لجامعة اكسفورد بالمملكة المتحدة، وأبرزها مذكرات لورد كيلرن وبيرسي لورين وجيرالد ديلاني وهولدن اندرو وزنانيري وانطوني ايدن، والأخيرة محفوظة في دار المحفوظات في ريتشموند قرب لندن وذلك على شرائط ميكروفيلم.

وبالإضافة إلى ذلك هناك الوثائق العربية الموجودة بدار الوثائق القومية، وتشمل: محافظ عابدين، محافظ الأحزاب السياسية، تقارير الأمن والبوليس السياسي، تقارير سياسية خطية، بالإضافة إلى مجموعة ملفات خدمة الزعماء السياسيين الموجودة في دار المحفوظات العمومية بالقلعة، بالإضافة إلى مجموعة الوثائق، الموجودة بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، وكذلك مجموعة مضابط مجلسي الشيوخ والنواب في الفترة من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٥١م، كذلك اعتمدت الدراسة على مجموعة لا بأس بها من المذكرات واليوميات، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت الدراسة كذلك على عدد لا بأس به من

الصحف والمجلات العربية والأجنبية، بالإضافة إلى ذلك اعتمد البحث على عدة لقاءات شخصية مع بعض الشخصيات المعاصرة للأحداث ، كذلك اعتمد البحث أيضاً على مجموعة من الرسائل العلمية -العربية والأجنبية- التي تناولت موضوع البحث بالدراسة، أما عن المؤلفات والدراسات -العربية والأجنبية- فهي عديدة.

وقد واجه البحث -شأنه شأن العديد من الأبحاث العلمية- مجموعة من الصعاب تمثلت فى عدم تمكنى من العثور على ملف خدمة مصطفى النحاس فى دار المحفوظات العمومية بالقلعة، بالإضافة إلى أن تقسيم البحث -رأسياً- إلى قسمين صاحبه بعض الصعاب التي تمثلت في اضطراري -في كثير من الأحيان منعاً لتكرار ذكر الأحداث التاريخية- إلى استخدام عبارات "للمزيد من التفاصيل انظر في ..."، كذلك من المصاعب التي صادفها البحث وجود أعداد من الدوريات -بقاعة الدوريات في دار الكتب المصرية فى الترميم، مما كان يتسبب أحياناً فى صعوبة الاطلاع على تلك الأعداد.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لمن قدّم لي يد المساعدة والعون في إتمام هذا البحث، وأخص بالشكر الأستاذ الفاضل الدكتور/ عبد الخالق محمد لاشين أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة عين شمس والمشرف على هذا البحث والذي كان لملاحظاته القيمة وتوجيهاته المستمرة وتشجيعه الدائم أثر طيب وملموس، بالإضافة إلى إمدادي بالعديد من المراجع إلى جانب روح سيادته النبيلة.

كما أتقدم بالشكر إلى زملائي في مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الذين قدموا لى يد العون والمساعدة بكل إخلاص، وأخص منهم الدكتور خلف عبد العظيم سيد الميري.

وأرجو من الله العلي القدير أن يكون التوفيق حليفي.

وعلى الله قصد السبيل.

مدخل تمهيدي

قبل أن نتعرض لموضوع البحث -مصطفى النحاس رئيساً للوفد "سبتمبر ١٩٢٧ - يناير ١٩٥٣"- بالدراسة، ينبغي أولاً أن نلقي الضوء -من خلال هذا التمهيد- على قضيتين هامتين تتعلقان بموضوع البحث هما: مولد مصطفى النحاس وتطوره الاجتماعي والعلمي والوظيفي والسياسي. ثم "قضية الوفد المصري ونشأته -باعتباره تجمعاً وطنياً من أجل الاستقلال- وتطوره إلى حزب سياسي فيما بعد. وذلك لما لهما من أهمية بالغة في فهم موضوعات الدراسة وفصولها اللاحقة، وسبر أغوارها.

وفيما يتعلق بالقضية الأولى وهي "مولد مصطفى النحاس وتطوره الاجتماعي والعلمي والوظيفي والسياسي":

فقد ولد مصطفى النحاس في ١٥ يونية ١٨٧٩ في بلدة سمنود[١] التابعة لمديرية الغربية، وكان والده الشيخ محمد النحاس يعمل بتجارة الخشب[٢]، وقد اشتهر بالتقوى والورع[٣] على الرغم من أنه لم يكن من خريجي الأزهر، كما كان ميسور الحال، بيد أنه لم يكن يعد من الأثرياء، وكان يمتلك بعض المنازل والمحلات ولم يكن مالكاً لأراضٍ زراعية[٤] وكان مصطفى النحاس -في طفولته- يؤدي الصلاة، وقد ألحقه والده -شأن معظم أهل القرية في ذلك الوقت- بالكتاب فتمكن من حفظ القرآن الكريم[٥].

وعندما بلغ مصطفى النحاس الحادية عشرة من عمره، ألحقه والده بمكتب التلغراف المحلي بالبلدة، كي يتعلم شيئاً من المهنة، ولدهشة الجميع استطاع -في تلك السن المبكرة- أن يحفظ الإشارات التلغرافية في فترة زمنية وجيزة[٦]. وعندما شاهده محمد صالح ثابت -أحد كبار المستشارين آنذاك- أثناء مروره على المكتب استرعى انتباهه شدة ذكائه في حفظ الإشارات[٧] فأشار على والده بضرورة الحاقه بإحدى المدارس الابتدائية بالقاهرة ، وأخذ على عاتقه مهمة تذليل العقبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف، حيث كان نصف العام الدراسي قد انصرم ولم يتبق على نهاية العام الدراسي سوى أربعة شهور فقط[٨]، وبالفعل تم الحاق مصطفى النحاس بالمدرسة الناصرية الابتدائية بالقاهرة[٩]. حيث وافق ناظر المدرسة على إلحاقه بالسنة الثالثة [١٠]، وقد أدى النحاس امتحان النقل للسنة الرابعة فاجتازه بنجاح وكان ترتيبه الأول مما أهله للالتحاق بالقسم الداخلي بالمدرسة في العام الدراسي ١٨٩١، ثم نجح بتفوق في الشهادة الابتدائية بعد ذلك[١١]. لينتقل بعدها -في عام ١٨٩٢م- إلى

المدرسة الخديوية الثانوية[١٢]. وأثناء فترة دراسته فى المدرسة الخديوية، رفض النحاس الالتحاق بالمدرسة الحربية، عندما عرض عليه اللورد كرومر المعتمد السياسى البريطاني آنذاك- هذا الأمر[١٣].

وفي عام ١٨٩٦م التحق النحاس -بعد حصوله على شهادة البكالوريا- بمدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة[١٤] وحصل على شهادة الليسانس في الحقوق في عام ١٩٠٠ وكان أول الخريجين[١٥] وعين في بداية الأمر كاتباً في النيابة بمرتب شهري قدره خمسة جنيهات، بيد أنه رفض ذلك وطلب راتباً خمسة عشر جنيهاً، كما حث زملائه على مقاطعة تلك الوظيفة، فحاول أحد كبار الموظفين اقناعه بقبولها فرفض النحاس ذلك، ثم تم التوصل إلى حل وسط مفاده أن يكون الراتب عشرة جنيهات شهرياً[١٦] وعلى الرغم من ذلك لم يستمر النحاس في هذه الوظيفة طويلاً، إذ سرعان ما تركها والتحق بالعمل لدى محمد فريد -خليفة مصطفى كامل ورئيس الحزب الوطني آنذاك- محامياً تحت التدريب[١٧] وبعد ذلك آثر مصطفى النحاس الاستقلال في العمل، فعمل محامياً في المنصورة حيث ذاع صيته هناك[١٨].

وقد استمر النحاس يعمل بالمحاماه مدة أربع سنوات، وفي عام ١٩٠٤ عرض عليه عبد الخالق ثروت -مدير الإدارة القضائية في وزارة الحقانية في ذلك الوقت -وظيفة قاض[١٩]، فرفضها النحاس في بداية الأمر مما دفع بعد الخالق ثروت لمقابلة والده محمد النحاس ، فأقنع الأخير ابنه بقبول الوظيفة فقبلها[٢٠].

وقد استهل النحاس عمله بالقضاء قاضياً بمحكمة قنا حيث استمر بها حتى عام ١٩٠٨ لينتقل بعدها عدة سنوات بين الوجه البحري والقاهرة، حيث كان آخر عهده بالقضاء رئيساً لمحكمة طنطا[٢١].

ولقد جاء اللقاء الأول بين النحاس وسعد زغلول، أثناء طواف الأخير- ضمن حركته المعروفة آنذاك "بنهضة الكتاتيب"- في مركز ميت غمر حيث كان وزيراً للمعارف، بينما كان النحاس يعمل قاضياً بالمدينة[٢٢] ثم ازدادت صلة النحاس بسعد زغلول رسوخاً بعد ذلك عندما أصبح الأخير وزيراً للحقانية عام ١٩١٠م، بينما كان النحاس عضو شمال في الدائرة القضائية، حيث حدث خلاف بين النحاس ورئيس الدائرة وصل أمره إلى سعد زغلول، فما كان منه إلا أن طلب لقاء النحاس وأعجب به كثيراً[٢٣].

وخلال عمل النحاس بمحكمة طنطا عرضت عليه القضية المعروفة بقضية "محب

باشا"- مدير مديرية الغربية -الذي كان قد اعتدى على أحد المواطنين فلجأ الأخير للقضاء، وأصدر النحاس حكمه بإدانة محب باشا، كما ألزمه بدفع غرامة مالية، وتم إخلاء سبيله بعد ذلك[٢٤].

والواقع أنه على الرغم من عدم ممارسة مصطفى النحاس للسياسة طيلة هذه الفترة إلا أنه كان معجباً بحركة مصطفى كامل، فأخذ يشجعها واتصل برجالها، وتبادل معهم الرأي، ومن ثم اختلط بالمشتغلين بالمسائل السياسية، فاتصل بطلبة المدارس العالية وأصبح وكيلاً لناديهم. وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وعقد مؤتمر السلام وأخذ الزعماء وقادة الرأي يجتمعون ويتشاورن كان الشباب في طنطا يجتمعون عند مصطفى النحاس القاضي[٢٥].

أما فيما يتعلق بانضمام النحاس للوفد -فعلى الرغم من تضارب الروايات بشأن ذلك الأمر- إلا أن اعتدال النحاس وحافظ عفيفي النسبي بالقياس إلى غيرهما من أعضاء الحزب الوطني كمصطفى الشوربجي مثلاً، ثم كثرة اختلاطهما بالأندية، كانت وراء تزكيتهما عند سعد والوفد حتى ينتفع بهما في الدعاية له في أوساط الشباب المثقف ويستكمل تمثيل الحزب الوطني في هيئة الوفد[٢٦].

ومنذ ذلك الحين أصبح النحاس واحداً من أهم الملازمين لسعد زغلول، وتولى الإشراف على لجان الطلبة الوفديين[٢٧]، ثم أحيل النحاس للتقاعد -من وظيفته القضائية- لأن وزارة الحقانية رفضت منحه إجازة للسفر إلى باريس ضمن الوفد المصري[٢٨] وعلى أثر ذلك تم تعيينه سكرتيراً عاماً للوفد[٢٩]، ثم نفي مع سعد زغلول إلى جزيرة سيشيل[٣٠].

وقد تولى النحاس وزارة المواصلات في وزارة سعد زغلول الأولى التي شكلها في ٢٨ يناير ١٩٢٤م[٣١].

كما رشحه سعد زغلول وكيلاً لمجلس النواب[٣٢]، واختاره كذلك لرئاسة مجلس الوزراء -في أعقاب استقالة وزارة عدلي يكن الثانية في ٢١ أبريل ١٩٢٧م- بيد أنه رفض ذلك [٣٣].

وعند وفاة سعد زغلول في الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٢٧م برز اسم النحاس -بقوة- خليفة لسعد زغلول في زعامة الوفد، بيد أن البريطانيين استبعدوا اختياره، بدعوى أنه غير متوازن عقلياً[٣٤]، كما أنهم وضعوه في آخر قائمة المرشحين

للمنصب بعد عمر طوسون وفتح الله بركات وعلي الشمسي وأحمد خشبة وزكي أبو السعود[٣٥]. وكان قد طرح اقتراح مفاده أن تكون السيدة صفية زغلول -حرم سعد زغلول- بمثابة رئيس فخري للوفد على أن يتم تشكيل لجنة تنفيذية جماعية لقيادة الوفد[٣٦]، بيد أن اجتماع الوفد الحاسم -في ١٨ سبتمبر ١٩٢٧- وضع حداً لتكهنات الإنجليز فيما يتعلق بزعامة الوفد ، حيث تم اختيار النحاس -بالإجماع- رئيساً للحزب[٣٧].

·أما القضية الثانية وهي "نشأة الوفد -باعتباره تجمعاً وطنياً من أجل الاستقلال - وتطوره إلى حزب سياسي" بعد ذلك:

فقد تكون الوفد المصري في أعقاب إعلان الهدنة التي وضعت حداً للحرب العالمية الأولى نتيجة لعوامل كثيرة متداخلة ومتباينة[٣٨].

ومهما كانت الدوافع والأسباب التي دفعت الزعماء السياسيين في مصر إلى التفكير في تشكيل الوفد، فإنه من الواضح أن مجرد التفكير -في ذلك الأمر في ذلك الوقت بالذات- يعد تطوراً هاماً ومرحلة من مراحل نمو الشعور القومي المصري وتصاعد مده.

ولقد اتفقت جميع المصادر -على تعددها- على أن الفكرة الأولى لتكوين الوفد لم تدر في خلد شخص واحد وإنما جالت في رأس أكثر من فرد، بل أكثر من جماعة في وقت واحد[٣٩].

وكان الهدف من تكوين الوفد في البداية أن يكون بمثابة تجمع وطني بهدف الحصول على الاستقلال[٤٠]. وقد بدأ التنفيذ العملي للفكرة بذهاب ثلاثة من الزعماء المصريين -وهم سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي- إلى دار المندوب السامى البريطانى - السير ريجنالد - ونجت فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨[٤١] .

وذلك بهدف عرض مطالبهم الخاصة بالاستقلال[٤٢]. وعندما أبدى المندوب السامي البريطاني دهشته من تمثيل ثلاثة رجال فقط لأمة بأسرها، قرر الزعماء الثلاثة تأليف هيئة أسموها "الوفد المصري" تحصل على توكيلات شعبية تخولها هذه الصفة، وعلى هذا الأساس تكون الوفد المصري من سبع من الزعماء، وهم "سعد زغلول، وعبد العزيز فهمي، وعلي شعراوي، ومحمد علي علوبة، وعبد اللطيف المكباتي، ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد[٤٣].

ولما كان هذا التشكيل يشتمل على عناصر انتمت -في غالبيتها في السابق- لحزب الأمة لذا فقد حرص سعد زغلول على توسيع قاعدة الوفد بضم عناصر جديدة تنتمي إلى مختلف القوى السياسية المصرية حتى يصبح الوفد بحق ممثلاً ونائباً عن الشعب المصري، فضم إسماعيل صدقي ومحمود بك أبو النصر، من مؤيدي الأمير عمر طوسون، وكذلك حافظ عفيفي ومصطفى النحاس على اعتبار أنهما من المتعاطفين مع مبادئ الحزب الوطني ، كما ضم سينوت حنا وجورج خياط ممثلين للأقباط، وضم كذلك حمد الباسل عن الأعيان وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد(٤٤).

ولقد مر الوفد بمرحلتين رئيسيتين: الأولى والتي امتدت من تأسيسه في عام ١٩١٨، حتى عام ١٩٢٤م، وخلالها كان الوفد مجرد تجمع وطني عريض يسعى إلى الحصول على الاستقلال، أما الثانية فهي التي امتدت من عام (١٩٢٤) وحتى يناير ١٩٥٣ وفيها تحول الوفد من تجمع وطني إلى حزب سياسي(٤٥).

ويرجع هذا التحول -في تاريخ الوفد الذي بدأ في أبريل ١٩٢٤- إلى عدة أسباب:

أولاً: أن الوفديين بعد أن دخلوا انتخابات ١٩٢٣، وفازوا فيها فوزاً ساحقاً ووصلوا إلى الحكم في أعقاب ذلك، أدركوا أنهم دخلوا مرحلة جديدة تستدعي مزيداً من التنظيم الذي هو من أهم سمات الحياة النيابية، وبدونه يتعذر على أي حزب أو هيئة سياسية أن تحقق فوزاً في الانتخابات.

ثانياً: أن الوفديين قد شعروا بشدة المعارضة السياسية في البرلمان فرأوا ضرورة إجراء هذا التنظيم لمعرفة أنصارهم من معارضيهم والوقوف على حقيقة كل نائب.

ثالثاً: أن الوفديين رأوا أن الجماعة التي انشقت عليهم في عام (١٩٢١) قد كونت في أكتوبر ١٩٢٢ حزباً سياسياً هو حزب الأحرار الدستوريين فعملوا على تنظيم صفوفهم لمواجهتهم(٤٦).

هوامش المدخل التمهيدي

(١) المستشار محمد سعد الدين. زعيم مصر الخالد مصطفى النحاس، القاهرة ١٩٧٧، ص (١٩) – عباس حافظ: مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم، مطبعة مصر، ديسمبر (١٩٣٦م) ص ص (٢٦١-٢٦٢)، -علي سلامة: ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس، القاهرة، مطابع سجل العرب (١٩٨٣م)، ص (١٠).

(٢) عباس حافظ: المصدر السابق، ص (٢٥٥)، -محمد سعد الدين: المصدر السابق، ص (١٩).

(٣) عباس حافظ: المصدر السابق، ص ص (٢٦١-٢٦٢).

(٤) Al Hadidi M.M.A. Sh: Mustfa El Nahas and the Wafd. 1953-1927, Ph.D s.O.A, S. London, P. 13.

(٥) Al Hadidi Opcit P.13.

(٦) علي سلامة: مالا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس، القاهرة، مطابع سجل العرب ١٩٨٣م، ص (١٠).

(٧) نفس المصدر والصفحة.

(٨) نفس المصدر والصفحة.

(٩) عباس حافظ: مصدر سابق، ص (٢٦١).

(١٠) علي سلامة: المصدر السابق، ص (١٤).

(١١) Al Hadidi Opcit, P. 14.

(١٢) عباس حافظ: المصدر السابق، ص (٢٦٥)، - Al Hadidi Opcit, P.14.

(١٣) Al Hadidi Opcit, P.14.

(١٤) علي سلامة: مصدر سابق، ص (١٥).

(١٥) محمد سعد الدين: مصدر سابق، ص (١٩).

(١٦) عباس حافظ: المصدر السابق، ص (٢٦٧).

(١٧) Al Hadidi Opcit, P.14.

(١٨) محمد سعد الدين: مصدر سابق، ص (٢٠)، -عباس حافظ: مصدر سابق، ص (٢٧٧)، - Al Hadidi: Opcit, P.14.

(١٩) عباس حافظ: نفس المصدر، ص (٢٨١)، -Al Hadidi: Opcit, P.14.

(٢٠) علي سلامة: المصدر السابق، ص (٣٢).

(٢١) علي سلامة: نفس المصدر، ص ص (٣٧-٣٨)، -محمد سعد الدين: المصدر السابق، ص (٢٢)، -عباس حافظ: المصدر السابق، ص (٢٨٩).

(٢٢) -الصرخة: العدد (٧) لسنة (١٤) في ١٨ نوفمبر (١٩٤٣) ص(٥)، -عباس حافظ: المصدر السابق، ص (٢٨٧).

(٢٣) عباس حافظ: مصدر سابق، ص ص (٢٨٦-٢٨٧)، -علي سلامة: مصدر سابق، ص ص (٣٨-٣٩) وكان سبب الخلاف بين النحاس ورئيس الدائرة القضائية يرجع إلى أن نائب المندوب السامي البريطاني كان قد صدم بسيارته عربة ركوب ونفق في أثر الحادث حصانها، كما أتلف الحادث بعض أجزائها، وتقدمت النيابة تتهم السائق بانه هو الذي صدم السيارة، وبعد عرض القضية رأى القاضي -مصطفى النحاس- أن الخطأ وقع من سيارة نائب المندوب السامي لا من سائق العربة، فحكم بالبراءة، وجعل ذلك من أسباب حكمه، فرفع الأمر إلى وزير الحقانية - سعد زغلول- الذي استدعى مصطفى النحاس وناقشه فرأى الحق في جانبه، فهنأه وقال "إني في حاجة إلى الكثيرين من أمثالك القضاة النزيهين".

انظر: الصرخة: العدد (٧) لسنة (١٤) في ١٨ نوفمبر (١٩٤٣) ، ص (٥).

(٢٤) علي سلامة: مصدر سابق، ص ص (٣٧-٣٨). - عباس حافظ: مصدر سابق، ص ص (٢٨٩-٢٩٠).

(٢٥) عبد الله محمد عزباوي: حزب الوفد، نشأته حتى معاهدة (١٩٣٦)، بحث لنيل درجة الماجستير في الآداب من جامعة عين شمس (١٩٧٠م)، ص (٨٨).

(٢٦) عبد الخالق محمد لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، دار العودة ببيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة - الطابعة الأولى ١٩٧٥، ص (١٦٣).

(٢٧) F.O, 371, 12359, Mustafa el Nahas Pasha .

(٢٨) عباس حافظ: مصدر سابق، ص (٣٢٣).

(٢٩) محمد سعد الدين: مصدر سابق، ص (٢٢).

(٣٠) عباس حافظ: المصدر السابق، ص (٣٣٤)، F.O, Ibid.

(٣١) محمد إبراهيم الجزيري: آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب، الجزء الأول نوفمبر (١٩٢٧م)، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى (١٩٩١م) ص، (٥٥)، -حسين فوزي النجار: سعد زغلول الزعامة والزعيم، مكتبة مدبولي (١٩٨٦)، ص (٢١١).

- يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨-١٩٥٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٧٥م)، ص (٢٦٦)، -علي سلامة: مصدر سابق، ص (٥٩)، -عبد الله محمد عزباوي: مصدر سابق، ص (٨٨).

(٣٢) علي سلامة: المصدر السابق، ص (٦٢).

(٣٣) عبد الله محمد عزباوي: مصدر سابق، ص (٨٩)، -علي سلامة: مصدر سابق، ص (٦٢).

(٣٤) F.O, 371,12359, 12450/8/16 From, Mr. Henderson Cairo, No. 500, Dated 27th Aug. 1927.

(٣٥) F.O, 371, 12359, 125/8/8/16 From Mr. Hendrson, Cairo, No. 515, Dated 3rd Sept. 1927.

(٣٦) F.O, Ibid

(٣٧) F.O, 371, 12359, T2607/8/16, Telegram From Mr. Henderson, Cairo, No. 341, (R), Dated 20 Sept. 1927 Election of New President of The Wafd.

والمزيد من التفاصيل انظر: القسم الثاني، الفصل الرابع ص (٣٩٦).

(٣٨) عبد الخالق محمد لاشين: مصدر سابق، ص ص (١٢٥-١٢٧)، -شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢-١٩٥٦) الطبعة الأولى (١٩٧٥)، ص (٣٣)، -عبد الله محمد عزباوي: مصدر سابق، ص (٢٤)، -صلاح الشاهد ذكرياتي بين عهدين، دار المعارف (١٩٧٦)، ص (٢٣).

- F.O, 371, 3197, No. 29 (confidential), Cairo, 20th Nov., 1918.
- Keirnan, T: The Arbs "The History and Challenge to the Industrialized world" London, 1984, P. 328.
- zayid, M: "The Origins of oberal constituionalist Party in Egypt "Holt, P.M (edt. by) Political and social Change in Egypt, London, 1968, P. 341.

Lord Lioyd, Egypt since cromer Voll London, 1933 P. 280-284.

(٣٩) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع ، انظر :-عبد الخالق محمد لاشين: المصدر السابق، ص ص (١٣٤-١٦٢)، -عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، دار الشروق، د ت، ص (١٧٠) ، -إسماعيل صدقي: مذكراتي، دار الهلال (١٩٥٠) ص (١٧)، -عبد الله محمد عزباوي: المصدر السابق، ص (٢٤-٢٩)، -المصور: العدد (٢٣١٩) في ٢١ من مارس (١٩٦٩)، ص (٣٣) من مذكرات فخري عبد النور.

F.O, 371,3197, Decypher, Sir R. Wingate cairo, Nov. 17th, 1918, No. 1710,

F.O, 371,3197 Decypher, sir, R. Wingate, Cairo, Nob. 20th, 1918, No. 1751 Ahadedi, Opcit, P.18

(٤٠) رفعت السعيد، مصطفى النحاس، السياسي والزعيم والمناضل، دار القضايا، بيروت ١٩٧٥، ص (٣١).

(٤١) -محمد كامل سليم: ثورة (١٩١٩) كما عشتها وعرفتها، كتاب اليوم العدد ٩٥، مايو ١٩٧٥ ص ص (٦٢-٦٣)، -عبد العزيز فهمي: هذه حياتي "تقديم طاهر الطناحي- كتاب الهلال، العدد (١٤٥) ، أبريل (١٩٦٣) ص ص (٧٥-٧٦)، -أحمد لطفي السيد "قصة حياتي"، كتاب الهلال، العدد (٢٧٧)، مايو (١٩٨٢)ص (١٧٠)، -ويفل "المارشال" ، اللنبي في مصر، ترجمة علي إبراهيم الأقطش ومصطفى كامل فودة، مكتب مدبولي د.ت ص (٣٩)، - أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، تمهيد الجزء الأول، الطبعة الأولى (١٩٢٦)، ص (١٣٧) مؤسسة الأهرام، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة خمسون عاماً على ثورة (١٩١٩) ، مطابع الأهرام التجارية (١٩٦٩) ص (١٣٠-١٣١)، -عبد الخالق محمد لاشين، مصر سابق ص (١٤٣)، -عبد الله محمد عزباوي: مصدر سابق، ص (٤١-٤٠)

- F.O, 371Decypher, Sir. R. Wingate, Cairo, Nov. 17th, 1918 No. 1710
- Deeb, M.: Party Politices in Egypt the Wafd and Its Rivals 1919-1939 "The Middle East Center St. Antonys Coolege, Oxford. , 1979, P. 39.

- Zayid M. "The Origins of Liberal Constituionalist Party in Egypt" Holt P. M. Opcit, P.341.

(٤٢) محمد علي علوبة: ذكريات اجتماعية وسياسية، (١٨٧٩-١٩٠٦)، المركز العربي للبحث والنشر القاهرة (١٩٨٢)، ص ص (٨٢-٨٥).

(٤٣) محمد كامل سليم: المصدر السابق، ص (٦٨-٦٩).

(٤٤) علي الدين هلال: السياسة والحكم في مصر العهد البرلماني (١٩٢٣-١٩٥٢)، مكتبة نهضة الشرق، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي (١٩٧٧)، ص ص (١٤٣-١٤٤).

(٤٥) علي الدين هلال: مصدر سابق ص (١٤٧)، -عبد الله محمد عزباوي:مصدر سابق، ص (٧٢).

(٤٦) عبد الله محمد عزباوي: نفس المصدر السابق ص ص (٩٣-٩٤).

القسم الأول

مصطفى النحاس والوفد فى السلطة

الفصل الأول

مصطفى النحاس وعلاقته بالقصر

حاول النحاس في بداية عهده بالوزارة -على عهد الملك فؤاد - أن يحتفظ بجو من الود في علاقاته بالقصر، وقد انعكس ذلك الأمر بوضوح على تصريحات زعماء الوفد المساندة للملك، والتي وصلت في كثير من الأحيان إلى حد المبالغة في مدحه ووصفه بالملك الدستوري[١]. كما أن رغباته قد أخذت في الحسبان خلال التشكيل الوزاري لأولى وزارات النحاس[٢].

وتفسر الوثائق البريطانية موقف النحاس في هذا الصدد بأن الوفد إنما يطمع في مساندة الملك له تحسباً لصدام وشيك محتمل مع السلطات البريطانية[٣].

وعلى النقيض من ذلك كان موقف القصر، فقد كان الملك فؤاد لا يقيم وزناً لأي تقارب بينه وبين النحاس[٤]، وقد اتضح هذا الأمر منذ الوهلة الأولى عندما أبدى ثروت رغبته في الاستقالة عام ١٩٢٨م، حيث اعترض الملك على إسناد رئاسة الوزارة إلى النحاس، وكان يرى أن الشخص الأمثل لذلك المنصب هو إسماعيل صدقي[٥] لرغبته في حل البرلمان وتعديل قانون الانتخاب[٦]، بيد أنه أثر اندلاع المظاهرات الشعبية المؤيدة للوفد والدستور[٧] رضخ آخر الأمر وقبل أن يتولى الوزارة النحاس باشا[٨].

والواقع أنه لم يكن غائباً عن الملك فؤاد أن النحاس الذي رفض نتائج مفاوضات ثروت -تشمبرلين وهو خارج الحكم[٩] سوف يقبلها وهو في الحكم، الأمر الذي سيؤدي إلى صدام خطير مع الجانب البريطاني وذلك من شأنه كشف العجز الحقيقي للإئتلاف على نحو يسوغ للقصر الإجهاز عليه وتقويضه [١٠].

وتمثلت أولى مراحل النزاع بين القصر والنحاس، في نزاع دستوري حول تفسير المادة ٣٥ من الدستور[١١] ذكر الملك أثر ذلك أن التوتر بينه وبين النحاس قد بلغ مداه وأنه بصدد إقالته من منصبه[١٢].

وقد كان الفصل الأخير من خطة الملك لطرد النحاس من الحكم هو تلفيق قضية سيف الدين، والتي اتهم فيها النحاس وويصا واصف وجعفر فخري بعقد اتفاق مع والدة الأمير سيف الدين على أساس تأمين رفع الحجر عن ممتلكات الأمير المصادرة نظير ١٣٠ ألف جنيه أتعاب المحاماة[١٣].

وتسارعت الأحداث بعد ذلك بتقديم وزراء الأحرار الدستوريين في الإئتلاف الوزاري استقالاتهم الجماعية من وزارة النحاس[١٤] ليقدم الملك بعد ذلك على خطته المتوقعة ويصدر أمره بإقالة الوزارة بدعوى تصدع الإئتلاف[١٥]. وخلال وزارته الثانية -في

عام ١٩٣٠- كانت بريطانيا قد بدأت عهداً جديداً في التعامل مع النحاس، أثر عزل لويد ووصول المندوب السامي الجديد سير برسي لورين Percy Loraine ، الذي جاء إلى مصر وهو يحمل في رأسه أفكاراً جديدة مفادها "ضرورة التعامل مع الوفد على أساس أنه يمثل مصر بأسرها"(١٦).

وكان معنى ذلك أن بريطانيا قد أدارت ظهرها للملك فؤاد أو بمعنى آخر قد تخلت عن مساندة الحكم الأوتوقراطي، وعادت إلى حيادها القديم بسبب ما حاق بسياستها من فشل من جراء تأييد حكم القصر خلال وزارة محمد محمود(١٧). ولا شك في أن النحاس قد أدرك هذه الحقيقة، فأراد استغلال الموقف البريطاني الجديد لصالحه، وبدأ أولى حلقات صراعه المرتقب مع القصر عندما أشار في خطاب قبوله التكليف بتشكيل الوزارة أن وزارته سوف تعمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه(١٨).

وجاء التنفيذ العملي لذلك فيما يتعلق بقضيتين: الأولى مشروع محاكمة الوزراء، ،الثانية اختيار الأشخاص الذين يعينون في مجلس الشيوخ بدلاً من الذين سقطت عضويتهم بالقرعة(١٩).

وفي الوقت نفسه كان القصر قد أعد عدته للإطاحة بالنحاس وإسقاطه، وطبقاً لذلك وضع خطة متعددة الجوانب، تمثل الجانب الأول منها في تعطيل أعمال الوزارة وإهمال رغباتها والامتناع عن إمضاء المراسيم لشل أعمالها ودفعها إلى الاستقالة، وهذا ما تم في مشروع قانون محاكمة الوزراء حيث شعر القصر بخطورة مركزه حين أرادت الوزارة عرض المشروع على البرلمان، ولذا رفض الملك إمضاءه(٢٠) لأن ذلك معناه أن الرجعية لن يمكنها في المستقبل أن تؤدي دورها، وأن الملك لن يتمكن بعد ذلك من أن يبسط سلطانه(٢١). كذلك حذف القصر بعض الأسماء من القائمة التي قدمها النحاس له، والخاصة بترشيح الأعضاء لمجلس الشيوخ وأبدلها بأسماء أخرى، فوجدت الوزارة أن يدها مغلولة عن أداء مهمتها وأن مثل هذا التدخل لا يتكافأ ومسئوليتها أمام البرلمان(٢٢). كذلك عطل القصر مشروعاً بإنشاء محكمة النقض والأبرام(٢٣).

وتمثل الجانب الثاني من خطة القصر للأطاحة بالنحاس في اتهام زعماء الوفد بالعجز وسوء التصرف، مما أدى إلى فشل المفاوضات. وقد وضح ذلك خلال الهجوم الشرس الذي شنته صحف القصر على الوفد بسلسلة من المقالات اللاذعة(٢٤).

وبالإضافة إلى ما سبق لجأ القصر إلى استثمار حاجة طلاب الإزهر -الذين كانوا من أفقر البيئات الريفية- ممن دفعهم الحرمان إلى الإقبال على الدراسة فيه لكي يفوزوا بخبز الجراية المجاني ليدفعوا به الجوع الذي عاشوه في قراهم، فبجنيهات قليلة يمكن أن يشكل هؤلاء إحراجاً شديداً لحكومة الوفد، عندما يضربون عن الدراسة لكي يحققوا للملك فؤاد رغبته في إسقاط حكومة الوفد(٢٥).

وتمثل الجانب الأخير من خطة القصر في تلويث سمعة النحاس الشخصية، فقد ذكر أنه كان على علاقة بامرأة أوروبية سيئة السمعة تدعي "فيرا" ونشرت الصحافة صوراً عديدة للإثنين، وهما يحضران معاً الحفلات الرسمية، وألهبت الصحافة الرأي العام، ضد ما عدته انحلالاً خلقياً من جانب زعمائهم الوطنيين، وقد ذكرت "صفية زغلول" أن النحاس أقدم على الاستقالة بعدما هدده الملك بإقالته من جراء علاقته مع "فيرا"(٢٦).

وما حدث بعد ذلك يمكن وصفه بأنه محاولة وفدية لتلقين الملك نفس الدرس الذي لقنه إياه سعد زغلول في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ يوم صاحت الجماهير صيحتها المشهورة سعد أو الثورة، ففي السابع عشر من يونيو ١٩٣٠م قدم النحاس استقالته للملك فؤاد مسجلاً فيها الأسباب التي دفعته لتقديمها، وهي "عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ البرنامج الذي قطعوا على أنفسهم العهد بتنفيذه"(٢٧)، ثم أتبع النحاس تلك الخطوة بخطوة أخرى بذهابه لمجلس النواب وإعلانه أن الوزارة قدمت استقالتها، وذكر في أسباب الاستقالة أن "وزارته قطعت على نفسها عهداً بأن تصون أحكام الدستور وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونمواً مطرداً، ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم إلى البرلمان هذا التشريع الذي تقضي به المادة ٦٨ من الدستور"(٢٨).

وقد تملك المجلس الغضب في أعقاب إلقاء هذه الخطبة، حيث وقف أحمد ماهر مطالباً النواب الثقة بالوزارة(٢٩)، ثم وقف العقاد ليلقي عبارته الشهيرة "ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس في البلاد في سبيل صيانة الدستور وحمايته"(٣٠).

وفي اليوم التالي -١٨ يونية -عقد الوفد اجتماعاً مطولاً في بيت الأمة لمناقشة احتمالات قبول الاستقالة، وكانت الجماهير محتشدة وهي تهتف بحياة النحاس والدستور(٣١).

وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية للجان الوفد في العاصمة في اليوم التالي- ١٩ يونية- لتقرر إعلان الثقة التي لاحد لها بالنحاس والاحتجاج على تأليف أية وزارة بطريقة غير دستورية(٣٢) ثم أعقب ذلك تدبير مظاهرة شعبية كبرى تطوف شوارع العاصمة وتتوجه إلى قصر عابدين للهتاف بحياة الدستور وعدم قبول استقالة الوزارة(٣٣).

بيد أن الملك فؤاد كان قد أعد عدته في مواجهة خطة النحاس، ففي نفس اليوم الذي قدم فيه النحاس استقالته، طلب الملك من صدقي تأليف الوزارة الجديدة(٣٤)، ولم يكن هذا الأمر وليد الصدفة أو نتيجة مباشرة لتقديم النحاس لاستقالته، إذ أن الوثائق البريطانية تذكر أن الملك كان قد بدأ في مخاطبة صدقي باشا بشأن تكليفه بالوزارة أثر فشل مفاوضات النحاس -هندرسون وعودة الوفد إلى مصر(٣٥).

وهكذا نجحت خطة القصر -بعد أن أحكم الخناق حول النحاس- في إجبار النحاس على تقديم استقالته على الرغم من أن الأخير لم يكن جاداً في تقديمها، وإنما كان هدفه الأساسي هو الضغط على الملك والمناورة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الدستورية.

وفي وزارة النحاس الثالثة، جاءت عودة الوفد إلى السلطة في عام ١٩٣٦م في ظل ظروف داخلية جديدة، عدها الوفد في صالحه، وتمثلت في غياب الملك فؤاد -خصم الوفد العنيد وعدوه اللدود- عن المسرح السياسي في مصر.

ومما لا شك فيه أن النحاس قد أدرك هذه الحقيقة فحرص على استثمار الفراغ الناجم عن هذا الحادث في فرض هيمنته وسيطرته على القصر واحتوائه من الداخل، وقد تمثل هذا الأمر في عدة أمور هي: أولاً: محاولاته المتكررة التدخل في اختيار الأوصياء على العرش(٣٦)، ثانياً: سعيه لاستحداث وزارة جديدة هي "وزارة القصر" حتى يتسنى له وضع القصر تحت رقابة مجلس الوزراء(٣٧).

بيد أن هذه الفكرة لم تلق قبولاً لدى أعضاء مجلس الوصاية الذين اعترضوا عليها بشدة وعدوا ذلك الأمر انتهاكاً صريحاً لحقوق القصر الدستورية، وقد وافقهم المندوب السامي البريطاني على ذلك(٣٨). ليتم التوصل بعد ذلك إلى حل وسط، هو فكرة الوكيل البرلماني حيث تم اختيار عبد الفتاح الطويل(٣٩). ثالثاً: تدخله في موضوع تعليم الملك فاروق وحرصه على أن يكمل تعليمه خارج مصر حتى يتمكن -في ظل غيابه- من إحكام سيطرته على القصر(٤٠).

رابعاً: محاولته وضع القصر تحت وصاية الوفد تماماً أثر الاتصالات التي تمت بينه -أثناء وجوده في كارلسباد، بألمانيا- وبين الخديوي السابق عباس حلمي، حيث لقي الأخير من النحاس تشجيعاً لفكرة عودته إلى مصر، إلا أن هذا الاتجاه كان يتعارض تماماً مع وجهة النظر البريطانية بسبب علاقات الخديوي السابق مع قوى المحور[٤١]، مما دفع السفير البريطاني لأن يكرر على مسامع النحاس رفض حكومته الحاسم لفكرة عودة الخديوي في وقت لم يكن بمقدور النحاس الإقدام على مغامرة غير محسوبة النتائج من شأنها أن تفقده ثقة حلفائه الجدد من الإنجليز أو تأييدهم له[٤٢].
خامساً- رفضه لاقتراح الأمير محمد علي- كبير الأوصياء على العرش -والخاص برفع سن الرشد للملك من ١٨ عاماً إلى ٢٥ عاماً[٤٣]، تحت ستار الاستمساك بأحكام الشريعة والقانون والدستور لكي يستطيع أن يسير الملك فاروق -عديم الخبرة السياسية- كيفما شاء[٤٤].

وكان الصراع بين القصر والنحاس قد اتضح منذ الوهلة الأولى في أعقاب وفاة الملك فؤاد -فور عودة فاروق إلى مصر، وقبيل توليه سلطاته الدستورية-، حيث أوضح النحاس للمندوب السامي -غير مرة- استياءه من الطريقة التي يظهر بها فاروق أمام العامة في المواكب الرسمية[٤٥]، كما أنه تصدى كذلك لاقتراح الأمير محمد علي الخاص بإقامة حفل دينى ضمن مراسم تولية فاروق للسلطة[٤٦]، ولم يكن هذا الاقتراح سوى جزء من مخطط متكامل أعده الشيخ المراغي -شيخ الأزهر- يستهدف إظهار فاروق بمظهر الشاب المتسلح بسلاح الدين[٤٧]، وجاء اعتراض النحاس على إقامة الحفل على أساس أن ذلك من شأنه "إقحام الدين فيما ليس من شئونه وإيجاد سلطة دينية بجانب السلطة المدنية[٤٨].

ومع تولي فاروق سلطاته الدستورية -في ٢٩ يولية ١٩٣٧- اتخذ الصراع بين القصر والوفد بعداً آخراً، بعدما ملأ الملك بتوليه السلطة الدستورية الفراغ الناجم عن وفاة والده[٤٩]، حين أراد النحاس أن يجعل فاروقاً ملتزماً بمنهجه وأن يطبق السياسة التي تقضي بأن الملك يملك ولا يحكم في الوقت الذي اعتنق فيه الملك عكس هذه النظرية، وعليه أصبح الطرفان يتنافران ولا يلتقيان أبداً[٥٠].

وقد انعكس هذا التناقض على تشكيل وزارة النحاس الرابعة حيث رفض القصر الموافقة على ترشيح النحاس ليوسف الجندي كوزير للمعارف العمومية، بدعوى أن سمعته لم تكن على ما يرام في السابق[٥١]، فما كان من النحاس إلا أن أصدر القانون

رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧م -بعد يومين من تولي الملك سلطاته الدستورية- بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى الذي يعطي مجلس الوزراء السلطة في التصديق على قراراته بدلاً من الملك، ولم يذكر القانون أيه إشارة إلى القائد الأعلى للجيش، ومنح هيئة أركان الحرب اختصاصات القائد العام(٥٢).

واستكمالاً لسياسته في إقصاء أي نفوذ للملك على الجيش، قرر النحاس إجراء تعديل على القَسَم الذي يؤديه الجيش أمام الملك في الاحتفالات الرسمية، بحيث يشمل -بجانب الإخلاص للملك الطاعة للدستور-(٥٣). وكان معنى ذلك تخويل الجيش حق التدخل إذا ما انتهكت أي قوة سياسية الدستور، ولما كان معلوماً أن الملك أول هذه القوى فإن ذلك كان يعني أن يتدخل الجيش ضد الملك، وبالطبع رفض القصر هذا الاقتراح، بدعوى أنه سوف يؤدي في النهاية إلى تدخل الجيش في السياسة(٥٤).

وشكلت تنظيمات القمصان الزرقاء الوفدية(٥٥)، أزمة حقيقية بين القصر والنحاس، وذلك بعدما تضاعفت أعدادها فبلغت خلال النصف الأول من عام ١٩٣٦م حوالي ستة آلاف عضو في القاهرة والأسكندرية، ومثل هذا العدد في المحافظات الأخرى(٥٦). وعلى أثر اتجاه الوفد إلى تدعيم تنظيمهم لاستخدامهم في المواجهة المحتملة مع القصر، وذلك بتركيز ولاء الجماعة في شخص النحاس -عن طريق وضع قسم خاص لهذا الغرض-(٥٧)، والعمل على زيادة عددهم إلى مائة ألف عضو(٥٨)، وما تبع ذلك من وضع اللائحة الخاصة بهم وتقسيم القطر إلى مناطق نفوذ لهم(٥٩)، وبعد انتشار أعمالهم في قمع خصوم الوفد واقتحام المصالح الحكومية(٦٠).

وقد شغلت هذه المسألة ذهن فاروق واستغلها رجال القصر، وأوعزوا إليه أن النحاس يمهد بهذه الفرق لإقامة نظام دكتاتوري يحكم به مصر على غرار نظام كل من موسوليني وهتلر في إيطاليا وألمانيا(٦١)، فما كان من الملك إلا أن طلب من النحاس -أثناء مقابلته في ١٧ يونية ١٩٣٧م- حل هذه التنظيمات، كما سلمه دراسة قانونية عن عدم شرعية وجود هذه الجماعات في الدول الديمقراطية، وهدده باتخاذ إجراء حاسم ما لم يتم حل هذه التنظيمات المسلحة(٦٢)، ثم كرر الملك طلبه السابق -بحل تنظيمات القمصان الزرقاء- بعد عشرة أيام من المقابلة الأولى(٦٣) فوعده النحاس ببحث هذا الأمر، بيد أنه لم يكن جاداً في ذلك الوعد فقد ذهب في إحدى خطبه يمتدح شباب القمصان الزرقاء(٦٤) مؤكداً على تمسكه بهذا التنظيم وبرر ذلك بأنه من الضروري أن يكون في الوضع الذي يمكنه من الدفاع عن نفسه وحزبه ضد أي هجوم(٦٥)، بدعوى

أن حل هذه التنظيمات سيكون بمثابة ضربة قاضية للوفد، ولكنه أكد أنه اتخذ خطوات فعّالة للتخلص من العناصر السيئة من هذه التنظيمات وفرض الرقابة عليهم(٦٦).

ومما لا شك فيه أن موقف النحاس قد أدى إلى توتر علاقته بالقصر وخاصة أن علي ماهر علق تعاون الملك بشكل ودي على إلغاء النحاس لتنظيمات القمصان الزرقاء(٦٧).

وتفاقمت نقاط الخلاف بين فاروق والنحاس لتعجل بنهاية وزارة النحاس الرابعة، عندما اعترض الأخير على حق الملك في تعيين مهندس كهربائي بالقصر الملكي دون استئذان الوزارة(٦٨). ثم أقدم الملك على توجيه كبرى ضرباته للنحاس بتعيين علي ماهر رئيساً للديوان الملكي في العشرين من أكتوبر ١٩٣٧م(٦٩) وقد اعتبر النحاس هذه الخطوة موجهة أساساً لشخصه، وكان رد فعله المباشر -أثر تلقيه المكالمة التليفونية الخاصة بهذا التعيين- أنه "قادر على محاربة فاروق وحده، وبعد أن حارب بنجاح في السابق كلاً من الملك فؤاد واللورد لويد معاً"(٧٠).

ومما لاشك فيه أن خطورة هذه الخطوة لم تكن تتمثل فقط في هذا التعيين في حد ذاته، وإنما في كونه تم بأمر ملكي وليس بمرسوم، وبالتالي فقد تم دون أن يوقع عليه رئيس الوزراء، بل دون أن يحاط به علماً إلا بعد صدوره(٧١)، أي أنها كانت تتنافى تماماً مع الدستور، وأنها جاءت كرد فعل مباشر للخصومة والخلاف مع النحاس(٧٢). وعلى أثر ذلك سارع النحاس إلى عقد اجتماع لمجلس الوزراء في الثاني والعشرين من أكتوبر قرر فيه تقديم المطالب الأربعة التالية للملك بهدف تنظيم علاقته بالوزارة.

أولاً: ألا يتم تعيين موظفي القصر والديوان الملكي بأوامر يصدرها الملك.

ثانياً: إنشاء وزارة للقصر تقوم بالمهام التي يقوم بها رئيس الديوان.

ثالثاً: عدم إحالة كبار الموظفين للمعاش بمراسيم ملكية.

رابعاً: بالنسبة للموظفين الذين يعينون بمراسيم يقتصر حكم الملك في هذا التعيين على التصديق على المراسيم(٧٣).

وقد جاء رد الفعل على هذه الطلبات -من جانب الحكومة- تسيير المظاهرات الشعبية في اليوم التالي وذلك لمهاجمة معسكرات القمصان الزرقاء(٧٤).

وعلى هذا النحو هبت رياح الخلاف بين النحاس والقصر، وبدا التوفيق بينهما مستحيلاً مما دفع النحاس إلى التفكير في عزل فاروق وإحلال الأمير محمد عبد المنعم بدلاً منه على عرش مصر(٧٥). وكانت هذه الفكرة قد طرحت لأول مرة في الثلاثين من

أكتوبر على إثر مصادرة الحكومة لجريدة البلاغ -لسان حال القصر آنذاك- لنشرها نص حديث دار بين الملك والنحاس طلب فيه الأول حل تنظيمات القمصان الزرقاء(٧٦).

وجاءت محاولة اغتيال مصطفى النحاس -على يد جماعة مصر الفتاة في الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩٣٧-(٧٧). لتزيد من تصميم النحاس ومكرم عبيد على عزل فاروق، حيث ربطا بين العزل وبين مصلحة مصر، وعبرا عنه للسفارة البريطانية، وبرراه بتصرفات فاروق ضد بريطانيا خاصة والأجانب عامة(٧٨).

وفي نفس الوقت كان الملك يفكر كذلك في طرد النحاس من الحكم وإحلال أحمد ماهر مكانه رئيساً للوزارة في مصر(٧٩).

وبينما كان الخصمان -النحاس وفاروق- يتربص كل منهما بالآخر، كان الإنجليز يحاولون جاهدين تقريب وجهتي نظر الفريقين، وذلك بطرح اقتراح بحل وسط يتمثل في إقناع النحاس بتوسيع حكومته بضم أحمد ماهر إليها، مخاطبة الملك بأسلوب شديد اللهجة بأن يمد يد العون لمساعدة حكومة النحاس والابتعاد عن سياسة التعويق والوخز(٨٠). ولكن هذه الخطة لم يكتب لها النجاح أثر رفض أحمد ماهر الانضمام لوزارة النحاس(٨١).

وفي ظل تلك الظروف المضطربة عمد فاروق -بتأييد من علي ماهر- إلى دفع خلافه مع النحاس إلى مداه، توطئة لإقالة الوزارة النحاسية وبدأت الخطة بالفعل من خلال عدة أزمات اتخذت طابعاً دستورياً(٨٢)، مثل رفضه توقيع قانون بزيادة الاعتماد للمصاريف السرية، بدعوى أن النحاس كان يصرف منها على دعم تنظيمات القمصان الزرقاء(٨٣)، وكذلك رفضه توقيع مرسوم بقانون تخفيض نسبة النجاح لطلاب الجامعة، عرضته الوزارة الوفدية مستهدفة مزيداً من الشعبية(٨٤)، بالإضافة إلى الخلاف حول تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ أثر خلو مقعدين في المجلس وقيام الوزارة بترشيح محمود فهمي باشا والأستاذ حسن نافع، وموافقة القصر على ترشيح الأول ورفضه الثاني، وعدم موافقته كذلك عى تعيين فخري عبد النور بديلاً له واقتراحه عبد العزيز فهمي لذلك المنصب(٨٥).

وفي غضون ذلك عجل النحاس بنهايته، فأعد مذكرة قانونية بعثها إلى الديوان الملكي -في السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٣٧- بين فيها أن السلطة الفعلية في إدارة شئون البلاد تنحصر في مجلس الوزراء دون مشاركة أحد، وأن مجلس الوزراء هو المهيمن الوحيد على مصالح الدولة، وأن الأوامر الملكية شفهية أو كتابية لا تخلي

الوزراء من المسئولية، ،أن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون(٨٦).

وجاء الرد من الديوان الملكي -باقتراح علي ماهر- خاصاً بتشكيل لجنة للتحكيم من رؤساء الوزراء السابقين ووزير العدل ورؤساء مجلس الشيوخ والنواب السابقين ورؤساء الديوان الملكي، ورئيس محكمة النقض والإبرام ورئيس لجنة قضايا الحكومة(٨٧)، بينما كان الرأي السائد بين صفوف الوفديين -الذي تزعمه مكرم عبيد- أن لجنة الشئون الدستورية المكونة من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وكذلك المؤتمر البرلماني هما المرجع الدستوري الوحيد للنظر في مثل هذه المشاكل، وكان هناك رأي آخر بضم أعضاء وفديين إلى لجنة التحكيم المقترحة، وذلك لإحداث التوازن الحزبي(٨٨).

على أن آراء الحكومة لم تلق قبولاً من جانب القصر، فأعلن رئيس الديوان أنه حدد موعداً غايته مساء التاسع والعشرين من ديسمبر، إما أن يقبل النحاس الاقتراح المعروض عليه، وإما أن يتحمل مسئولية رفضه له(٨٩)، بينما اعتزم النحاس عرض الأمر على البرلمان الذي كان محدداً لانعقاده يوم الثالث من يناير ١٩٣٨م(٩٠).

وهكذا أصبحت الإقالة متوقعة بين لحظة وأخرى دون أن يتمكن السفير البريطاني من القيام بعمل ما يهدف منعها(٩١).

وبالفعل أقدم الملك عى خطوته المتوقعة بإقالة الوزارة في الثلاثين من ديسمبر سنة ١٩٣٧م، وكانت أسباب الإقالة التي تضمنها الأمر الملكي الصادر بإقالة الحكومة "إن الأدلة قد اجتمعت لدينا على أن الشعب لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور"(٩٢).

لاشك في أن تولية النحاس للسلطة في عام ١٩٤٢م- بالطريقة التي تمت بها أحداث الرابع من فبراير- تعد في الاساس طوراً هاماً من أطوار علاقته مع كل من الإنجليز الذين وضعوه على رأس الوزارة في مصر بقوة السلاح(٩٣)، والقصر الذي أجبر قصراً على الإذعان لذلك الأمر.

ويعد هذا الأمر سابقة تاريخية خطيرة لم يشهد لها التاريخ المصري مثيلاً، وقد أدرك النحاس ذلك، فبادر -أثر اجتماعه بالسفير البريطاني وقبيل صدور مرسوم تأليفه الوزارة- إلى الاتفاق على تبادل كتابين يجري نشرهما يؤكدان على اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وعدم تدخلها في الشئون الداخلية لها(٩٤).

ولقد كان من الطبيعي أن تؤثر أحداث ذلك اليوم العصيب على علاقة القصر بالنحاس، ولا تعكس المكاتبات الرسمية المتبادلة بين فاروق والنحاس -الخاصة بالأمر الملكي الصادر من الملك بتكليف النحاس بالوزارة، وكذلك جواب النحاس بالموافقة على هذا التكليف- صورة حقيقية لذلك الأمر، فقد وَصف الملك النحاس -في أمره الملكي- بأصالة الرأي وسداد التدبير وقوة الإخلاص، بينما حاول النحاس إظهار روح المودة والطاعة والحب لمليكه(٩٥). ولذا فقد كان من المتوقع أن تبدأ الأزمات بين الملك والنحاس، إثر استجابة الأخير لكافة طلبات الإنجليز والمتمثلة في إبعاد علي ماهر، واعتقال عباس حليم ومحمد طاهر، وكذلك إغلاق نادي السيارات، بالإضافة إلى التخلص من جميع الإيطاليين الموجودين بالقصر، وحل البوليس الخاص(٩٦). ومع استجابته الكاملة لكافة مطالب الإنجليز، إلا أن النحاس أراد في الوقت نفسه إظهار روح المودة والطاعة للملك فاروق. ولا شك في أن هذا الأمر كان غاية في الصعوبة، نظراً لأن مطالب الإنجليز كلها دون استثناء كانت تتعارض تماماً مع إرادة القصر، ولذا ضاق فاروق ذرعاً بمحاولات النحاس التقرب من القصر، فوضع العراقيل أمام تعدد زياراته له وأبدى رغبته في أن يتم التفاهم بينه وبين النحاس، عبر رئيس الديوان -أحمد حسنين- بينما رأى النحاس أنه من الضروري تمكينه من مقابلة الملك مباشرة ودون وسيط، بدعوى أن هناك العديد من الموضوعات الهامة والعاجلة التي لا يمكن التفاهم فيها عبر الوسطاء(٩٧).

وهكذا ألقت ظروف تولي النحاس للوزارة في ٤ فبراير ١٩٤٢م بظلالها على طبيعة العلاقة بينه وبين القصر، فقد تسلم القصر- هذه المرة- زمام المبادرة بالهجوم، بينما اقتصر دور الوفد على التزام الدفاع.

وقد اشتملت خطة القصر في مهاجمة النحاس على اتجاهين رئيسين هدفهما واحد، وهو إضعاف الوفد وتفكيكه تمهيداً للإجهاز عليه في نهاية الأمر، وقد تمثل الاتجاه الأول في التحرك نحو مكرم عبيد بهدف استقطابه واستغلال خلافه مع الوفد في إضعافه، أما الاتجاه الثاني فقد تمثل في سحب البساط من تحت أقدام الوفد وقص أجنحته.

وعن الاتجاه الأول، فقد استثمر القصر بمهارة كبيرة خلاف النحاس ومكرم عبيد، حيث اعتزم أحمد حسنين -رئيس الديوان الملكي- الانتقام لفاروق من جراء ما لحق به من إهانة في الرابع من فبراير ١٩٤٢م(٩٨)، وذلك عن طريق احتضان مكرم عبيد وأمين

عثمان ذراعي الوفد، لإضعاف الوفد وتفتيته من الداخل، وضرب النحاس والإجهاز عليه بعد ذلك[٩٩].

وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي أدت إلى انشقاق مكرم عن الوفد -مما لا يتسع المقام هنا لسردها-[١٠٠] فلقد كان العامل الحاسم في هذا الأمر هو الدور الذي لعبه القصر، وعلى وجه الخصوص أحمد حسنين الذي لقيت خطته قبولاً كبيراً لدى مكرم عبيد[١٠١]، وقد اغتبط فاروق كثيراً بإقدام مكرم على إصدار الكتاب الأسود وشجعه على ذلك، وعد هذه الخطوة بمثابة الفرصة الحقيقية للانتقام من غريمه النحاس[١٠٢]. أما الاتجاه الثاني من خطة القصر الهجومية فقد اشتمل على أربعة جوانب رئيسة، هي الجانب العسكري والجانب الديني والجانب الدستوري والجانب الشعبي.

وعن الجانب العسكري، فقد شهدت ساحة الجيش العديد من الأزمات بين النحاس وفاروق، وذلك بسبب حرص الوفد على تولية ضباط وفديين للمناصب الرئيسة فيه أمثال اللواء حسن عبد الوهاب[١٠٣] وذلك بتأثير خاص وزير الحربية الوفدي الفريق حمدي سيف النصر[١٠٤]، حيث رغب النحاس في تعيينه وكيلاً للوزارة، وذلك بهدف معادلة تأثير القصر المتمثل في الفريق إبراهيم عطا رئيس الأركان، ولم يوافق الملك على ذلك الأمر في البداية[١٠٥]، وسرعان ما نشبت أزمة أخرى حول اعتقال ثلاثة من الضباط لاتصالهم بالمخابرات الألمانية، وهدد وزير الحربية بالاستقالة، ولكن النحاس حال بينه وبين ذلك، وانتهت الأزمة ببقاء الوزير في منصبه وكذلك رئيس الأركان مع تعيين اللواء حسن عبد الوهاب وكيلاً للوزارة[١٠٦]. يضاف إلى ذلك تلك الأزمة التي ثارت بين القصر ووزير الحربية الوفدي بسبب معارضة القصر لحركة الترقيات التي أعدها الوزير في صفوف الجيش ورغبة الوزير في تعيين اللواء علي موسى مديراً لمصلحة الحدود، بيما رغب القصر في ترشيح اللواء عبد الله النجومي لهذا المنصب[١٠٧].

وعن الجانب الديني من خطة القصر في مهاجمة الوفد كان الأزهر أحد الأسباب الرئيسة لسوء العلاقة بين القصر والنحاس[١٠٨] حيث كان للشيخ المرغي شيخ الأزهر – دور كبير في مساندة القصر وتصعيد التوتر بين النحاس وفاروق[١٠٩]، مما ألجأ النحاس إلى التهديد بفصله ولكن تم التوصل إلى حل وسط يتمثل في منحه إجازة مفتوحة مع تعيين الشيخ مأمون الشناوي وكيلاً للأزهر[١١٠] كما أقدم النحاس كذلك على إنشاء إدارة للشئون الدينية ألحقها برئاسة مجلس الوزراء تولاها شيخ وفدي

بهدف إيجاد قنوات للاتصال مع الأزهر من ناحية والجمعيات الإسلامية من ناحية أخرى[١١١].

وتتابعت الأزمات الدينية بين القصر والنحاس أثر حلول العيد الألفي للأزهر في سبتمبر ١٩٤٢م، وهل يتم توجيه دعوات الحفل باسم رئيس الوزراء أو باسم شيخ الأزهر[١١٢]، وكان رأي القصر أن الحفل يرأسه الملك وله صبغة مدنية دينية، بينما كان رأي النحاس غير ذلك أي أن توجه الدعوة باسم وزير الأوقاف، وتشبث كلٌ بموقفه وترتب على ذلك إلغاء الحفل[١١٣].

كذلك ثارت أزمة أخرى أثر توجه طلبة الأزهر إلى قصر عابدين لتهنئة الملك بعيد ميلاده في ١١ فبراير ١٩٤٣م وتدخل الحكومة في محاولة لمنعهم من ذلك مما أسفر عنه بعض المصادمات، وتم إلقاء القبض على عدد من مشايخ الأزهر[١١٤]، واتهامهم بتحريض الطلبة وبعدم مقدرتهم على السيطرة عليهم، مما أغضب الملك فاروق وانتهى الأمر بالإفراج عنهم بعد تدخل رئيس الديوان الملكي[١١٥].

وتجدر الإشارة إلى أن النحاس حاول بعد هذا الحادث أن يكسب تأييد طلاب الأزهر –بعد أن أدرك أن شعبيته قد أخذت في الضعف بأن رفع ميزانية الجامعة الأزهرية إلى ٨٥٠٠٠ جنيه، وقرر لخريجيها العاملين في مصالح الدولة نفس رواتب خريجي جامعتي فؤاد وفاروق[١١٦].

وبالإضافة إلى ذلك نشب خلاف آخر على تعيين أمير للحج –وهو منصب فخري يصدر به أمر ملكي دون العرض على مجلس الوزراء– فقد رشحت الوزارة علي كمال حبيشة بك وكيل وزارة الداخلية، بينما رأى القصر أن يعهد بهذا المنصب إلى كبير الياوران الفريق عمر فتحي باشا، وانتهى الأمر إلى حل وسط بأن يكون عمر فتحي أميراً للحج والأستاذ حبيشة وكيلاً لهيئة الشرف[١١٧].

وتمثل الجانب الدستوري من خطة القصر في مهاجمة النحاس في تجديد الخلاف معه حول أعضاء مجلس الشيوخ المعينين، فقد تمسك القصر برأيه بأنه له الحق في ذلك، وكانت حجته أن حكمة تعيين الشيوخ دستورياً إكمال الكفايات في المجلس مما لم تأت بها الانتخابات، وأن الحكومة إذا ما قامت بتعيين أنصارها –ممن ليسوا ذوي كفايات يحتاج إليها المجلس– تكون قد تخطت هذه الحكمة[١١٨]. وأبدى النحاس استعداده للموافقة على الأسماء التي رشحها القصر شريطة ألا تكون من الشخصيات التي تشكل خطراً على الأمن، وعليه قدم رئيس الديوان للنحاس قائمة تضم ٢٩ اسماً وتم الاتفاق على هذا الأساس[١١٩].

وعلى الرغم من تنازل النحاس في موضوع أعضاء مجلس الشيوخ إلا أن فاروقاً رفض الموافقة على طلبه بمنح رتبة الباشوية لبعض الوزراء عند افتتاح البرلمان في الثلاثين من مارس ١٩٤٢م بدعوى أن الوقت مازال مبكراً لمنح هذه الرتب لهم(١٢٠)، ولما كرر النحاس طلبه في أواخر يناير ١٩٤٣م -بمنح الرتب والنياشين لأعضاء الوزارة بمناسبة عيد ميلاد الملك في ١١ فبراير رفض الملك كذلك هذا الطلب(١٢١).

واحتلت مسألة توسيع القاعدة الشعبية للملك -وهي الجانب الشعبي من خطة القصر في مهاجمة النحاس- مكانها من القصر، حيث استغل فاروق حادث ٤ فبراير ليحصل على المزيد من الشعبية على حساب الوفد، وأراد أن يظهر بمظهر المعتدى عليه حتى يكسب شفقة ومحبة الناس(١٢٢). وقد حققت هذه الخطة نجاحاً كبيراً إذ أحاطت بالقصر جماهير غفيرة في يوم عيد ميلاد الملك -١١ فبراير ١٩٤٢م -كما كانت الجماهير تستغل فرصة ظهور الملك لحضوره صلاة الجمعة لتحيته، بالإضافة إلى أنها كانت تحيي صورته بالتصفيق لدى ظهورها على شاشات السينما(١٢٣).

كما أن فاروقاً نفسه تملكته رغبة حقيقية في التقرب من شعبه لاكتساب المزيد من الشعبية، وكانت الترجمة العملية لهذه الرغبة زياراته للمناطق المنكوبة من جراء الغارات الجوية على الأسكندرية واختلاطه بالعمال وهم يرفعون الأنقاض، فبدأ في أعين العامة في صورة الوطني الذي يشارك شعبه آلامه(١٢٤). وكذلك زيارته -في ١٠ من فبراير ١٩٤٤م- لقنا وأسوان، أثر انتشار وباء الملاريا، وقضاؤه يومين في مواساة المنكوبين في هذه المناطق، مما كان له أكبر الأثر في نفوس العامة، وترتب على ذلك قيام النحاس بزيارات مماثلة لأسيوط والمنيا وافتتاحه بعض المنشآت والساحات الشعبية التي أطلق عليها مؤسسة (مصطفى النحاس) كما تم القاء الخطب في تلك المناسبة والتركيز فيها على أن الحكومة تعمل الكثير لأبناء الصعيد، بينما القصر لا يعمل شيئاً(١٢٥) وقد أثار موقف النحاس حفيظة الملك، وساهم في زيادة التوتر بينه وبين النحاس بدرجة كبيرة للغاية(١٢٦) فوضع الملك نصب عينيه ضرورة طرد النحاس من الحكم، بيد أن السفير البريطاني -اللورد كيلرن- أبرق لحكومته بهذا الأمر، فجاء رد لندن أن الحكومة البريطانية إذ تأسف لذلك الأمر لأن الملك خلق أزمة سياسية، لاداعي لها مع رئيس وزرائه، وأن الحكومة الوفدية مازالت تتمتع بالأغلبية البرلمانية(١٢٧).

واستمراراً للرغبة في اكتساب المزيد من الشعبية على حساب الوفد، تبرع فاروق بألف جنيه ليوم المستشفيات، وذلك رداً على مشروع زوجة النحاس (أسبوع البر)،

بالإضافة لمنحه مبلغاً من ماله الخاص لمصلحة الآثار للكشف عن مقبرة أثرية في حلوان(١٢٨).

ودخل الطلبة ضمن خطة القصر في توسيع القاعدة الشعبية للملك إثر تداعي شعبية الوفد في أوساطهم، وذلك بفضل الدعاية الناجحة التي قامت بها دوائر القصر في صفوف الوطنيين(١٢٩) عن طريق فتح أبواب القصر لاستضافة الطلاب وتكريمهم وإقامة حفلات الإفطار لهم في شهر رمضان(١٣٠). وكانت النتيجة الحتمية لذلك تحول ولاء أغلبية الطلاب من الوفد إلى القصر(١٣١) مما دفع فاروقاً إلى زيادة التقرب منهم رغبة في القضاء على نشاط الطلبة الوفديين، فرد عليه مجلس الوزراء بإنشاء جائزة أطلق عليها جائزة مصطفى النحاس، جائزة مصطفى النحاس(١٣٢).

ولما كان للطبقة العاملة ثقلها الكبير، فقد كان من المتوقع أن تكون ساحتها مسرحاً للصراع بين القصر والوفد، وقد حاول الوفد في بادئ الأمر ضمان ولاء العمال له بإصدار مجموعة من التشريعات التي عقدت عليها الطبقة العاملة الكثير من الآمال(١٣٣). بيد أن القصر عمل على إحباط خطة الوفد بجذب العمال في صفه، باستقبالهم ضيوفاً عليه في شهر رمضان -سبتمبر ١٩٤٣م في القاهرة والأسكندرية (١٣٤) مما أثار حفيظة النحاس الذي رد على ذلك بإقامة حفل مماثل لهم في ملعب الأسكندرية، وخطب فيه وزير الشئون الاجتماعية مؤكداً عناية الوزارة بشئونهم(١٣٥).

ولما لم يكن الفلاحون بعيدين عن خطة القصر، في توسيع القاعدة الشعبية للملك، فقد رغب فاروق في الكيد للنحاس بأن جعل مآثره تتردد على الألسنة، وتنظر إليه على أنه سيد رحيم، عندما أمر بتخفيض إيجارات أرضه وعندما أقدم كذلك على تنفيذ مشروع مكافحة الأمية بين فلاحي وعمال مزارعه على نفقته الخاصة(١٣٦).

وجاء حادث القصاصين "في ١٥ نوفمبر ١٩٤٣"(١٣٧) ليكون سهماً قوياً موجهاً إلى النحاس حيث أبرز بجلاء مدى الشعبية التي يتمتع بها فاروق وقد وضح ذلك من خلال مظاهرات التأييد التي نظمها العمال والطلبة(١٣٨).

وعلى صعيد العلاقات بين النحاس والقصر، فقد تدهور الموقف بينهما تدهوراً كبيراً بعد حادث "جامع عمرو بن العاص" وهو المعروف "بحادث اللافتات"(١٣٩) الذي كان بمثابة الحلقة الأخيرة من حلقات خطة القصر في سحب البساط من تحت أقدام الوفد وقص أجنحته تمهيداً لضربه والقضاء عليه.

وهكذا كسب فاروق الجولة وهزم النحاس وانتقم لنفسه من جراء ما أصيب به من

مهانة[١٤٠] حيث أسرع بإقالته من منصبه في الثامن من أكتوبر ١٩٤٤م متذرعاً بحرصه على الديمقراطية وتطبيق أحكام الدستور والمساواة بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات وتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب[١٤١].

لقد جاءت عودة الوفد إلى السلطة في عام ١٩٥٠م، أثر فوزه في الانتخابات البرلمانية[١٤٢]، وقد كان لهذا الفوز رد فعله لدى القصر، حيث عاود الإحساس فاروق – مرة أخرى –باهتزاز عرشه، فبادر على الفور بمراسلة السفير البريطاني رونالد كامبل R. Campbell مبدياً قلقه من إشادة الصحافة البريطانية بفوز الوفد وتصويره على أنه انتصار شخصي للنحاس على فاروق[١٤٣].

وقد انعكس فزع الملك بوضوح في أمرين هامين، أولهما: تعيين حسين سري رئيساً للديوان الملكي كي يكون في مواجهة الوفد بهدف حفظ التوازن بينه وبين الملك[١٤٤] وثانيهما: تغيير صيغة الأمر الملكي بتكليف النحاس بالوزارة، حيث أسقط الملك –عن عمد، وعلى غير العادة في كل الأوامر الملكية السابقة– كلمة "عزيزي" التي اعتاد أن يستهل بها الأمر الملكي بالتكليف الوزاري[١٤٥].

بيد أن الفزع الملكي –هذه المرة– لم يكن له ما يبرره على الإطلاق، ذلك لأنه إذا كان وفد الأربعينيات قد اقتصر في علاقاته بالقصر على الالتزام بالدفاع، مع استسلامه الكامل لكل طلبات الإنجليز –كما سبق أن ذكرنا– فإن وفد الخمسينيات كان قد تمادى في تقديم التنازلات للملك إلى حد الإذعان الكامل له والخضوع والاستسلام التام لكل طلباته.

ويبدو أن الزعامة الوفدية قد استوعبت دروس الماضي وتجاربه وأدركت أنه بات عليها محاربة خصومها –من الأحزاب الأخرى– بنفس سلاحهم، ألا وهو إصلاح العلاقة مع القصر، وتجنب تحدي الملك والصدام معه[١٤٦]. وكانت الترجمة العملية لذلك النهج الوفدي الجديد مادار من أحاديث الود في المقابلة الملكية الأولى بين فاروق والنحاس[١٤٧]، حيث أبدى الأخير رغبته في تقبيل يد الملك[١٤٨]، وكذلك في حرص النحاس على الذهاب إلى قصر عابدين ليكون في معية الملك عند افتتاحه للبرلمان، وما حدث بعد ذلك من مظاهر التملق والنفاق والرياء بدءاً من انحنائه أمام الملك بطريقة مهينة، وانتهاءً بالاعتداء على جماهير الشعب عند هتافها يعيش الملك مع النحاس[١٤٩].

وهكذا تبددت مخاوف القصر، وأدرك بعد ذلك أن الوفد لم يعد ذلك الخصم العنيد

الذي يخشى بأسه، فعمل على الاستئثار بالسلطة كلها، وجاء تحرك القصر لتحقيق ذلك الهدف في كافة الجوانب الإدارية والمالية والدستورية.

وعن التحرك الملكي في الجانب الإداري، فقد اتضح ذلك الأمر، منذ اللحظة الأولى لممارسة الوزارة عملها، فقد أعطى فاروق تعليماته باستيفاء جميع الموظفين. الذي ساورهم القلق بسبب عودة الوفد في وظائفهم وتأدية أعمالهم باطمئنان[١٥٠]. كذلك أذعن النحاس لكافة مطالب القصر الخاصة بالترقيات والتنقلات بين كبار الموظفين[١٥١].

وكان للجانب المالي النصيب الأوفر من التنازلات الوفدية، ذلك أن وزارة النحاس أرادت إثبات حسن نواياها تجاه القصر بسلسلة من التنازلات المالية، مثل الموافقة على اعتماد مبلغ (١,٣٢٠,٠٠٠) جنيه لإصلاح اليخت الملكي "المحروسة"، بعدما كانت الحكومات السابقة في أعوام (١٩٤٨، ١٩٤٩) -قد عارضت تنفيذ ذلك الأمر[١٥٢]. وكذلك اعتماد مبلغ (٦٠,٠٠٠) جنيه لتأثيث صالتي العرش بقصري عابدين ورأس التين، ومبلغ (٦٣,٠٠٠) جنيه لشراء سيارات للقصور الملكية من ميزانيتي ١٩٥١/٥٠ و ١٩٥٢/٥١[١٥٣]، بالإضافة لإعفاء الملك من الضريبة الخاصة على الإيرادات[١٥٤].

وسارت الوزارة على منهجها في مسلسل التنازلات المالية لصالح الملك بإقراضه. الأموال للصرف على ملذاته وحياته الخاصة، حيث احتاج في إحدى المرات إلى مبلغ كبير من الدولارات فقرر الاقتراض من الحكومة، وتم له ما أراد بصفة قرض حسن وبضمان مخصصاته الملكية -وهذا مخالف للقواعد المالية- وطلب تحويل المبلغ إلى دولارات وإرساله إلى أمريكا وإيداعه في أحد بنوكها، فصدر الأمر للبنك الأهلي بالتنفيذ[١٥٥].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى تعبيد طريق الرشوة للملك وذلك فيما عُرف في حينه "بعملية الكورنر" الخاصة بالقطن وتعني حيازة غالبية محصول القطن في يد واحدة، بقصد رفع سعره رفعاً مصطنعاً، والتحكم في أسعاره، وتقوم العملية على شقين، شراء البضاعة الحاضرة وشراء العقود في البورصة، فيعجز التجار عن التسليم، ولكي يفوا باتفاقاتهم فليس أمامهم إلا الشراء من الشخص الذي احتكر البضاعة الحاضرة[١٥٦]. وقد نتج عن ذلك حدوث تلاعب كبير في سوق القطن، وتكشفت أساليب هذا التلاعب لرجال البورصة وطنيين وجانب وصارت محور أحاديث

الناس في مجالسهم وموضع أسفهم إذ رأوا بعض المتلاعبين يثرون ثراءً فاحشاً غير مشروع على حساب الطبقة المتوسطة من التجار والمنتجين(١٥٧) وأدركوا أنهم لن يتمكنوا من تسليم ما تعاقدوا عليه من كميات بالمواصفات المحددة في العقود، فقدموا شكوى إلى البورصة التي لم تنصفهم، فتقدموا بشكوى أخرى لمجلس الوزراء، الذي أنصفهم وأفتى بإمكانية تسليمهم للأقطان بغير المواصفات الواردة في العقود، بيد أن غلاة الاقتصاديين عمدوا إلى الاتصال بفاروق لحثّه على التدخل لصالحهم فوافق على ذلك نظير مبلغ كبير من المال له ومبلغ أقل لحاشيته(١٥٨). ولم يشأ النحاس في أعقاب ذلك أن ينحي وزير المالية بسبب الخلاف على مسألة القطن في عملية الكورنر فسكت على مضض إلى أن جاء التعديل الوزاري في ١١ نوفمبر ١٩٥٠ فأخرج زكي عبد المتعال وأحل محله فؤاد سراج الدين(١٥٩).

وعن الجانب الدستوري من خطة القصر للاستئثار بالسلطة، وضح ذلك الأمر في إصرار فاروق على إبقاء سيطرته على الجيش بتعيين محمد حيدر وزيراً للحربية، بيد أن النحاس رفض ذلك الطلب ولكنه وافق على استحداث منصب جديد وهو القائد العام للقوات المسلحة على أن يتولاه حيدر باشا(١٦٠) بينما يتولى الوزير الوفدي مصطفى نصرت منصب وزير الحربية(١٦١). وهكذا لم يعد للوزارة الوفدية سلطان يذكر على الجيش وسياسته ولا على التعيينات والترقيات والتنقلات فيه، وإن كانت قد احتفظت بحقها الدستوري من الناحية الشكلية فقط، ولكنها تنازلت عنه من الناحية الموضوعية، وتخلت بهذا عن أحد التقاليد الثابتة للوزارات الوفدية وهو الاستمساك بحقها الدستوري في اختيار من يتولون المناصب الكبرى(١٦٢).

ولقد كان هذا الأمر خسارة كبيرة من وجهة النظر الدستورية لأن الجيش أصبح تابعاً مباشرة للقصر ولم يكن للحكومة ولا لوزير الحربية شأن يذكر في تصريف أموره(١٦٣).

وجاءت استقالة محمود محمد محمود -رئيس ديوان المحاسبة- من منصبه (١٦٤). والملابسات التي صاحبتها لتعكس بوضوح مدى تغلغل نفوذ القصر وخضوع الوزارة له، بإصدارها للمراسيم المخالفة للدستور، وهي المعروفة بمراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠(١٦٥). والقاضية بإقصاء محمد حسين هيكل من رئاسة مجلس الشيوخ وتعيين علي زكي العرابي بدلاً منه، وإبطال عضوية بعض الشيوخ من بينهم مصطفى مرعي(١٦٦).

وهكذا أعلنت وزارة الوفد بهذا الموقف -الذي دافعت فيه عن مخالفات خطيرة ارتكبها الملك وحاشيته- إنها أخذت على عاتقها الوقوف مع الملك والدفاع عنه شخصياً وحمل أعباء مسئوليته في مواجهة الجماهير وذلك حتى بالنسبة لتصرفات لا تمس الوفد وسياسته ووزارته، مما كان يمكن للوزارة أن تستفيد منه ضغطاً على الملك أو هجوماً على حكومة السعديين السابقة(١٦٧).

واستمراراً لسياستها في تقديم التنازلات للقصر، استحدثت وزارة النحاس مصدراً جديداً للسلطات غير ما نص عليه الدستور، وهو ما أسمته (التوجيهات الملكية) -وهي أوامر لا تقبل المناقشة والنقض- التي تغلغلت في مختلف الدوائر الحكومية(١٦٨). ومن مظاهر ذلك التغلغل السعي إلى إلغاء مجلس الدولة، بعدما فشل الملك في إجبار الوزارة على تعديل اختصاصه وزيادة رقابة الوزارة عليه(١٦٩).

وبدأت الوزارة -تحت ضغط "التوجيهات الملكية"- في العمل على إصدار سلسلة من التشريعات المقيدة للحريات، منها على سبيل المثال قانون الجمعيات وقانون المشبوهين السياسيين، وقانون آخر بحظر نشر أخبار القصر في الصحف إلا بعد الموافقة المسبقة كذلك (١٧٠)، بالإضافة إلى التشريعات المقيدة لحرية الصحافة(١٧١).

بيد أن الأخيرة لم تر النور لأن الحكومة لم تستطع أن تتقدم بها إلى البرلمان بسبب المعارضة الشديدة من بعض أعضاء مجلس الوزراء أمثال محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج(١٧٢).

وكان فشل الحكومة في إصدار التشريعات المقيدة لحرية الصحافة وإلغاء مجلس الدولة(١٧٣) بالإضافة إلى اضطرارها -تحت الضغوط الشديدة للرأي العام والصحافة- إلى فتح باب التحقيق في قضية الأسلحة الفاسدة(١٧٤) من أسباب نقمة الملك عليها، بيد أنه أدرك أن الوقت غير مناسب لإقالة الحكومة لخشيته من أن يستأنف النحاس دور المدافع عن الدستور ضد دكتاتورية القصر، ولذا استبعد الملك هذه الفكرة وأدرك أن الطريقة المثلى للقضاء على الوفد تتمثل في "إعطاء الوفديين حبلاً يشنقون به أنفسهم"(١٧٥). لذا استقر رأي الملك على أجراء تعديل وزاري لعله يثير النحاس ويتسبب في إنهاء عمر الوزارة(١٧٦)، وقد نتج عن هذا التعديل تعيين عبد الفتاح الطويل -وزير العدل- وزيراً للمواصلات، ومحمد محمد الوكيل -وزير المواصلات- وزيراً للعدل، وعبد الفتاح حسن وزيراً للشئون الاجتماعية، وحسين محمود الجندي وزيراً للأوقاف، وعبد المجيد عبد الحق وزيراً للدولة(١٧٧).

وعلى الرغم من استجابة النحاس لإرادة فاروق فيما يختص بالتعديل الوزاري، إلا أن الأخير -وحسب خطته في إعطاء الوفديين حبلاً يشنقون به أنفسهم- وضع نصب عينيه تلويث سمعة الوزارة، التي استشرى الفساد في كيانها وأصبحت تعرف باسم "حكومة الأثرياء"[178]، فعمد إلى توجيه طعنة قوية يكون لها صداها لدى الرأي العام -على غرار موضوع الكتاب الأسود في الأربعينيات- وتعيد إليه جزءاً من مكانته وتظهره في صورة المحارب للفساد، وعليه وضع مشروع "الكسب غير المشروع" من أين لك هذا ليخضع له الموظفون الرسميون بمن فيهم الوزراء على أن يتم تنفيذ ذلك بأثر رجعي[179].

ومع ذلك أدرك فاروق أن الوقت غير مناسب لإقالة النحاس أثناء مفاوضاته مع الإنجليز، لأن ذلك من شأنه أن يجعل النحاس شهيداً[180]، ولكنه أقدم على إجراءين لهما مغزاهما، أولهما تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي[181]، وثانيهما -تعيين عبد الفتاح عمرو سفيراً في لندن، وهو المعروف بميوله الإنجليزية[182].

ولقد كان ذلك إيذاناً ببدء التقارب بين القصر والإنجليز في وقت تعثرت فيه مفاوضات النحاس معهم مما يوحي بالتقاء الطرفين نحو تحقيق هدف واحد وهو طرد النحاس من السلطة.

وقد اعتدى فاروق بهذين الإجرائين على سلطة الوزارة وتحداها ووصل به الأمر إلى أنه تردد في الموافقة، عندما استأذن منه وكيل الديوان تبليغ النحاس وأرسل التبليغ قبل ظهر يوم ٢٥ ديسمبر أي بعد يوم من تعيين حافظ عفيفي ونصف يوم من تعيين عبد الفتاح عمرو[183]. وكان هذا إيذاناً كذلك بعزم الملك على تصفية الحركة الشعبية، لأنه بذلك الأمر وضحت مؤامرته ضد الحكومة الوفدية، فسارت المظاهرات تهتف ضده، ولكن الحكومة -المغدور بها- قابلتها بالعنف ،اشتبك البوليس مع المتظاهرين فاعتقل وأصيب الكثيرون[184]. كما اقترن ميلاد ولي العهد -أحمد فؤاد في ١٦ يناير ١٩٥٢- بمظاهرات طلابية صاخبة نتج عنها سقوط أعداد كبيرة من القتلى[185]. وقد أثار هذا الموقف حفيظة القصر فأصدر فاروق أوامره لحافظ عفيفي بإبلاغ النحاس بتقديم استقالته إذا كان غير قادر على حفظ الأمن في البلاد، ولكن حافظ عفيفي خشي من احتمال تقديم النحاس لاستقالته دون أن يتخذ الملك استعداده لذلك الأمر، فاكتفى بتبليغ النحاس بغضب الملك الشديد، فوعده النحاس ببحث الأمر[186].

وقد انعكس مدى التخبط والعجز والتردي الذي وصلت إليه وزارة النحاس في مقابلة النحاس للطلبة، حيث طالبهم بضبط النفس وخاطبهم قائلاً "نحن ندخركم للمستقبل ونعدكم للمواجهة في الأيام الصعبة[١٨٧].

وعلى هذا النحو سارت علاقة النحاس بفاروق فقرَّ رأي الأخير على التخلص من الوزارة في الوقت الذي كانت علاقة النحاس بالإنجليز قد وصلت إلى طريق مسدود[١٨٨] وبعد ما عمد الإنجليز إلى الاتصال بالملك وإقناعه بخطورة ربط مصيره بمصير حكومة تجر على مصر الخراب، وتؤدي مواقفها إلى اندلاع الثورة في البلاد[١٨٩]. وكان هذا الموقف بمثابة الضوء الأخضر لإقالة الوزارة.

ثم تسارعت الأحداث بعد ذلك مع اضطراب الموقف الداخلي، وقد بلغ التوتر مداه بمعركة الإسماعيلية في الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢[١٩٠] وما ترتب على ذلك من رد فعل عنيف في القاهرة، من اندلاع المظاهرات واشتعال الحرائق في اليوم التالي[١٩١] في الوقت الذي كان الملك قد أعد وليمة كبرى في نطاق الاحتفالات بمناسبة ميلاد وليّ العهد[١٩٢] مع توجيه الدعوة لحوالي ستمائة من كبار ضباط الجيش والبوليس، الذين حضروا مع بداية الحفل، وما صاحب ذلك من اضطراب كبير في دوائر القصر، وانتهى الأمر بالموافقة على تدخل الجيش لحفظ النظام، في الثالثة إلا ربعاً، بيد أن التنفيذ الفعلي لذلك لم يتم إلا في الخامسة مساءً[١٩٣].

وهكذا أصبح من المتوقع إقالة الوزارة بين لحظة وأخرى بعد أن تهيأت الظروف المناسبة للإطاحة بها، ولكن فاروقاً رأى الاستفادة قدر الإمكان من الساعات القليلة المتبقية من عمرها، وذلك بإعلانها للأحكام العرفية، وبذلك حملت الوزارة مسئولية تلك الأحداث الجسام[١٩٤]. وعلى هذا صدر الأمر الملكي -في اليوم التالي ٢٧ من يناير- بإقالة الوزارة[١٩٥].

وهكذا يتضح لنا أن علاقة النحاس بالقصر -طيلة فترة الدراسة قد مرت بخمس مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى: -في العشرينيات وعلى عهد الملك فؤاد- ويمكن تسميتها بمرحلة التقارب مع القصر، حيث حرص النحاس على المبالغة في مدح الملك والأخذ بميوله ورغباته في التشكيل الوزاري لأولى وزاراته، وقد فسرت الدوائر البريطانية سلوك النحاس تجاه القصر بأن النحاس إنما يطمع في مساندة الملك حال صدامه المرتقب مع الإنجليز.

المرحلة الثانية: -في الثلاثينيات وعلى عهد الملك فؤاد أيضاً- ويمكن تسميتها بمرحلة الخلاف، حيث كانت بريطانيا قد بدأت لتوها عهداً جديداً في التعامل مع النحاس -إثر عزل لويد ووصول برسي لورين خلفاً له- حيث عمد المندوب السامي الجديد إلى التقارب مع النحاس، بعد أن أدارت بريطانيا ظهرها للحكم الأوتوقراطي وعادت إلى حيادها القديم، وأدرك النحاس هذا الأمر فجاء خلافه مع القصر حول بعض الأمور الدستورية.

المرحلة الثالثة: -في الثلاثينيات أيضاً وفي عهد الملك فاروق- ويمكن تسميتها بمرحلة التحدي والمواجهة، حيث تولى النحاس وزارته الثالثة في ظل غياب الملك فؤاد خصم الوفد العنيد وعدوه اللدود، ولذا حرص النحاس على استثمار ذلك الفراغ الناجم عن خلو الساحة من الملك في فرض هيمنته على القصر سواء في عهد مجلس الوصاية أو في عهد الملك فاروق -بعد تولي سلطاته الدستورية- وفي تلك المرحلة تعددت مظاهر الصراع بين النحاس والقصر في شتى نواحي الحياة السياسية في مصر، مما حدا بالنحاس إلى التفكير في خلع فاروق وتولية الأمير محمد عبد المنعم مكانه على عرش مصر، وكذلك فكر فاروق في عزل النحاس وطرده من الحكم وتولية أحمد ماهر مكانه.

المرحلة الرابعة: -في الأربعينيات- ويمكن تسميتها بمرحلة الدفاع الوفدي ضد هجمات القصر، وفي هذه المرحلة رأينا القصر -لأول مرة في علاقاته بالنحاس- يتسلم زمام المبادرة بالهجوم، فيما اقتصر دور الوفد على التزام الدفاع، ولاشك أن ظروف تولي الوفد للسلطة -بقوة السلاح البريطاني من جانب، ثم تلويث سمعته بعد ذلك من جراء الكتاب الأسود من جانب إخر- قد ألقت بظلالها على طبيعة العلاقة فرأينا الوفد لأول مرة مهيض الجناح لا يملك سبيلاً إلا الدفاع.

المرحلة الخامسة: -في الخمسينيات- ويمكن تسمية تلك المرحلة الأخيرة بمرحلة الإذعان والخضوع لكافة مطالب القصر، حيث كانت الزعامة الوفدية قد استوعبت -علي مايبدو- دروس الماضي وتجاربه وأدركت أنه بات عليها محاربة خصومها، من الأحزاب الأخرى بنفس سلاحهم ألا وهو إصلاح العلاقة مع القصر وتجنب الصدام معه، ومن هذا المنطلق جاء النهج الوفدي الاستسلامي لكل طلبات القصر وبهذا المعنى يكون حزب الوفد قد ألغى عملياً مبرر وجوده كحزب جماهيري يتمتع بشعبية كاسحة ويتبنى مطالب الشعب حتى قبل أن يسقط رسمياً مع سقوط النظام القديم.

هوامش الفصل الأول

(١) F.O, 371,13118, Confidential, from Lord Lioyd Cairo No. 265, Dated 23 rd Mar. 1928

(٢) F.O, Ibid

(٣) F.O, Ibid

(٤) ويرجع ذلك إلى النزعة الأوتوقراطية للملك فؤاد، والتي بسببها حدث الصدام بينه وبين سعد زغلول أكثر من مرة، وكذلك لإدراكه بأن النحاس ما هو إلا خليفة لسعد زغلول انظر:- عبد الخالق محمد لاشين: مصدر سابق، ص-ص (٢٦١-٢٦٢) -يونان لبيب زرق: تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨-١٩٥٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٧٥)، ص (٢٢٩)، -علي شلبي ومصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية: في مصر (-١٩٣٦ ١٩٢٣)، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨١)، ص (٢١).
Little, T, Egypt, London, 1958, P.147.

(٥) (F.O, 371,18116, Telegram from Lord Lioyd Cairo No121, Dated 28 th Feb. 1928

(٦) كامل مرسي: أسرار مجلس الوزراء، المكتب المصري الحديث (١٩٨٥)، ص (٢٢١)، -يونان لبيب: المصدر السابق، ص (٣١٣).

(٧) السياسة اليومية: العدد (١٦٦٦) في ٩ مارس (١٩٢٨) ص(١)، -كامل مرسي: المصدر السابق، ص (٢٢١).

(٨) نفس المصدر والصفحة.

(٩) لمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الثالث، ص-ص (١٠١-١٠٢).

(١٠) سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٢٢-١٩٣٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٥) ص (١٣٧).

(١١) تنص تلك المادة على "إذا لم يرَ الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عدّ ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر "الدستور المصري: الباب الثالث، الفصل الثاني، الفرع الأول والملك، المادة ٣٥، -محمد خليل صبحي: تاريخ الحياة النيابية في مصر منذ عهد ساكن الجنان محمد علي، الجزء الخامس، القاهرة مطبعة دار الكتب (١٩٣٩) ، ص (٥٢٠).

(١٢) F.O, 371, 13121, From Lord Lioyd Cairo No 473, Dated 12th June, 1928

(١٣) كان الأمير سيف الدين قد اعتدى على الملك فؤاد عندما كان لا يزال أميراً في ٧ من مايو سنة ١٨٩٨ بأن أطلق عليه النار في "الكلوب الخديوي"، وقد حكم عليه السجن سبع سنوات، ثم

خففت إلى خمس سنوات. وسعى بعض أفراد الأسرة لدى الخديوي عباس ولدى اللورد كرومر لاستبدال عقوبة السجن بعقوبة أخرى بناء على أن الأمير معتوه، فانتدب أحد الأطباء لفحصه وقرر أنه مصاب بخلل في قواه العقلية، فقر الرأي على وضع الأمير في مصحة في انجلترا، وبالفعل أرسل إلى هناك وبقى فيها سبعة وعشرين عاماً لم يتمتع خلالها بالحياة ولا بشيء من أملاكه الواسعة، وظل كذلك إلى أن هرب في عام ١٩٣٧ حيث تم الاتفاق مع النحاس وزميليه على اتخاذ الإجراءات القانونية لرفع الحجر عنه وإعادة جميع ممتلكاته إليه.

انظر : عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨-١٩٣٦)، الطبعة الثانية مكتبة مدبولي (١٩٨٣)، ص (٦٨٢).

(١٤) لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع القسم الأول، الفصل الثاني، ص،ص (٥٩-٦٠).

(١٥) -Vatikiotis, P.J: The Modern History of Egypt, London 1976. P. 279

- Al Hadidi, M.M.A. Sh: Mustafa El Nahas and the Wafd 1927-1953, Ph. D, S.O.A.S. London P.P 82-83

(١٦) - F.O, 371, 13850, Telegram from sir p. loraine, No, 498, 6th Dec, 1929;

Percy Loraine from his diary, The bodlein library Oxford. P.P.4.

(١٧) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص: ١٢١.

(١٨) مضابط مجلس النواب في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ ص ٢، عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ج٢ الطبعة الثانية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦، ص(١١٦)

Al Hadidi; Opcit P.P.88.

- سامي أبو النور: امصدر السابق ص: ١٢٢.

(١٩) المصدر نفسه: ص ص: ١٢٣، ١٢٤.

(٢٠) محمد مصطفى صفوت: مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، الأسكندرية د.ت، ص:٤٢. - Al Hadidi: Opcit P.P.100.

(٢١) راشد البراوي: حقيقة الانقلاب الأخير في مصر ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢، ص١١٣.

(٢٢) عبد العظيم محمد رمضان: مصدر سابق، ص (٧٢٠) - Al Hadidi: Opcit p. 100.

(٢٣) فوزي جرجس: دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العهد المملوكي القاهرة ١٩٥٨، ص(١٣٧).

(٢٤) يونان لبيب رزق: مصدر سابق ، ص (٣٤٧).

(٢٥) صلاح عيسى: البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة، القاهرة ١٩٨٠، ص (١٢٢).

(٢٦) عفاف لطفي السيد: تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢-١٩٣٦، ترجمة عبد الحميد سليم، القاهرة ١٩٨١، ص(٢٠١).

(٢٧) عبد العظيم رمضان: مصدر سابق، ص (٧٢٠).

(٢٨) مضابط مجلس النواب في ١٧ من يونية سنة ١٩٣٠، ص ١١٨١، -عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص (١٢٥).

(٢٩) محمد ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية (١٩٣٥) الجزء الأول، دار الشعب، ص (٦٢)، - عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص (٧٢٠).

(٣٠) سامح كريم، العقاد في معاركه السياسية، دار القلم بيروت، الطبعة الأولى ص (١١١)، -لقاء شخصي مع الأستاذ حافظ شيحا (بك) بمكتبه في مصر الجديدة بتاريخ ١٤ أغسطس (١٩٩١).

(٣١) محمد ضياء الدين الريس: المصدر السابق، ص (٦٣)

- Al Hadidi: Opcit p. 101.

(٣٢) - عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص (٧٢١)، -محمد ضياء الدين الريس: مصدر سابق، ص(٦٣).

(٣٣) الأهرام العدد (١٦٣٥٤) في ١٩ من يونية (١٩٣٠)، ص(١)

- عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص(٧٢١)، -محمد ضياء الدين الريس: مصدر سابق، ص(٦٣).

(٣٤) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص (٧٢١).

(٣٥) F.O, 371/1/14613, Telegram from Mr. Hoare Cairo No, 220, Dated, 9th Ma, 1930.

(٣٦) وتجدر الإشارة إلى أن النحاس حاول ضم محمد توفيق نسيم إلى المجلس ولكن دون جدوى، بيد أنه نجح في منع ضم أحمد زيور إليه، انظر

F.O. 407/219 (J3942/2/16) No77, Sir M Lampson to Mr Eden (Received May 6-1936) No 388 Cofidential.

حسن يوسف (باشا): القصر ودوره في السياسة المصرية (١٩٣٢-١٩٥٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٨٢)، ص ص (٨٤-٨٥).

(٣٧) F.O. 407/219 (J4213/2/16) No82, Sir M. Lampson to Mr Eden (Received May 11-1936) No 413 Telegraphic No 408 (J4234/2/16) No 83, Sir M. Lampson to re eder
(Received May 11, 1928).

- حسن يوسف (باشا) المصدر السابق، ص (٩٠)، - لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦-١٩٥٢) ، مكتبة مدبولي الطبعة الأولى (١٩٨٩)، ص (٤٤)، -طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة بيروت، الطبعة الأولى (١٩٨٢) ص (٥٢٨).

(٣٨) F.O. 407/219 (J4409/2/16) No88, Sir M. Lampson to Mr Eden (Received May 15-1936) No 433 Telegraphic.

(٣٩) F.O. 407/219 (J9676/2/16) No132, Sir M. Kelly to Mr Eden (Received June 23-1936) Cairo No584 Telegraphic.

(٤٠) F.O. 407/219 No 86(J4330/2/16) Sir M. Lampson to Mr Eden No 429, Telegraphic cairo 14 May 1936.

(٤١) سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٣٧-١٩٥٢) ، مكتبة مدبولي (١٩٨٨) ص ص (٣٤-٣٥).

(٤٢) سامي أبو النور نفس المصدر ، ص (٣٥).

(٤٣) Abdalla, A: The student Movement and National politics in Egypt (1932-1937), London P.P. 44.

(٤٤) محمد التابعي: من أسرار الساسة والسياسة، مصر ما قبل الثورة مطابع دار القلم، د.ت ص (٢٩).

راشد البراوي: مصدر سابق ص (٢٧).

(٤٥) F.O. 407/219 (J4278/2/16) No84, Sir M. Lampson to Mr Eden (Received May 13-1936) No 419 Cairo May 12, 1936.

- الأهرام العدد (١٨٤٦٣) في ٨ مايو (١٩٣٦)، ص (٨)، -سامي أبو النور: المصدر السابق، ص (٤١).

(٤٦) F.O. 407/22 (J3520/20/16) No12, Sir M. Lampson to Mr Eden (Received Augest 9) No 1902 Cairo July 28, 1937.

- دار الوثائق القومية: محافظ عابدين ٥٥٣، التماسات وأحوال سياسية، -جمال بدوي: نظرات في تاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٨)، ص ص (٢٢٩-٣٠٠) ، -محمد التابعي: المصدر السابق، ص ص: (٥٨-٧٨)، - حسن يوسف: مصدر سابق، ص (٩١)، - لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص ص (٦٢-٦٣)، - يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص ص (٢٩٣-٣٩٤)، -عبد العظيم محمد رمضان: الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦-١٩٣٩)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، أبريل (١٩٧٩) ص ص (٣٦-٣٧)، -طارق البشري: مصدر سابق، ص (٥٢٩)، -رفعت السعيد: مصطفى النحاس السياسي والزعيم والمناضل، دار القضايا، بيروت، مطابع الأهرام التجارية (١٩٧٦)، ص ص (٧٥-٧٦)، -عبد العزيز رفاعي حسين وعبد الوهاب الشاعر: الوحدة الوطنية عبر التاريخ، عالم الكتب (١٩٧٢)، ص ص (١٠٥-١٠٦)، .Al Hadidi: Opcit P: 134

(٤٧) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق ص (٨٩)، -علي سلامة: مالا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس، مطابع سجل العرب (١٩٨٣) ص ص (٨٣-٨٤)، -رفعت السعيد: المصدر السابق ص (١٠٦). وتجدر الإشارة إلى أن صحف القصر كانت تروج لتحقيق هذا الهدف وإظهار فاروق بمظهر المتواضع الزاهد المتقشف، كما أنها غالت في ذلك فعقدت مقارنة - غير متكافئة على الإطلاق- بينه وبين عمر الخطاب رضي الله عنه، فذكرت أن فاروقاً قد أعاد إلى الأذهان عهد سميه عمر الفاروق الذي كان يعس بالليل مواصلاً عمل النهار في تفقد شئون رعيته دون أن يتخذ له حرساً إلا رعاية الله وقلوب رعيته ، انظر: البستان العدد (١٦٨) ، في ١٨ أغسطس (١٩٣٧)، السنة ١٦ ص ص (١٢-١٣).

(٤٨) رفعت السعيد: مصدر سابق ص (٧٦).

(٤٩) F.O. 954/5 Avon. papers, papers of Lord Avon (Antony Eden) Public Record Office Richmond, U.K, 8 August 1937 Delany, G, from his private papers Middle East Center, St. Antonys college Oxford, P.P.9.

(٥٠) F.O Ibid, Zananiri, G, From his Private Papers, Middle East center, St. Antonys college Oxford P. 165.

لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٦٠).

(٥١) F.O. 407/221 (J4386/2/16) No11, Mr Bennett to Viscount Halifax (Received August 4-1937) No 449 (J3556/20/16) No 14, Mr. Kelly to viscount Halifax (Received August 11) No 456 Alexandria.

دار الوثائق القومية: محافظ عابدين (٥٥٢) التماسات وأحوال سياسية - محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، دار المعارف ١٩٧٧، ص (٢٧)، -محمد التابعي: مصدر سابق، ص (١٥٢)، -حسن يوسف: مصدر سابق، ص (٩١)، -لطيفة محمد سالم: مصدر سابق ص (٦٢-٦٣)، -يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص (٣٩٤).

(٥٢) F.O, 407/221 (J3520/20/16) No 12 Sir M. Lampson to Mr Eden (Received August 9, 1937) No 902 Cairo July 28, 1937.

دار الوثائق القومية: محافظ عابدين (٥٥٣)، التماسات وأحوال سياسية أيضاً :Al Hadidi Opcit P. 136، - رفعت السعيد: مصدر سابق، ص (٧٥-٧٦)، -عبد العظيم رمضان: الصراع بين القصر العرش والوفد ص (٣٨)، لطيفة محمد سالم: المصدر السابق، ص (٦١).

(٥٣) نفس المصدر: ص (٥١) يونان لبيب رزق: المصدر السابق، ص (٤٠١) Al Hadidi: Opcit P.P. 136.

(٥٤) يونان لبيب: نفس المصدر والصفحة.

(٥٥) هي تشكيلات خاصة من شباب الوفد، كانت ترتدي القميص الأزرق والبنطلون الرمادي، وقد

شكلها الوفد تحقيقاً لرغبة الشباب الوفدي في الانخراط في تنظيمات شبه عسكرية على نحو ما كان يحدث في ألمانيا وإيطاليا، وفي جماعة مصر الفتاة ذات القميص الأخضر، وقد واجهت التشكيلات الوفدية معارضة شديدة من القصر والإنجليز وأحزاب الأقلية وذلك بسبب أوجه الشبه بينها وبين التشكيلات النازية والفاشية. أنظر: -عبد العظيم محمد رمضان: المصدر السابق ص ص (٢١-٢٢)، -عادل ثابت، فاروق الأول الملك الذي غدر به الجميع، الطبعة الثالثة، أخبار اليوم (١٩٨٩) ، ص (٩٢)، وللمزيد من التفاصيل في موضوع القمصان الزرقاء، انظر: يونان لبيب رزق: أصحاب القمصان الملونة في مصر (١٩٣٣-١٩٣٧)، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم (٢١).

(٥٦) Deeb. M: Party Politics in Egypt the Wafd and its Rivals, (1919-1939) Published for the Middle East center St. Antony, S collee Oxford, By Ithaca Press London, (1979) P.P. (351-352-353).

(٥٧) Al Hadidi: Opcit P.P. 141.

(٥٨) يونان لبيب: نفس المصدر ، ص (٣٩٨).

(٥٩) المصور في ١٥ يناير (١٩٣٧)، ص (٤).

(٦٠) F.O, 407/1/9 (J5781/2/16) No 136 Mr. Kelly to Mr Eden (Received, June 27, 1936).

-دار الوثائق القومية: محافظ عابدين (٥٥٣) التماسات وأحوال سياسية، - حسن يوسف: نفس المصدر السابق ص (٩١) ، - لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٧١) ، -جلال يحي وخالد نعيم: الوفد المصري (١٩١٩-١٩٥٢)، المكتب المصري الحديث (١٩٨٤)، ص (٣٣٢)، - الأهالي: في ٣١ من مايو، (١٩٣٧)، ص (٣).

(٦١) Holden, A, From his Private Papers Middle East Center St. Antonys college Oxford. P. 22.

-لطيفة محمد سالم: المصدر السابق، ص (٧١)، - محمد التابعي: مصدر سابق، ص (١٦١).

(٦٢) F.O. 407/221 (J4358/20/16), No 39, Mr. Kelly to Mr. Eden Received October, 17,1937 No 571.

-سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٣٧-١٩٥٢)، ص (١٥٠).

(٦٣) لطيفة محمد سالم: المصدر السابق، ص (٧١) .

(٦٤) دار الوثائق القومية: محافظ عابدين (٥٥٣)، التماسات وأحوال سياسية.

(٦٥) عبد العظيم محمد رمضان: الصراع بين العرش والوفد ص (١١١).

(٦٦) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (١٧).

(٦٧) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (١٥٠).

(٦٨) المصري: العدد (٣٦٥)، في ١٢ من أكتوبر (١٩٣٧) ص (١)، -سامي أبو النور: مصدر سابق ص (١٨)، -رفعت السعيد: مصدر سابق ص (٧٨)، -لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٧٧).

(٦٩) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: ملف خدمة علي ماهر باشا، ملف رقم (٥٢) محفظة (٥٧٣)، عين رقم (٦٩) ، مخزن رقم (٤٢).

F.O, 407/221, (J4389/20/16) No. 40 Mr. Kelly to Mr. Eden (Recived October 20) No. 580 (Telegraphic) R. Alexandria October 20, 1937 Delany. G. Opcit P.7

- عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية ثورة (١٩١٩)، ج(٣)، الطبعة الثانية دار المعارف (١٩٨٩) ص (٥٨)، -لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٧٦)، -محمد التابعي: مصدر سابق، ص (١٦٨).

(٧٠) F.O, 407/22 (J4434/20/16) No. 41 Mr. Kelly to Mr. Eden (Received October 23, No. 583) Telegraphic R. Cairo, October 22, 1937.

(٧١) عبد العظيم رمضان: مصدر سابق، ص (٤٩).

(٧٢) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (٤٦).

(٧٣) F.O, 407/22 (J4434/20/16) No. 44 Mr. Kelly to Mr. Eden (Received October 23) No. 583 Telegraphic Cairo October 22, 1937.

-عبد العظيم رمضان: مصدر سابق، ص (٥٠).

(٧٤) نفس المصدر ص (٥٢).

(٧٥) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (٨١).

(٧٦) محمد جمال الدين المسدي، يونان لبيب، عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. مؤسسة الأهرام (١٩٧٨)، ص (٥٥).

(٧٧) لمزيد من التفاصيل عن تطور علاقة مصر الفتاة بالوفد، انظر: القسم الأول، الفصل الثاني ص (٦٨).

(٧٨) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٩١).

(٧٩) عبد العظيم محمد رمضان: مصدر سابق ص (١٢٤).

(٨٠) حسن يوسف: مصدر سابق ص (٩٦).

(٨١) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٩٥).

(٨٢) محمد حسين هيكل: مصدر سابق، ص (٦٧).

(٨٣) يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص (٤٠١).

(٨٤) نفس المصدر والصفحة.

(٨٥) محمد حسين هيكل: مصدر سابق ، ص (٦٧)، -أمين سعيد: تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية إلى انهيار الملكية، دار إحياء الكتب العربية (١٩٥٩)، ص (٢٥١).

(٨٦) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٩٧)، حسن يوسف: مصدر سابق، ص ص (٩٨-٩٩).

(٨٧) F.O, 407/221 (J5400/20/16) No. 87, Sir M. Lampson to Mr. Eden (Received December 28) No. 745 Telegraphic Cairo December, 1937.

(٨٨) حسن يوسف: مصدر سابق، ص (٩٩).

(٨٩) F.O, 407/221 (J5445/20/16) No. 89 Sir M. Lampson to Mr. Eden (Received December 29, 1937).

(٩٠) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٩٧).

(٩١) F.O, 407/221 (J5415/20/16) No. 89 Sir M. Lampson to Mr. Eden (Received December 29, 1937) No. 748 Telegraphic Cairo December 29, 1937.

(٩٢) F.O, 407/221 (J5405/20/16) No. 90 Sir M. Lampson to Mr. Eden (Received December 30, 1937) No. 751 Telegraphic Cairo December 30, 1937.

- حلمي سلام: فاروق نهاية ملك، الطبعة الثانية، دار الهلال ١٩٩١، ص (٦٦).

(٩٣) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع راجع: -كمال عبد الرؤوف : الدبابات حول القصر، كتاب اليوم العدد ٧٥، فبراير (١٩٧٤)، -محمد أنيس: ٤ فبراير والحياة السياسية المصرية، الطبعة الأولى، دار المعارف (١٩٨٥)، -جمال سليم: قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير، الطبعة الأولى ، مطبوعات دار الشعب فبراير (١٩٧٥)،

-Barrie St. Clair Mac Brid: Farouk of Egypt, Robert Hale, London 1967, P. 120.

(٩٤) F.O, 371/31567, Telegram From Sir M. Lampson Cairo No. 502 Dated 5th Feb. 1942.

(٩٥) F.O, 371/31567, No. 491 Cpher War Cabinet Destribution, From: Egypt From Cairo To Foreign Office, Sir M. Lampson 5th Feb. 1942.

فؤاد كرم: النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول القاهرة، مطبعة دار الكتب (١٩٦٩) ص ص (٤٠٦-٤٠٧).

(٩٦) F.o, 371/31568, Telegram from Sir M. Lampson Cairo, No. 612, 17th Feb. 1942, also Al Hadidi opcit P. 1989.

(٩٧) F.O, 371/21570, Telegram from Sir M. Lampson, Cairo No. 909, 25th March 1942, War Cabinet Distribution from Cairo to Foreign Office.

حسن يوسف: مصدر سابق، ص (١٢٧)، -لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (١١٧).

(٩٨) F.o, 141/829, Pt. 2, Cypher, Telegram, From Sir Miles, Lampson H.M Ambassador Cairo To Mr. Anthony Eden Secretary of State Foreign Office Dated 25-5-1942.

– مصطفى الفقي: الأقباط في السياسة المصرية "مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية"، الطبعة الأولى (١٩٨٥)، دار الشروق ص (١١١)، -محمد التابعي: مصدر سابق، ص (٢٢٨).

(٩٩) عاصم الدسوقي: مصر في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي (١٩٨٢) ص (١٢٤).

(١٠٠) للمزيد من التفاصيل في موضوع "انشقاق مكرم عن الوفد"، انظر : القسم الأول ، الفصل الثاني ص ص (٧١–٧٢).

(١٠١) F.O, 141/829, Pt2 Cypher Telegram From Sir M. Lampson to Mr. A. Eden. Dated 25-5-42, -Al Hadidi, Opcit P.P (182-181).

– حسن يوسف : مصدر سابق، ص (١٤١).

(١٠٢) جلال الدين الحمامصي: من معاركنا السياسية، معركة نزاهة الحكم ، فبراير (١٩٤٢)، يوليو (١٩٥٢) القاهرة (١٩٥٧)، ص (٣٠).

Barrie St. Clair Macrid: Opcit P120.

(١٠٣) أنور السادات: البحث عن الذات، الطبعة الأولى، أبريل (١٩٧٨) ، المكتب المصري الحديث ص (٤٧)، – عبد اللطيف البغدادي: مذكرات، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث ص (٢٠) ، – محسن محمد: التاريخ السري لمصر، دار المعارف ص (٢١٧).

(١٠٤) أنور عبد الملك "مشرفاً": الجيش والحركة الوطنية، ترجمة قبيسي، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (١٩٧١) ، ص ص (٨٧–٨٨).

(١٠٥) F.O, 371/31569 Cypher War Cabinet Distribution from Ciro to Foreign Office Sir M. Lampson No. 719 5th March 1943.

(١٠٦) F.O, 371/41327 Confidential (16503) J828/31/16 Lord Killearn to Mr. Eden Cairo 25th February (1944).

-لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (١٢٣).

(١٠٧) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (١١٩).

(١٠٨) F.O, 371/41326 Cypher War Cabinet Destrigution from Cairo to Foreign Office Lord Killearn No. 131, 21st January (1944).

(١٠٩) F.O, 371/41327 Telegram from Sir M. Lampson Cairo, No. 832, Dated, 16th March (1942).

(١١٠) F.O, 141/829 P.T 2 Mr Grafftey Smith 28.4.42 F.O, 371/31569. Ibid. -

(١١١) لطيفة محمد سالم: المصدر السابق، ص (١٢٤).

(١١٢) يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص (٤٥٤).

(١١٣) Al Hadidi: Opcit P. (194).

– حسن يوسف: مصدر سابق، ص ص (١٣٩–٢٣٣–٢٣٤).

(١١٤) ومنهم: الشيخ عبد اللطيف دراز وكيل الأزهر، والشيخ أحمد حسن الباقوري والشيخ سليمان نوار .. انظر: حسن يوسف: نفس المصدر، ص (١٤٠).

(١١٥) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (١٢٥)، حسن يوسف: المصدر السابق، ص (١٤٠).

(١١٦) مارسيل كولومب: تطور مصر (١٩٢٤–١٩٥٠)، ترجمة زهير الشايب تقديم د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مكتبة مدبولي ص (١٤٩).

(١١٧) حسن يوسف: مصدر سابق ، ص (١٣٩)، –لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (١٢٥).

(١١٨) F.O, 371/31570, Telegram From Sir M. Lampson Cairo No. 909 Dated 25th Mrch ,1942.

– لطيفة محمد سالم: نفس المصدر، ص (١١٨).

(١١٩) لطيفة محمد سالم: نفس المصدر والمكان، F.O, Ibid.

(١٢٠) لطيفة محمد سالم: نفس المصدر والمكان، F.O.Ibid.

(١٢١) حسن يوسف: مصدر سابق، ص (١٤٠).

(١٢٢) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (١٣٤).

(١٢٣) محسن محمد: مصدر سابق ص (٢٣٨)، –لطيفة محمد سالم: نفس المصدر، ص (١٣٤).

(١٢٤) نفس المصدر، ص ص (١٣٥–١٣٤).

(١٢٥) -F.O, 371/41327 Cypher Lord Killearn, 20 April, 1944.

- F.O, 371/41326 Telegram from Lord Killearn, No. 284, 15th Feb. 1944.
- F.O, Ibid No. 351, 24th Feb. 1944.

– محمد أحمد فرغلي (باشا): عشت حياتي بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية (١٩٨٤) ص (١٠٦)، – مارسيل كولومب: مصدر سابق، ص (١٤٣)، –يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص (٤٥٥)، –حسن يوسف: مصدر سابق، ص (١٦٧).

(١٢٦) -F.O. 371/41327, Telegram From Lord Killearn Cairo No. 672 Dated 4th April, 1944.

(١٢٧) F.O. Ibid. -

(١٢٨) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (١٣٥).

(١٢٩) Abdalla, A: The Studet Movement and National Politics In Egypt 1923-1973, London, P.P 46.

(١٣٠) F.O, 371/41327 Confidential (16503) Lord Killearn to Mr. Eden Cairo 25th February (1944) No. 207.

(١٣١) F.O. Ibid.

(١٣٢) -لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص ص (١٣٥-١٣٦)، - حسن يوسف: مصدر سابق، ص (١٨٤).

(١٣٣) من أبرز هذه التشريعات قانون الاعتراف بالنقابات، وقانون التأمين الإجباري ضد حوادث العمل، وقانون عقد العمل الفردي وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب، وكذلك صدر الأمر العسكري الخاص بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال الشركات الصناعية في ٦ من ديسمبر (١٩٤٢) .. انظر: - رؤوف عباس حامة: الحركة العمالية في مصر (-١٩٥٢ ١٨٩٩)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة (١٩٦٧).

ص ص (١٦٣-١٦٤)، -محمد السعيد إدريس: حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية (-١٩٥٢ ١٩٢٤)، دار الثقافة الجديدة (١٩٩٠)، ص ص (٢٦٩-٢٧٧-٢٨٠).

(١٣٤) F.O, 371/41327, Confidential (16503) Lord Killearn to Mr. Eden (No 207) Cairo 25th February 1944.

(١٣٥) - حسن يوسف: مصدر سابق، ص (١٨٤)، -لطيفة محمد سالم: نفس المصدر، ص ص (١٣٩-١٤٠).

(١٣٦) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص ص (١٣٥-١٣٦).

(١٣٧) وفحواه أنه بينما كان الملك يقود سيارته من أنشاص إلى الإسماعيلية بالقرب من بلدة القصاصين، اعترضته سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطاني مقبلة من داخل المعسكر فلم يستطع تفاديها واصطدم بها وألقته الصدمة خارج سيارته فأصيب بشرخ في عظام الحوض، ولم يستطع لذلك حراكاً فنقله رجال الجيش البريطاني إلى مستشفى الجيش بالقصاصين دون أن يعلموا من هو فلما تبينت القيادة شخصيته اتصلت بالسفارة البريطانية وبالديوان الملكي لإبلاغ الحادث وبدأ الناس يفدون إلى القصاصين وإلى قصر عابدين معربين عن جزعهم لما حدث للملك .. انظر: حسن يوسف: مصدر سابق، ص ص (١٦٥-١٦٦).

(١٣٨) F.O. 371/41321 Confidential (16503) Lord Killearn to Mr. Eden (No. 207) Cairo 25th February (1944).

(١٣٩) وفحوى الحادث أن فاروقاً شاهد أثناء ذهابه لصلاة الجمعة اليتيمة في ١٥ من سبتمبر (١٩٤٤)، في جامع عمر بن العاص، لافتات مكتوباً عليها "يحيا الملك مع النحاس" فأمر على الفور محمود بك الغزالي – مدير الأمن العام– بنزعها بحيث لا يراها الملك عقب عودته من أداء الصلاة، فامتثل الغزالي للأمر فقرر النحاس وقفه عن العمل وأذاع ذلك الأمر في الصحف، بينما أصرّ الملك على ضرورة عودته لعمله فيما رفض النحاس ذلك وأصر على قرار وقفه عن العمل، فاقترح حسنين باشا حلاً وسطاً يتمثل في عودة الغزالي إلى عمله ولو لفترة قصيرة على أن ينقل بعدها إلى وظيفة أخرى ولكن النحاس رفض ذلك.

F.O, 371/41333 Chpher from Cairo to Foreign Office No. 1982, Mr. Shone, 7th October, 1944.

- Al Hadidi Opcit P.P. (200-201)

– حسن يوسف: مصدر سابق، ص ص (١٨٥–١٨٦–١٨٧).

وللمزيد من التفاصيل عن هذا الحادث راجع: صلاح الشاهد: ذكرياتي في عهدين، دار المعارف ١٩٧٦ ص (٤٢)، جمال بدوي: مصدر سابق ص (٣٠٥)، محمد أحمد فرغلي (باشا): مصدر سابق ص (١٠٧).

(١٤٠) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق ص (١٣٦).

(١٤١) F.O. 371/41333, Political Distrbution from Cairo to Foreign Office, Mr. Shone Unnumbered, 9th October 1944 Immediate.

– فؤاد كرم: مصدر سابق، ص (٤١٩).

(١٤٢) – صوت الأمة العدد (١٠٥٩) في ١٢ يناير (١٩٥٠) ص (١) –عزة وهبي، تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصري قبل ثورة (١٩٥٢) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٨٥) ، ص (٢٩).

(١٤٣) The Times, 7 Jan, 1950. -F.O, 371/80347, From Cairo To Foreign Office, Sir R, Campbell No. 18, 6th January, 1950.

وكانت جريدة التايمز قد هللت لانتصار الوفد حيث ذكرت أنه "أعاد إلى الأذهان انتصارات الوفد السابقة أيام سعد زغلول "وزعمت الجريدة أن الحزب قد شفي من الضعف الناتج عن الشلل الذي أصابه وأدى لطرده من الحكم في عام ١٩٤٤، وأسهبت الجريدة في مدح النحاس، وذكرت أن أهم سماته الشجاعة والمركز البرلماني .

– صوت الأمة العدد (١٠٥٦) في ٨ يناير ١٩٥٠، ص (١).

(١٤٤) F.O, 371/80347, No. 49 (1011/9/50) British Embassy, Cairo, 25th , 1950, Confidential.

الكتلة : العدد (١٥٨٣) السنة السادسة في ١٢ يناير (١٩٥٠) ص (٤).

- F.O, Ibid.(١٤٥)

– فؤاد كرم: مصدر سابق، ص (٤٨٤)، حسن يوسف: مصدر سابق، ص (٢٧٢).

(١٤٦) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (٣٩٠).

- F.O. Ibid(١٤٧)

(١٤٨) صلاح عيسى: محاكمة فؤاد سراج الدين باشا، مكتبة مدبولي الطبعة الأولى يناير (١٩٨٣) ص (٢٩) ، حلمي سلام : مصدر سابق، ص (٣٩).

- Al Hadidi, Opcit P. 231.

(١٤٩) الأخبار المصورة: العدد ١٠٧ في ٢١ من يناير ١٩٥٠، ص (١).

(١٥٠) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (١٨٦).

F.O, 371/80347, No, 49 (1011/9/50) Brithish Embassy, Cairo, 25th , 1950, (١٥١) confidential.

(١٥٢) عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢)، الطبعة الثالثة دار المعارف (١٩٨٧)، ص (١٩٨)، –حسن يوسف: مصدر سابق، ص (٢٧٥). صلاح عيسى : مصدر سابق، ص ص (٢٢٩–٢٣٠)، – لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (١٨٦)، – عبد اللطيف البغدادي: مصدر سابق، ص (٣٩).

(١٥٣) لطيفة محمد سالم: نفس المصدر، ص (١٨٧).

(١٥٤) – عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص (١٩٦)، –صلاح عيسى: نفس المصدر السابق، ص ص (١٣٥–١٣٦).

(١٥٥) – عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق، ص (١٩٧) ، لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص ص (١٨٩–١٩٠).

(١٥٦) صلاح عيسى: مصدر سابق، ص (٣٠٥).

(١٥٧) نبيل عبد الحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من (١٩٢٢) إلى (١٩٥٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٢)، ص (٢٣٤).

(١٥٨) اختلفت المصادر في تحديد قيمة ما تلقاه الملك كرشوة في مسألة عملية الكورنر، ففي حين ذكر محمد فرغلي باشا أن المبلغ كان ١٥٠ ألف جنيه وعشرة آلاف للحاشية، ذكرت لطيفة محمد سالم ، وكذلك صلاح عيسى أن المبلغ (١٧٥) ألف جنيه فقط .. أنظر: – محمد أحمد فرغلي: مصدر سابق، ص ص (١٣٤–١٣٥)، – صلاح عيسى: المصدر السابق ص ص (–١٣٦ ١٣٥).

– لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (١٩٠).

(١٥٩) حسن يوسف: مصدر سابق، ص (٢١٨)، -فؤاد كرم: مصدر سابق، ص (٤٩١)، -عبد الرحمن الرافعي: أربعة عشر عاماً في البرلمان الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر أكتوبر ١٩٥٠م ، ص (٥٢٣).

(١٦٠) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: ملف خدمة محمد حيدر باشا، ملف رقم (١٥٤) ، محفظة رقم (١٠٣٨) عين رقم ١١٩ مخزن رقم (٤٢).

(١٦١) F.O, 371/80347, No. 49 (1011/9/50) British Embassy, cairo, 25th January 1950, confidential.

(١٦٢) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)، الطبعة الثانية، دار الشروق (١٩٨٣)، ص (٣٠٩).

(١٦٣) محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي ص (١٧٨).

(١٦٤) كان المذكور قد ندد في مجالسه الخاصة بتصرفات الملك، كما طعن في بعض أفراد الحاشية، بالإضافة إلى تحفظه على دفع مبلغ خمسة آلاف جنيه – وهي ١٠٪ من الإعانة الحكومية التي كانت وزارة محمود فهمي النقراشي قد قررتها لمستشفى المواساه بمناسبة شفاء الملك بعد إجراء عملية جراحية بها (١٩٤٧) – لكريم ثابت (المستشار الصحفي للملك، كما عمد على إدراج الأوراق الخاصة بالمستشفى وما بها من مخالفات في تقريره السنوي عن أعمال ديوان المحاسبة، فأمر الملك فاروق رئيس ديوانه ضرورة عزل محمود محمد محمود من منصبه، وهنا أشار حسن يوسف بخطورة ذلك الأمر لمخالفته لقانون إنشاء الديوان، وأن رئيس الوزراء لا يملك هذا الحق إلا بموافقة رئيس مجلس النواب، ولكن الملك أصر على موقفه، فوعده النحاس بالنظر في الأمر، وعليه اتصل فؤاد سراج الدين برئيس ديوان المحاسبة في هذا الشأن، وكان الأخير قد دون في تقرير الديوان -والذي لم يكن قد طبع بعد- الأتعاب التي حصل عليها كريم ثابت (عن تصرف لم يعرفه ديوان المحاسبة وأن الديوان ينتقد ذلك التصرف) بيد أن الوزارة طلبت حذف تلك العبارة من تقرير الديوان فأبى رئيس الديوان ذلك، كما أبدى ملاحظاته على نفقات حرب فلسطين مما جعل الملك يفقد صوابه نظراً لدوره فيها، وفشلت جميع الضغوط على محمود محمد فآثر الاستقالة على الخضوع للرغبة الملكية. انظر : لطيفة محمد سالم : مصدر سابق، ص ص (١٩٢-١٩٣-١٩٤).

(١٦٥) وكان الملك يطمع فيما هو أكثر من ذلك، فقد رغب في حل مجلس الشيوخ بأكمله، بيد أن النحاس رفض ذلك بدعوى أن هذه الخطوة سوف تصيب الدستور في الصميم فاكتفى الملك بهذه المراسيم فقط، انظر: F.O, 371/80349, British Embassy, Alexandria, 22nd, June, 1950, No. 266 (1011/57/50) Unclassified.

(١٦٦) هو أحد الشيوخ المستقلين وكان قد تقدم بسؤال إلى رئيس الوزراء عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة، واستفسر عن المادة ٣٩ وإذا ما كانت تتصل بعمله أم بالملاحظات التي أبداها

على نفقات حرب فلسطين أو على وجوه الصرف والإعانة التي قررتها الحكومة لمستشفى المواساه، ولما ردت الحكومة على ذلك السؤال بإجابة غير مقنعة، قرر الشيخ تحويل السؤال إلى استجواب، ثم نوقش الاستجواب في جلسة ٢٩ مايو ١٩٥٠م. انظر: -مضابط مجلس الشيوخ: مجموعة مضابط، ملاحق المجلس، دور الانعقاد العادي الخامس والعشرين، المجلد الثاني، الجلسة رقم ٨ في ٨ مايو ١٩٥٠م، ص ص (٩٥٤-٩٥٥). -نفس المصدر، الجلسة رقم (٢٢) في ٢٩ مايو ١٩٠، ص (١١٦٧) .. حتى ص (١١٨٣)، مراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠ في نفس المصدر الجلسة ٢٧ في ١٩ يونية ١٩٥٠، ص ص ١٤٢٣-١٤٢٦، وكذلك -محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية الجزء الثاني ، دار المعارف (١٩٧٧)، ص ص (٣٠٠-٢٩٨)، طارق البشري: مصدر ساق، ص ص (٣١٤-٣١٥). دراسات في الديموقراطية المصرية، الطبعة الأولى دار الشروق ١٩٨٧، ص ص ١٢١-١٢٢، -صلاح الشاهد: مصدر سابق، ص ص (١٦٧-١٦٨)، لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص ص (١٩٢-١٩٦).

Vatikiotis, P.J, : The Egyption Army in politics, S.O.A.S London 1975, P37.

(١٦٧) طارق الشري: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)، الطبعة الثانية، دار الشروق القاهرة - بيروت (١٩٨٣)، ص (٣١٥).

(١٦٨) عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، ص (١٩٢).

(١٦٩) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)، ص (٢٤٨).

(١٧٠) نفس المصدر والصفحة.

(١٧١) عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية، الطبعة الأولى، دار الشعب، ديسمبر (١٩٧٤) ص ص (٣٩-٤٠)، -حسن يوسف: مصدر سابق، ص ص (٢٨١-٢٨٢)، -عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق، ص (١٩٢)، -لطيفة محمد سالم: المصدر السابق ص (١٩٩).

(١٧٢) إسماعيل محمد زين الدين: الطليعة الوفدية والحركة الوطنية (١٩٤٥-١٩٥٢)، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١، ص ص (٧٢-٧٣).

(١٧٣) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٢١٩).

(١٧٤) أحمد بهاء الدين: فاروق ملكاً، روزا اليوسف، القاهرة، ١٩٥٢، ص (١٠١).

(١٧٥) F.o, 371/90116, No. 7 (1011/3/51) confidential , British Embassy, Cairo 5th, January, 1951.

(١٧٦) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٢١٩).

(١٧٧) فؤاد كرم: مصر سابق، ص (٤٩٦).

(١٧٨) F.O, 371/90116, BB (1011/7/516) British Embassy Cairo, 23rd February, 1951 confidential.

(١٧٩) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٢٢١).

(١٨٠) F.O, Ibid.

(١٨١) دار المحفوظات بالقلعة: ملف خدمة حافظ عفيفي باشا، ملف رقم (٦٨٠)، محفظة رقم (١١٦٩)، عين رقم (١٣٩) مخزن رقم (٤٢).

(١٨٢) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٢٢٩).

(١٨٣) حسن يوسف: مصدر سابق، (٢١١)، لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٢٣٠).

(١٨٤) طارق البشري: مصدر سابق، ص (٥١٤).

(١٨٥) F.O, 371, 96870, No. 5 (1027/3/52) British Embassy, Cairo, 21 January 1952.

(١٨٦) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٢٣٣).

(١٨٧) Abdalla, A: Opcit P.P. 97-98.

(١٨٨) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثالث ص ص (١٢٠-١٢١).

(١٨٩) F.O., 37190116, from sir. R. Stevenson No. (10/21/51g), No. 10/21/516 Secert.

(١٩٠) للمزيد من التفاصيل ، انظر القسم الأول، الفصل الثالث ص (١٢٤).

(١٩١) محمد أنيس: حريق القاهرة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢، ص ص (٥١-٥٢).

(١٩٢) جرياً على عادته ، أقام الملك بهذه المناسبة أربع حفلات للغذاء دعى إلى الأولى يوم ١٩ من يناير الأمراء والنبلاء، وأقيمت الثانية في ٢١ منه لهيئة الوزارة وكبار موظفي الدولة، والثالثة يوم ٢٣ منه لرجال الأزهر والمعاهد الدينية، وكانت الرابعة يوم السبت ٢٦ من يناير لكبار ضباط الجيش والبوليس، انظر: حسن يوسف: مصدر سابق، ص ص (٢٢٣-٢٢٤)، -الخبر: في ٢٥ من يناير ١٩٥٢ ص (٥).

Stewart. D, Young: Egypt, London 1958, P.P. 126-127.

(١٩٣) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٢٣٦).

(١٩٤) نفس المصدر، ص (٢٤١).

(١٩٥) فؤاد كرم: مصدر سابق، ص (٤٩٧).

الفصل الثانى

مصطفى النحاس وعلاقته بالأحزاب السياسية

والجماعات الأيديولوجية

مع حزب الأحرار الدستوريين :

كانت وزارة النحاس الأولى -الائتلافية- هي ثالث وزارات الإئتلاف الوفدية[1]، وهي الوزارة التي قبل النحاس تشكيلها -أثر اندلاع المظاهرات الشعبية المؤيدة للوفد، بعد تقديم ثروث لاستقالته في ٤ من مارس سنة ١٩٢٨م -من حزبه وحزب الأحرار الدستوريين[2].

وقد اختلفت دوافع زعامتي الحزبين الكبيرين في قبول التحالف والائتلاف -على ما بينهما من تناقضات- فبينما وجد النحاس في الائتلاف فرصته الذهبية لتثبيت أقدامه في زعامة الوفد[3] كان هدف محمد محمود -الرجل الثاني في حزب الأحرار الدستوريين - أبعد من ذلك بكثير، فقد كان يطمح إلى أن يصبح رئيساً للوزارة بأقصى سرعة، حتى لو اضطر إلى جر الأحرار خلفه في معسكر الوفد، ليصبح شخصية محورية هامة بدلاً من وجوده في الظل خلف ثروت وصدقي[4].

ولتحقيق هدفه، بذل محمد محمود جهداً كبيراً في اجتماع الحزب في الرابع عشر من مارس سنة ١٩٢٨م بهدف الحصول على الأغلبية اللازمة لتأمين اشتراك الأحرار في وزارة النحاس الأولى[5].

وعلى الرغم من حصوله على الأغلبية الضئيلة -التي كفلت له المشاركة في الوزارة -إلا أن المعارضة كانت ذات مغزى لأنها شملت الشخصيات القيادية المؤثرة في الحزب أمثال صدقي ومحمود عبد الرزاق وعبد الفتاح يحيى وعبد الغفار شرف الدين وحافظ عفيفي[6].

وقد عدّ هذا الأمر نصراً عظيماً حققه محمد محمود داخل حزبه[7]، مما دعم موقفه أثناء مشاوراته مع النحاس بشأن تشكيل الوزارة، حيث اشترط محمد محمود لدخول الأحرار الائتلاف الوزاري استبعاد كل من فتح الله بركات ومرقص حنا وعثمان محرم، كما أصرّ على أن تناط وزارة الأشغال بابراهيم فهمي كريم[8].

وهكذا قدر لحزب الأحرار أن يشترك في وزارة النحاس الأولى بوزيرين فقط هما محمد محمود -الذي وصفه لويد بأنه وفدي أكثر منه دستوري، وقد تولى وزارة المالية- وجعفر ولي -الذي وصفه لويد بالضعيف- وقد تولى وزارة الدفاع، وقد عدّ لويد ضآلة التمثيل الدستوري في الوزارة اندحاراً لحزب الأحرار[9]، ولذا لم يكن متوقعاً أن يدوم الائتلاف بين الحزبين طويلاً، فسرعان ما نشب الخلاف بينهما أثر نجاح النحاس في معالجة المذكرة البريطانية الخاصة بقانون الاجتماعات[10]، فقد أدى نجاح النحاس في

تخطي تلك الأزمة دون أن يسحب القانون من البرلمان -كما طالبت بريطانيا- ودون أن يعترف بتصريح ٢٨ فبراير إلى تعزيز مركزه في أعين الرأي العام، وتوطيد أقدامه في زعامة الوفد، وهذا مالم يعجب الأحرار الذين تظاهروا بالتطرف واتهموا النحاس بالضعف، فقدم محمد محمود استقالته احتجاجاً على ما أسماه "ضعف النحاس ازاء الإنذار البريطاني"[١١] بيد أن الملك أقنعه -في الرابع من مايو- بسحبها فوعده محمد محمود بالتفكير في الأمر ليعلن بعد ذلك في السابع من مايو أنه عدل عن الاستقالة[١٢] ولكن ذلك لم يحل دون تقديمه لها مرة أخرى في السابع عشر من يونية ١٩٢٨م[١٣]ثم تبعه في ذلك الوزير الدستوري جعفر ولي في التاسع عشر من يونية، ثم الوزير الوفدي أحمد خشبة في الواحد والعشرين من يونية فالوزير المستقل إبراهيم فهمي في الرابع والعشرين من نفس الشهر[١٤].

وفي نفس الوقت تفجرت قضية الأمير سيف الدين[١٥] فوجدت السياسة -لسان حال الأحرار الدستوريين- فيها فرصة طيبة لتلويث سمعة رئيس الوزراء واتهمته باستخدام منصبه لصالح موكله وتعرضت لنزاهته، وجاء تفجير القضية بنشر وثائق تدين النحاس -التي ثبت أنها مزورة فيما بعد- بمثابة المسمار الأخير في نعش الوزارة، مما أتاح للملك مسوغات إقالتها في ٢٥ يونية ١٩٢٨م[١٦] مستنداً في كتاب الإقالة على أن الائتلاف الذي قامت عليه الوزارة أصيب بصدع شديد[١٧].

وخلال وزارته الثانية في عام ١٩٣٠م استهل النحاس عهد تلك الوزارة بإحالة ثمانية مديرين وبعض كبار الموظفين إلى المعاش[١٨]، ثم تبع ذلك بإحلال وفديين محلهم[١٩]. كما بادرت الوزارة بالتحقيق مع جميع رجال الإدارة والعمد في مركز فوه[٢٠] وذلك بسبب تصرفاتهم أثناء الانتخابات تلك التصرفات التي عدتها الوزارة خروجاً عن الحياد في دائرة فوه الانتخابية، وقد انتدب العشري بك - المفتش بوزارة الداخلية- لمهمة التحقيق معهم[٢١].

وأثر عودة الوفد من لندن -بعد فشل مفاوضات مع الإنجليز في عام ١٩٣٠م - أدرك الأحرار الدستوريين أن تلك هي فرصتهم الذهبية للعودة إلى السلطة، ذلك لشعورهم بأنهم أقصوا عن الحكم لهدف واحد وهو أن يبرم الوفد المعاهدة مع بريطانيا، أما ولم يتم ذلك فإن الظروف التي سبقت قيام الوزارة الوفدية يجب أن تعود وأن تستأنف تجربة محمد محمود من جديد[٢٢]. وبناء على ذلك وضعوا خطة متعددة

الجوانب، تمثل الجانب الأول منها في الاتصال بالقصر لإقناعه بضرورة إقالة النحاس، ففي السابع والعشرين من مايو ١٩٣٠م رفع الأحرار عريضة إلى الملك فؤاد، وصفوا فيها الأغلبية البرلمانية -التي تستند إليها حكومة الوفد- بأنها "أغلبية انتخبت لغاية خاصة"، أي لم يعد لوجودها مبرر بعد فشل هذه الغاية[٢٣]، ثم طلبوا من الملك - في النهاية- أن يعالج الأمر بحكمته[٢٤]، وهذا ما رددته جريدة السياسة فقد ذكرت - في عنوان بارز- "أن انتخاب البرلمان الحالي لمهمة خاصة حقيقة دستورية تؤيدها النصوص والوقائع"[٢٥].

أما الجانب الثاني من خطة الأحرار فتمثل في اتصالهم بالإنجليز لإقناعهم بما أسموه "بخطورة استمرار وزارة النحاس في السلطة"[٢٦].

وتمثل الجانب الثالث من خطة الأحرار في الهجوم العنيف الذي شنته صحافتهم على الوفد، ذلك الهجوم الذي كان قد بدأ فور تولي الوفد السلطة، فقد اتهم الأحرار الدستوريون الوفد بعرقلة العديد من المشاريع الإصلاحية التي كانت وزارة محمد محمود قد أعدتها وسارت في طريق تنفيذها، ومنها التشريع الخاص بالعمال، ومشروع مساكن العمال، ومشروعات المستشفيات القروية، ومشروع إمداد القرى بالماء الصالح للشرب، وردم البرك وغيرها[٢٧].

وبمناسبة انتخابات مجالس المديريات -التي تمت في ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٠م- اتهمت "السياسة" الوفد بالعسف والبطش، وإهدار الحريات وتعذيب الناس وجلدهم[٢٨]، وبالإضافة إلى ذلك ألقى محمد محمود بياناً سياسياً نشر في "السياسة" حمل فيه الوفد مسئولية الحوادث التي حدثت في الانتخابات المذكورة[٢٩].

وتحت عنوان "قائمة اتهام توجب على الوزارة أن تستقيل" هاجمت السياسة عثمان محرم -وزير الأشغال- على التصرفات التي أقدم عليها عندما كان في وزارة ثروت ثم في الوزارة النحاسية من أنه كان يعمل موظفاً عند مقاول أجنبي اسمه (ستروس) بأجر معين، وكان له مكتب في شارع علوي بالقاهرة، وأنه استمر في عمله بعد تعيينه وزيراً وهذا مخالف[٣٠].

وكذلك اتهم الأحرار الوفد بأن سياسته أدت إلى اضطراب الأمن في البلاد، وما تبع ذلك من زيادة معدلات الجرائم من حوادث قتل أو شروع فيه[٣١]. وبجانب هذا، حملت "السياسة" على الوفد حملة شديدة وحملته مسئولية الأزمة الاقتصادية، واتهمته بتعريض مستقبل البلاد للضياع[٣٢].

بالإضافة إلى ذلك استغل الأحرار الدستوريين أحداث يوم السابع عشر من يونية سنة ١٩٣٠م -وهو اليوم الذي اعتزم النحاس فيه تقديم استقالته للملك، وذهابه لمجلس النواب، وإعلان استقالته، وما تبع ذلك من الأحداث[٣٣] لصالحهم - فقد اتهمت "السياسة" الوفد بالثورة ضد الملك، وذكرت أن تصرفاته في الماضي والحاضر تثبت ذلك، حيث حشد الجموع سنة ١٩٢٤م تهتف في ساحة القصر الملكي "بسعد أو الثورة" كما هاجمت العقاد ورمته بالسفه لتطاوله على الملك في البرلمان[٣٤].

ومع تولي مصطفى النحاس وزارته الثالثة في ٩ مايو سنة ١٩٣٦م، أدرك الأحرار أنه لم يعد أمامهم من سبيل سوى المعارضة السافرة، فربما تؤتي ثمارها، إذا ما قدر لصراع الوزارة مع مصدري السلطة -الملك والمندوب السامي- أن يبلغ حد المواجهة السافرة[٣٥] في الوقت الذي استعرض فيه الوفد عضلاته -إلى جانب الشرعية الدستورية- بتحريكه قطاعات من شباب القمصان الزرقاء الوفدية[٣٦].

ولقد كان لإغداق الوزارة -على أنصارها ومحسوبيها- رتباً لا حصر لها من أسباب نقمة معارضيها عامة والأحرار على وجه الخصوص الذين عدوا هذا الأمر ميلاً حزبياً كريهاً وتعصباً ذميماً من الحاكم لأنصاره ومريديه[٣٧]، لذا اتخذ الأحرار من مسألة استنباط الكهرباء من خزان أسوان صيحة حرب واجهوا بها الحكومة في داخل البرلمان وخارجه[٣٨] أثر إصرار الحكومة النحاسية على أن يتولى تنفيذ المشروع شركة إنجليزية الجنسية وعدم طرح المشروع في مناقصة عالمية[٣٩]، وقد أدى خلاف الوفد والأحرار في هذه المسألة إلى إحجام الأخير عن المشاركة في مفاوضات مونترو والخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية[٤٠].

كذلك اتخذ الأحرار من حادث "ميت عساس" ذريعة أخرى لمهاجمة الوزارة[٤١] وفحوى الحادث أن سيارة نقل صدمت شخصاً على مقربة من محطة ميت عساس، ونتج عن الحادث وفاة الشخص، فتجمهر الأهالي حول السيارة وأرادوا الاعتداء عليها، فاستعان بندر سمنود -وميت عساس تجاوره- بقوة من مديرية الغربية وجاءت القوة وفرقت الأهالى وقبضت على عدد منهم وحبستهم، ثم تواترت الأنباء بأنهم يعذبون فى الحبس، فندب محمد محمود، أحمد بك عبد الغفار -عضو الحزب وعضو مجلس النواب- فذهب إلى ميت عساس، وجمع بيانات عن الحادث ذكر فيها أن التعذيب قد وقع بالفعل، وقدم استجواباً للحكومة في مجلس النواب عن الحادث، كما قدم مدني بك حزين النائب الحر الدستوري استجواباً آخر[٤٢].

ومن ناحية أخرى استثمر الأحرار بمهارة كبيرة، التناقض والخلاف بين النحاس والقصر خلال وزارتي النحاس الثالثة والرابعة(٤٣) من جانب، وانشقاق أحمد ماهر ،النقراشي عن الوفد من جانب آخر لصالحهم(٤٤)، حيث اقتربوا من القصر -أثر دعوة محمد محمود لمقابلة الملك -وبدأوا في الحديث عن ولائهم وإخلاصهم للملك(٤٥)، كذلك ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك حيث بدأوا في التنسيق مع قوى المعارضة الأخرى للانسحاب من البرلمان، وبالفعل قدم صدقي استقالته، إلا أنه سحبها بعد ذلك(٤٦) غير أن تنسيق الأحرار مع قوى المعارضة الأخرى -في مهاجمة الوفد وسياسته- لم يكتب له النجاح في بادئ الأمر بسبب صلابة موقف الحكومة من جانب وتحكم الاعتبارات الخاصة والمصالح الشخصية من جانب آخر(٤٧) مما دفع الأحرار لحشد جميع الأحزاب المعارضة للوفد في دار محمد محمود حيث تم الاتفاق على أن يدعو كل حزب منهم مجلس إدارته وهيئته النيابية ثم اجتمع بعد ذلك إسماعيل صدقي وحلمي عيسى وحافظ عفيفي ومحمد محمود في نادي محمد علي -في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧م- واتفقوا على رفع عريضة للملك حملها إليه محمد محمود(٤٨).

ومما لا شك فيه أن الأحرار قد شعروا بالارتياح بعد إقصاء النحاس عن السلطة في الثلاثين من ديسمبر ١٩٣٧م، أثر إصدار الملك لأمره الملكي بإقالته من منصبه مستنداً على مجافاة حكومته لروح الدستور(٤٩).

وكان إسناد الوزارة لمحمد محمود نصراً جديداً حققه الأحرار على خصمهم العنيد -الوفد- إذا ما وضعنا في الاعتبار أن وزارة محمد محمود الأولى ١٩٢٨ جاءت أيضاً في أعقاب وزارة النحاس الأولى، وبعد إقالتها أيضاً من جانب الملك فؤاد ولم يكن هذا الأمر وليد الصدفة لأنه لم يكن هناك من مرشح للوزارة أهم من محمد محمود، لأن تجربة صدقي كانت لا تزال ماثلة في الأذهان بالإضافة إلى أن الدكتور أحمد ماهر - المنشق عن الوفد- لم يحظ بالتأييد المطلوب داخل الهيئة الوفدية، التي أيدت النحاس تأييداً ساحقاً(٥٠).

ومع عودة الوفد إلى السلطة في ٤ فبراير ١٩٤٢م، انتقل الأحرار الدستوريون بطبيعة الحال إلى صفوف المعارضة مرة أخرى وكان أول رد فعل من جانبهم تجاه ما حدث هو إرسال احتجاج شديد اللهجة إلى السفير البريطاني في ٧ فبراير ١٩٤٢م - عن طريق المستر سمارت السكرتير الشرقي- جاء فيه اعتبار ما حدث في ٤ فبراير

تدخلاً في شئون مصر الداخلية واعتداء صريحاً على استقلالها وسيادتها وكرامتها، وأنه أخل بأحكام معاهدة الصداقة والتحالف بين البلدين(٥١).

ثم جاء بعد ذلك موضوع الانتخابات البرلمانية -أثر حل حكومة النحاس لمجلس النواب- وما تبع ذلك من محاولات الأحرار تخصيص ٥٠٪ من المقاعد للمعارضة، ورفض النحاس ذلك وموافقته على منحهم ٣٥٪ فقط من تلك المقاعد(٥٢) ليحجم الأحرار عن دخول الانتخابات بعد رفض النحاس مطالبهم الخاصة بحرية المعركة الانتخابية وحرية الدعاية، مما كان سيكفل لهم كشف وقائع الرابع من فبراير سنة ١٩٤٢م واستخدامها في الإساءة للوفد(٥٣).

وعلى الرغم من تحقيق الأغلبية البرلمانية المطلوبة، إلا أن وزارة النحاس لم تكتف بذلك، بل حرصت على عدم تسلل أي صوت معارض إلى داخل البرلمان، وذلك بممارستها شتى أنواع البطش والتنكيل بالأهـالي بهدف إنجاح أنصارها في الانتخابات في الدوائر التي خلت بوفاة نوابها(٥٤).

وقد أتاح الوفد لخصومه فرصة قوية لمعارضته عندما قام بحركة إدارية شملت تنقلات واسعة بين المديرين وكبار الموظفين في الأقاليم، وكانت هذه الحركة تستهدف أساساً أحزاب المعارضة(٥٥)، فقام أقطابها بتنظيم صفوفهم على شكل جبهة أرسلت مذكراتها ونداءاتها للمسئولين البريطانيين وللشعب المصري، وكلها تتحدث عن فساد الحكم الوفدي وكارثة ٤ فبراير وربطت بين فساد الحكومة وحماية الإنجليز لها، ووصفت رئيس الحكومة بأنه "عميل يتقاضى أجره حكماً وغنماً، وانجلترا تظفر بمصر كلها غنيمة سائغة"(٥٦).

حدث ذلك في الوقت الذي تدهور فيه الموقف بين القصر والنحاس تدهوراً كبيراً بعد حادث اللافتات المشهور(٥٧). وكما سبق أن ذكرنا ليقدم الملك بعد ذلك على إقالة النحاس من الوزارة في الثامن من أكتوبر سنة ١٩٤٤م(٥٨).

ولدى عودة الوفد إلى السلطة في الخمسينيات، لم تحقق جهود معارضة الأحرار الدستوريين هذه المرة نجاحاً كبيراً وذلك للاعتبارين التاليين:-

أولاً: أن وفد الخمسينيات كان مستسلماً تماماً لطلبات القصر(٥٩)، فكان من المستحيل على الأحرار أن يهاجموه دون أن يتعرضوا للملك بالإساءة، وقد وضح ذلك الأمر خلال أزمة الاستجواب الخاص بفساد الحاشية والأسلحة الفاسدة، وما أعقب

ذلك من آزمة مراسيم ١٧ يونية سنة ١٩٥٠م التي أخرجت المعارضة من مجلس الشيوخ وعزلت رئيس الأحرار عن رئاسة المجلس[٦٠]، حيث اضطر الأحرار لمهاجمة النحاس فتعرضوا -من خلال ذلك للملك، وقد أشارت تقارير السفارة البريطانية إلى أن المعارضة بأفعالها تلك قد أصبحت غير محببة من القصر[٦١]، كما أن حسن يوسف باشا -وكيل الديوان الملكي- اتهم المعارضة بأنهم أغلقوا جميع الأبواب بينهم وبين القصر[٦٢] ولذا سارع الحزب إلى تغيير سياسته فبدأت صحافته في الإشادة بالملك، وإظهار إخلاص الأحرار للعرش[٦٣].

ثانياً: أن حزب الأحرار -شأنه في ذلك شأن جميع الأحزاب المصرية المعارضة- كان يبحث له عن مجرد دور يقوم به على الساحة السياسية المصرية، أثر الضعف الذي استشرى في كيان الوفد بعد تجرده من أهم سماته (الوطنية والنزاهة)، أي أن معارضة الأحرار لم تكن بدافع الوطنية في المقام الأول وإنما كانت بدافع من التناحر الحزبي المقيت والعداء التقليدي للوفد.

وكان من جراء هذين الاعتبارين أن غدت معارضة الأحرار للوفد في تلك الفترة معارضة مستأنسة ذلك لأنهم أعلنوا غير مرة أنهم سوف يؤيدون الوفد عندما تتصرف حكومته بالشكل الذي يوافقون عليه[٦٤].

ومن ناحية أخرى حرص الأحرار -خلال معارضتهم للوفد- على اللجوء إلى الملك للمحافظة على حسن العلاقة معه، كما أنهم تجنبوا إثارة المسائل التي تمس القصر، حدث ذلك عندما بادروا بإرسال عريضة إلى الملك بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠م، حيث حذروا الملك من مغبة حدوث فتنة في البلاد ما لم يتدخل لمنعها[٦٥].

كذلك لجأ الأحرار إلى أسلوب مكرم عبيد -صاحب الكتاب الأسود- وذلك أثر توقف السياسة عن الصدور بأوامر من الحكومة الوفدية، بإصدارهم كتاباً بعنوان "نعلم من هنا وعلى هامش قضايا الغدر" وهو أشبه بتقرير عن مسلك الحكومة الحزبي ومخالفاتها الإدارية وصفقات الوزراء التي تمس نزاهة الحكم[٦٦].

وإذا كان هذا هو شأن الأحرار الدستوريين -ثاني أكبر الأحزاب السياسية بعد الوفد، وأكبر الأحزاب المعارضة- فماذا نتوقع من سائر الأحزاب المعارضة التي كانت لا تتمتع بما يتمتع به الأحرار من النفوذ أو الرصيد الشعبي؟!.

مع حزب الهيئة السعدية :

ظهر حزب الهيئة السعدية إلى الوجود نتيجة للانقسام الذي حدث في صفوف الوفد بسبب الصراع على المراكز القيادية فيه[٦٧]. وقد نتج عن ذلك الصراع إخراج محمود فهمي النقراشي وثلاثة آخرين[٦٨] كانوا أعضاء في وزارة النحاس الثالثة، من وزارته الرابعة- التي شكلها تمشياً مع الدستور أثر تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية، فكان هذا الأمر بداية تطور آخر في السياسة المصرية وانشقاق جديد في صفوف الوفد[٦٩].

وعلى الرغم من إدراكه لخطورة الموقف وإظهاره خشية من انضمام أحمد ماهر للنقراشي ومساندته[٧٠] -ومحاولته استرضاء النقراشي بتعيينه عضواً بمجلس إدارة هيئة قناة السويس، ورفض الأخير ذلك المنصب حتى يتسنى له مهاجمة النحاس في حرية كاملة[٧١] إلا أن النحاس حاول التقليل من شأن انشقاق النقراشي أو غيره من صفوف الوفد[٧٢].

وقد استحسنت بريطانيا -التي كانت لا تطيق أن ترى النقراشي وأحمد ماهر في أية مناصب وزارية أو إدارية كبرى[٧٣]- إجراء النحاس في التخلص من النقراشي وعدته سلوكاً ودياً حسناً من النحاس تجاه الإنجليز[٧٤].

وقد تبع ذلك انضمام أحمد ماهر للنقراشي، وكونا معاً ما عرف في حينه بحزب الهيئة السعدية، حيث انضم إليهما ستة وستون من النواب والشيوخ في ٤ يناير سنة ١٩٣٨م، وكان الظن أن التاريخ الوطني لقيادة الحزب سوف يهيء لها مكانة سياسية تمكنها من أن تؤدي دوراً بارزاً في الحركة الوطنية أو تنافس الوفد في صدارته لها، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث لأنه لم يكن للحزب برنامج سياسي محدد، وإنما اعتمد في توضيح برنامجه على خطب قادته مما بعث على الاعتقاد أن الحزب لم يكن سوى ضلع انفصل عن جسد الوفد لا تراث له ولا سياسة إلا تراث الوفد وسياسته[٧٥]، ذلك لأن النقراشي وأحمد ماهر وضعا نصب أعينهما تلويث سمعة النحاس الشخصية في جانبها الوطني. وقد حمل أحمد ماهر مسئولية تحقيق هذا الهدف بمقولته الشهيرة للنحاس يوم الرابع من فبراير سنة ١٩٤٢م "أنك إنما تتولى هذا الأمر بمساندة أسنة رماح الإنجليز".

وعلى صعيد تطور العلاقات بين الهيئة السعدية وحزب الوفد، كانت الرغبة في الانتقام وتصفية الحسابات القديمة هي طبيعة العلاقة بينهما، الهيئة الوفدية تود الانتقام من النحاس لإبعاده النقراشي وأحمد ماهر، والوفد يريد تصفية حساباته القديمة مع

الهيئة من جراء ما أصابه من ظلم واضطهاد طيلة سنوات إبعاده من السلطة ووجود السعديين في الحكم.

وقد انعكست رغبة الوفد في ذلك في إقالته لبعض كبار الموظفين بوزارة الداخلية، أمثال الحناوي الذي كان يعمل مأموراً سابقاً في الفيوم، ورشدي قمحة رئيس مصلحة الرخص بوزارة الداخلية وفريد أبو شادي، وكذلك عبد العزيز بدر مدير الجيزة[٧٦].

ومع تأزم موقف الحلفاء في الحرب العالمية الثانية -في جبهة شمال أفريقيا- وانتشار الشائعات باعتزام الإنجليز الهاب النار في آبار البترول الموجودة في صحراء سيناء، وإغراق مديرية البحيرة كذلك، إذا اضطرهم الألمان للانسحاب من مصر[٧٧]، بالإضافة لتدمير القاهرة وجميع الطرق المؤدية إليها للحيلولة دون تقدم روميل إلى قناة السويس[٧٨]. عند ذلك أرسل أحمد ماهر ولفيف من زعماء المعارضة[٧٩] مذكرة إلى السراي والسفارة البريطانية ولوزارة النحاس، يطلبون فيها عدم إقحام مصر في الحرب الدائرة بين الحلفاء والمحور لأنها ليست طرفاً فيها، والمحافظة على مصالحها الاقتصادية ومنشآتها من الخطر[٨٠].

كذلك هاجم أحمد ماهر -من خلال التماسه الذي رفعه للملك فاروق- سياسة النحاس ووزارته واتهمها بانتهاج سياسة التفرقة العنصرية وبعدم احترام الحريات وبمنع حرية التعبير داخل البرلمان وخارجه وبفرض الرقابة على الصحف[٨١].

وبالإضافة لذلك أرسل أحمد ماهر رسالة مماثلة للسفير البريطاني يحثه فيها على التدخل لإنقاذ مصر -بعد أن ساءت أحوالها الداخلية من حكومة النحاس-،التي تعتمد في وجودها على مساندة القوات البريطانية، كذلك طلب أحمد ماهر بأن تنفذ حقوق مصر الوطنية عند نهاية الحرب والمتمثلة في الجلاء التام وحل مشكلة السودان[٨٢].

لم يكتف أحمد ماهر -الذي حرص على إبراز دوره من خلال المعارضة المصرية للوفد بوجه عام- بذلك الأمر، بل أنه تمادى في مهاجمة النحاس وبريطانيا معاً خلال جولاته في الأقاليم وكان الخط العام لخطاباته السياسية هو اتهام حكومة النحاس بالخيانة والعمالة للإنجليز[٨٣].

حدث كل ذلك في الوقت الذي شدد فيه القصر من هجماته على النحاس بينما اكتفى الأخير بالدفاع فقط[٨٤] مع استسلامه تماماً لرغبات الإنجليز، غير أنه بدأ بعد ذلك -وفي محاولة يائسة لاستعادة شعبيته- في إزعاجهم ببعض المطالب الوطنية[٨٥].

وهكذا تضافرت العوامل كلها ضد النحاس، من سوء علاقاته بالقصر واستنفاد الإنجليز لرغباتهم من وجوده، مع تفكك الوفد بخروج أكبر عناصره، ليتمكن القصر - هذه المرة- وبدون عناء كبير من إقصاء النحاس عن السلطة في الثامن من أكتوبر سنة ١٩٤٤م، وكما مرّ بنا[٨٦].

وخلال وزارة النحاس الأخيرة -في الخمسينيات- كان السعديون قد فقدوا مؤسسهم أحمد ماهر[٨٧] ثم النقراشي بعد ذلك[٨٨] ولا شك في أن الحزب قد تأثر سلباً بغيابهما، وإن كان قد استمر -شأنه شأن كل عناصر المعارضة المصرية- في مقاومة النحاس[٨٩] بينما كان الأخير مستسلماً تماماً لرغبات القصر.

مع حزب الكتلة الوفدية :

وعلى شاكلة نشأة حزب "الهيئة السعدية"، ظهر كذلك حزب الكتلة الوفدية نتيجة لانشقاق مكرم عبيد عن الوفد في عام ١٩٤٢م، وإذا كان "حزب الهيئة السعدية" قد ركز في معارضته للنحاس، على تلويث سمعته الشخصية في جانب الوطنية، فإن "الكتلة الوفدية" جاء ليُكمل ما بدأه حزب الهيئة السعدية بتلويث سمعة النحاس في جانب النزاهة، وهكذا تشاء الظروف أن يتم طعن النحاس في وطنيته ونزاهته، بيد رفاق السلاح الذين انشقوا عن الوفد بسبب الخلافات الشخصية.

وكان التوتر في علاقة النحاس ومكرم قد ظهر فجأة وعلى وجه التحديد يوم ٣ مارس سنة ١٩٤٢م -بعد مرور شهر واحد على وزارة ٤ فبراير الشهيرة -حيث ظهر في الصحف تصريح لمكرم عبيد بوصفه وزيراً للمالية وشئون التموين، قال فيه أن تفريج أزمة القمح وتوفير الغذاء للشعب كان ثمرة لجهوده الشخصي، ولم يكن النحاس ليرضى عن ذلك ، فنشر هو الآخر تصريحاً في الصحف مفاده أنه صاحب الفضل في حل أزمة القمح بالتعاون مع السلطات البريطانية(٩٠).

ثم ازداد الموقف سوءاً بعد ذلك أثر المقابلة الملكية التي تمت بين فاروق ومكرم عبيد -في الثاني عشر من مارس سنة ١٩٤٢، بترتيب خاص من حسنين باشا- والتي نشر مكرم في أعقابها مقالاً في الأهرم فيه إطراء لفطنة الملك وذكائه(٩١) وكان رد فعل ذلك على النحاس سيئاً للغاية فقد أبدى غضبه الشديد بشأن تلك المقابلة، وتعرض مكرم بسببها للعديد من الانتقادات العنيفة داخل الحزب(٩٢).

وقد أخذ الخلاف بين النحاس ومكرم عبيد، بعداً آخر أثر أحاديث الأخير عن أعمال المحاباه والمحسوبية التي تشجعها زينب الوكيل -زوجة النحاس- لمصلحتها ولمصلحة أقاربها(٩٣)، حيث أشيع أن الصفقات التموينية كانت هدفها وهدف الأنصار والمحاسيب، التي تم التعاقد عليها ،التصرف فيها وفقاً لمصلحتهم، بالإضافة إلى استيلاء أعضاء الحزب أو المقربين إلى السيدة حرم رئيس الوزراء على الأراضي الحكومية(٩٤).

ومع استمرار الخلاف بين النحاس ومكرم، انتاب البريطانيون الشعور بالقلق على مصير وزارة النحاس، وتوقعوا إمكانية اسقاطه بسهولة -من جانب القصر- إذا استمر ذلك الخلاف لفترة طويلة(٩٥). وقد عمل بعض الوفديين في كل من الحزب والحكومة على توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم سعياً وراء تحقيق أهداف شخصية ومنهم صبري أبو علم وزير العدل وتجيب الهلالي وزير المعارف إذ كانا يشعران بشيء من الضيق تجاه نفوذ مكرم عبيد في حزب الوفد(٩٦)، ولذا فإن جميع

الجهود الرامية إلى إصلاح العلاقة بينهما لم يكتب لها النجاح[٩٧]. وقد أدركت السلطات البريطانية ذلك الأمر وتوقعت أن يقدم النحاس على عزل مكرم من منصبه - حيث كان وزيراً للمالية وشئون التموين- وتعيين آخر محله[٩٨].

وبالفعل أقدم النحاس على توجيه أولى ضرباته إلى مكرم عبيد، بتعيين أحمد حمزة وزيراً للتموين في ١٤ مايو سنة ١٩٤٢م، حيث كان مكرم يتولى أعمال هذه الوزارة إلى جانب وزارة المالية[٩٩] ثم سرت إشاعة -أثر ذلك- مفادها تقديم مكرم لاستقالته من الوزارة احتجاجاً على ذلك الموقف[١٠٠]، على أن النحاس سارع في السادس والعشرين من مايو، بتوجيه ضربته الثانية لمكرم، بتقديمه استقالة وزارته للملك ثم إعادة تشكيلها بعد خلع مكرم عبيد منها[١٠١].

وقد ذكرت السلطات البريطانية في مصر في أعقاب ذلك -أن خلع مكرم ليس ذا أهمية كبيرة من ناحية الرأي العام -حيث استمرت شعبية النحاس كما هي -لكنه انعكس سلباً على الوفد من حيث التنظيم لأن حكومة النحاس -بدون مكرم- لا تستطيع التصرف بحكمة في مسألة نقص الغذاء[١٠٢]، في حين ذكر أحد المعاصرين للأحداث[١٠٣] أن الوفد لم يتأثر بخروج مكرم منه وأن شعبيته بقيت كما هي، في حين أن مكرم فقد شعبيته بهذا الانشقاق.

وعلى صعيد العلاقات بين النحاس ومكرم، أعلن النحاس في اجتماع اللجنة البرلمانية لحزب الوفد أن مكرم لم يعد سكرتيراً عاماً للوفد، وأن الوفد يعارض كذلك في ترشيحه لنقابة المحامين[١٠٤]. ثم تم الإعلان عن ذلك بشكل رسمي في مجلس النواب في التاسع والعشرين من يونيو سنة ١٩٤٢م، كما عقد الوفد اجتماعاً في السادس من يوليو تقرر فيه طرد مكرم عبيد وراغب حنا من عضوية الحزب، كما قام النحاس بطرد سبعة عشر عضواً من مجلس الشيوخ والنواب عندما قدموا استقالة جماعية احتجاجاً على تصرفه مع مكرم عبيد[١٠٥].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد إذ أن النحاس عمد بعد ذلك إلى إسقاط مكرم عبيد في انتخابات نقابة المحامين وذلك بتأجيلها عدة مرات وإجرائها أثناء أعياد الميلاد[١٠٦].

وعلى هذا النحو ثارت رياح الخصومة بين النحاس ومكرم عبيد لينتج عن ذلك انشقاق مكرم عن الوفد -هو الانشقاق الرابع في تاريخ الوفد- وخروج سبع عشر

عضواً من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية ليكونوا نواة الحزب الجديد "الكتلة الوفدية"[١٠٧].

وأثر ذلك ألقى مكرم عبيد قنبلته السياسية بتقديمه النسخة الأصلية من "الكتاب الأسود في العهد الأسود" إلى الديوان الملكي في ٣١ مارس سنة ١٩٤٣م[١٠٨].

وقد جاء هذا الكتاب مشتملاً على سبعة فصول جميعها تطعن في نزاهة النحاس وتتحدث عن استغلال النفوذ له ولعائلة زوجته زينب الوكيل، وتفشي الرشوة في الصفقات التجارية وغير ذلك[١٠٩]. ثم أتبع مكرم ذلك بإصداره ملحقاً آخر خاصاً بالكتاب الأسود -بمناسبة عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣م- استهله مكرم باتهام النحاس بأنه أحدث ثورة مضادة على ثورة ١٩١٩م، كما عقد مقارنه بين ثورة ١٩١٩م في مصر وبين الثورة الفرنسية وتساءل هل انتهت ثورة مصر إلى مصير الثورة الفرنسية التي استغل رجالها الثورة لحساب جيوبهم[١١٠]. كذلك اتهم مكرم عبيد النحاس بالثورة على الحريات العامة وإهدار الدستور والضمانات الدستورية والحياة النيابية[١١١]. واتهمه كذلك بالثورة على الاستقلال بنقضه شروط المعاهدة وسعيه إلى تدخل المستعمرين لاستبقائه في الحكم يوم هزّ الكتاب الأسود دعائم حكمه[١١٢].

إزاء ذلك كله لم يقف النحاس مكتوف الأيدي فقد شهدت ساحات مجلس النواب هجوماً عنيفاً ضد مكرم عبيد[١١٣]. كما أصدرت الحكومة كتاباً أبيض وهو يتضمن الأسئلة والاستجوابات وبيانات الحكومة بشأن ما ورد في عريضة مكرم عبيد للملك[١١٤]. بالإضافة إلى مهاجمة مكرم عبيد على صفحات الجرائد ونعته "بالكذاب الأسود"[١١٥]. كما تم اعتقال مكرم عبيد بمعسكر السرو ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد سقوط وزارة الوفد في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤م[١١٦].

وأثر ظهور النتائج الأولية للانتخابات في عام ١٩٥٠م ونجاح الوفد فيها أشاع زعماء الكتلة أن الوفد قام برشوة الناخبين وشراء أصواتهم لتسهيل نجاحه في الانتخابات[١١٧]. كذلك استمرت الكتلة الوفدية -من خلال جريدة الحزب التي كانت تحمل اسم "الكتلة"- في مهاجمة الوفد بعد تشكيله لوزارته الأخيرة حيث وصفتها "بالوزارة الهزيلة"، كما اتهم الوفد باستحداث مناصب وزارية إرضاء من النحاس لأصحابها مثل وزارة الاقتصاد الوطني، مع وجود وزارة للمالية، ووزارة الشئون

البلدية والقروية مع وجود وزارة للداخلية وكذلك وجود وزير دولة(١١٨).

بيد أن العلاقات بين الكتلة والوفد سرعان، ما تحسنت، ويرجع السبب في ذلك إلى المواقف الوطنية التي تبناها الوفد بعد فشل مفاوضاته مع بريطانيا في الخمسينيات، وقد كان لقيام الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م آثار طيبة، حيث اتصل مكرم عبيد بالنحاس وأعرب له عن اغتباطه بهذا الأمر(١١٩).

ومما لا شك فيه أن الوفد -خلافاً لما ذكره المعاصرون لتلك الانشقاقات(١٢٠). قد تأثر سلباً بها وخاصة انشقاق السعديين وكذلك الكتلة الوفدية، ذلك لأن هذه الانشقاقات، إضافة إلى أنها جردت الوفد من أهم كوادره وأكثرها قدرة على شئون التنظيم، فإنها أيضاً جردته كذلك من أهم سماته "الوطنية والنزاهة".

مع جماعة الأخوان المسلمين :

نشأت حركة الأخوان المسلمين في عام ١٩٢٨م، استمراراً للتيار الإسلامي، فقد أفاد مرشدها حسن البنا(١٢١) من تجارب رواد الإصلاح أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومحمد أحمد المهدي والسنوسي، وكرد فعل سلفي لحركة التغريب في المجتمع المصري، والتي تمثلت في ذلك الحين في نبذ المرأة للحجاب وإقبالها على التعليم ونزولها إلى ميدان العمل والسياسة، وتنديدها بتعدد الزوجات، والمناداة بإلغاء المحاكم الشرعية، وإقبال الرجل المصري على أساليب الحياة العصرية في زيه وعاداته وتفكيره(١٢٢).

وهكذا جاءت البدايات الأولى للجماعة بغير عوامل سياسية تتعلق بالاستقلال أو الدستور أو معارضة النظام القائم(١٢٣). لذلك لم تستشعر القوى السياسية المعاصرة لها آنذاك أي خطر منها(١٢٤). بيد أنه مع مرور الوقت وانتشار الدعوة(١٢٥). كان لابد أن تحدد الجماعة موقفها الفكري من القضايا السياسية العامة، وعندئذ برزت لها أيديولوجية واضحة المعالم تقوم على خمسة أسس رئيسة تتمثل في: شمولية الإسلام للدين والدنيا، والرجوع بالإسلام إلى تعاليمه الأولى، والجامعة الإسلامية، والتمسك بفكرة الخلافة، والحكومة الإسلامية(١٢٦).

وهكذا نرى أن دعائم أيديولوجية الأخوان كانت تتناقض تناقضاً كبيراً مع فلسفة النظام السياسي والاجتماعي القائم، بعدما أصبحت الحكومة الإسلامية مطلباً من المطالب التي تسعى إليها الجماعة بدلاً من الحكومة المدنية التي تحكم، ولم يعد دستور ١٩٢٣م، المدني بصالح لحكم المجتمع الإسلامي وتنظيم علاقاته(١٢٧).

ولقد بدأت الجماعة علاقتها المهادنة بحكومات الوفد سنة ١٩٣٦م حينما أملت أن تقوم الحكومة الوفدية بوقف مشروع ترجمة القرآن الذي بدأته وزارة علي ماهر السابقة لها، كما طالبت الحكومة الوفدية بجعل التعليم الديني أساساً لمناهج التعليم(١٢٨). ثم حدث الصدام الأول بين الجماعة والوفد في يونية سنة ١٩٣٦م، عندما أعلن النحاس لمراسل وكالة الأناضول بالقاهرة إعجابه الشديد بلا تحفظ بكمال أتاتورك "الذي صاغ بعبقريته تركيا الحديثة التي يلذ للعالم أن يسميها تركية أتاتورك" وصدم هذا التصريح شعور الأخوان صدمة عنيفة وخصوصاً فيما يتعلق بفكرة الحكومة الإسلامية(١٢٩). وعلى أثر ذلك أرسل حسن البنا خطاباً إلى النحاس يلومه على هذا التصريح، موضحاً له أن ما حدث في تركيا على يد أتاتورك بعيد عن روح

الإسلام، وأبدى حسن البنا تخوفه من أن يكون ذلك مصير مصر على يد النحاس بعد الانتهاء من القضية السياسية، وطلب حسن البنا من النحاس أن يصدر تصريحاً أخر يطمئن به النفوس القلقة والقلوب المضطربة ويسد الطريق أمام الظنون والأوهام(١٣٠).

وقد اتبعت الجماعة ذلك بهجوم على الوفد أثر التوقيع على معاهدة ١٩٣٦م، وأعربت الجماعة عن رغبتها في تعديل -بل- تبديل هذه المعاهدة، وقالوا أن الوفد خدع بهذه المعاهدة المصريين، وأن مصر لم تستقل حقيقة، وأن على أبنائها أن يجاهدوا من أجل استقلال حقيقي(١٣١). كما هاجمت الجماعة حزب الوفد حينما اعترض قادته على تطبيق الشريعة الإسلامية لأنها لا ترضي الأجانب، وأن المطالبة بها في هذا الوقت تعويق لسير مؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية(١٣٢).

وأثر عودة الوفد إلى السلطة في عام ١٩٤٢م، وبينما كان النحاس مستسلماً تماماً لمطالب الإنجليز(١٣٣) وبعد ازدياد النشاط المعادي للإنجليز من قبل الأخوان، شدد الإنجليز على ضرورة اعتقال زعيمي الأخوان "حسن البنا وأحمد السكري"(١٣٤) بيد أن النحاس طمأنهم بأنه سوف يكسبهم في صفه، على الرغم من تأكيد السفير البريطاني على خطورتهم(١٣٥).

وكان تواتر الأنباء برغبة الأخوان في دخول الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٤٢م(١٣٦) قد أثار حفيظة النحاس، وجعله يحتاط لذلك الأمر فأفهمه الوسطاء، بأن حسن البنا رجل دين لا أكثر ولا أقل ودعوته دعوة للأخلاق والفضيلة(١٣٧). ونجحت المفاوضات وتقابل النحاس والبنا وتنازل الأخير عن ترشيح نفسه في الانتخابات مقابل أن تطلق الحكومة الوفدية له حرية المضي في دعوته الدينية البحتة(١٣٨) وقد أدى ذلك إلى حدوث هدنة بين الطرفين عبّر عنها الأخوان بترحيبهم بخطوات الحكومة الرامية للاهتمام بمشروع الزكاة ومشروع تحسين الصحة والقرار العسكري بإلغاء الدعارة(١٣٩). واستمر تقارب الوفد والأخوان في تلك الفترة، وظهرت دلالات عديدة عليه منها قيام الجماعة -في ١٨ مايو سنة ١٩٤٣م- باستقبال عدد من الوزراء في مقرها(١٤٠) وإعلان زعيم هذا الوفد أنه يعتبر نفسه جندياً في جيش الأخوان الجرار(١٤١). كما بعد الوفد بتنفيذ مطالب الأخوان بمنحهم قطعة أرض لبناء دار للجماعة ويمد صحف الجماعة

بالورق اللازم[١٤٢] كما أعلن وزير الزراعة الوفدي عن اهتمام الحكومة بنشر المبادئ الدينية، كما قام وزير الداخلية بعرض أحد المناصب الهامة في وزارته على أحمد السكري، نائب حسن البنا[١٤٣].

ورغم ذلك التفاهم والتقارب إلا أن الجماعة تعرضت على يد حكومة الوفد لبعض التضييق، فحدت الحكومة من نشاطها، وفتشت بعض دور الأخوان في أواخر عام ١٩٤٢م وفي عام ١٩٤٣م، كما أغلقت عدة شعب للأخوان على أثر دخول الألمان العلمين وبناء على مشورة الإنجليز، كما أوقفت نشاط فرق الجوالة، فضلاً عن تضييق الخناق على اجتماعات الأخوان ومطبوعاتهم[١٤٤].

جدير بالذكر أن تقارب الوفد والأخوان في تلك الفترة، قد واكبه أمران هامان: أولهما- استغلال القصر لجانب الدين في صراعه مع النحاس ورغبته في تصعيد هذا الصراع إلى مداه[١٤٥]. وثانيهما- انفصال مكرم عبيد عن الوفد، مما ينهض دليلاً واضحاً على أن النحاس كان يرمي من وراء ذلك التقارب إلى استخدام الأخوان في صراعه ضد القصر ومكرم عبيد في آن واحد.

ولا شك في أن سياسة التقارب مع الأخوان التي سلكتها الحكومة الوفدية كان الغرض منها أساساً هو تطويع الجماعة والسيطرة عليها لتحويلها عن نصرة القصر[١٤٦].

على أن التوتر -في علاقة الوفد بالأخوان- عاد مرة أخرى عشية إعلان نتائج الانتخابات التي أعادت الوفد إلى السلطة في عام ١٩٥٠م، حيث اتهمت الجماعة الوفد بالغدر والخديعة، وقد زاد من ذلك التوتر إشارة الحكومة الوفدية إلى الجماعة باسم "الجماعة المنحلة"[١٤٧]، وتقديمها للبرلمان مشروع القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠م، الذي يعلن رفع الأحكام العرفية وكل القرارات المرتبطة به باستثناء ما يتعلق منها بالأخوان المسلمين[١٤٨]، مما أثار حفيظة الجماعة ودفعها لمهاجمة الوفد على صفحات الجرائد[١٤٩].

بيد أنه ومع بزوغ مرحلة جديدة في الصراع المصري البريطاني بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م من جانب حكومة الوفد في الثامن من أكتوبر سنة ١٩٥١م -أعلنت الجماعة تأييد تصريحات النحاس وشاركت في المطالبة الجادة بالكفاح المسلح أو بالجهاد[١٥٠].

مع جماعة مصر الفتاة :

كان ظهور جماعة مصر الفتاة انعكاساً حقيقياً لتأثير المدّ الفاشي على السياسة المصرية، فلقد استقت الجماعة أيديولوجيتها وتنظيماتها شبه العسكرية من منابع فاشية، وتأكدت صبغة الجماعة بهذا اللون من خلال صلاتها بتلك القوى فضلاً عمّا أظهره تتبع إطارها الحركي منذ نشأتها في أكتوبر ١٩٣٣م[١٥١]. ولم تلبث الجماعة – التي أسسها أحمد حسين– أن تحولت إلى تنظيم سياسي يمثل النزعات الوطنية المتطرفة الممزوجة بالتعصب الديني وكراهية الأجانب، وقد عمدت الجماعة إلى حشد الشباب في منظمات شبه عسكرية، وكانت تدعو إلى طبع المجتمع المصري بالطابع العسكري وتتغنى بماضي مصر وتطالب بأن تلعب مصر دورها تحت الشمس[١٥٢].

وقد تبلورت أفكار مصر الفتاة في بداية ظهورها في الدعوة الفكرية العربية كوسيلة لتحقق الجامعة الإسلامية، ومن هنا جعل أحمد حسين دعوة مصر الفتاة عامة لجميع الأقطار العربية[١٥٣].

ومن جهة أخرى تمخض الاتجاه الفاشي للجماعة بتشكيل فرق القمصان الخضراء على غرار القمصان السوداء في إيطاليا والبنية في ألمانيا لتكون أداة للتهييج والاضطرابات السياسية، ولكي تؤكد الجماعة على مضمون صلاتها بالقصر رفعت شعارها (الله الوطن الملك)، ومن ثم اكتملت لها أسباب التقارب مع القصر[١٥٤].

أما على صعيد علاقات مصر الفتاة بحزب الوفد – خلال فترات وجوده في السلطة– فسرعان ما أظهرت الجماعة ترحيبها بعودة الوفد إلى السلطة في عام ١٩٣٦م[١٥٥]، بيد أن ذلك الترحيب لم يكن سوى جزء من خطة قررت الجماعة انتهاجها تجاه الوفد تقوم على أساسين: التهنئة والترحيب ثم الترقب والتبصر[١٥٦].

وطبقاً لذلك انتهزت الجماعة فرصة انشغال وزارة النحاس الثالثة في المفاوضات مع بريطانيا في عام ١٩٣٦م، وقرر أعضاؤها القيام بجولة في صعيد مصر سيراً على الأقدام[١٥٧] كما بادر أحمد حسين بارسال سلسة من المطالب للحكومة الوفدية تتمثل في أولاً– العمل على زيادة الجيش زيادة كافية للدفاع عن مصر. ثانياً– العمل على حل مشكلة المحاكم المختلطة بإصدار قرار بإلغائها واتخاذ الإجراءات التمهيدية لإلغاء الامتيازات. ثالثاً– إلغاء قانون الاجتماعات وجميع القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات، رابعاً: تخفيض مرتبات كبار الموظفين الذين يتقاضون أكثر من مائة جنيه[١٥٨]. وقد أمهلت الجماعة مصطفى النحاس، لتنفيذ هذه الطلبات خلال شهور

الصيف[١٥٩]. بيد أن الوزارة النحاسية رفضت السماح لأعضاء الجماعة بالقيام بالجولات المزمع القيام بها في صعيد مصر من جانب، كما أنها لم تعر طلبات الجماعة انتباهاً من الجانب الآخر[١٦٠].

وجاء اتهام الوفد لمصر الفتاة بالعمالة لدولة أجنبية[١٦١] بمثابة ضربة قوية موجهة للجماعة، التي عمدت بدورها إلى الهجوم على الوفد ووصفت معاهدة ١٩٣٦م بأنها كارثة وطنية[١٦٢] كما رفع أحمد حسين التماساً للملك مطالباً إياه بإقالة النحاس[١٦٣].

وهكذا خاضت مصر الفتاة صراعات عنيفة مع الوفد، ووجهت إليه هجوماً شديداً، وتلقى الوفد منها العديد من الضربات، كما أنها نمت على حساب الوفد بعد تهادنه مع الإنجليز وتوقيعه لمعاهدة ١٩٣٦م، وتكونت لدى مصر الفتاة نظرة نابعة بأن الوفد – دون غيره– هو الخطر الرئيس عليها، وعلى أي اتجاه وطني متطرف، وأن هذه الخطورة لا تأتي من اعتدال الوفد فحسب ولكن من جماهيريته الواسعة، ومن ثم يكون الواجب هو توجيه أكبر المعاول إليه باعتبار أن لا خلاص للمجتمع من أوزار الأوضاع القائمة إلا بضرب الوفد الذي يمتص روح التمرد في الجماهير[١٦٤].

وكان الصراع بين الجماعة والوفد قد اتخذ طابع العنف وتمثل ذلك فيما حدث من صدامات بين جماعة القمصان الخضراء التابعة لمصر الفتاة والزرقاء التابعة للوفد[١٦٥].

ويبدو أن حرص النحاس على الاحتفاظ بتشكيلات القمصان الزرقاء الوفدية[١٦٦] من منطلق "أنه من الضروري أن يكون في الوضع الذي يمكنه من الدفاع عن نفسه وحزبه ضد أي هجوم"[١٦٧] وبدعوى أن حل هذه التنظيمات سيكون ضربة قاضية موجهة إلى الوفد[١٦٨] قد حال بينه وبين اللجوء للحزم في معالجة موضوع القمصان الملونة برمته وبوجه عام[١٦٩] على الرغم من تكرار مطالبة الملك له بضرورة معالجة هذا الموضوع[١٧٠]، وقد ساعد هذا الأمر جماعة القمصان الخضراء على التمادي في استخدام العنف[١٧١] وذلك بالرغم من تناقص الاعتمادات المالية للجماعة وندرة المعونات المقدمة لها[١٧٢].

وقد بلغ الصدام ذروته عندما أقدم عز الدين عبد القادر– أحد أفراد الجماعة على محاولة اغتيال النحاس في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧م، لتجد وزارة النحاس في هذا

الحادث فرصة كبيرة للتخلص من قيادات (مصر الفتاة) باعتقال زعمائها ومصادرة نشاطها[١٧٣].

وهكذا لم يكن لمعارضة مصر الفتاة أثر يذكر خلال فترة وجود الوفد في السلطة في الأربعينيات (٤ فبراير سنة ١٩٤٢م -١٨ أكتوبر ١٩٤٤م)، وذلك بسبب الإجراءات الانتقامية التي أقدم عليها النحاس، أثر محاولة اغتياله أو قبيل طرده من السلطة في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٧م من جانب، وتقلص دور مصر الفتاة، -بسبب انتعاش العديد من التيارات السياسية المعارضة- من الجانب الآخر.

ويبدو أن هذا الأمر هو ما دفع قيادات الحزب إلى تغيير اسم الحزب اعتباراً من مارس سنة ١٩٤٠م إلى الحزب الوطني الإسلامي[١٧٤]. بيد أن هذا التغيير لم يكن مؤثراً حيث جاءت نتائجه مخيبة للآمال، إذ ما لبثت وزارة حسين سري أن قامت بحل الحزب الجديد، وأوقفت نشاطه وصادرت جريدته، وعادت جذوة مصر الفتاة تخبو من جديد طوال سني الحرب العالمية الثانية[١٧٥].

وخلال وزارة النحاس الأخيرة -١٣ يناير ١٩٥٠ -٢٧ يناير ١٩٥٢م[١٧٦]- كان الحزب -وفي محاولة من قياداته لإيجاد مكان للحزب بين الجماهير- قد وضع لنفسه برنامجاً اشتراكياً منذ عام ١٩٤٨م[١٧٧] قد عمد إلى تشديد الهجوم على القصر الملكي[١٧٨] بينما كان النحاس مستسلماً تماماً لطلبات الملك، كما سبق وذكرنا[١٧٩] وقد حاول القصر والوزارة النحاسية -في تلك الفترة- استرضاء الحزب بأن عرضا عليه أن يمداه بالأموال اللازمة من المصروفات السرية مقابل إيقاف الهجوم على القصر والحكومة[١٨٠]. ونلمح تغييراً في موقف الحزب تجاه الحكومة حيث بادر الحزب -أثر إعلان النحاس إلغاء المعاهدة- إلى مباركة هذه الخطوة[١٨١].

على أن تسارع الأحداث السياسية في الشارع المصري، واندلاع حريق القاهرة الذي كان السبب المباشر في الإطاحة بوزارة الوفد الأخيرة، قد ساق فرصة كبيرة لتجميد نشاط الحزب[١٨٢].

مع الحركة الشيوعية :

عرفت مصر الفكر الاشتراكي باعتباره جزءاً من الفكر الأوربي الذي أخذ يتغلغل في حياتها الثقافية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقد جاء دخوله إليها على يد العناصر الأوربية الأصل[١٨٣]. ويرجع ذلك للأسباب التالية: أولاً- أن الغالبية العظمى من العمال الذين اشتغلوا في المشروعات الحديثة التي بدأت تنتشر في مصر كانوا من الأجانب. ثانياً- أن الموازنة بين النظم الاجتماعية المختلفة تتطلب مستوى معيناً من الثقافة وتتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادي والفكري وهو مالم يتوفر شيء كثير منه للعامل المصري[١٨٤]، ثالثاً- أن المثقفين المصريين كانوا ينتمون إلى طبقة أبناء ملاك الأراضي والبرجوازيين الذين لم يبدوا اهتماماً بالمشاكل الاجتماعية[١٨٥].

على أن انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا سنة ١٩١٧م، وهو الانتصار الذي ذاع صيته في العالم أجمع، كان له أثره في نمو الاتجاهات الاشتراكية في مصر[١٨٦] بعدما وصلت أصداء الثورة إليها أثر النداءات التي أطلقها زعماؤها إلى الفلاحين والعمال في الشرق الأدنى وإلى المسلمين من ضحايا الرأسمالية[١٨٧].

وهكذا فإن الظروف التي سادت مصر بعد الحرب العالمية الأولى كانت صالحة للدعوة الاشتراكية، ولم يكن ينقصها سوى العنصر الوطني الصالح المتحمس الذي يستطيع أن يصبغ الحركة الوطنية بصبغة اشتراكية تستهدف تطوير المجتمع المصري تطويراً عادلاً[١٨٨].

وقد رأى بعض المثقفين التقدميين المصريين ضرورة السعي إلى نشر الفكر الاشتراكي بينما رأى البعض الآخر أن ظروف مصر الاجتماعية والاقتصادية غير ملائمة لهذه المحاولة، على أن ذلك لم يحل دون تكوين الخلايا الشيوعية في القاهرة والأسكندرية حيث قام الدعاة الشيوعيون ببث الدعوة بين العمال الفنيين من الأجانب وبين بعض المصريين الذين درسوا في الجامعات الأوربية[١٨٩].

ويعد جوزيف روزنتال[١٩٠] أول مؤسس للحزب الاشتراكي المصري في الأسكندرية عام ١٩٢٠م[١٩١] حيث استطاع أن يجتذب إليه مجموعة من الشباب منهم سلامة موسى وعلي العناني ومحمد عبد الله عنان ومحمود حسني العرابي[١٩٢] وتم الاتفاق على أن يتولى محمد عبد الله عنان السكرتارية العامة للحزب[١٩٣]، وتبع ذلك إصدار بيان خاص بالحزب في الصحف، حمل حملة شديدة على الاحتلال البريطاني وطالب بريطانيا بمنح مصر الاستقلال[١٩٤].

تلك كانت البدايات الأولى لمعرفة الفكر الاشتراكي في مصر، أما عن علاقة ذلك بحزب الوفد فيبدو أن النحاس قد ورث كراهية الفكر الاشتراكي من سلفه سعد زغلول(١٩٥)، ومن ثم سار على نهجه في البطش بالحزب الاشتراكي، فعلى عهد وزارته الأولى -١٦ مارس سنة ١٩٢٨ إلى ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨م- كتب مراسل التايمز في القاهرة مقالاً حذّر فيه من أن "الدعوة الشيوعية عادت تسري في مصر مسرى سريعاً، وأنها ستلعب دوراً خطيراً في المستقبل القريب مالم تتخذ احتياطات حازمة لقمعها، وقال "أن النشاط قد بدأ يدب في أوساط الشيوعيين من جديد، وقد عاد من موسكو أخيراً شبان مصريون بعثوا إليها على نفقة الاتحاد السوفيتي حيث تلقوا هناك المبادئ الشيوعية، وهؤلاء دعاة قادرون على تنظيم دعاية ناجحة لها في مصر (١٩٦). وأثر ذلك ألقت حكومة النحاس -في ٨ مايو ١٩٢٨م- القبض على واحد وعشرين متهماً بالترويج للشيوعية. وكان غالبية المقبوض عليهم من الأجانب(١٩٧). وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على النشاط الشيوعي في مصر خلال الثلاثينيات، فقد ظل فردياً يعتمد على جهود العناصر الأجنبية التي استطاعت تكوين خلايا فردية لم تصل إلى مستوى التنظيم الحزبي الواسع(١٩٨).

أما في الأربعينيات فقد اختلف الوضع تماماً، بعد أن تكوّن لدى العمال المصريين وعي نقابي ملموس وبعد أن أدركوا -من خلال تجربتهم الذاتية- أهمية تنظيم صفوفهم في نقابات، وأهمية النقابات كتنظيم لكفاحهم الاقتصادي(١٩٩)، وذلك بعد ما كانت الحكومة الوفدية (وزارة ٤ فبراير) -وخلال صراعها مع القصر- تحاول جاهدة استمالة العمال واستغلالهم كسلاح هام وفعّال ضد القصر(٢٠٠)، وذلك بإصدارها للعديد من التشريعات الهامة لصالح العمال(٢٠١)، وأبرزها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢م الذي سمح لهم بتأسيس نقاباتهم الأمر الذي أتاح الفرصة للعمل النقابي لأن ينشط فوصل عدد النقابات في عام ١٩٤٤م إلى مائتي نقابة وعشر نقابات(٢٠٢).

وهكذا ساعدت وزارة النحاس الخامسة -بدون قصد منها- على تكوين وعي نقابي عمالي سرعان ما تبلور آخر الأمر لصالح الحركة الشيوعية المصرية.

وقد ساعد على ازدهار الحركة الشيوعية المصرية أيضاً تلك الانتصارات التي حققتها روسيا على قوى المحور، وما كان من ازدهار الاقتصاد المصري في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة خاصة أمام اختفاء المنافسة الأجنبية(٢٠٣)، حيث نجم عن

ذلك تكوين النواة الأساسية للحزب الشيوعي المصري في عام ١٩٤٥م[٢٠٤]. ومع تجمع عدد كاف من العناصر حول تلك النواة في أواخر عام ١٩٤٩م تم تأسيس الحزب الجديد، وتبع ذلك إصدار نشرة داخلية باسم "الحقيقة" وصحيفة سرية بعنوان "راية الشعب"[٢٠٥].

وأثر عودة الوفد إلى السلطة في عام ١٩٥٠م جرت محاولة من جانب الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني "حدتو" -إحدى أبرز فصائل اليسار المصري آنذاك- لتوحيد القوى السياسية بهدف إقامة جبهة وطنية، ووجهت الدعوة آنذاك إلى حزب الوفد بينما استبعدت الحركة حزبي السعديين والدستوريين. بيد أن دعوة الحركة لم تجد صدى لها في الوفد الذي كان قد انغمس في علاقة تحالف حقيقي مع القصر[٢٠٦]، ولذا تولدت لدى الحزب الشيوعي المصري -تجاه الوفد- نظرة أساسها نظرته إلى البرجوازية الوطنية باعتبارها طبقة خائنة، فنظر إلى الوفد باعتباره حزباً خائناً، هجر صفوف الثورة، ونظر إليه كحزب مضلل، وبالخيانة فسّر الإجراءات الرجعية التي تتخذها الحكومة وتطبع سياسة الوفد الرسمية أحياناً، وبالتضليل فسّر ما تتخذه الحكومة والحزب أحياناً من إجراءات تستجيب بها للمطالب الجماهيرية، أو الحاجات الوطنية ... وعلى هذا الأساس رأى أن الواجبات الثورية تستدعي توجيه الضربة الأساسية للوفد بغية عزله عن الجماهير وتخليصها من نفوذه[٢٠٧]. ومن هنا ركزت مطبوعات الحزب على وصم الوفد بالخيانة واستسلامه للاستعمار والسراي، وكذلك خيانة النحاس الذي كان يوصف دائماً بالمضلل العجوز[٢٠٨].

وقد استشعرت بريطانيا الخطر من تنامي تيار اليسار في الحياة السياسية المصرية وعدت معارضته للوفد أشد بأساً من معارضة أي من الأحزاب السياسية المعاصرة في تلك الفترة[٢٠٩].

حدث ذلك في الوقت الذي حقق فيه المعسكر الاشتراكي انتصارات عالمية تمثلت في تحرر الصين من القبضة الاستعمارية وإقامة حكومة ديمقراطية واشتداد ثورة الشعب الفيتنامي، ونجاح الحركة الثورية في اندونيسيا وسلوك الهند طريقاً مستقلاً في سياستها إثر جلاء القوات البريطانية عن أراضيها[٢١٠].

وقد ألقت تلك الأحداث بظلالها على سياسة بريطانيا بوجه عام، وانعكس ذلك بالتالي على موقفها في المحادثات مع مصر في عامي ١٩٥٠/١٩٥١م، حيث أبدت

تخوفها في جميع مراحل المفاوضات من ازدياد التغلغل الشيوعي في بلدان الشرق الأوسط[٢١١].

وهكذا من خلال دراسة علاقة النحاس بالأحزاب السياسية يتضح لنا أن طبيعة علاقة النحاس بتلك الأحزاب "الأحرار – الهيئة السعدية – الكتلة الوفدية" -وجميعها قد انشقت أصلاً عن الوفد- كانت تمثل هجوماً وفدياً على تلك الأحزاب دفاعاً منه عن السلطة التي كان يمارسها بوجوده في الحكم، هذا من جانب، كما كانت مجالٌ خصباً للرغبة في الانتقام وتصفية الحسابات القديمة من جانب آخر، وخلال تلك الفترة استغل الوفد كافة إمكاناته "الحكومة والبرلمان" في هجومه على تلك الأحزاب.

أما على صعيد علاقة النحاس بالجماعات الأيديولوجية فإن هذه العلاقة اتخذت بعداً آخر تمثل في أن الوفد استشعر الخطر من تلك الجماعات وخشي من انتشار أفكار "الأخوان- مصر الفتاة- الحركة الشيوعية " بين شبابه، ولذا فقد بذل الوفد- مستخدماً كافة الوسائل -جهوداً كبيرة لمنع انتشار تلك الأفكار بين شبابه، بل أن الأمر تعدى ذلك عندما اتخذت تلك العلاقة بعداً جديداً تمثل في الصراع المسلح بين جماعات القمصان الزرقاء الوفدية والقمصان الخضراء التابعة لمصر الفتاة.

هوامش الفصل الثاني

(١) بدأ هذا العهد بوزارة ثروت الأولى وعدلي الثانية، ثم وزارة النحاس التي نحن بصددها ... انظر يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٥، ص ص (٢٦٥-٣٢١).

(٢) F.O, 371/13117, (J954/4/6 Telegram from Lord Lioyd (Cairo) No. 174 Dated, 17th March, 1928.

(٣) F.O, 371/13117, Telegram from Lord Lioyd (Cairo) No. 173 Dated, 16th March, 1928.

(٤) F.O, 371/13117, (J1126/4/16 from Lord Lioyd (Cairo) No. 256 (724/436) Dated, 23rd March, 1928 Confidential.

(٥) عفاف لطفي السيد: تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢-١٩٣٦، ترجمة عبد الحميد سليم، القاهرة ١٩٨١، ص ١٥٩ , F.O, Ibid.

(٦) محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول دار المعارف القاهرة ١٩٧٧ ص ص (١٣٦-١٣٧) F.O., Ibid.

(٧) F.O, Ibid.

(٨) F.O, Ibid. Yousef, A, Independent Egypt, London, 1946 P. 159.

(٩) F.O, Ibid.

(١٠) لمزيد من التفاصيل ، انظر القسم الأول، الفصل الثالث، ص ص (١٠٠-١٠١).

(١١) عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦، ص (٦٧٤).

(١٢) كانت خطة محمد محمود واضحة في إحداث عدم تكامل في مجلس الوزراء باستقالته وإغراء زملائه بأن يتبعوا خطاه لأنه كان يأمل في أن يصبح رئيساً للوزارة F.O, 371, 13120 from Egypt (Decypher) Lord Lioyd (Cairo) 9th May. 1928, No. 275.

(١٣) F.O, 371,1312, 1935/4/16, Telegram, from Lord Lioyd (Cairo) No. 326, 24th. June 1928.

(١٤) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ج٢ ص ص (٥٤-٥٥) ، محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢-١٩٣٦م، الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٨٣م، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢م، ص (١٥٦).

(١٥) لمزيد من التفاصيل في هذه القضية راجع القسم الأول، الفصل الأول ص (٤٠) هامش (١٣).

(١٦) أحمد زكريا الشلّق: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣، الطبعة الأولى ، دار المعارف ١٩٨٣م، ص (٣٦١)، -صلاح عيسى: حكايات من مصر، دار الوطن العربي بيروت، ص (٢٦٧).

(١٧) فؤاد كرم: مصدر سابق، ص (٢٩٦)، -أمين سعيد: مصدر سابق، ص (٢٢٠).

(١٨) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق (١١٦).

(١٩) F.O, 371/4606, No. 8 Confidential Archive (J369/4/16) Sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, Feb. 3rd, 1930.
Vatikiotis, P.J: The Modern History of Egypt. P. 281.

(٢٠) البلاغ: العدد (٢٠٥٥)، في ١١ يناير سنة ١٩٣٠م، ص (٢).

(٢١) نفس المصدر والصفحة.

(٢٢) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٧١٩).

(٢٣) نفس المصدر والصفحة.

(٢٤) Berque, J. Egypt Imperialism and Revolation, London, 1967, P. 116.

(٢٥) السياسة اليومية: العدد (٢٣٥٥) في أول يونية سنة ١٩٣٠م، ص٣،

(٢٦) فقد اتصل أحدهم -عبد الملك حمزة: (القائم بالأعمال السابق بالمفوضية المصرية بلندن)- ببعض موظفي دار المندوب السامي، وتحدث معهم عن سياسة القمع التي تسير عليها وزارة النحاس، وعن المسئولية البريطانية عن هذه السياسة، وطالبهم بوضع حد لذلك الأمر، شخص آخر هو سليمان فوزي -رئيس تحرير الكشكول- اتصل بالسكرتير الشرقي بدار المندوب السامي وشكا له مما أسماه (الدكتاتورية الوفدية) وكيف أنه حكم على مواطن بالسجن ستة أشهر لمجرد أنه تفوه ببعض الألفاظ انتقاداً للنحاس، وذكر أنه إذا ترك الوفد سائراً في سياسته، بدون التدخل البريطاني فإن ذلك سوف يؤدي إلى إقامة نموذج كامل من الطغيان الفاشي. انظر: يونان لبيب رزق، مصدر سابق، ص (٢٤٦).

(٢٧) السياسة اليومية: العدد (٢٣٢٨) في ٢٨ إبريل سنة ١٩٣٠م.

(٢٨) المصدر نفسه: العدد (٢٣٢٩) في ٢٩ إبريل سنة ١٩٣٠م.

(٢٩) نفس المصدر: العدد (٢٣٣٤) في ٥ مايو سنة ١٩٣٠م.

(٣٠) نفس المصدر : العدد (٢٣٥٨) في ٤ يونية سنة ١٩٣٠م.

(٣١) السياسة اليومية: العدد (٢٣٦٤) في ١١ يونية سنة ١٩٣٠م.

(٣٢) نفس المصدر: العدد (٢٣٦٩) في ١٥ يونية سنة ١٩٣٠م.

(٣٣) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص ص (٢٠-٢١).

(٣٤) السياسة اليومية: العدد (٢٣٧٦)، في ٢٥ يونية سنة ١٩٣٠م.

(٣٥) أحمد زكريا الشلّق: مصدر سابق، ص (٣٩٣).

(٣٦) نفس المصدر والصفحة.

(٣٧) محمد حسين هيكل: مصدر سابق، ص ص (٣٤٢-٣٤٣)،

(٣٨) نفس المصدر، ص (٣٤٤)، -أحمد زكريا الشلّق: المصدر السابق، ص (٣٩٥).

(٣٩) F.O, 407/221 (J3502/20/16) No. 12 Sir, Lamson to Mr. Eden No. (902) Cairo, Julay 28th, 1937.

- محمد حسين هيكل: المصدر السابق، ص (٣٤٤).

(٤٠) F.O, Ibid.

(٤١) F.O, Ibid.

(٤٢) محمد حسين هيكل: مصدر سابق، ص (٢٤٦).

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص ص (٢٢-٣٠).

(٤٤) لمزيد من التفاصيل عن ظروف انشقاق أحمد مآهر والنقراشي عن الوفد، انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٦٥-٦٦).

(٤٥) أحمد زكريا الشلّق: مصدر سابق، ص (٣٩٥).

(٤٦) F.O, Ibid.

(٤٧) F.O, Ibid.

(٤٨) أحمد زكريا الشلّق: نفس المصدر ، ص (٣٩٦).

(٤٩) F.O, 407/221 (J5405/20/16) No. 10, Sir M. Lampson to Mr. Eden (Ciaro), December 30th, 1937.

(٥٠) أحمد زكريا الشلّق: مصدر سابق، ص (٣٩٧).

(٥١) F.O, 141/829/7/2/1942-From Abdel Aziz Fahmy to Mr. Smart.

-أحمد زكريا الشلّق: نفس المصدر، ص (٤٣٥).

(٥٢) F.O, 371/31568, Telegram from Sir M. Lampson No. 654, Dated 23d Feb., 1942.

(٥٣) محمد حسين هيكل: مصد سابق، ج٢، ص ص (٢١٣-٢١٤).

(٥٤) F.O, 141/825, Report on the Disturbances at the Girga Election From 9 to 14 Feb. 1943.

(٥٥) أحمد زكريا الشلّق: مصدر سابق ، ص (٤٣٧).

(٥٦) نفس المصدر: ص (٤٣٨).

(٥٧) F.O, 371/41333 (Cypher) From Cairo to Foreign Office No. 1982 Shone 7th October 1944.
-Al Hadidi: OP. Cit P.P 200-201.

(٥٨) F.O, 371/44333, Political Distrubution from Cairo to Foreign Office Mr. Shone Unnumbered, 9th October 1944, Immediate.

(٥٩) F.O, 371/80347, No. 49 (1011/9/50) British Embassy, Cairo, 26th, 1950 Confidential.

(٦٠) F.O, 371/80349, British Embassy Alexandria, 22nd, June, 1950. No. 266 (1011/57/50) Unclassified.

(٦١) F.O, 371/90/16 (1011/7/5/6) British Embassy Cairo Confidential, 23rd Fe. 1951.

(٦٢) أحمد زكريا الشلّق: مصدر سابق، ص (٤٦٢).

(٦٣) أحمد زكريا الشلّق: مصدر سابق، ص (٤٦٢).

(٦٤) F.O, Ibid.

(٦٥) أحمد زكريا الشلّق: المصدر السابق، ص (٤٦٣).
-F.O, Ibid.

(٦٦) نفس المصدر، ص (٤٦٥).

(٦٧) عبد العزيز الرفاعي: الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة (١٩٥٢-١٨٧٥)، الطبعة الأولى، دار الشروق، أكتوبر سنة ١٩٧٨، ص (٢١٣)، -سامي أبو النور: مصدر سابق، (١٧٦)، -عبد العليم إبراهيم خلاف: الهيئة السعدية "حزب السعديين ١٩٥٢-١٩٣٨م، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في التاريخ الحديث من جامعة عين شمس سنة ١٩٩١م، ص (٣١).

(٦٨) هم محمود غالب ومحمد صفوت وعلي فهمي: انظر: -يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص ص (٣٨٤-٣٩٤-٣٩٥)، -فؤاد كرم: مصدر سابق، ص (٣٥٤) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ج٣ ، دار المعارض، ص٥٠، -عبد العليم إبراهيم خلاف: نفس المصدر، ص (٥٤).

(٦٩) محمد زكي عبد القادر: مصدر سابق، ص (١٠٦).

(٧٠) F.O, 406/221, No. 7, (J3403/20/26), Sir M. Lampson to Mr. Eden (No 93 Saving) Telegraphic Cairo July 27, 1937.

(٧١) F.O, 407/221, No. 11 (J3486/20/16) Mr. Bennett to Mr. Viscount Halifax, Alexandria, August, 4th , 1937 No. 449 Telegraphic No. 17 (J3647/20/16) Mr. Kelly to Halifax, Alexandria, August 20th, 1937 No. 408 (Telegraphic)R.

- عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر ، ص (٥٢).
- محمد التابعي: مصدر سابق، ص (١٥٨).

(٧٢) F.O, 407/221, No 16 (J3573/20/16) Mr. Kelly to Viscount Halifax No. 458 (Telegraphic) Alexandria August 13, 1937.

(٧٣) F.O, 371, Telegram from, Lord Lioyd (Cairo) No. 170, 16th, Marh, 1928
F.O, 371,13117, telegram, from Lord Lioyd (Ciro) No. 182, 22nd March, 1928.

(٧٤) F.O, 407/221 No. 12, (J3471/20/16) No. 10 Mr. Bennett to Viscount Halifax No. 447 (Telegraphic) Alexandria August, 4, 1937.

(٧٥) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (١٧٦).

(٧٦) F.O, 141/829/Pt2 Memorandum Political Situation, Mr. Smart, 4th, March, 1942.

(٧٧) محمد حسين هيكل: نفس المصدر السابق ص ص (٢٢٢-٢٢٣)، أيضاً لقاء مع محمود سليمان غنام في ١٧ من يوليو سنة ١٩٦٨م، بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.

(٧٨) محمد صبيح: طريق الحرية ج٢، دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة ص (٥٤).

(٧٩) هم إسماعيل صدقي ومحمد حسين هيكل وحافظ رمضان وبهي الدين بركات وعبد الفتاح يحي وحلمي عيسى.

(٨٠) F.O, 141, 829, Pt2 Amin Osman communi, Dated, 4th August, 1942.

(٨١) F.O, 371/31575, Political Distribution from Egypt, from Cairo to Foreign Office, sir M. Lampson, 14th Nov., 1942.

(٨٢) F.o, Ibid.

(٨٣) حضر من زعماء المعارضة إلى جانب أحمد ماهر، محمود فهمي النقراشي، ومكرم عبيد، وحامد محمود إبراهيم عبد الهادي، ومحمد حسين هيكل، وعبد الجليل أبو سمرة وغيرهم. انظر F.O, 141/855; Political Situation Ghazali Be, 3rd, June, 1943.

(٨٤) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول ، ص (٢٧).

(٨٥) F.O, 141/829/Pt2 136881 from Sir M. Lampson to Mr. A. Eden 1508 Dated 4th, June, 1942.

(٨٦) F.O, 371/41333, Political Distrubution from Cairo to Foreign Office. Mr. Shone Unncembered 9th October, 1944.

(٨٧) قتل أحمد ماهر في الرابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٤٥ ،
F.O, 141/1051 Maher Ahmed, 438, 24th, Feb. 1945, Tel 439, 24th Feb, 1945.

(٨٨) قتل النقراشي في الثامن والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٤٨م انظر محمود كامل العروسي: أشهر قضايا الاغتيالات السياسية ١٩٢٦-١٩٨٢م، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، الزهراء للإعلام الغربي ص (٤٠٦).

(٨٩) F.O, 371/80347, Sir, R. Campbell Cairo No. 49 (1011/9/50) Confidential, 25 Jan. 1950.

(٩٠) حسن يوسف: مصدر سابق، ص ص (١٤٠-١٤١).

(٩١) F.O, 371/31569 (Cypher) War Canint Distribution, from Cairo to Foreign Office, Sir M. Lampson No. 852, 16th March, 1942.
- حسن يوسف: نفس المصدر السابق، ص (١٤١).
- محمد التابعي: مصدر سابق: ص (٢٢٩)، - سامي أبو النور: المصدر السابق، ص (١٨٣)

(٩٢) مصطفى الفقي: المصدر السابق، ص (١١١).

(٩٣) F.O, 371/31570 (Cypher) Political Distribution from Cairo to Foreign Office sir M. Lampson No., 1000, 6th April, 1942.

(٩٤) جلال الدين الحمامصي حوار وراء الأسوار، المكتب المصري الحديث، الطبعة الرابعة أول فبراير سنة ١٩٧٦م، ص ص (٥٢-٥٣).

(٩٥) F.O, 141/1829 Pt2, Mr. Grafftey-Smith Political Situation, 18-4-1942.

(٩٦) يونان لبيب: الوفد والكتاب الأسود، مؤسسة الأهرام ١٩٨٤م، ص (٥٦)، محمد التابعي: نفس المصدر السابق، ص (٢٤٣)، مصطفى الفقي: مصدر سابق، ص (١١٢).

(٩٧) صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي د.ت، ص (٢٤٨).

(٩٨) F.O, 141/829, pt2 (Cypher) Telegram from sir Miles Lampson to Mr. Anthony Eden. Seretary of State Foreign Office, No. 1300, 12-5-1942.

(٩٩) يونان لبيب: نفس المصدر، ص (٤٥٠).
Al Hadidi, OP cit P. 182.

(١٠٠) الأيام "أسبوعية": العدد (٢٢) السنة الأولى، الجمعة ١٦ من مايو سنة ١٩٤٢م، ص (١).

(١٠١) F.O, 141/829, From sir. M. Lampson to Mr. Anthony Eden Cyper, Telegram No. 1417, 25 May 1942. F.o, 141, Draft Telegram From same to same 26 May 1942.
Al hadidi , OP, Cit P. 182.

(١٠٢) F.O, 141/829, pt 2 Political Situation, 3-6-1942.

(١٠٣) لقاء مع الأستاذ رشاد مهنا (باشا): بمنزله بكوبري القبة في تاريخ ١٩٨٩/٨/٢م.

(١٠٤) مصطفى الفقي: مصدر سابق، ص (١١٧).

(١٠٥) مصطفى الفقي: مصدر سابق، ص ص (١١٨-١١٩).

(١٠٦) منصور عبد السميع منصور: حزب الكتلة الوفدية ١٩٤٢-١٩٥٣م ، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٨٧م، ص ص (١٤١-١٤٢).

(١٠٧) Vatikiotis, P.J, The History of Egypt from Mohamed Ali to Mubarak. London, 1985 P 352.

- سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (١٨٣).

(١٠٨) يونان لبيب رزق: الوفد والكتاب الأسود، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٨م، ص (٦٩).

(١٠٩) F.O, 141, 1855, Political Situation "Plack Book" A Compete English Translation of Makram's "Black Book"

(١١٠) ملحق الكتاب الأسود في العهد الأسود "سلسلة فضائح جديدة تكشف عنها خطبة المجاهد الكبير مكرم عبيد في عيد الجهاد" ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣م.
-F.O, 141, 1962.

(١١١) .F.O, Ibid

(١١٢) .F.O, Ibid

(١١٣) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد العادي الثاني، جلسة رقم (٣٢)، في ١٩٤٤/٤/٢١م، ص ص (١٨٩-١٩٦).

(١١٤) بيانات الحكومة وقرارات مجلس النواب والشيوخ بشأن الأسئلة والاستجوابات عما ورد في العريضة المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا، فيما يتعلق بها من مسائل سبق إثارتها في مجلس البرلمان، المطابع الأميرية بالقاهرة ١٩٤٣م.

(١١٥) الشبان المسلمين، العدد ٢٧٣، أبريل ١٩٤٣م.

(١١٦) محمد حسين هيكل نفس المصدر السابق.

(١١٧) الكتلة: العدد "١٥٧٥" ي ٥ يناير سنة ١٩٥٠م، ص (٢)، -العدد (١٥٧٦) في ٦ يناير سنة ١٩٥٠ ص (١)، -العدد (١٥٧٧) في ٧ يناير سنة ١٩٥٠م، -العدد (١٥٨٢) في ١٢ يناير ١٩٥٠م.

(١١٨) الكتلة: العدد (١٥٨٤) في ١٤ يناير سنة ١٩٥٠ ، ص (٤).
(١١٩) منصور عبد السميع منصور: مصدر سابق، ص (١٥٠).
(١٢٠) لقاء مع الأستاذ رشاد مهنا "باشا" في منزله بكوبري القبة بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢م، أيضاً لقاء مع الأستاذ حافظ شيحا "بك" بمكتبة مصر الجديدة بتاريخ ١٩٩١/٨/١٤م.
(١٢١) عن النشأة الأولى لمؤسس جماعة الأخوان ، انظر : - ريتشارد ميتشل: الأخوان المسلمين ، ترجمة عبد السلام رضوان الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي ١٩٨٥م، ص ص (١٥-٢٣)، -حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية، دار التوزيع والنشر الإسلامية ١٩٨٦م، ص (٩١) وما بعدها، - عاصم الدسوقي: مصدر سابق ص ص (٢٦٦-٢٦٧).
(١٢٢) عبد الهادي عبد الحكيم محمد الخطيب: الدور السياسي لحركة الأخوان ١٩٣٦-١٩٥٢م، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص (٧)، -أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، معهد الدراسات والبحوث العربية سنة ١٩٧٣م، ص ص (٨٣-٨٤)، -رفعت السعيد: حسن البنا (متى ، كيف، لماذا) كتاب الأهالي رقم (٢٨)، الطبعة التاسعة أكتوبر سنة ١٩٩٠م، ص ص (٤٦-٣٣)، -مارسيل كولومب: مصدر سابق، ص ص (٣٩٨-٣٩٩)، -طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢م الطبعة الثانية ١٩٨٥م، دار الشروق، ص ص (٤٣-٤٥)، زهير ماريديني: اللدودان الوفد والأخوان، الطبعة الثانية (١٩٨٥) دار اقرأ، بيروت ص ص (٣٥-٣٦).
(١٢٣) عبد العظيم محمد رمضان: الأخوان المسلمون والتنظيم السري، مطابع روز اليوسف سنة ١٩٨٢م، ص (٢٥).
(١٢٤) صلاح عيسى : الكارثة التي تهددنا، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧م، ص (٢٣٧).
(١٢٥) كانت فروع الجماعة في عام ١٩٣٤م، ٥٠ فرعاً في مختلف أنحاء مصر وقد زاد عددها في عام ١٩٣٩م ليصل إلى ٥٠٠ فرع، انظر باجرات سيرانيان: الوفد والأخوان المسلمون ترجمة عن الروسية بشير السباعي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ١٩٨٦م، ص (٢٢).
(١٢٦) - عبد العظيم محمد رمضان: الأخوان المسلمون والتنظيم السري، ص ص (٢٧-٢٩)، - سيرانيان: المصدر السابق ص ص (٢٧-٢٨).
(١٢٧) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر ، ص (٣٩).
(١٢٨) زكريا سليمان بيومي: دور الجماعات الإسلامية في مصر في الحياة السياسية (١٩٤٨-١٩٢٨)، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراة من كلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٨م، ص (٢٥٨).
(١٢٩) عبد الهادي عبد الحكم محمد الخطيب: مصدر سابق، ص (٢٣٥)، حمادة محمود أحمد إسماعيل: جماعة الأخوان المسلمين ودورها في تاريخ مصر ١٩٢٨-١٩٤٩م، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ من جامعة القاهرة ١٩٨٢م، ص (٢٩٣)، -زكريا سليمان بيومي: المصدر السابق، ص (٢٥٨).

(١٣٠) حمادة محمود أحمد إسماعيل: نفس المصدر السابق، ص (٢٩٣).

(١٣١) زكريا سليمان بيومي: نفس المصدر السابق، ص (٢٥٩).

(١٣٢) نفس المصدر والصفحة.

(١٣٣) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثالث، ص ص (١١٤-١١٦).

(١٣٤) F.O, 371, 31569, Telegram, from sir M. Lampson, Cairo, No. 719, 5th Feb. 1942, F.O, 141, 1829 p.t2, Polictical Situation, Mr. Smart, 7/2/1942.

(١٣٥) F.O, Ibid.

(١٣٦) F.O, 371, 31568, (Cypher), War Cabinet, Distribution, From Cairo to Foreign Office Sir. M. Lampson, No. 694, 28th Feb. 1942.

حمادة محمود أحمد إسماعيل: مصدر سابق، ص (٢٩٥)، -زكريا سليمان بيومي: مصدر سابق: ص (٢٦٥).

(١٣٧) عبد الهادي عبد الحكيم الخطيب: مصدر سابق، ص (٢٣٦).

(١٣٨) محمود عبد الحليم: الأخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ، ج١، دار الدعوة الأسكندرية سنة ١٩٨٠م، ص (٣٥٤) عباس السيسي: في قافلة الأخوان، ج١، الطبعة الثانية، دار الطباعة والنشر والصوتيات ، الأسكندرية ١٩٨٧م، ص (٩٢)، -سيرانيان: مصدر سابق، ص (٢٤) - زهير مارديني: مصدر سابق، ص (٥٤)، -عبد العظيم محمد رمضان: الأخوان المسلمون والتنظيم السري، ص (٤٤)، -عبد الهادي عبد الحكيم الخطيب، المصدر السابق، ص (٢٣٦) ، -طارق البشري: مصدر سابق، ص (٤٩).

(١٣٩) زكريا سليمان بيومي: مصدر سابق، ص (٢٦٥).

(١٤٠) عباس السيسي: مواقف في الدعوة والتربية، دار الطباعة والنشر والصوتيات بالأسكندرية، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م، ص ص (٢١٦-٢١٧).

(١٤١) زكريا سليمان بيومي: المصدر السابق، ص (٢٦٦)، -حمادة محمود أحمد إسماعيل: مصدر سابق ، ص (٢٩٨).

(١٤٢) زكريا سليمان بيومي: المصدر السابق، ص (٢٦٦).

(١٤٣) سامي أبو النور، مصدر سابق، ص (٢٦٦).

(١٤٤) حمادة محمود أحمد إسماعيل: المصدر السابق، ص (٢٩٨).

(١٤٥) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص ص (٢٨-٢٩).

(١٤٦) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (٢٢٦).

(١٤٧) عبد الهادي عبد الحكيم محمد الخطيب: مصدر سابق، ص (٢٣٩).

(١٤٨) F.O, 371, 80347, No. 49/1011/9/50, Confidential , Cairo, sir. R. Campbell 25, January, 1950.

-محمود عبد الحليم: مصدر سابق، ج٢، ص ص (٨٠-٨٢).

(١٤٩) الأخبار المصورة : "العدد ١٣٦": في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٠م، ص (٢).

(١٥٠) عبد الهادي عبد الحكيم الخطيب: المصدر السابق، ص (١٣٦).

(١٥١) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (٢٣٨)،

(١٥٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصدر سابق، ص (٨٢).

(١٥٣) عبد الهادي عبد الحكيم محمد الخطيب: مصدر سابق ، ص (٢٤٨).

(١٥٤) سامي أبو النور : المصدر السابق، ص (٢٣٩).

(١٥٥) أحمد حسين: إيماني، المؤلفات الكاملة، المجلد الأول، دار الشروق سنة ١٩٨١م، ص (٢٠٩)، أحمد حسين ، حكومة الوفد، ص ص (٢٣٧-٣٢٨).

(١٥٦) أحمد حسين: إيماني، ص (٢١٢).

(١٥٧) أحمد حسين: حكومة الوفد، ص (٣٣٠).

(١٥٨) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، الأحزاب السياسية، مصر الفتاة ٢٢٤، وثيقة خطية، بدون توقيع، ودون تاريخ.

(١٥٩) أحمد حسين : إيماني : ص (٢١٣).

(١٦٠) أحمد حسين : نفس المصدر، ص ص (٢١٥-٢١٤)، -أيضاً نفس المؤلف: حكومة الوفد ص (٣٣٠)، - سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (٢٤٠).

(١٦١) F.O. 407/219 (J5696/2/16) No. 133, Mr. Kelly to Mr. Eden No. 587, Telegraphic Cairo June 23, 1937, Sir M. Lampsons Despatch No 579.

- أحمد حسين: حكومة الوفد ص ص-٣٣٤-٣٣٥).

(١٦٢) مجدي أحمد حسين: مصر الفتاة، ١٩٣٣-١٩٣٨، ج١ القاهرة ١٩٨٤م، ص (٦٤).

(١٦٣) علي شلبي: مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية (١٩٣٣-١٩٤١) ج١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٢م، ص (٣٦٧).

(١٦٤) طارق البشري : مصدر سابق، ص (١٤٠).

(١٦٥) F.O. 407/219, (J5781/2/16), No., 136, Mr. Kelly to Mr. Eden, No. 604 Telegraphic Cairo June 27, 1936.

(١٦٦) دار الوثائق القومية: محافظ عابدين ٥٥٣، التماسات وأحوال سياسية، (وثيقة خطية، دون تاريخ ودون توقيع).

(١٦٧) عبد العظيم محمد رمضان: الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦-١٩٣٩) الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩م، ص (١١١).

(١٦٨) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق، ص (٧١).

(١٦٩) F.o, 407/221/806, (J3520/20/16) No. 12 Cairo July 28, 1937.

(١٧٠) F.O, 407/221 (J4358/20/16) No. 39, Mr. Kelly to Mr. Eden October 17, 1937.

- سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (١٥٠).

(١٧١) F.O, 406/221/806, (J3520/20/16) nO. 12 sir M. Lampson to Mr. Eden, No. 902 Cairo, July, 28, 1937.

(١٧٢) F.O, 407/221/806, (J3523/20/16) No. 13, Sir M. Lampson to Mr. Eden No. 907 Cairo, July 28, 1937.

(١٧٣) – سامي أبو النور: المصدر السابق، ص (٢٤١)، –علي شلبي: مصدر سابق، ص (٣٧٠).

(١٧٤) سامي أبو النور: نفس المصدر، ص (٢٤٥).

(١٧٥) نفس المصدر ص (٢٤٦).

(١٧٦) يونان لبيب: مصدر سابق، ص (٥٠١).

(١٧٧) ذكر أحمد حسين: "أن الساعة قد حانت لاستبدال مصر الفتاة باسم حزب مصر الاشتراكي، وأنه من الحق أن تسمي الأشياء بمسمياتها الحقيقية ... انظر أحمد حسين "الأرض الطيبة" ص ص (٨١٩–٨٢٠).

(١٧٨) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص ص (٢٤٧–٢٤٨).

(١٧٩) للمزيد من التفاصيل راجع القسم الأول، الفصل الأول ص ص (٣٠–٣٢).

(١٨٠) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (٢٤٨).

(١٨١) أحمد حسين : "الأرض الطيبة" ص ص (٨١٤–٨١٥)، أيضاً أحمد حسين، قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو، المطبعة العالمية، ص (١٩٨).

(١٨٢) سامي أبو النور: المصدر السابق، ص ص (٢٤٨–٢٤٩).

(١٨٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصدر سابق، ص (٩٢).

(١٨٤) عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ – ١٩٣٧م، ص (٥٠٨).

(١٨٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق، ص (٩٢).

(١٨٦) عبد الخالق محمد لاشين: مصدر سابق، ص (٣٧٥).

(١٨٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق، ص (٩٢).

(١٨٨) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٥١١–٥١٢).

(١٨٩) (أحمد عبد الرحيم مصطفى: نفس المصدر السابق، ص (٩٢–٩٣).

(١٩٠) اختلفت المصادر حول تحديد الجنسية الأصلية الحقيقية له فذكر أنه من أصل سويسري أو إيطالي أو روسي، انظر: رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٠٠–١٩٤٠، المجلد الأول الطبعة الخامسة، دار الثقافة الجديدة ١٩٨١م، ص (١٨٢)، –أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصدر سابق، ص (٩٣).

(١٩١) عبد العظيم محمد رمضان: المصدر السابق: ص (٥١٣) ، أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص (٩٣).

(١٩٢) محمد عبد الله عنان: مصر في عيون أبنائها "ثلثا قرن من الزمان" مذكرات، كتاب الهلال سنة ١٩٨٧م، ص ص (٥٥–٥٦) ، –مصطفى طيبة: الحركة الشيوعية المصرية، رؤية داخلية، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠م، سينا للنشر، ص (١٧)، –رفعت السعيد: تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠–١٩٢٥، الطبعة الخامسة ١٩٨١م، دار الثقافة الجديدة، ص (٢٠٣)، –أحمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق، ص (٩٣).

(١٩٣) محمد عبد الله عنان: مصدر سابق، ص (٥٦).

(١٩٤) نفس المصدر، ص ص (٥٦-٥٧).

(١٩٥) كان الحزب الاشتراكي قد تلقى الضربة الأولى من حزب الوفد -على عهد سعد زغلول سنة ١٩٣٤م- بعد أن اتهم الوفد قيادات الحزب بتدبير الاضطرابات العمالية التي شهدتها البلاد خلال شهري فبراير ومارس سنة ١٩٢٤م، لمزيد من التفاصيل انظر: -عبد الخالق محمد لاشين: مصدر سابق، ص (٣٧٨) - رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية (١٩٢٤-١٩٣٧) ، عالم الكتب سنة ١٩٨٥م، ص ص (٣٨-٣٩).

(١٩٦) رفعت السعيد: "اليسار المصري ١٩٢٥-١٩٤٠م، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٣م، ص (١٣٠).

(١٩٧) F.O, 371/13120, J1546/4/16, Telegram from Lord Lioyd Cairo No. 275, Dated 9th May 1928 Confidential.

(١٩٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصدر سابق، ص (٩٥)، مصطفى طيبة: مصدر سابق، ص (١٩).

(١٩٩) شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية، (١٨٨٢-١٩٥٦)، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧م، دار شهدي للطباعة والنشر ص (٨٦).

(٢٠٠) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول الفصل الأول ، ص ص (٢٩-٣١).

(٢٠١) رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر (١٨٩٩-١٩٥٢)، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٨م، ص ص (١٦٣-١٦٤)، محمد السعيد إدريس: حزب الوفد والطبقة العاملة، -١٩٥٢ ١٩٢٤، ص ص (٦٩-٧٧-٨٠).

(٢٠٢) رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الثالث ١٩٤٠-١٩٥٠، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٧م، ص (٤٥).

(٢٠٣) سامي أبو النور: مصدر سابق، ص (٢٥١).

(٢٠٤) كون بعض المثقفين والعمال في الأسكندرية مجموعة أسموها الطليعة "وأطلق عليها فيما بعد" طليعة الأسكندرية "تمييزاً لها عن تنظيم طليعة العمال والفلاحين في القاهرة، وكان هدف هذه المجموعة دراسة الكتب الماركسية من اللغات الأجنبية بغرض الالتحام مستقبلاً مع المجموعات الشيوعية الأخرى، فلما تكونت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) (واسكرا) كان تطليعة الأسكندرية إحدى المجموعات التي انضمت إلى الحركة الجديدة .. انظر .. طارق البشري: مصدر سابق، ص (٤٤٤).

(٢٠٥) نفس المصدر، ص (٤٤٥).

(٢٠٦) سامي أبو النور: المصدر السابق: ص (٢٦١).

(٢٠٧) طارق البشري: مصدر سابق، ص ص (٤٥٣-٤٥٤).

(٢٠٨) مصطفى طيبة: مصدر سابق، ص (٦٢).

(٢٠٩) F.O, 371/80357, No. 49 (1011/9/50) sir R. Campbell Cairo confidential 25 January 1950.

(٢١٠) شهدي عطية الشافعي: مصدر سابق، ص (١١٢).

(٢١١) F.O, 371/80382, From Cairo to Foreign Office, Sir Ronald Cambpell No. 61 saving confidential , Anglo - Egyptian Treaty netotiation

القضية المصرية ١٨٨٢م - ١٩٥٤م، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٥م، ص ص (٥٩٠-٦٣٩).

الفصل الثالث

مصطفى النحاس وعلاقته بالسلطات البريطانية

كانت أولى أزمات النحاس مع الإنجليز هي الأزمة المعروفة بقانون الاجتماعات والمظاهرات، ذلك القانون الذي كان ينظم الاجتماعات والمظاهرات[١]، على نحو يجعل أمرها بيد السلطة التنفيذية، تسمح بها إن شاءت وتمنعها بدعوى الأمن والنظام متى أرادت[٢].

وكان لورد لويد Lioyd[٣] قد أرسل إلى ثروت في أواخر أيام وزارته سنة ١٩٢٨م -مذكرة في ٤ مارس سنة ١٩٢٨م[٤] أشار فيها إلى أن الإجراءات التشريعية المزمع مناقشتها في البرلمان (قانون الاجتماعات والمظاهرات) سوف تضعف من سلطة الإدارة في حفظ الأمن وحماية الأشخاص[٥].

وكان الهدف من تلك المذكرة، إحراج الحكومة المصرية على أثر ما اعتزمت عليه من عدم الموافقة على مشروع تشمبرلين بإظهار سياسة التهديد والوعيد[٦] ومعاقبة المصريين على أساس أنهم السبب في إخفاق المفاوضات[٧]، وتلقين الوطنية المصرية درساً جديداً يثبت لها عقم ما تسعى إليه[٨].

ولما كانت وزارة ثروت قد استقالت دون أن تقوم بالرد على تلك المذكرة، فقد أصبح لزاماً إذن على وزارة النحاس أن تتولى الرد وخصوصاً أن المذكرة مقدمة إلى الحكومة المصرية بصفة رسمية -أياً كان رئيسها- وهكذا كانت هذه المذكرة -بالنسبة للنحاس- بمثابة جس نبض من بريطانيا له، واختباراً حقيقياً لنواياه في أول عهده بالوزارة، واستمراراً كذلك لأسلوب التهديد والوعيد المقترن بشخص لويد.

ومذكرة مارس هذه على جانب كبير من الخطورة، إذ أن تسليم مصر بها يحقق لانجلترا، ادعاء تبنى عليه التدخل في شئون مصر متى شاءت فلا حد لمدى التدخل إلا مطلق حريتها في التقدير[٩].

وفي اليوم الأول لتكليفه بالوزارة سأل الملك فؤاد، النحاس عن نواياه فيما يخص المذكرة البريطانية، وكان رد النحاس أن تلك الاجتماعات -التي تدور حولها المذكرة- لم يقرّها البرلمان في مراحلها الأخيرة[١٠] وأنه يفضل تركها كما هي دون تمريرها في مجلس النواب، وأنه سوف يقصر جهوده على تمرير الميزانية بأسرع ما يمكن[١١] ويبدو أن النحاس عمل بمشورة محمد محمود الذي كان يرى أنه ليس من مصلحة مصر أن تتعرض لأزمة بسبب هذا الموضوع، وعليه أن يسلك مسلك سعد زغلول فيترك القانون نائماً في مجلس الشيوخ حيث هو حتى تنجلي الأمور[١٢].

وواضح أن النحاس آثر السلم وحرص على عدم الصدام مع الإنجليز بشأن تلك المذكرة، وتعلق الوثائق البريطانية على ذلك بأن المغزى الحقيقي لحديث النحاس هو حرصه التام على التمسك بالمنصب في كل الأحوال، حتى يستطيع الوفديون التقاط أنفاسهم واستعادة نفوذهم في كل أنحاء البلاد، وإعادة تثبيت وضعهم كما كان على عهد سعد زغلول، حيث أن الوفد يدرك خطورة الصدام مع الحكومة البريطانية، لذلك يتخذ مجلس الوزراء سياسة حذرة في الإطار الخارجي، وعلى هذا الأساس قرر الوفد أن البرلمان سوف يحصر عمله -في المدة المتبقية من الجلسات- في مناقشة الميزانية، وسوف يؤجل الموضوعات التي تحتاج إلى جدال ومناقشة في الوقت الراهن(١٣).

ويذكر لويد أن فكرة النحاس الأولى كانت ألا يرسل رداً على المذكرة البريطانية، وأن يؤجل في صمت القانون الذي أثار النزاع تفادياً لوقوع أزمة مع انجلترا في وقت لم يعزز فيه مركزه بعد، ولكنه -بسبب ضغط المتطرفين من أتباعه- عدّل عن ذلك وقرر إرسال الرد(١٤) ففي مقابلة له مع المندوب السامي -مساء يوم ٢٩ مارس ١٩٢٨- أبلغه النحاس أن مجلس الوزراء قرر إرسال رده على المذكرة التي أرسلت لحكومة ثروت(١٥). وفي اليوم التالي أرسلت حكومة النحاس ردها على المذكرة البريطانية وقد أظهرت فيه أن تلك المذكرة تعد من ناحية القانون الدولي ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسي، إذ أن هذا التدخل -مالم تتغير طبيعته ووجهته كلياً- لا يجيز للدولة التدخل في حق الرقابة على أعمال الدول الأخرى(١٦).

ويعلق لويد على رد الوفد على المذكرة البريطانية بأنه للدعاية أساساً وأن هدفه الواضح هو الاستهلاك المحلي، كما أنه يقترح رداً بريطانياً تجاه الرد الوفدي بحيث يكون واحداً من ثلاثة هي: أولاً- أما الإشارة إلى تورط الوفد، ثانياً: أو رد يؤكد من جديد شرعية تصريح ٢٨ فبراير، ثالثاً: أو لا رد إطلاقاً(١٧).

وكان الهدف من ذلك هو إلقاء مسئولية الخطوة التالية على عاتق النحاس الذي سيضطر إما للسكوت – وهكذا يعترف بتصريح ٢٨ فبراير، وبالتالي الاعتراف بالفشل في مناوراته تلك -وأما إلى التنصل من التصريح صراحة(١٨). لذا قررت بريطانيا اللجوء للخيار الثاني، ألا وهو إرسال رد يؤكد من جديد شرعية تصريح ٢٨ فبراير في تحديد العلاقات البريطانية المصرية(١٩). بيد أن النحاس لم يستسلم لذلك وألقى بياناً في مجلس النواب بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٢٨م، كرر فيه رده على مذكرة المندوب

السامي البريطاني الأولى وأكد تمسك الحكومة المصرية بوجهة نظرها المستمدة من برنامجها[٢٠]. كما تقابل مع اللورد لويد في اليوم التالي موضحاً له ذلك صراحة[٢١]، ولكنه تلقى منه إنذاراً شفيهاً يومي ١٨ و ١٩ أبريل بضرورة سحب القانون من البرلمان[٢٢]، لذا عدّل النحاس من خطته بهدف تلافي الصدام مع الإنجليز فراح يفسر القانون بشكل يزيل عنه ما تتهيبه السلطات البريطانية[٢٣]، تلك التي لم تأبه لذلك واستمرت في خطتها المتشددة تجاهه بإرسال انذار شديد اللهجة إليه في ٢٩ أبريل بضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية فوراً لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات والمظاهرات العامة من أن يصبح قانوناً، كما طلبت منه كذلك تأكيداً كتابياً وغير مشروط بذلك، على أن يصلها ذلك التأكيد قبل السابعة من مساء اليوم الثاني من مايو، وإلا ستعتبر السلطات البريطانية نفسها في حل من أن تتخذ العمل الذي يتطلبه الموقف[٢٤].

إزاء ذلك رأى النحاس تفادياً للأزمة تأجيل نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية التالية[٢٥]، وأرسل خطاباً بهذا المعنى إلى المندوب السامي في الثاني من مايو[٢٦]. وهكذا لم ينفذ النحاس كل ما جاء في الإنذار البريطاني خاصة فيما يتعلق بالتعهد الكتابي، مما أزعج اللورد لويد فأرسل إلى حكومته يقترح ضرورة إرغام النحاس على إرسال التعهد المذكور بعدم نظر القانون في البرلمان أثناء تولية النحاس لمنصبه، لكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك واعتبرت رد النحاس كافياً إلى حد كبير وأنه -أي النحاس- قد خضع بما فيه الكفاية، غير أن لويد لم يعجبه ذلك وألحّ في اتخاذ مزيد من الإجراءات العنيفة ضد النحاس مثل طرده وحل البرلمان، ولكن السير أوستن تشمبرلين لم يستجب لذلك[٢٧].

وبذلك تحققت أهداف التدخل البريطاني مع الاحتفاظ بشكلية السيادة المصرية، وقد أطلق النحاس على هذا التصرف تشبيهه المشهور "الحل الموفّق السعيد"[٢٨].

وتجدر الإشارة إلى أن المندوب السامي البريطاني -خلال أزمة قانون الاجتماعات- أثار الحكومة البريطانية ضد النحاس، فذكر في تقرير له بهذا الصدد أن النحاس لم يبذل أي جهد بخصوص إقامة علاقات ودية معه وأنه لم يوجه له الدعوى الرسمية لحضور الاحتفال بعيد ميلاد الملك، كما أن يتجاهل -عن عمد- المكاتبات الرسمية الخاصة بتعيين المستشار القضائي الجديد، ويرفض كذلك استشارة المستشار المالي

مما يلحق ضرراً كبيراً بالتجارة البريطانية[٢٩] ولم تكن أزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات هي الوحيدة التي أثارها الإنجليز مع النحاس أثناء وزارته الأولى سنة ١٩٢٨م، إذ أنهم افتعلوا أزمة أخرى وهي الاعتراض على وجود أي من شخصَي النقراشي وأحمد ماهر في أية مناصب إدارية هامة، وجاء هذا الاعتراض على أساس اتهامها في قضية مصرع السردار لي ستاك سنة ١٩٢٤م[٣٠]. فعلى أثر تشكيل وزارة النحاس الأولى في ١٦ مارس سنة ١٩٢٨ أبرق المندوب السامي إلى حكومته بأن "تشكيل مجلس وزراء جديد من شأنه أن يخلق وظيفة نائب لرئيس مجلس النواب، وأنه قد ذكر اسم النقراشي لهذا المنصب"، وعلى هذا الأساس يحذر المندوب السامي حكومته من أن "تعيين أي من ماهر والنقراشي يعد أمراً بالغ الخطورة"[٣١]. وبناءً على ذلك يرى المندوب السامي أنه من الضروري بذل محاولة جادة لمنع حدوث ذلك أو تعيين أي من ماهر والنقراشي في أية مناصب إدارية أخرى، ويرى المندوب السامي ضرورة إبلاغ النحاس -بشكل غير رسمي أن مثل هذا التعيين سوف يعد من قبل الحكومة البريطانية عملاً غير ودي من شأنه أن ينفر الحكومة البريطانية من حكومة الوفد الجديدة[٣٢].

وأبرقت الحكومة البريطانية لمندوبها السامي بموافقتها على خطته شريطة أن ينقل التحذير للنحاس في عبارة محددة لا لبس فيها ولا غموض[٣٣].

وعلى أثر اختيار ويصا واصف رئيساً لمجلس النواب، تم ترشيح أحمد ماهر نائباً له، بيد أن المندوب السامي -الذي تقابل مع النحاس رداً على زيارة قام بها الأخير- أوضح للنحاس أن انطباعاً سيئاً للغاية سوف يخلق في بريطانيا بسبب اختيار أحمد ماهر لهذا المنصب[٣٤]. وعلى الرغم من أن النحاس أجاب أنه من الصعب منع ذلك الانتخاب في لحظته الأخيرة[٣٥] إلا أنه رضخ لرأي المندوب السامي وأقنع أحمد ماهر بذلك ليقوم الأخير بمطالبة زملائه بإعفائه بسبب شئونه الخاصة. وعلى هذا الأساس تم تأجيل الانتخاب أسبوعاً آخر[٣٦].

ويعلق المندوب السامي على موقف النحاس السالف الذكر بأن استجابته مشجعة مما يدل على أن الوفد يرغب في الحفاظ على علاقات ودية مع الإنجليز[٣٧].

وفيما يختص بالتشكيل الوزاري الجديد لوزارة النحاس الأولى[٣٨] قوبل إسناد وزارة المواصلات إلى مكرم عبيد -من قبل الإنجليز- بالانزعاج الشديد حيث ذكر أن

"تعيين ذلك المتطرف المثير في وزارة تتشابك فيها المصالح البريطانية مع المصالح المصرية سوف لا يكون أمراً حسناً على الإطلاق، وكذلك الأمر بالنسبة لواصف غالي – وزير الخارجية– حيث ذكر "أنه من المحتمل أن يكون مزعجاً بسبب مظاهراته في السابق ووفاقه مع الملك كذلك "وعن محمد صفوت ذكر "أن وجوده غير مرغوب فيه"[٣٩].

وهكذا نرى أن الإنجليز كانوا قد تدخلوا في موضوع قانون الاجتماعات والمظاهرات إلى حد توجيه الإنذارات إلى النحاس، الأمر الذي حدا به لإيقاف مناقشة القانون في البرلمان، وكذلك كان الأمر بالنسبة لنيابة رئيس مجلس النواب واعتراضهم على النقراشي وأحمد ماهر ونجاحهم بالتالي في منع تعيين أي منهما في هذا المنصب، غير أن السلطات البريطانية لم تشأ التدخل في تشكيل وزارة النحاس الأولى –على الرغم من اعتراضها على بعض الأسماء– وهكذا فقد تشكلت الوزارة كما اقترحها النحاس.

ومنذ اللحظة الأولى التي وضح خلالها عودة الوفد إلى السلطة في عام ١٩٣٠م[٤٠] وصل المندوب السامي الجيد (Sir Percy Loraine) إلى استنتاج محدد ألا وهو "أن الوفد يجب أن يعطي ثقل المسئولية التي توحى بها مطالبه المتعددة، والتي تتمثل في دعوة القائد المعترف به لحزب الأغلبية لتشكيل الوزارة"[٤١]. ومع ذلك رسمت دار المندوب السامي سياستها – في الظاهر– على أساس عدم التدخل لأبعد حد ممكن وذلك ضماناً لتوفر حسن النية بين الطرفين المصري والبريطاني عند إجراء المفاوضات[٤٢].

وعلى أثر اجتياز الوفد للانتخابات البرلمانية بنجاح في نهاية عام ١٩٢٩م[٤٣] كانت السياسة البريطانية ترى أنه من الضروري اصطناع جو من الثقة والمحبة لجعل الوفد يشعر في قرارة نفسه أن الإنجليز على استعداد لكي يتعاملوا معه على أساس أنه يمثل مصر بأسرها[٤٤]، وقد انعكس ذلك الأمر على تعليمات الحكومة البريطانية للمندوب السامي في مصر أنه "مع تجنب أي شكل من أشكال الإنذار النهائي للوفد، لابد من تدخل المندوب السامي لمنع تعيين وزراء مصريين يعتقد بأنهم كانوا المنظمين لحملة قتل الرعايا البريطانيين"[٤٥].

وبمقارنة ذلك الموقف –المتمثل في مقولة "مع تجنب أي شكل من أشكال الإنذار النهائي" – بالتدخل العنيف الذي قام به المندوب السامي السابق (لويد) –الذي اتسمت

سياسته مع الوفد بالتهديد والوعيد- يتضح لنا التغيير الذي طرأ على أسلوب السياسة البريطانية في التعامل مع الوفد مع قدوم برسي لورين المتمثل في مهادنة الوفد بهدف استمالته.

ومن جانبها كانت حكومة الوفد حريصة كذلك على إبراز روح الصداقة والمودة مع الإنجليز، وفي هذا الصدد تذكر الوثائق البريطانية أن النحاس كان حريصاً إلى أبعد الحدود على تجنب أي صراع مع بريطانيا وأن اتجاهه واتجاه حزبه يوحيان بذلك(٤٦).

وتستند الوثائق البريطانية في ذلك إلى تصريح مكرم عبيد إلى أحد موظفي دار المندوب السامى من أن الوفديين إنما يعتبرون المقترحات البريطانية ـ الخاصة بالمعاهدة- ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي بمثابة جسر ومعبر يقود الوفد مصر فوقه إلى منطقة خارج منطقة الشك والعداوة إلى جو من الصداقة، وأن هذا المعبر يجب أن يكون متسعاً بالدرجة الكافية لمرور الناس من فوقه بِحُرِّيَّة(٤٧).

ومع إفراطهم في التفاؤل واعتبارهم أن الظروف مواتية للغاية لعقد الاتفاقية المنشودة مع حكومة النحاس لم يخفِ الإنجليز قلقهم، فتوقعوا أن يواجههم الوفد بمظهر كبير من الضغط لجعل المعاهدة وفدية الصبغة ومتميزة عن نتيجة مفاوضاتهم مع محمد محمود(٤٨).

وقد وضحت خطة الوفد -في التفاهم مع الإنجليز بهدف عقد المعاهدة- منذ الجلسة الافتتاحية للبرلمان(٤٩)، ولذلك عرضت الحكومة الوفدية المقترحات البريطانية على المجلسين بجلستيهما المنعقدتين في ٣ فبراير ١٩٣٠م وطلبت من المجلسين تفويضاً بالمفاوضة(٥٠)، ثم أصدر البرلمان في ٦ فبراير قراره بتفويض الحكومة في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول إلى الاتفاق المنشود(٥١). وعلى هذا الأساس أرسل النحاس خطاباً بهذا المعنى إلى المستر هندرسون(٥٢) ليأتيه الرد منه بالموافقة على ذلك، على أن تبدأ المفاوضات بين الطرفين في الأسبوع الأخير من مارس سنة ١٩٣٠م(٥٣).

وخلال الجلسة الأولى في ٣١ مارس سنة ١٩٣٠م طرح النحاس خمسة مبادئ عامة بمثابة إطار عام للمفاوضات جاء فيها: أولاً: إنهاء الاحتلال ، ثانياً: إقرار الوفد المصري بمبدأ المحالفة مع بريطانيا، ثالثاً: حماية الأجانب "حيث ذكر أن ذلك الأمر حق مصر المطلق ولا يقيده إلا مسألة الامتيازات الأجنبية التي مصيرها الإلغاء، وإلى أن

يتم ذلك تقبل مصر توسيع اختصاصات المحاكم القنصلية، "رابعاً: البوليس" حيث ذكر أن مصر تقبل تواجد بعض الموظفين البريطانيين في المدن الأربع الكبرى (القاهرة والأسكندرية وبورسعيد والسويس) على أن يتم استبدالهم تدريجياً بمصريين، خامساً: السودان .. "إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية في مفاوضات مقبلة تقبل مصر أن تكون الإدارة في السودان مشتركة بين البلدين اشتراكاً فعلياً(٥٤).

وخلال تلك المفاوضات والتي استمرت حتى الثامن من مايو سنة ١٩٣٠م(٥٥) تم الإتفاق على مشروع كامل وافق عليه كلا الوفدين المصري والبريطاني عدا موضوع السودان حيث اعترضت بريطانيا على نصين اقترحهما الوفد المصري، جاء في الأول "من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان، اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجري بينهما في بحر سنة من التصديق على هذه المعاهدة". وجاء في النص الثاني "من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة، وفي انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التي كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤م(٥٦). وكان الوفد قد اقترح هاتين المادتين لتكونا بديلاً عن المادة ١٢ من مفاوضات محمد محمود – هندرسون(٥٧).

وقد حاول المستر هندرسون –وزير الخارجية البريطانية– إنقاذ المفاوضات من الانهيار خلال الجلسة الأخيرة في ٨ مايو سنة ١٩٣٠م، بيد أن النحاس أعلنها صراحة أنهم لا يستطيعون الاستمرار مالم تغير الحكومة البريطانية وضعها، بينما حاول المستر هندرسون إلقاء مسئولية الفشل على عاتق النحاس حيث زعم أنه –أي النحاس– قد أهمل المزايا الهامة التي جنتها مصر في مقابل طلبات أقل أهمية فيما يتعلق بالسودان، ثم أعلن بعد ذلك انتهاء المفاوضات بالإخفاق(٥٨). ويعزي Delany, Gerald(٥٩) فشل محادثات النحاس –هندرسون إلى عدم إدراك مصر لمصالحها الذاتية والتضحية من أجل السودان(٦٠). وهكذا اصطدمت مفاوضات النحاس – هندرسون بعقبة السودان(٦١) بعدما تأكد الوفد أن البريطانيين لا يريدون أن يطبقوا النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة، أي أنهم على نية مبيتة بألا تشترك مصر في إدارته، وألا ترسل جيشاً إليه، وأن كل ما يكون لها فيه هو أن ينوب الحاكم العام عنها في الإدارة، أي أنهم يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية

بالنسبة لمصر وإسمية بالنسبة للسودان(٦٢)، أي أنهم أرادوا من النحاس أن يوقع معاهدة تحقق لمصر كثيراً من مطالبها على حساب وحدة وادي النيل، فأبى وقطع المفاوضات(٦٣).

ومن الغريب أن يصرح النحاس وبعد فشل المفاوضات ووضوح مدى التعنت البريطاني أنه وإن كان الوفد قد خسر المعاهدة إلا أنه كسب صداقة الإنجليز(٦٤).

تولى النحاس وزارته الثالثة في ٩ مايو سنة ١٩٣٦(٦٥) وسط ظروف داخلية مخالفة تماماً لظروف توليه وزارتيه الأولى والثانية، وتتمثل في غياب الملك فؤاد –الخصم العنيد للوفد– عن مسرح الأحداث السياسية في مصر(٦٦)، وعلى أثر اجتياز الوفد للانتخابات البرلمانية وفوزه بالأغلبية فيها(٦٧).

وعلى الصعيد الخارجي جاءت عودة الوفد إلى السلطة –هذه المرة– في ظل ظروف دولية غاية في التعقيد، فقد شهدت تلك الفترة صحوة العسكرية الألمانية وبناء قوتها الاقتصادية في اتجاه الحرب(٦٨) بحيث أصبح الألمان يمتلكون أفضل قوة عسكرية في العالم(٦٩). ثم قيام المحور ليضم ألمانيا وإيطاليا في مواجهة بريطانيا وفرنسا، أو جبهة الديكتاتوريات في مواجهة جبهة الديموقراطيات، لذلك فإن تلك الفترة تعد بداية لمرحلة جديدة تنطوي على مقدمات الحرب العالمية الثانية(٧٠) التي غدت أمراً مؤكداً بعد ما سمح لألمانيا الهتلرية بالتسلح دون أي تدخل فعّال من جانب الحلفاء(٧١).

وقد ألقت تلك الظروف بظلالها على السياسة البريطانية في مصر عامة، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على علاقة الإنجليز بالنحاس على وجه الخصوص بوصفه زعيم الحزب الشعبي الأول ورئيس الوزراء.

وكان محور السياسة البريطانية في مصر يقوم على أساس تدعيم النفوذ البريطاني ليس في مصر عامة ولكن داخل القصر الملكي كذلك، وتنفيذاً لذلك سعى الإنجليز إلى الحيلولة دون إحاطة الملك الجديد بكل ما هو ليس انجليزياً دماً ولحماً(٧٢).

ومن جانبه كان النحاس حريصاً هو الآخر على تدعيم نفوذ الوفد، ولكن ليس في مواجهة الإنجليز وإنما في مواجهة القصر أساساً، وذلك بعد غياب الملك فؤاد عن المسرح السياسي في مصر(٧٣).

فعلى أثر تكليفه بالوزارة أعرب النحاس لأعضاء مجلس الوصاية(٧٤) عن رغبته في إقامة وزارة جديدة هي "وزارة القصر" لتدعيم الثقة بين القصر والأمة من جانب

واقتداءً بالتقاليد البرلمانية الغربية من جانب آخر"[٧٥].

ومن الواضح أن هدفه الأساسي من ذلك كان احتواء القصر والسيطرة عليه وجعله تحت رقابة مجلس الوزراء، وبادر النحاس طبقاً لذلك بترشيح محمد محمود خليل لتولي هذا المنصب[٧٦].

وعلى الرغم من أن هذا الأمر يعد من الأمور الداخلية البحتة أو بمعنى آخر يعد طوراً جديداً من أطوار العلاقة بين النحاس والقصر[٧٧] إلا أن التدخل البريطاني السافر قد اتضح أثر اعتراض السير مايلز لامبسون –المندوب السامي البريطاني– على ذلك[٧٨]، ليضطر النحاس –إزاء ذلك– لاستبعاد الفكرة واستبدالها بمنصب الوكيل البرلماني لشئون القصر حيث تولى هذا المنصب عبد الفتاح الطويل[٧٩].

ويبدو أن تراجع النحاس عن فكرة الوزير البرلماني قد شجع السير مايلز لامبسون على التمادي في التدخل في أمور داخلية بحتة تنفيذاً لسياسته الرامية إلى (الحيلولة دون إحاطة الملك بكل ما هو ليس بريطانياً) فنراه يعترض كذلك على وجود فيروتشي الإيطالي الجنسية في القصر الملكي[٨٠] بدعوى أنه "كان على صلة وثيقة بالمؤامرات التي كانت موضوع الشك والتساؤل في القصر الملكي وأنه أدى دوراً نشطاً باعتباره ضابط اتصال بين دار المفوضية الإيطالية والصحفيين المصريين في النشاطات الدعائية ضد الإنجليز"[٨١]. ولم يعترض النحاس على ذلك ولكنه طلب من المندوب السامي الانتظار حتى موعد انتهاء الحداد الرسمي على وفاة الملك فؤاد ثم يعمل على إزاحة فيروتشي[٨٢]، ليجري بعدها النحاس اتصالاته مع عزيز عزت الذي يبلغ المندوب السامي أن القصر الملكي قرر منح فيروتشي إجازة مفتوحة لمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية عقده[٨٣].

وتعكس سرعة استجابة النحاس ومجلس الوصاية لرغبة المندوب السامي البريطاني في مصر –بعدم انتظارهم لانتهاء فترة الحداد الرسمي– مدى عنف التدخل البريطاني السافر في شئون مصر الداخلية من جانب، وإذعان النحاس ومجلس الوصاية لمطالب الإنجليز من جانب آخر.

هذا ولم يقف التدخل الإنجليزي السافر في شئون مصر الداخلية عند حد منع تعيين الوزير البرلماني لشئون القصر، أو إبعاد فيروتشي عن القصر الملكي، بل أن الأمر تعدى ذلك إلى التدخل في مسألة داخلية أخرى تعد من الأمور الخاصة جداً ألا

وهي مسألة تعليم الملك فاروق.

وفي غضون ذلك حدث خلاف في وجهات النظر بين كل من شريف صبري والنحاس والمندوب السامي من جانب -حيث اتفق رأيهم جميعاً على إرسال الملك إلى انجلترا ليكمل دراسته هناك[٨٤]- وبين علي ماهر من جانب آخر -حيث كان يرى عكس ذلك- أي إحضار معلم إنجليزي يتولى مهمة تعليم الملك في القصر الملكي[٨٥].

وتجدر الإشارة إلى أن الملك كان يعيش في انجلترا أثناء وفاة والده، وكانت النية متجهة إلى إلحاقه بالأكاديمية الحربية الملكية هناك بمجرد بلوغه السن التي تسمح له بالالتحاق بها، ولكن هذه الخطة لم تنفذ بسبب وفاة والده في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦م[٨٦].

وعلى كل حال تم ترجيح الرأي الثاني -إحضار معلم يتولى تعليم الملك في مصر- حيث كان الملك -صاحب الشأن- وكذلك الملكة الأم نازلي يؤيدان ذلك الأمر[٨٧]. وبالفعل تم الاتفاق مع المعلم المذكور بالحضور إلى مصر لتولى هذه المهمة[٨٨].

وإذا كان النحاس قد أذعن لكل مطالب الإنجليز التي أدت بالتالي إلى تدعيم نفوذهم في مصر بوجه عام -كما مرَّ بنا- إلا أنهم ومع ذلك لم يوافقوه الرأي أو يسلموا بمطالبه، عندما أراد تدعيم رصيده الشعبي في مصر، وقد وضح ذلك الأمر بجلاء في مسألة العفو العام عن المسجونين السياسيين في مصر منذ عام ١٩٢٤م وحتى عام ١٩٣٥م[٨٩]، حيث أبدى المندوب السامي تشدداً كبيراً إزاء هذا الموضوع[٩٠] وأبدى انزعاجه الشديد من مطالب النحاس الخاصة بالعفو العام، وأجرى اتصالاته على الفور مع المدير العام للقسم الأوربي وتم الاتفاق على بذل كل جهد ممكن لعدم تشجيع النحاس على التقدم بمطالبه الخاصة بالعفو العام[٩١]. وعلى الفور -وبناء على تعليمات المندوب السامي- أرسل السكرتير الشرقي رسالة إلى النحاس- عن طريق أمين عثمان جاء فيها صراحة "عدم الموافقة على ذلك العفو بدعوى أنه في غير صالح الحكومة المصرية نفسها" لأن ذلك -على حد قوله- من شأنه أن يغضب الرأي العام البريطاني والأجنبي في مصر ويترك أثراً سيئاً على موقف الأجانب تجاه حركة إصلاح الامتيازات، وبديلاً لذلك يقترح المندوب السامي حلاً وسطاً يتمثل في محو سجلات المحاكمة وشطب أسماء الطلبة من سجلات السوابق حتى لا يجحف بحقهم في التعيين مستقبلاً في الوظائف الحكومية[٩٢].

وإزاء ذلك الموقف المتشدد من جانب الإنجليز تراجع النحاس وأوفد أمين عثمان لمقابلة السكرتير الشرقي لإبلاغه بموافقته على حل وسط يتمثل في استبعاد القضايا السياسية قبل عهد صدقي من العفو العام أي أن يشمل العفو الفترة من ١٩٣٠م وحتى ١٩٣٥م(٩٣).

ومع ذلك فقد ازداد الصلف الإنجليزي ويتضح ذلك الأمر من مقترحات المندوب السامي المتشددة لحل الأزمة(٩٤) على الرغم مما فيها من مخاطر أوردها المندوب السامي في برقيته إلى المستر إيدن(٩٥).

وخلال لقائه مع المندوب السامي بتاريخ ١٦ مايو ١٩٣٦م أجرى أمين عثمان معه نقاشاً طويلاً(٩٦) انتهى آخر الأمر بالاتفاق على عدة نقاط طرحها على النحاس وأهم ما جاء فيها أنه لا عفو عن القضايا السابقة على عام ١٩٣٠م حيث ذكر أمين عثمان أن النحاس يوافق على ذلك، ومعالجة قضايا المتفجرات الخاصة بعام ١٩٣٠م بواسطة لجنة خاصة، التعامل مع قضايا الطلبة على أسس إدارية، إصدار إعلان من النحاس يوضح فيه دعمه لسلطة رجال البوليس باعتبارهم حراساً للنظام العام والأمن(٩٧).

وهكذا تراجع النحاس وقبل حلاً وسطاً ارتضته بريطانيا، وهذا الموقف -من جانب النحاس- كبير الشبه إلى حد كبير بموقفه من قانون الاجتماعات والمظاهرات(٩٨)، حيث كان الموقف البريطاني -في كلتا الحالتين- واحداً ألا وهو الحرص كل الحرص على مصالح الأجانب وتدعيم سلطة البوليس ... وإن اختلف أسلوب التعامل مع النحاس، ففي الحالة الأولى -قانون الاجتماعات والمظاهرات وكما مرّ بنا- استخدم الإنجليز أسلوب التهديد والوعيد والإنذار الشديد اللهجة للنحاس -على عهد لويد- على الرغم من أن الحالة الدولية كان يسدها الهدوء، أما في الحالة الثانية قانون العفو العام - حيث كان الوضع الدولي ينذر بخطر اندلاع الحرب العالمية الثانية- كان السير مايلز لامبسون حريصاً إلى أبعد الحدود على استمالة النحاس دون أي تعريض لمصالح بريطانيا للخطر.

وإذا كان ذلك يعد نجاحاً لسياسة ضمان المصالح البريطانية في مصر فقد كان في الوقت نفسه مؤشراً لاستمرار سياسة التنازلات من جانب النحاس وقيادات الوفد في مواجهة السياسة البريطانية(٩٩). وبدلاً من أن يؤدي موضوع العفو العام إلى تدعيم رصيد النحاس الشعبي في مصر، نرى أن هذا الأمر قد انعكس سلباً عليه حيث

تداعت شعبيته في تلك الفترة إلى حد كبير وخاصة في أوساط الطلبة[١٠٠].

وعلى صعيد الترجمة العملية لسياسة الإنجليز في مصر -مع تعقد الموقف الدولي كما مرّ بنا- جاء نجاحهم في عقد معاهدة ١٩٣٦م متمشياً تماماً مع تدعيم وجودهم العسكري على وجه الخصوص، حيث استدعى الأمر زيادة تواجدهم العسكري والاحتفاظ به أكبر وقت ممكن في مصر[١٠١].

وكانت الجبهة الوطنية -التي تشكلت على عهد وزارة نسيم باشا- قد قدمت مذكرة إلى المندوب السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥م يلتمس فيها أعضاؤها فتح باب المفاوضات لعقد المعاهدة وفقاً للشروط التي تم الاتفاق عليها في سنة ١٩٣٠م[١٠٢] ليأتي الرد من الحكومة البريطانية بالموافقة على ذلك في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦م[١٠٣].

وكان الملك فؤاد قد أصدر مرسوماً ملكياً في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦م بتعيين هيئة المفاوضة برئاسة مصطفى النحاس، ويمثل الوفد فيها سبعة أعضاء ويمثل كل من الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد بعضو واحد وثلاثة أعضاء للمستقلين[١٠٤] وقد اجتمع الملك بعد ذلك بأعضاء تلك الجبهة وحثّهم على بذل الجهد والعمل فريقاً واحداً - بهدف النجاح في إنجاز المعاهدة[١٠٥]. وبالفعل سافر الوفد الرسمي المكلف بإجراء المفاوضات إلى انجلترا[١٠٦]، ووقعت المعاهدة بالفعل في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م ومدتها عشرون عاماً مع احتمال إعادة النظر فيها بعد عشرة أعوام[١٠٧].

وهكذا بلغ النجاح الدبلوماسي الإنجليزي ذروته في عام ١٩٣٦م بإنجاز المعاهدة التي بمقتضاها أصبح لبريطانيا- بعد أربعة وخمسين عاماً من احتلالها لمصر- سنداً قانونياً يسوغ لها القيام بدورها كاملاً في رعاية مصالحها الاستعمارية، وذلك على الرغم من المكاسب المحدودة التي حققتها مصر[١٠٨] والتي تمثلت في استقلال مصر ودخول عصبة الأمم وحقها في التفاوض من أجل إلغاء الامتيازات الأجنبية بيد أن السفير حل محل المندوب السامي وأصبح بعد ذلك مميزاً عن كل أقرانه[١٠٩].

وقد اتفق الإنجليز والنحاس في الرأي على أن هذه المعاهدة إنما تعد بداية لعهد جديد في العلاقات بين الجانبين[١١٠]. كما أشاد النحاس بالاستقبال الودي الذي قوبل به في لندن وشكر الإنجليز على ذلك وقال "أنه يثق في أن البلدين سيستفيدان من المعاهدة إلى أقصى درجة ممكنة، وأنه يشعر أن التحالف إذا كان له معناه لدى الشعب البريطاني فإن له مغزاه الأدبي والاجتماعي والاقتصادي لكل من الشعبين المصري

والبريطاني(١١١).

وليس غريباً بعد ذلك أن يشيد الإنجليز بالنحاس وسياسته وحكمته حيث ذكر أنه "أظهر صفات من العقلانية وفن إدارة الدولة وأنه بسياسته تلك بات مستعداً لإذابة كثير من المشاكل الناجمة عن الاتفاقية"(١١٢) ولذا كان من الطبيعي أن يقلق الإنجليز على بقاء واستمرار نظام النحاس في الحكم فبدءوا يتحدثون عن أهم الأخطار التي تواجهه في الداخل(١١٣).

وبينما كانت علاقة النحاس بالإنجليز تسير على خير ما يرام بعد أن كللت جهود الطرفين بالنجاح في عقد معاهدة ١٩٣٦ كما مرّ بنا -كانت علاقته بالملك فاروق تسير من سيء إلى أسوأ(١١٤). وقد شعر الإنجليز بذلك فحاول السفير البريطاني أن يصلح بين الطرفين لاقتناعه في ذلك الوقت بأهمية بقاء حكومة النحاس في السلطة رغم تحفظاته على بعض سلوكها(١١٥). لذا فقد حذّر السفير -النحاس- غير مرة بضرورة العمل بجدية على تحسين علاقته مع فاروق(١١٦)، بيد أن النحاس كان لا يقيم وزناً لنصائح السفير البريطاني في هذا الصدد(١١٧) لأنه اعتقد واهماً أنه بتوقيعه المعاهدة مع الإنجليز قد ضمن البقاء في السلطة إلى ما لا نهاية، ولذلك توقع الإنجليز الإطاحة به وتغيير حكومته(١١٨) ليس بسبب علاقاته المتردية مع الملك فحسب ولكن أيضاً بسبب مشاكله الداخلية المعقدة والناجمة عن سوء الإدارة في الجهاز الحكومي(١١٩).

وكانت رؤية الإنجليز أن الخطر الأساسي على حكومة النحاس، لن يأتي من الخارج (المعارضة) وذلك بسبب تفككها وإنما من داخل الحكومة نفسها. وكان رأيهم ترك الإدارة الحالية في السلطة حتى تتعاظم أخطاؤها وتسأم البلاد منها فتسقط بعد أن يصيبها الوهن(١٢٠).

ومعنى هذا أن الإنجليز اقتنعوا -بعدما عقدوا المعاهدة مع النحاس- أنه قد أدى واجبه تجاههم وساعدهم على تدعيم نفوذهم في مصر بعد أن أصبح شرعياً بمقتضى المعاهدة- وأن التغيير بات واجباً .. وأن يتركوا هذا الأمر كشأن داخلي تبعاً للظروف، وعلى ذلك لم يتحمسوا لمنع طرد النحاس من الحكم في سنة ١٩٣٧م بعدما تفاقمت المشاكل بينه وبين القصر(١٢١).

لقد كانت وزارة النحاس الخامسة في ٤ فبراير ١٩٤٢م هي البداية الفعلية لأسلوب (احتواء النحاس) ذلك الأسلوب الذي ارتأت السفارة البريطانية في مصر -ممثلة في

اللورد كيلرن- وجوب اتباعه تحت وطأة تأزم الموقف العسكري للحلفاء في شمال أفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية، وعلى أثر تزايد السخط الشعبي ضد الإنجليز في الشارع المصري وما تبع ذلك من اندلاع المظاهرات الشعبية التي تندد بوجودهم وبالدعاية للمحور[١٢٢].

وعلى أثر تكليفه بالوزارة في ٤ فبراير بادر النحاس -في محاولة مكشوفة وواضحة لحفظ ماء وجهه ولذرْ الرماد في عيون معارضيه، الذين نعتوه بأقذع النعوت واتهموه جهراً وعلانية بالعمالة للإنجليز-[١٢٣] بإرسال رسالته الشهيرة إلى السفير البريطاني في مصر التي جاء فيها "لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة، وقبلت ذلك التكليف الذي صدر من جلالة الملك بماله من الحقوق الدستورية، وليكن معلوماً أن الأساس الذي قبلت عليه هذه المهمة أنه لا معاهدة ١٩٣٦م ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل في شئون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارات أو تغييرها"[١٢٤]. وجاء رد السفير البريطاني -الذي يبدو أنه كان يقدر تماماً موقف النحاس- كما يلي: "لي الشرف أن أؤيد وجهة النظر التي عبّر عنها خطاب رفعتكم وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر المستقلة والحليفة في تنفيذ المعاهدة المصرية من غير أن تتدخل في شئون مصر الداخلية ولا في تأليف الحكومات أو تغييرها"[١٢٥].

ولقد أثبتت الأيام التالية لحادث ٤ فبراير أن النحاس والسفير البريطاني كليهما لم يلتزما بما جاء في خطاب كل منهما للآخر. فقد كان النحاس حقاً رجل الساعة، وكان عند حسن ظن الإنجليز به، حيث كان متعطشاً للعودة إلى السلطة بعد أن أقصي عنها قرابة الخمس سنوات[١٢٦]، لذا فقد تحرك بسرعة في أعقاب ذلك الحادث وسلم بكل مطالب الإنجليز المتمثلة في، أولاً: الضغط على الملك بهدف التخلص من جميع الإيطاليين الملحقين بخدمته وعددهم ستة عشر شخصاً وهم من موظفي الخاصة الملكية[١٢٧] بيد أن النحاس استثنى -في البداية- انطونيو بولي الذي كان يقدم للملك خدمات خاصة تتعلق بسهراته وملذاته حيث كان النحاس يرى أنه من الأفضل أن يستمر بولي في القصر الملكي، ويبدو أن وجهة نظره أن وجود بولي في القصر الملكي من شأنه إشغال الملك مما يفسح المجال أمام النحاس لتنفيذ رغباته[١٢٨]. ثانياً: إبعاد علي ماهر إما إلى الريف أو إلي أسوان، أو تعيينه سفيراً في البرازيل أو إحدى دول

أمريكا اللاتينية[١٢٩]، ثالثاً: إبعاد صالح حرب إلى أسوان[١٣٠]، رابعاً: الحد من نشاط الأخوان المسلمين، وقد ذكر النحاس أنه سوف يكسبهم في صفه جميعاً[١٣١]، ولكن السفير شدد على خطورتهم بسبب عداوتهم للإنجليز، فطلب منه النحاس أسماء الخطيرين بيد أن السفير ذكّره بخطورتهم جميعاً، وبأن سري باشا أخطأ -في السابق- عندما أفرج عنهم[١٣٢]، خامساً- اعتقال عباس حليم[١٣٣]، سادساً- إخراج عبد الوهاب طلعت[١٣٤] من القصر الملكي[١٣٥].

ولم يكتف النحاس بذلك بل أنه تمادى في إرضاء الإنجليز إلي ما هو أبعد من ذلك بكثير، حيث طرح اقتراحاً بتشكيل لجنة مشتركة للدعاية البريطانية المصرية .. وهو أمر طالما أراده الإنجليز منذ زمن ، وكان النحاس يهدف من وراء ذلك إلى إرضاء الشعب المصري عن الإنجليز[١٣٦]، وقد أثنى الإنجليز على خطة النحاس وذكروا أنها ساهمت -إلى حد ما- في تحسين صورة الإنجليز في نظر الشعب المصري[١٣٧].

وحتى عندما أراد النحاس استبدال حسن نشأت -سفير مصر في بريطانيا- بسفير آخر لم يشأ إلا أن يأخذ رأي الإنجليز حيث اقترحوا عليه واحداً من ثلاثة: د. حافظ عفيفي - علي الشمسي - حسين سري[١٣٨].

وعلى الرغم من تمادي النحاس في إرضاء الإنجليز وتنفيذ كافة رغباتهم على نحو ما ذكرنا -خلال وزارة ٤ فبراير الشهيرة- إلا أنهم انتقدوه علناً وصرحوا- غير مرة- بأن الخطورة في حزب الوفد إنما - تكمن في داخل الحزب أكثر من الخطورة الناجمة عن المعارضة الخارجية[١٣٩]، وبعدما فقد الوفد أكثر عناصره كفاءة في شئون التنظيم بدءاً بفتح الله بركات ومروراً بالنقراشي وأحمد ماهر وانتهاءً بمكرم عبيد[١٤٠]، حيث كانوا يرون أن دعائم الوفد الجديدة والممثلة في أمين عثمان ومحمد صلاح الدين وفؤاد سراج الدين ليسوا على مستوى أسلافهم القدامى[١٤١].

ولذا تخوف الإنجليز من إبعاد مكرم عبيد عن الوفد، بدعوى أن ذلك سوف يسهل من مهمة السراي في إضعاف الوفد والقضاء عليه وإسقاطه في نهاية الأمر[١٤٢] بيد أن النحاس تمادى في خطته بإبعاد مكرم عن الوزارة -وأدرك الإنجليز خطورة تلك الأمر وتأثيره السلبي على موقف الوزارة الداخلي، وأبلغوا النحاس -عن طريق أمين عثمان بذلك، وبأن خلع مكرم سوف يقوض دعائم الوفد من الداخل[١٤٣]. ولكن النحاس -الذي وصل خلافه مع مكرم إلى طريق مسدود- استمر في خطته وأبعد

مكرم[١٤٤] وقد اعترف الإنجليز بأن موقف حكومة الوفد -قد ضعف كثيراً، وكان انطباعهم عن النحاس أنه أصبح غير متوازن السلوك، وأنه أظهر قدراً كبيراً من الدكتاتورية أكثر من ذي قبل[١٤٥] وأن مساعديه -الجدد- أصبحوا لا يصلحون للمهمة الموكولة إليهم[١٤٦].

ومع اقتناعهم الكامل بخطورة الوضع الداخلي لوزارة النحاس، إلا أن الإنجليز أدركوا ضرورة استمرار النحاس ووزارته لأطول فترة ممكنة، شريطة عدم ترك حكومة الوفد تتصرف على هواها وكيفما شاءت -الأمر الذي قد يعرض مصالحهم للخطر-، وضرورة اتخاذ خطوات إيجابيه لتوجيه الوفد في الطريق السليم بهدف استمرار حكومته في السلطة[١٤٧]. وكانت وجهة نظرهم أن حكومة الوفد إنما قامت بمساعدة الإنجليز وأن عليهم بالتالي مساعدتها في الاستمرار في السلطة، وعدم الاحتماء خلف شعارات عدم التدخل في الشئون الداخلية المصرية[١٤٨]. ولكنهم توقعوا أن يلجأ النحاس إلى مطالبتهم بطلبات وطنية يهدف من ورائها لاستعادة شيء من شعبيته[١٤٩].

وقد انزعج الإنجليز من انتشار المحسوبية وسوء استغلال النفوذ من جانب زينب الوكيل -زوجة النحاس- والمتمثل في طلبها منح القاب باشا وبك عن طريق حسنين باشا[١٥٠]، ومما أشيع عن قبولها هي وزوجها النحاس للرشوة بهدف الإثراء غير المشروع[١٥١]، ومن إشرافها على مشروع خيري وهمي هو "الفقير الضعيف" حيث ذكر أنها تبيع التذاكر وتنتزع الاعتمادات بدون رضا أصحابها[١٥٢]، بالإضافة إلى أن أصابع الاتهام أشارت إلى تورط عائلة الوكيل في تهريب كميات كبيرة من الذهب إلى فلسطين، حيث ذكر أن زينب الوكيل وكذلك شقيقها أحمد الوكيل قد قاما بذلك خلال رحلتهما إلى فلسطين بالقطار[١٥٣]. بالإضافة إلى ذلك اعترف الإنجليز بأن بعض الاتهامات التي وردت في الكتاب الأسود[١٥٤] حقيقية وأنها ساهمت بشكل مباشر في تشويه صورة النحاس ووزارته[١٥٥].

ومع ذلك ذكرت التقارير السرية الواردة إلى السفارة البريطانية في القاهرة، أن الوفد -على الرغم من سلبياته- ما زال يتمتع بأغلبية نسبية في البلاد، رغم فقده لبعض شعبيته، وأنه يستطيع الحصول على أكثر من ٦٠٪ من أصوات الناخبين في أية انتخابات قادمة[١٥٦].

وكان السفير البريطاني قد حذّر النحاس من مغبة معاداة القصر أو عدم بذل الجهد للعمل على زيادة رفاهية الشعب[١٥٧] كما أنه تصدى في الوقت نفسه -بقوة- لمحاولات القصر المتكررة والرامية إلى إقصاء النحاس عن السلطة[١٥٨]. بالإضافة لتحذير الملك شخصياً من اتخاذ أي إجراء متهور في هذا المجال، كما تم تحذير رئيس الديوان أحمد حسنين كذلك[١٥٩]، وفي المقابل استجابت وزارة النحاس لطلبات الإنجليز، التي تمثلت في إجراء تعديل وزاري كبير يتمشى ومصالحهم في مصر، بهدف إرضاء الجاليات الأجنبية التي أزعجتها تصرفات الوزراء السابقين[١٦٠]، وخاصة عبد الحميد عبد الحق -وزير الشئون الاجتماعية- الذي اتهم بسوء معاملته للأجانب ومضايقاته الإدارية المؤثرة على إقامتهم وخاصة قانون تقديم طلبات الإقامة باللغة العربية، وكذلك ما وصف بالمعاملة غير الودية، بخصوص مسائل تأشيرات الخروج والدخول والإقامة[١٦١].

وقد اعترف الإنجليز -غير مرة- أنه على الرغم من القصور الإداري لحكومة الوفد[١٦٢]. إلا أنه التزم طوال فترة حكمه بتنفيذ شروط المعاهدة[١٦٣]، وأنه من الضروري الوقوف بقدر الإمكان إلى جواره حيث أنه وقف إلى جانبهم في الأيام العصيبة عام ١٩٤٢[١٦٤]، وتنفيذاً لذلك الأمر -الإبقاء على وجود النحاس في السلطة- تدخل السفير البريطاني -بعد الاتصال بحكومته في لندن- للحيلولة دون طرد النحاس من الحكم في أبريل سنة ١٩٤٤م[١٦٥].

ولكن ومع افتراض اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتعاش الأماني الوطنية المصرية -بمراجعة معاهدة ١٩٣٦م، وخاصة فيما يتعلق بالجلاء العسكري -أثار النحاس هذا الموضوع مع مراسل جريدة نيوزكرونيكل -The News Chronicle- وخلال ذلك اللقاء أبرز النحاس الدور المصري في المساهمة في المجهود الحربي لصالح الحلفاء في الحرب، وألحّ على ضرورة مكافأة مصر بمنحها الاستقلال التام[١٦٦].

كما ألهب البيان الثلاثي -الأنجلو روسي أمريكي بمنح إيران الاستقلال بعد الحرب- حماس الشعب المصري في المطالبة بإعلان مشابه من الثلاثة الكبار لصالح مصر[١٦٧] حيث أوضح النحاس -في مقارنة مصر بإيران- أهمية موقع مصر الذي يجعلها تتطلع إلى مساعدة روسيا وأمريكا للحصول على الاستقلال[١٦٨].

وهكذا صدقت توقعات الإنجليز بأن النحاس ربما يعمد إلى مطالبتهم ببعض

المطالب الوطنية بهدف استعادة شيء من شعبيته المفقودة(١٦٩)، بيد أنه -أي النحاس- لم يحسن اختيار الوقت المناسب لعرض مطالبه على الإنجليز، ذلك لأن علاقته بالملك - في تلك الفترة بالذات- كانت تسير من سيء إلى أسوأ بعد ما فشلت جميع الجهود في تحسينها(١٧٠). على أن الملك لم يشأ أن يترك هذه الفرصة تمر دون أن يغتنمها فأقدم في الثامن من أكتوبر سنة ١٩٤٤م على توجيه ضربته للنحاس بطرده من الحكم بينما كان السفير البريطاني خارج مصر(١٧١).

وقد ارتاح الإنجليز إلى هذه النتيجة تماماً، بعد أن كانت وزارة النحاس قد أدت الأغراض التي جيء بها من أجلها وهي ضمان مصر قاعدة آمنة للحلفاء، وبعدما مرت الأيام العصيبة في الحرب العالمية الثانية، وأوشكت الحرب رسمياً على أن تضع أوزارها لصالح الحلفاء، وبعد ما بدأ النحاس في إزعاجهم بمطالبه الوطنية(١٧٢).

كانت عودة الوفد إلى السلطة -في وزارته الأخيرة عام ١٩٥٠- بعد طول غياب(١٧٣) وفي ظل ظروف مختلفة تماماً عن الظروف التي تولى فيها السلطة في جميع المرات السابقة، وذلك على الصعيدين الخارجي والداخلي.

فعلى الصعيد الخارجي كانت الظروف الدولية غاية في الصعوبة وغاية في التعقيد على أثر بروز الدور الأمريكي على مسرح الأحداث السياسية العالمية ورغبة الأمريكان في السيطرة على المنطقة عن طريق ربط بلاد الشرق الأوسط بأحلاف يسيطرون عليها ولم تكن بريطانيا بغافلة عن الخطر الأمريكي فسعت من جانبها إلى إبعاده وتأكيد سيطرتها على المنطقة، فدخلت في مفاوضات مع الحكومة الوفدية من أجل هذا الهدف(١٧٤).

أما على الصعيد الداخلي، فقد جاءت عودة الوفد إلى السلطة -في الخمسينيات- بعد أن كان الوهن قد أصابه بسبب الضعف الذي استشرى في كيانه على أثر ما دُمغ به تاريخه- منذ الأربعينيات- من خضوعه للاحتلال وتوليه السلطة تحت أسنة رماح الإنجليز، هذا من جانب، بالإضافة إلى ما آلت إليه سمعته -في الداخل- من تدهور من جراء صدور الكتاب الأسود من الجانب الآخر، أي أنه عاد إلى السلطة -هذه المرة- بعد أن كان قد تجرّد تماماً من أهم سماته (الوطنية والنزاهة)، وأصبح وفد الخمسينيات يمر بمرحلة يمكن أن تسمى مرحلة الاحتضار السياسي للحزب. ومن ناحية أخرى كان قد تبلور في قيادة الوفد جناح يميني يمثل كبار ملاك الأراضي

الزراعية وبعض رجال المال(١٧٥) وبعض أصحاب العصبيات أو النفوذ الانتخابي وجميعهم انضموا إلى الوفد دون أدنى اعتبار لماضي جهادهم(١٧٦) بالإضافة إلى انتشار جناح يساري آخر في قواعد الحزب من الشباب، وقد أوهن هذا التناقض الواضح بين كلا الجناحين -وهو مالم يعهده الوفد من قبل- نسيج الحزب، إذْ انضم إليه من كانوا من أعدائه السابقين ليصبحوا أشبه بالطابور الخامس(١٧٧).

وقد هللت جريدة التايمز The Times البريطانية لعودة الوفد إلى السلطة ووصفت انتصاره في الانتخابات بأنه "أعاد إلى الأذهان انتصاراته السابقة بقيادة سعد زغلول عندما كانت البلاد تناضل من أجل الاستقلال "وزعمت الجريدة أنه -أي الوفد- قد شفي من الضعف الناتج عن الشلل الذي أصابه قبل طرده من الحكم في عام ١٩٤٤م(١٧٨).

ومن ناحية أخرى توقعت السفارة البريطانية أن تحوز حكومة الوفد ثقة الجميع إذا ما نجحت في مواجهة المهام الصعبة والعاجلة والتي تتمثل في البحث عن سبل العلاج للمشاكل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، كما رأت كذلك أن عودة الوفد من شأنها تهيئة السبيل للوصول إلى غايتهم الرامية إلى تكوين حلف عسكري في الشرق الأوسط تكون مصر محوراً له(١٧٩).

ومن جانبه أوضح مصطفى النحاس سياسة حكومته الرامية إلى تحقيق الجلاء العاجل عن وادي النيل بشطريه، وتوطيد العلاقات مع الدول جميعاً على أساس الود والتفاهم وعلى قدم المساواة التامة وفى حدود مصلحة الوطن وكرامته وميثاق الأمم المتحدة(١٨٠).

وهكذا وضح التناقض بين موقف الإنجليز والنحاس منذ الوهلة الأولى لعودة الوفد إلى السلطة، إذ أن المشكلة لم تعد تتمثل في أن المصريين يرفضون مبدأ الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك في حين يتشبث به الإنجليز مع رضائهم عن مبدأ الجلاء فحسب، وإنما المشكلة بعد انتهاء الانتداب على فلسطين وقيام الحرب فيها أصبحت تتمثل في أن الإنجليز صرفوا النظر عن مبدأ الجلاء ذاته، بعد أن ضاع عليهم إمكانية نقل قاعدتهم العسكرية إلى هناك، وأصبح على وزارة الوفد أن تواجه التصلب البريطاني في مسألة

الجلاء ذاتها لا في مسألة الأحلاف فقط، وفي مبدأ الجلاء لا في طريقة تنفيذه أو مدة إتمامه، وكان هذا عاملاً جديداً طرأ على الموقف بالنسبة للعلاقات المصرية البريطانية[١٨١].

وقد بادر الوفد -رسمياً- بالتعبير عن موقفه السالف الذكر في مارس سنة ١٩٥٠ وذلك من خلال المذكرة التي أرسلها محمد صلاح الدين -وزير الخارجية- إلى نظيره البريطاني[١٨٢] بينما اتسم الرد البريطاني -والذي وصل متأخراً في ١٧ مايو سنة ١٩٥٠- في ظاهره بالاعتدال، حيث ذكر وزير الخارجية البريطاني أنه يشارك الحكومة المصرية الرغبة في توطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعاً على قدم المساواة التامة، كما أنه اقترح قيام رئيس هيئة الأركان البريطانية بإجراء بحث صريح غير رسمي للنواحي العسكرية الخاصة بالعلاقات المصرية البريطانية[١٨٣].

ومن الغرابة أن تقترح الحكومة البريطانية على وزارة الخارجية المصرية البدء بالمحادثات العسكرية وهي التي عادة ما تكون في نهاية المباحثات السياسية- وتأتي عادة ضمن الملاحق الخاصة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية- وبعد أن يكون المتفاوضون السياسيون، قد وضعوا الخطوط العريضة للاتفاقيات المبرمة بينهم.

وقد تحدد -من خلال الخطابات المتبادلة بين الوفد والبريطانيين بشكل عام- المنطلق الذي ينطلق منه كل من الطرفين، الوفد يطلب الجلاء ويعد بالتحالف العسكري، والجانب البريطاني يطلب التحالف بغير أن يقدم وعداً يتعلق بالنواحي الأخرى غير العسكرية- أي بالجلاء- ، والوفد يراها محادثات سياسية وينظر إلى المشكلة على أنها مشكلة دفاع لا مشكلة احتلال، أي دفاع يجب أن يتقرر لا احتلال يجب أن يزول، ويرى أن هدف المباحثات هو التحالف لا الجلاء[١٨٤].

وعلى أساس هذا التناقض الواضح فإن المباحثات يكون قد حكم عليها بالفشل قبل أن تبدأ، وقد اعترف البريطانيون بهذا التناقض[١٨٥]، ودللوا على ذلك بتصريحات زعماء الوفد المتشددة، التي عكست -كما زعموا- غياب الواقعية السياسية المؤلم[١٨٦] كما صرحوا أن المشكلة الأساسية تكمن في كيفية التوفيق بين مصلحة الحكومة البريطانية العملية في الاحتفاظ بقوات ومنشآت عسكرية معينة في منطقة القناة، وبين الحساسية المصرية بخصوص السيادة[١٨٧].

وعلى الرغم من أن خطاب العرش -الذي ألقاه النحاس في مجلس النواب في

السادس عشر من نوفمبر سنة ١٩٥٠م- قد وضع حداً لتكهنات الإنجليز حول نواياه بخصوص المعاهدة، حيث هدد جهراً وعلانية بإلغائها[١٨٨]. إلا أن الإنجليز عدوا هذا الأمر مجرد مناورة سياسية هدفها الأساسي الاستهلاك المحلي ليس أكثر، وذلك على أثر المقابلة (الودية) التي تمت بين النحاس والسفير البريطاني، وذكر بعدها السفير – في تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية- أن النحاس "إنما يشعر أنه اشتط كثيراً في خطاب العرش وأنه يحاول أن يصلح موقفه"[١٨٩] في حين توقع القصر أن يقدم النحاس فعلاً على خطوة إلغاء المعاهدة -من جانب واحد- في غضون ثمانية أسابيع على الأكثر، كي يظهر بمظهر الوطني العنيد المدافع عن حقوق بلاده[١٩٠].

وعلى صعيد المحادثات الرسمية بين الوفد والإنجليز التي كانت قد بدأت في الخامس من يونيو سنة ١٩٥٠م -أثر وصول الفيلد مارشال سير وليم سليم إلى القاهرة- واستمرت جلساتها في القاهرة ولندن حتى الثامن من يونيو ١٩٥١م[١٩١]، وتعد بالتالي أطول محادثات أجراها النحاس مع الإنجليز فقد باءت هذه المحادثات بالفشل، بعدما وضح تباعد وجهتي نظر كلاً من الوفد والإنجليز إلى درجة كبيرة للغاية[١٩٢].

وفي أثر ذلك ألقى النحاس بيانه الشهير أمام مجلسي البرلمان في الثامن من أكتوبر سنة ١٩٥١م مطالباً نواب الشعب بإلغاء المعاهدة[١٩٣]. وكمحاولة من جانبها لمواجهة الموقف سارعت الحكومة البريطانية إلى اللجوء لحلفائها الأمريكيين والفرنسيين والأتراك بغرض الحصول على تأييدهم لسياستها وتنسيق مواقفهم جميعاً، وانتهى الأمر بالاتفاق على تقديم مقترحات عرفت بمقترحات الدول الأربع إلى الحكومة الوفدية في الثالث عشر من أكتوبر سنة ١٩٥١م[١٩٤]. بيد أن حكومة الوفد والتي اجتمعت في اليوم التالي لتقديم هذه المقترحات سرعان ما رفضتها وأعلنت الاستمرار في خطتها الرامية إلى إلغاء المعاهدة[١٩٥] كما تم إرسال خطاب بهذا المعنى من وزير الخارجية المصري إلى السفير البريطاني بالقاهرة[١٩٦]. وبالفعل تمت الموافقة البرلمانية على إلغاء المعاهدة من قبل البرلمان المصري في الخامس عشر من أكتوبر سنة ١٩٥١م[١٩٧] وأعلنت مصر – في أعقاب ذلك وعلى لسان وزير خارجيتها محمد صلاح الدين – عن استعدادها حكومة وشعباً لتحمل تبعات جهاد طويل شاق في سبيل إدراك الحقوق الوطنية[١٩٨].

وقد ترتب على إلغاء المعاهدة عدة إجراءات اتخذتها الحكومة الوفدية إزاء السلطات البريطانية التي كانت تتمتع بالعديد من المزايا وفقاً لمعاهدة ١٩٣٦م[١٩٩] بيد أن الإنجليز -الذين طار صوابهم- اعترفوا بازدياد شعبية الحكومة الوفدية على أثر ما وصف "بالموقف البطولي الذي اتخذته"، واعترفوا كذلك بقدرتها على أن تلعب بالرأي العام لصالحها[٢٠٠]، ولذا فقد وضعوا خطة متعددة الجوانب لإسقاط الحكومة الوفدية -شريطة التريث والتروي حتى تضعف شعبيتها- وتعتمد أساساً على، أولاً: الاتصال بالملك وإقناعه بخطورة ربط مصيره بمصير حكومة تجر مصر إلى الخراب، بدعوى أنه لو سمح لحكمها بالاستمرار فسوف ينتهي الأمر بالقلاقل الداخلية التي تؤدي إلى الثورة، ثانياً: استمالة الزعماء السياسيين المعتدلين لإقناعهم بالانضمام للحكومة الجديدة، ثالثاً: اقناع الرأي العام المصري أن بريطانيا لم تعد تنظر إلى الوفد على أنه يمثل الرأي العام المصري، وأنه بناء على ذلك ليس من حقه إبرام أية اتفاقيات معها[٢٠١].

وهكذا تم التخطيط للإطاحة بالوفد وإقصائه عن السلطة، من قبل الإنجليز، ولعلها المرة الأولى في تاريخ الوفد التي سعى فيها الإنجليز بجدية لإبعاده عن السلطة، وذلك مقارنة بمرات إبعاده السابقة عنها، حيث كانت النية معقودة دائماً من قبل القصر لإبعاده، أما الإنجليز فكانوا يتركون الأمر لمقتضيات الظروف، وبما يتمشى مع مصالحهم البحتة في إبقائه أو إبعاده.

ولذا بدأت الدوائر البريطانية في القاهرة في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ المخطط السالف الذكر، فبدأ السفير ومعاونوه في الاقتراب من الملك لممارسة شتى أنواع الضغوط عليه لإقناعه بعدم جدوى استمرار النحاس في الحكم، وكان أدجار جلاد باشا[٢٠٢] هو حلقة الاتصال بينهم وبين القصر، كذلك بدأوا يرددون -لأول مرة- أسماء بعض الشخصيات التي قد تخلف مصطفى النحاس في زعامة الحزب، أو في تشكيل الوزارة الجديدة، ومن هذه الشخصيات فؤاد سراج الدين ونجيب الهلالي وإبراهيم عبد الهادي وحسين سري[٢٠٣]، ومن جهة أخرى شرع الإنجليز في استخدام أسلوب الحملات الدعائية لتحقيق هدفهم المنشود في طرد الوفد من السلطة[٢٠٤]، وذلك في محاولة لإظهاره بمظهر العاجز عن السيطرة على مقاليد الأمور وحفظ الأمن في البلاد[٢٠٥]، وعدم أهليته بالتالي لتمثيل الرأي العام المصري[٢٠٦].

واستكمالاً لتلك الخطة بدأت بريطانيا في احتلال منطقة القناة احتلالاً تاماً بما فيها الموانى، فاحتلوا القنطرة وكوبري الفردان بهدف عزل المنطقة كلها عن بقية البلاد وإقامة حكم عسكري سافر فيها ومقاومة كل حركة فيها بالإرهاب والتنكيل لاتخاذ المنطقة نقطة وثوب لإعادة احتلال أجزاء أخرى من البلاد، كما منعوا رجال الحدود وخفر السواحل من القيام بواجبهم في حراسة السواحل، وقامت القوات البريطانية باعتقال مئات العمال والموظفين الذين رفضوا التعامل معهم، كما عزلوا القوات المصرية في سيناء وغزة عن باقي أنحاء القطر(٢٠٧) فاندلعت المظاهرات في كل مكان سواء في القاهرة والأسكندرية أو في مدن القناة، وحدث اشتباك مسلح وتبادل لإطلاق النار بين القوات البريطانية والمتظاهرين في منطقة كوبري الفردان في السادس عشر من أكتوبر سنة ١٩٥١م نتج عنه وفاة إثنين من الجنود المصريين وجرح خمسة آخرين(٢٠٨)، كما شهدت الإسماعيلية وبور سعيد حوادث مشابهة سقط في أثرها العديد من الجرحى إضافة إلى سبعة قتلى من المدنيين(٢٠٩) فألقى فؤاد سراج الدين -وزير الداخلية- بياناً في البرلمان أنحى فيه باللائمة على القوات البريطانية في منطقة القناة بسعيها لتصعيد الموقف العسكري هناك(٢١٠)، فردت السلطات البريطانية بمذكرة اتهمت فيها الحكومة الوفدية بعدم التعاون، وإفساد الحياة الطبيعية في منطقة القناة، والعجز عن السيطرة على مقاليد الأمور، مع تأكيدها على أن القوات المصرية في سيناء وقطاع غزة قد تسلمت إمداداتها بانتظام ولم تمنع من الاتصال ببقية البلاد(٢١١). وفي الوقت نفسه اعترفت تلك السلطات بأن الأحداث التي شهدتها منطقة القناة في تلك الفترة اضطرتهم لإغلاق جميع المنافذ المؤدية إليها(٢١٢).

ولعل أشنع عمل وحشي شهدته منطقة القناة في تاريخها هو مأساة هدم منازل كفر أحمد عبده وتشريد المئات من سكانه الآمنين في الثامن من ديسمبر سنة ١٩٥١م(٢١٣). ولم يملك الوفد -في العاشر من ديسمبر- وفي أعقاب ذلك الحادث إلا أن يتخذ بعض القرارات الوطنية مثل الاستيلاء على نادي الجزيرة وإخراج أعضائه الإنجليز، بحث قطع العلاقات التجارية والاقتصادية والدبلوماسية مع انجلترا، استدعاء عبد الفتاح عمرو سفير مصر في بريطانيا من لندن، إباحة حمل السلاح لكل فرد من أبناء وادي النيل(٢١٤). ثم تبع ذلك إصدار قرارات أخرى هدفها التخفيف عن كاهل المواطنين بمنطقة القناة(٢١٥).

ولم تكتف السلطات البريطانية -في منطقة القناة- بما فعلته بالسكان المدنيين، بل أنها استمرت في حملاتها الاستفزازية باعتقال المئات من الوطنيين أعضاء حركة المقاومة، والذين وقعوا في الأسر أثناء الاشتباكات كما قامت بتعذيبهم وإعدام بعضهم كذلك، وقد احتجت وزارة الخارجية المصرية على ذلك واتهمت بريطانيا بمخالفتها لاتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى، ولمعظم المبادئ الإنسانية(٢١٦).

وقد بلغ التوتر أقصاه في يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢م حين حاول القوات البريطانية في الإسماعيلية أن تجرد البوليس المصري الاحتياطي من سلاحه، في حين صدرت إليه الأوامر من الحكومة الوفدية بالمقاومة إلى آخر طلقة فنشبت معركة بين الفريقين(٢١٧) قتل أثناءها عدد كبير من رجال البوليس الاحتياطي المصري بلغ عددهم ستاً وخمسين فرداً(٢١٨)، وترتب على ذلك في اليوم التالي رد فعل عنيف في القاهرة تحطم خلاله ودمر كثير من المحلات التجارية والفنادق في العاصمة، كما قتل بعض أفراد من الجالية البريطانية(٢١٩). واحترقت القاهرة في السادس والعشرين من يناير سنة ١٩٥٢م وكان أول حريق في ميدان الأوبرا في تمام الساعة الثانية عشرة والدقيقة السابعة والعشرين ثم تتابعت الحرائق حتى نزول الجيش إلى حديقة الأزبكية. ومن المؤكد أن الذين خططوا لحريق القاهرة وباشروا تنفيذه هم الجهة الأكثر كسباً من هذا الحريق أي الإنجليز، وذلك لتحقيق هدفهم في ضرب حكومة الوفد وإيجاد المبرر لذلك، وهو عدم قدرتها على السيطرة على الموقف وحماية أرواح وممتلكات المصريين والأجانب على حد سواء، تمهيداً لإقالتها، بالإضافة لإخماد الحركة الوطنية ضد القاعدة البريطانية في منطقة القناة(٢٢٠). أما أعضاء جماعة حزب مصر الاشتراكي، والذين اتهموا في القضية الخاصة بحريق القاهرة(٢٢١) فعلى الرغم من اشتراكهم في الحريق إلا أنهم لم يدركوا الأبعاد الحقيقية للمؤامرة(٢٢٢)، لقد كانوا أحد العناصر التي تم استغلالها بمهارة في تنفيذ تلك المؤامرة، كما كانت السراي مستغلة كذلك لكي تلعب دوراً معيناً في الموقف، وتقع المسئولية الحقيقية والعقل المفكر للمؤامرة على المخابرات البريطانية في مصر أولاً وقبل كل شيء(٢٢٣).

وهكذا تضافرت جهود الإنجليز والسراي لإقصاء الوفد عن السلطة، حيث أصدر الملك فاروق أمره الملكي -في السابع والعشرين من يناير سنة ١٩٥٢م- بإقالة الوزارة متذرعاً بحرصه "على أن تنعم بلاده بحكم يحفظ لها سلامتها ويرعى الأمن بين ربوعها، وتسود فيه كلمة القانون، ويستتب معه النظام"(٢٢٤).

مما تقدم يتضح لنا أن علاقة الإنجليز بالنحاس -خلال فترات وجوده في السلطة - كان يحكمها بطبيعة الحال نوعية العلاقة الرسمية التي تربط بريطانيا بمصر خلال تلك الفترة، والتي امتدت من ١٦ مارس سنة ١٩٢٨م (وزارته الأولى)، حتى ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢م (سقوط وزارته الأخيرة)، ويمكن تقسيم تلك الفترة إلى ثلاثة أقسام رئيسة:-

أولاً: القسم الأول: ويشمل الفترة الممتدة من عام ١٩٢٨م وحتى عام ١٩٣٦م، حيث كانت العلاقة الرسمية التي تربط بريطانيا بمصر تستند على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م، الذي أعطى لمصر استقلالاً شكلياً صورياً ممسوخاً ومقيداً بتحفظات أربعة، علاوة على أنه تصريح من جانب واحد.

ثانياً: القسم الثاني: ويشمل الفترة الممتدة من ١٩٣٦م وحتر عام ١٩٥١م وعلى وجه التحديد ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١م، وقد كانت العلاقة في تلك الفترة تستند إلى معاهدة التحالف -التي وقعها النحاس حيث تحولت دار المندوب السامي إلى سفارة وأصبح المندوب السامي سفيراً في القاهرة.

ثالثاً: القسم الثالث: ويشمل الفترة الممتدة من ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١م وحتى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢م، وهي فترة إلغاء المعاهدة -من جانب الوفد- ورفض بريطانيا الاعتراف بذلك الإلغاء وبعدم شرعيته.

وخلال تلك الفترة -وجود النحاس في السلطة- مرت علاقة الإنجليز بالنحاس والوفد بعدة أطوار أو مراحل، استخدم الإنجليز في تعاملهم مع النحاس خلالها عدة أساليب أبرزها:-

أولاً: أسلوب التهديد والوعيد، ويقترن هذا الأسلوب بشخص اللورد لويد، حيث كانت دار المندوب السامي في مصر في تلك الفترة ترى أنه الأسلوب الأمثل للتعامل مع النحاس، وقد استخدم لويد هذا الأسلوب غير مرة خلال أزمة قانون الاجتماعات، وكذلك في تدخله لمنع تعيين أي من أحمد ماهر والنقراشي في أية مناصب وزارية، وقد نجح هذا الأسلوب في تحقيق أهداف الإنجليز.

ثانياً: أسلوب استمالة النحاس، ويقترن هذا الأسلوب بشخص السير برسي لورين -المندوب السامي البريطاني اللاحق للورد لويد- الذي جاء إلى مصر ويحمل في رأسه أفكاراً جديدة مفادها "أن الوفد يجب أن يعطي ثقل المسئولية التي توحي بها مطالبه المتعددة" وقد نجح هذا الأسلوب إلى حد كبير في تخفيف حدة التوتر بين النحاس

والإنجليز -على الرغم من فشل محادثات ١٩٣٠م بينهما حيث صرح النحاس أنه علي الرغم من فشل المفاوضات إلا أنه سعيد لأنه كسب صداقة الإنجليز.

ثالثاً: أسلوب احتواء النحاس وتدعيم النفوذ الإنجليزي في مصر وقد استغل الإنجليز -كما مرّ بنا- تعطش النحاس للعودة إلى السلطة، وتدهور الموقف العسكري للحلفاء في شمال أفريقيا ثم ازدياد السخط الشعبي على وجودهم في الشارع المصري، وجاء تدخلهم العنيف بعد ذلك في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م، وما تبع ذلك من تدعيم نفوذهم في أنحاء مصر بل داخل القصر الملكي كذلك، وكان هذا إيذاناً باندحار شعبية الوفد بعد أن فقد أهم سماته (الوطنية والنزاهة)، وقد اقترن هذا الأسلوب بشخص مايلز لامبسون (السفير البريطاني في القاهرة).

رابعاً: ضرب الوفد ضربة أخيرة والقضاء عليه قضاءً مبرماً وقد استخدم الإنجليز هذا الأسلوب بعد ما فشلت كل محاولاتهم في جرّ مصر إلى الأحلاف العسكرية على أثر المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية وقد اقترن هذا الأسلوب بشخص رالف ستيفنسون السفير البريطاني في القاهرة.

وهكذا يتضح من خلال الأساليب المختلفة التي استخدمها الإنجليز في التعامل مع مصطفى النحاس -رئيس الوفد وخليفة سعد زغلول- أنها قد حققت للسلطات البريطانية كل أهدافها تقريباً على تفاوت بينها عبر فترة العلاقة التي بلغت ربع قرن من الزمن.

هوامش الفصل الثالث

(١) كانت وزارة يحي إبراهيم -التي أصدرت الدستور سنة ١٩٢٣- قد أصدرت القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العامة، وذلك تنفيذاً للمادة ٣٠ من الدستور التي تنص على أن "للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره ولكن هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون. كما لا يقيد أو يمنع أي تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعي".. الدستور المصري، مادة ٢٠، انظر أيضاً محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر منذ عهد ساكن الجنان محمد علي، الجزء الخامس الخاص بمجموعة اللوائح والدساتير والقوانين النظامية وقوانين الانتخاب واللوائح وكل ما أدخل عليها من تعديل، القاهرة، مطبعة دار الكتب سنة ١٩٣٩م ص (٩٤٩).

(٢) وكان الإنجليز حريصين على بقاء هذا القانون ، ويرون فيه ضماناً لحماية الأجانب في إطار يفوق تحفظاتهم في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م، وكان سعد زغلول -قبل توليه الوزارة الدستورية الأولى- قد طعن على هذا القانون أشد الطعن ورأى فيه حداً من حرية الشعب في إظهار شعوره بطريقة سليمة واستمر يطعن فيه ويراه دليلاً على ميول رجعية تحكمت بالوزارة التي أصدرت، وكان هذا القانون من القوانين الواجب عرضها على البرلمان عند أول اجتماع له، وكان النواب والشيوخ الوفديون يرون وجوب الغائه، أو تعديله -على الأقل- تعديلاً يكفل حرية الاجتماع في أوسع صوره. وتحدث النواب بهذا إبان رئاسة سعد زغلول للوزارة وأصدروا فيه قراراً، فلما حل المجلس الأول ثم حل المجلس الثاني -يوم انتخابه- ثم قامت وزارة زيور لم يفكر أحد في إلغاء القانون أو تعديله لأن الهيئة التشريعية لم تكن قائمة. فلما اجتمع برلمان الائتلاف وانتخب سعد زغلول لرئاسة مجلس النواب بقى هذا القانون ولم يحركه أحد .. انظر محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٥١م، ص (٢٨٦).

(٣) هو المندوب السامي المعاصر لوزارة ثروت، وكذلك وزارة النحاس الأولى.

(٤) السياسة اليومية العدد (١٦٦٥) في ٨ مارس سنة ١٩٢٨م ص (١).

Lioyd, Lord: Egypt since cromer Vol. 2 London, 1934, P. 266.

(٥) صلاح عيسى: البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٠م، ص (١٢٩) .

Deep M. , Party Politics in Egypt, st. Antany's College , Oxford, P.222 Neman, Major, E.W, Polson, Great Britain in Egypt London, 1928 P. 276.

(٦) السياسة اليومية: العدد (١٦٦٥) في ٨ مارس سنة ١٩٢٨م. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب

الثورة المصرية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٦م، ص (٣٩).

(٧) محمد شفيق غربال: في تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، الجزء الأول ص (١٩٤).

(٨) مارسيل كولومب: تطور مصر (١٩٢٤-١٩٥٠)، ترجمة زهير الشايب، تقديم أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص (٦٧).

(٩) شفيق غربال: مصدر سابق، ص (١٩٢).

(١٠) F.O, 371, 13117, telegram, From Lord Lioyd (Cairo) No. 173, 16th March, 1928.
Al Hadidi, M.A.A. Sh Mustafa Elnahas and the Wafd (1953-1927) Ph.D S.O.A.S London P.80.

(١١) F.O, Ibid.

(١٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادي: مجلة روز اليوسف: العدد ٢٨٢٣ في ١٩ يوليو سنة ١٩٨٢ ص (٤٣).

(١٣) F.O, 371, 13117, Telegram, From , Lord Lioyd (Cairo), No. 173, 19th March 1928.

وتجدر الإشارة إلى أن الملك كان قد نصح النحاس باسترداد القانون من البرلمان ولكن النحاس رفض ذلك، كما رفض كذلك اقتراحاً من واصف غالي- وكان وزيراً للخارجية- بإرجاء نظر المشروع في مجلس الشيوخ لمدة شهرين فيتسع الوقت خلالها لخوض مباحثات جديدة مع لويد بشأنه، فقال النحاس أن إرجاء القانون شهرين يؤجل الأمة ولا يحلها، انظر : مذكرات كريم ثابت عن أسرار السياسة المصرية ، الجمهورية، العدد ٥٤٤ السنة الثانية في ١١ يونيو سنة ١٩٥٥م.

(١٤) Lioyd Lord. Opcit, P. 271.

(١٥) ويذكر المندوب السامي أن النحاس جادله طويلاً في أن "القوانين التي عارضتها بريطانيا غير ضارة على الإطلاق، كما أنه طمأنه من أنه كوزير للداخلية في الحكومة الجيدة سوف يضمن ضماناً كاملاً تنفيذ القانون والنظام وسريان الأمن والحرص على المصالح الأجنبية، وأن المذكرة الإنجليزية قد مثلت تدخلاً عظيماً في الشئون الداخلية المصرية، لدرجة يستحل معها للحكومة ألا تجيب عليها "وبينما حذره المندوب السامي بأن "مجلس الوزراء المصري لو رسم سياسته بهذه الروح فإنهم سوف يواجهون موقفاً حرجاً"، ويؤكد المندوب السامي أن النحاس كان طوال المقابلة ودوداً للغاية وحريصاً على التأكية على رغبته في العمل في تعاون دقيق مع المندوب السامي.

F.O, 371, 13118, Telegram, From Lord Lioyd, Cairo No. 19, 30th March 1925.

(١٦) محمد سعد الدين: زعيم مصر الخالد مصطفى النحاس، القاهرة ١٩٧٧، ص (٦٢).
The times, 31th March 1928.

(١٧) F.O. Ibid

(١٨) F.O, Ibid

(١٩) وقد جاء في الرد البريطاني، أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تعد مذكرة الحكومة المصرية بياناً صحيحاً للعلاقات الموجودة بين بريطانيا ومصر.. أو لتعهدات مصر السابقة" .. الخ. انظر: الأخبار العدد ٣٠٦٢ في ٥ أبريل سنة ١٩٢٨ ص (٥)، عبد الرحمن الرافعي، نفس المصدر السابق ص ص (٤٣-٤٤).

أمين سعيد: تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية إلى انهيار الملكية ص ص (٢١٤-٢١٥) القاهرة ١٩٥٩م، عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨-١٩٣٦) الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٨٣ ص ص (٦٧٠-٦٧١).

(٢٠) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ص (٤٤)، - محمد شفيق غربال: نفس المصدر السابق ص ص (١٩٥-١٩٦).

(٢١) Al Hadidi M.A.A.Sh, Opcit 80.

(٢٢) Lioyd, Opcit, P. 271

(٢٣) حدث ذلك في الحفل الذي أقامه المحامون لتكريمه في ٢٧ من أبريل. انظر عبد العظيم رمضان: نفس المصدر السابق ص ص (٦٧١-٦٧٢).

(٢٤) F.O, 371, 13120, Telgeram, from Lioyd Cairo, No. 367, 4th May, 1928.
Serdar, Ikbal Ali, Shah, Fuad King of Egypt, London 1936 P.P 244-245.
Little, T. Egypt London, 1958 P. 146.

محمد سعد الدين: نفس المصدر السابق ص (٦٣).

(٢٥) الأخبار: العدد (٣٠٣٨) في يوم الإثنين ١٣ أبريل سنة ١٩٢٨ ص (١).

(٢٦) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ص ص (٤٦-٤٨).

(٢٧) Lioyd, Opcit P. 273

(٢٨) صلاح عيسى محاكمة فؤاد سراج الدين، الطبعة الأولى ، ج١ مكتبة مدبولي ١٩٨٣ ص (٢٣٨).

(٢٩) Al Hadidi, Opcit, P. 82

(٣٠) F.O, 371,13117, Telegram from Lord Lioyd, Cairo, No.170, 16th March,1928

(٣١) بدعوى أن نيابة الرئاسة في مجلس النواب ما هي إلا خطوة لتكريم أعلى -الرياسة ذاتها- وأن بريطانيا إذا ما سمحت بهذا التعيين فال يمكنها منطقياً المعارضة إذا ما تم تعيين أحدهما رئيساً للمجلس بعد ذلك، وأنه حتى إذا لم يتم هذا التعيين الأخير فإنه في حالة غياب رئيس المجلس ، غالباً ما يحل محله نائبه في مسائل البروتوكول والشئون الكتابية، وأنه في هذه الحالة لن يكون في استطاعة المندوب السامي حضور حفل الافتتاح السنوي للبرلمان مع وجود واحد من عصابة القتل نائباً للرئيس ، وأنه إذا ما تنازلت بريطانيا عن هذا المبدأ فإن ذلك من شأنه تشجيع الوفد ضدها مستقبلاً ، كما أن ذلك من شأنه أيضاً تنبيط همة العناصر المعتدلة فيه .. .F.O, Ibid

(٣٢) F.O, Ibid

(٣٣) F.O, Ibid

(٣٤) F.O, 371, 13117, Telegram from Lord Lioyd, No. 182, Cairo, 22nd March 1928.

(٣٥) F.O, Ibid - Al Hadidi Opcit P. 80

(٣٦) F.O, Ibid

(٣٧) F.O, Ibid

(٣٨) تشكلت الوزارة على النحو التالي: مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية، جعفر ولي للحربية، وواصف غالي للخارجية، ومحمد نجيب الغرابلي للأوقاف، وعلي الشمسي للمعارف العمومية، وأحمد محمد خشبة للحقانية، ومحمد محمود للمالية، وإبراهيم فهمي للأشغال العمومية، ومحمد صفوت للزراعة، ومكرم عبيد للمواصلات. F.O, 371, 13117 Telegram from, Lord Lioyd (Cairo) No. 174, 17th March

يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٥، ص ص (٣١٣-٣١٤).

(٣٩) F.O, 371, 13118, No. 265 (724/436) from Lord Lioyd, Cairo, 23rd March 1928

(٤٠) كان النحاس قد أقيل من وزارته الأولى في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨، بدعوى أن الائتلاف الذي قامت عليه الوزارة قد أصيب بصدع شديد،الأخبار العدد ٣١٣٩ في ٢٥يونية سنة ١٩٢٨ص ١، Al Hadidi: Opcit, P. 82.

(٤١) وعلى هذا الأساس تم التشاور مع الملك -بعد أن تخلى عن فكرة استبقاء عدلي بعد الانتخابات- على أن يتولى النحاس الوزارة وأنه في حالة رفضه لها يكون البديل علي الشمسي.
F.O, 371, 13850 Telegram from sir P. loraine , No. 498, 6th December 1929.

(٤٢) ويتضح ذلك الأمر في الرحلة التي قرر السير برس لورين القيام بها إلى السودان خلال الانتخابات، حيث رغب في ألا يكون وجوده في القاهرة أثناء الانتخابات قوة تأثير لهذا الجانب أو ذاك. انظر يونان لبيب : تاريخ الوزارات ص (٣٤١).

(٤٣) أسفرت نتائج الانتخابات المذكورة عن فوز كبير للوفد بحصوله على ٢١٢ مقعداً من ٢٣٥ مقعد. انظر عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ص (١١٥).

(٤٤) The Diary of Percy Loraine, The Bodleian Library. Oxford P. 4.

(٤٥) كان المقصود بذلك كلاً من النقراشي وأحمد ماهر، انظر:
F.O, 371, 13123, No. 289, from Mr. A. Henderson to Sir P. Loraine, 27 September 1929.

(٤٦) وتدلل الوثائق على ذلك بأن جواً من الاعتدال والعقلانية قد غلب على أعمال وتصرفات الحكومة الوفدية الجديدة، حيث اختفت المظاهرات الطلابية من المدن، وأن الوفديين في أحسن أحوالهم، وأنهم متأثرون بإمكانية التوصل إلى تسوية مع انجلترا، وأن هذا الشعور لم يعد محصوراً فقط في زعماء الوفد ولكنه ينتشر في كل الصفوف وعلى كافة المستويات.

راجع: F.O, Ibid

(٤٧) F.O, 371, 14606, No. 93 , Confidential, from sir P. Loraine to Mr. A . Hendrson, January 25th 1930.

(٤٨) وربما دفعهم إلى ذلك الاعتقاد ما ذكره مكرم عبيد للمندوب السامي من أن الوفد قد يطلب من الإنجليز أشيا كثيرة، والتي ربما لا يخب أملهم كثيراً في الحصول عليها" راجع: F.O, Ibid.

(٤٩) جاء في خطبة العرش، عند افتتاح البرلمان ما نصه "أنه من دواعي اغتباطي أن يؤذن هذا الدور بعهد جديد من التفاهم الودي والصداقة المثمرة بين بريطانيا العظمى ومصر، فقد أعربت الحكومة البريطانية عن رغبة صادقة في عقد اتفاق ودي بين البلدين، وتحقيقاً لهذا الغرض قدم جناب وزير الخارجية البريطانية مقترحات أملتها عليه روح المودة والوفاق ويسر حكومتي أن تعرض المقترحات على حضراتكم، وهي تأمل أن تسير بالمفاوضات فيها مع الحكومة البريطانية مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين، ومتى تم الاتفاق فستعرضه حكومتي على البرلمان للتصديق عليه، وعندئذ تعمل على تنفيذه بنفس الروح الطيبة التي باشرت بها عقده"، مضابط مجلس النواب في ١١ يناير ١٩٣٠م، الثبات: العدد (٢) في ١٣ يناير سنة ١٩٣٠م ص (١).

(٥٠) محمد شفيق غربال: نفس المصدر السابق، ص (٣٢٣).

(٥١) نفس المصدر والصفحة.

(٥٢) F.O, 371, 14607, Nahas Pasha, to Mr. A. Henderson, 10 Feb., 1930

(٥٣) F.O, 371, 14607, Mr. A. Henderson, to Nahas Pasha, Forign Office, Feb. 26th 1930.

(٥٤) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٥،ص (٣٤٧).

(٥٥) كانت الجلسات قد تعثرت ثم توقفت بعد الجلسة الخامسة عشر بتاريخ ١٧ أبريل تنفيذاً لقرار كان الوفد قد اتخذه باستشارة الوزراء في مصر، انظر: القضية المصرية، ص (٤٢٨).

(٥٦) F.O, 371, 14612, from Foreign Office, Minute, 5th May, 1930.، القضية المصرية ص ص (٤٢١-٤٢٢).

(٥٧) كانت تلك المادة تنص علي "مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقيات ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ عن الاتفاقات المذكورة، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها.

انظر محمد شفيق غربال: نفس المصدر السابق ص(٢١٤).

(٥٨) F.O, 371, 14612, J 1552/4/16, from Foreign Office, 8th May 1930.

(٥٩) عمل مسئولاً عن الإعلام والصحافة في دار المندوب السامي البريطاني في مصر -السفارة البريطانية بعد ذلك- لفترة زمنية طويلة. وكان بالتالي معاصراً للعديد من الأحداث السياسية في مصر ، سجل مذكراته التي تناولت العديد من الأمور السياسية وغيرها، وعلى سبيل المثال

سعد زغلول والنقراشي وكذلك القومية والزراعة في مصر. وكذلك عن اغتيال أحمد ماهر باشا.

(٦٠) Delany. G. From his Private Papes, Middle East Center., St Antonys College Oxford, P.3.

(٦١) أحمد سويلم العمري: أصول النظم السياسية المقارنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص (٣٠٠).

(٦٢) محمد شفيق غربال: نفس المصدر السابق ص (٢٣٧).

(٦٣) إبراهيم عبده: الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير. مطابع سجل العرب ١٩٧٨، ص (١١٧).

(٦٤) F.O, 371, 14612. J 1552/4/16, from foreign office, 8th May 1930.

(٦٥) تشكلت الوزارة من مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية، واصف بطرس غالي للخارجية، عثمان محرم للأشغال العمومية، محمد صفوت للأوقاف، مكرم عبيد للمالية، علي فهمي الحربية والبحرية، عبد السلام فهمي جمعة للتجارة والصناعة، علي زكي العرابي للمعارف العمومية .. انظر ، فؤاد كرم: مصر سابق ص (٢١٢). -يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق ص (٣٨٤)، وأيضاً -F.O, 407, 219, J 4108, 2, 16, No. 78 from sir, M. Lampson to Mr. Eden (Cairo) May 10th 1936.

(٦٦) كان الملك فؤاد قد توفي في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦م.

(٦٧) حصل الوفد على أغلبية كبيرة بلغت حوالي ٨١,٩٪ إذ حصل على ١٩٠ مقعداً في مجلس النواب من مجموع المقاعد البالغ عددها (٢٣٢) مقعداً، -البلاغ: العدد "٤١٧٨ في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ السنة الرابعة عشرة، أيضاً:

-Delany, G. His Private papers, Middle East Center, st Antony's College, Oxford, P.6.

- Zanairi, G. his private papers, Middle East Center, st Antony's College, Oxford P. 161.

-Litle,T, Modern Egypt, London 1967, P. 84.

– حلمي أحمد عبد العال شلبي: الحياة البرلمانية في مصر، رسالة للحصول على درجة الدكتوراة في الآداب من قسم التاريخ، جامعة عين شمس عام ١٩٨٣ص (٣٠٢).

(٦٨) محمد جمال الدين المسدي -يونان لبيب- عبد العظيم رمضان : مصر في الحرب العالمية الثانية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. مؤسسة الأهرام، ص : ١٠ وكان هتلر قد أقبل على تصفية الماضي بكل آثاره -استعداداً للحرب- كما كان معظم الألمان على استعداد لتقديم كل تصضحيات يطلها الزعيم، وانتشر آنذاك شعار نازي شعبي يقول "المصلحة المشتركة قبل المصلحة الشخصية".

انظر وليام شير: تاريخ المانيا الهتلرية ج١ ترجمة خيري حماد دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٢، ص (٤٢٤).

(٦٩) Falls. C: the Second world war, London 1948, P. 15.

(٧٠) محمد جمال الدين المسدي وآخرون: المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٧١) كانت ألمانيا قد فرضت في ١٦ مارس سنة ١٩٣٥ الخدمة الإلزامية متحدية بذلك جميع المعاهدات السابقة، وقد غفرت لها بريطانيا هذا التحدي، وعقدت معها اتفاقاً فردياً يسمح لها بإعادة بنا اسطولها -الذي غدا مساوياً للأسطول البريطاني- وكانت المانيا قد أنشأت قوة جوية في ربيع سنة ١٩٣٥مساوية لسلاح الجو البريطاني، انظر: ونستون تشرشل، مذكرات، الجزء الأول دار أسامة بيروت ١٩٦١م ترجمة خيري حماد ، ص ص (٩٥-٩٦).

(٧٢) بعث السير مايلز لامبسون -المندوب السامي البريطاني- إلى المستر ايدن -وزير الخارجية- في برقيته، أنه من الضروري التحرك بإيجابية لتحقيق ذلك الغرض بالإضافة للتوضيح للنحاس وللأوصياء الثلاثة "أنه من الضروري بالنظر للعلاقات الوثيقة التي تربط مصر ببريطانيا العظمى الامتناع عن إحاطة الملك بكل ما هو ليس بريطاني.

F.O, 407, 219, J4234, 2, 16, No.83, from Sir M. Lambpson to Mr. Eden No. 414, Telegraphic.

(٧٣) محمد أحمد فرغلي باشا: عشت حياتي بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص (٦٤).

Zananiri: Opcit P. 162.

(٧٤) تم تشكيل مجلس الوصاية من "الأمير محمد علي، وعزيز عزت ، وشريف صبري" ، محمد التابعي "مصر ما قبل الثورة"، من أسرار السياسة والسياسيين، دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٨م، ص ٣٦، وكان النحاس قد حقق نجاحاً في منعه تعيين أحمد زيور في المجلس، بيد أنه فشل في محاولة ضم توفيق نسيم له.

F.O, 407, 219, J3942/2/16, No.77, Sir M. Lambpson to Mr. Eden No. 388 (Confidential)

(٧٥) حسن يوسف باشا: مصدر سابق، ص (٩٠).

F.O,407, 219, J42234/2/16, No. 83.

(٧٦) حسن يوسف باشا: المصدر السابق نفس الصفحة. F.O, Ibid

(٧٧) للمزيد من التفاصيل، انظر: القسم الأول ، الفصل الأول ص ص (٢١-٢٢).

(٧٨) كان الإنجليز يعترضون على شخص محمد محمود خليل بسبب ميوله الفرنسية مما يتعارض مع سياستهم الرامية إلى تدعيم النفوذ الإنجليزي في مصر.

(٧٩) مجلس النواب ، دور الانعقاد العادي الأول في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦ الجلسة (٦). F.O, 407, 219, J8676/2/16, No. 132, Mr. Kely to Mr. Eden (Cairo) 26th June 1936.

- محمود كامل: يوميات محام، كتاب اليوم عدد (٢٣١) أول يوليو سنة ١٩٨٤ ص (١٣٤).

(٨٠) كان فيرونتشي يعمل بوظيفة كبير مهندسي القصر الملكي منذ عهد الملك فؤاد.

(٨١) F.O, 407/219, J4234/2/16, sir Varsittart from Secretary of state to sir M. Lampson (Cairo) No. 249. Telegraphic, Foreign Office May 13th 1936.

وكانت الدوائر البريطانية قد حذرت -غير مرة- من تزايد انتشار الدعاية الإيطالية في مصر

حتى قبل أن يتولى النحاس السلطة وعلى وجه التحديد في أواخر عام ١٩٣٥, انظر: - أحمد عبد الرحيم مصطفى: العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦-١٩٥٦) - معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٨، ص ص (١٢-١٣).

F.O, 371, 19074, No. 348, 2nd Sptember 1935, Decypher, tel from Mr. Kelly (Cairo), No. 994/3/35 from Mr. kelly (Cairo) 5th September 1935. No. 512 R. Decode from sir E, Drummond 7th September 1935.

(٨٢) F.O, 407/219, J4278/2/16, No. 84, sir M. Lampson, to Mr. Eden (Cairo) May 12/1936.

(٨٣) F.O, 407/219, No. 86, J4330/2/16, sir M. Lampson to Mr. Eden No. 429, Tele-graphci (Cairo) 14 May 1936.

(٨٤) وقد كان لكل منهم بغيته من هذا الأمر، فشريف صبري كان ينفذ رغبات الإنجليز والتي تتمثل في صبغ الملك بالصبغة الإنجليزية أي تربيته تربية انجليزية سليمة، أما النحاس فكان يرغب في إبعاد الملك عن مصر حتى يتسنى له التصرف بحرية كاملة دون معارضة منه وخاصة بعد اختفاء والده فؤاد خصم الوفد العنيد.

(٨٥) كان علي ماهر يتذرع بحجة مفادها أن ذهاب الملك إلى انجلترا سوف يساء فهمه من العامة ويترك أثراً سيئاً في مصر بينما كان هدفه الحقيقي إبقاء الملك تحت سيطرته ليسهل عليه احتواؤه عن قرب.

(٨٦) البستان: العدد ١٥٨ لسنة ١٦ في الثاني من يناير سنة ١٩٣٧م ص (٤).

(٨٧) لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦-١٩٥٢م، الطبعة الأولى مكتبة مدبولي سنة ١٩٨٩ك. ص (١٠٢).

(٨٨) هو ادوارد فورد ابن عميد كلية ايتن السابق وقد تم ترشيحه من قبل عمية الكلية اللاحق.

F.O, 407, 219/5722/2/16, No. 134, Mr. Eden to Mr. Kelly (Cairo) foregin in office June 24/1936.

(٨٩) كان النحاس قد عرض هذه الرغبة أثناء لقاء ودي له مع المندوب السامي في الثالث عشر من مايو سنة ١٩٣٦م، وطلب منه أن يشمل العفو جميع الأشخاص الذين أدينوا في قضايا القنابل أبان عهد صدقي والذين قبض عليهم كذلك في انتفاضة ١٩٣٥م.

F.O, 407/219 (J4372/2/16) No. 87, sir M. Lampson to Mr. Eden (Received May 15) (Cairo) May 15, 1936 No. 431 (Telegraphic)R.

(٩٠) وكانت إجابته في البداية أنه ليس على علم بكل هذه القضايا وأنه من الضروري الاطلاع على ملفاتها والنظر بالتالي فيما سيتركه هذا الأمر من رد فعل، وعلى هذا الأساس لا يجب الإقدام على عمل ما من شأنه من أن يزعزع من سلطة البوليس ، أو يخلق أثراً سيئاً في الرأي العام البريطاني وكان رد النحاس أن هذا الموضوع كان محتماً إثارته في البرلمان وأنه سوف يكون من الصعب عليه أن يقاوم مطالب النواب -الخاصة بالعفو- تحت قبة البرلمان بإصدار العفو العام بدلاً من الاضطرار للموافقة عليه في ضوء إصدار النواب على ذلك، وأن ذلك من شأنه أن يخلق نوعاً من الشعور الطيب ويساعد على التعاون المصري البريطاني، راجع F.O, Ibid.

(٩١) F.O, Ibid.

(٩٢) F.O, 407/219, (J4372/2/16) No. 87, Sir M. Lampson to Mr. Eden (Received May 15), Cairo 15 May1936 No. 431, (Telegrphic), R.

(٩٣) F.O, 407/219, (J4412/2/16) No. 90, sir M. Lampson to Mr. Eden (Received May 16) No. 90, sir M. Lampson to Mr. Eden (Received May 16) Cairo 16 May 1936 No. 438, Telegraphic , R.

(٩٤) وتتمثل في : أولاً: ارسال احتجاج يؤكد للنحاس ضرورة جعل المسألة محددة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية أي لا دخل للبرلمان فيها. ثانياً: احتجاج مكتوب يحمل النحاس تبعات النتائج الخطيرة المترتبة على ذلك الأمر. ثالثاً: بذل الجهد الكافي لإقناع النحاس بالعدول عن ذلك شفهياً.

F.O, 407/219, (J4413/2/16) No. 91 sir M. Lampson to Mr. Eden Recived May 16, No. 439 (Cairo May 16/1936).

(٩٥) أبرز المندوب السامي -في برقيته إلى المستر ايدن- مزايا وعيوب الاقتراح الأول فذكر أن الاقتراح الأول ربما يؤدي إلى استسلام النحاس - مع احتمال اتحاد جميع الأحزاب ضد الإنجليز-، أو إلى عدم استلامه، وفي الحالة الثانية فإن على الإنجليز عدم تقبل الهزيمة بأي شكل من الأشكال حتى لو استدعى الأمر قطع محادثات الاتفاقية المقترحة، والاستيلاء على جمارك الأسكندرية واستدعاء القوات البريطانية لاستعادة النظام، وعن الاقتراح الثاني يذكر المندوب السامي أن أبرز مساوئه -إذا لم يحقق هدفه في ردع النحس- تتمثل في الغضب الشعبي على الإنجليز لاحتجاجهم الرسمي ونجاح الحكومة في تحدي ذلك. وعلى أساس تلك الاعتبارات رجح المندوب السامي الاقتراح الثالث وفضله مع إجراء تعديل فيه يتمثل في: أ) استبعاد القضايا الإجرامية. ب) تحديد العفو العام بالقضايا السياسية من نوفمبر ١٩٣٥م) إرفاق العفو عن الطلبة ببعض التصريحات التي تشير إلى تأييد القانون والنظام.

F.O, 407/219, (J4413/2/16) No. 91 sir M. Lampson to Mr. Eden (Recived 16 May) No. 439 (Cairo) May 16, 1936.

(٩٦) تم الاتفاق خلال ذلك اللقاء على أن فكرة العفو العام سيئة للغاية لأنها ستؤثر على سلطة البوليس وعلى روحهم المعنوية في المستقبل وأن الأمر الأمثل لذلك هو:

-استبعاد الفكرة نهائياً مع محو سجلات الطلبة المشاغبين في أحداث نوفمبر ١٩٣٥م، استبعاد المسجونين عام ١٩٢٤م (مصرع السردار) من ذلك معالجة قضايا عام ١٩٣٠م عن طريق لجنة خاصة.

F.O, 407/219 (J4414/2/16) No. 92, sir M. Lapmson to Mr. Eden (Received May 17) No. 440 (Telegraphic) R. Cairo 17, 1936.

(٩٧) F.O, Ibid.

(٩٨) راجع ما كتب عن موقف النحاس من قانون الاجتماعات والمظاهرات ص ص (٩٩-١٠٢) من هذا الفصل.

(٩٩) هدى جمال عبد الناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية (١٩٣٦-١٩٥٢) الطبعة الأولى - دارة المستقبل العربي، ١٩٨٧م، القاهرة ، ص (٧٥).

(١٠٠) Abdalla A: the student movement and national politics in Egypt (1973-1923) London P. 44.

(١٠١) Holden, A. from His private papers, P. 13

Middle East Center, st. Antony's College Oxford - zananiri: Opcit, P. 171.

(١٠٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: نفس المصدر السابق، ص(١٣)، محمد شفيق غربال:نفس المصدر السابق ص(٢٦٩)، القضية المصرية، نفس المصدر، ص (٤٥٥).

Delany, G. Opcit, P3.

(١٠٣) محمود سليمان غنام: المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العملية، القاهرة، مطبعة دار الكتب (١٩٣٦) م ص (١٧)، .Delany, G. Opcit, P.4

(١٠٤) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، البحث عن الديمقراطية، دار ابن خلدون - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢م ، ص (٧٤).

Delany, G. Opcit, P5. -zananiri: Opcit, P. 160.

(١٠٥) Delany, G. Opcit P.5

(١٠٦) تكون الوفد من مصطفى النحاس -محمد محمود- إسماعيل صدقي - عبد الفتاح يحي- واصف بطرس غالي - أحمد ماهر - علي الشمسي- عثمان محرم- محمد حلمي عيسى- محمود فهمي النقراشي- أحمد حمدي سيف النصر. انظر:

-Avon Papers, Papers of Lord Avon (Antony Eden)Public record office, Richmond, U.K.F.O, 954/5, August, 13th 1936.

(١٠٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق، نفس المكان.

(١٠٨) Abdalla, A. Opcit, P.2.

(١٠٩) Siegfied, A. Suez and Panama London , 1940, P. 97

(١١٠) Avon Papers, Opcit, August 26th , 1936.

(١١١) كوكب الشرق: العدد (٢٥٦٨) في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦، ص (٢).

(١١٢) F.O, 407/221, (J3520/20/16) No. 12 , sir M. Lampson to Mr. Eden (received) August No. 902 (Cairo July 28, 1937).

(١١٣) أوجز الإنجليز مشاكل النحاس الداخلية في ثلاثة مشاكل: أولها - نظام التعليم والبطالة الناجمة عن عدم تعيين المئات من خريجي المدارس والكليات واحتمال انتشارهم في الريف المصري لنشر الأفكار الهدامة والدعوة للثورة. وثاني المشاكل - المالية، حيث تعاني أجهزتها من الضعف في الإدارة والقيادة رغم جهود مكرم عبيد. وثالث المشاكل - حاجة مصر للخدمة المدنية الصحيحة (الإصلاحات)، وفي هذا الصدد يعترف الإنجليز بمسئوليتهم عن مشاكل

مصر السالفة الذكر حيث ذكروا أن الإصلاحات التي قاموا بها كانت بمثابة ساندة لمبنى على وشك الانهيار. راجع: F.O, Ibid.

(١١٤) Avon Papers, Opcit, 31th December 1937.

(١١٥) محمد أحمد فرغلي : مصدر سابق، ص (٧٢).

(١١٦) حدث ذلك في عشية مقابلة متوقعة للنحاس والسفير البريطاني مع الملك يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٧ حيث كرر السفير للنحاس أنه من الضروري تكرار زيارته للملك وإقناعه بأن هدفه وهدف حكومته مساعدته في تصريف أمور الدولة العليا.

F.O, 407/221 (J3402/20/16) No. 6, sir M. Lampson to Mr. Eden (Received July 29) No. 90 saving) Telegraphic Cairo 25 July 1937.

(١١٧) F.O, Ibid.

(١١٨) Avon Papers, Opcit, 31th December 1937.

(١١٩) F.O, 407/221 (J3520/20/16) No. 12 sir M. Lampson to Mr. Eden No. 902 Cairo , July 28/1937.

(١٢٠) F.O, 407/221 (J3452/20/16) No. 8 sir M. Lampson to Mr. Eden No. 97 Saving Telegraphic Cairo Julay 27/1937.

(١٢١) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص (٢٢-٢٦).

(١٢٢) محمد صابر عرب: ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م، والحياة السياسية المصرية، الطبعة الأولى ، دار المعارف ١٩٨٥م، ص (١٧٤) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر -١٩٣٦ ١٩١٨م، الطبعة الثانية – مكتبة مدبولي ١٩٨٣م، ص (١٧٢).

-F.O, 371/31567 from Cairo to Foreign Office sir M. Lampson No. 483, 4th February 1942.

– مذكرات إبراهيم عبد الهادي: مجلة روز اليوسف: العدد ٢٨٢٧ في ١٦ أغسطس سنة ١٩٨٢م، ص (٣٤).

(١٢٣) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، الجزء الثالث، ص (١٠٤).

(١٢٤) المصري في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٢م.

- F.O, 371/3/567 Telegram from sir M. Lampson No. 502, 5th Feb. 1942.

– عبد العزيز علي: الثائر الصامت تقديم د.عبد الخالق لاشين، دار المعارف ١٩٧٦، ص (١٨٩).

(١٢٥) المصري في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢م، عبد العزيز علي: المصدر السابق ص (١٩٠) F.O, Ibid.

(١٢٦) كان النحاس – وخلال فترة إبعاده عن السلطة- يصعد هجومه على الإنجليز في كل لقاءاته السياسية. وقد ضاق به الإنجليز ذرعاً في منتصف عام ١٩٤١م، ولكنهم كانوا يتحفظون على عودته إلى السلطة في تلك الفترة بسبب عدم رغبتهم في إغضاب الملك وسري باشا من ناحية وعدم ضمانهم لانقياد الوفد لإرادتهم أو الالتزام بما يريدون تماماً من ناحية ثانية، – لمزيد من التفاصيل انظر: -محمد التابعي: مصدر سابق، ص (١٩٥) لطيفة محمد سالم: مصدر سابق،

ص (١٠٧). عبد العظيم رمضان : مصدر سابق، ص (١٥٩). F.O, 371/27431 Telegram from sir , M. Lampson Cairo No. 2465, 7th Aug. 1941.

(١٢٧) حسن يوسف (باشا): مصدر سابق، ص (١٣٧).

(١٢٨) F.O, 371/31568 Telegram from sir M. Lampson, Cairo, No. 612, 17th Feb, 1942

(١٢٩) F.O, Ibid, Al Hadidi, Opcit, P. 189.

(١٣٠) كان رئيساً لجماعة الشبان المسلمين ووزيراً سابقاً للدفاع الوطني. F.O, Ibid.

(١٣١) عبد الهادي عبد الحكيم محمد الخطيب: الدور السياسي حركة الأخوان المسلمين في المجتمع المصري ١٩٣٦-١٩٥٢م. رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٠م، ص (٢٣٦)، - باجرات سيرانيان، الوفد والأخوان المسلمون ترجمة عن الروسية بشير السباعي، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م، ص ص (٢٣-٢٤)، عبد العظيم محمد رمضان: "الأخوان المسلمون والتنظيم السري" روز اليوسف سنة ١٩٨٢م، ص (٤٤). F.O, Ibid.

(١٣٢) F.O, Ibid.

(١٣٣) Al Hadidi, M.A.A.SH. Opcit, P.P 189-190.

(١٣٤) كان وكيلاً للديوان الملكي وكان النحاس يرى أن وجوده -بعد إبعاد علي ماهر- لا يشكل أدنى خطورة، بيد أنه رضخ لرغبة الإنجليز ووعدهم بإبعاده مستقبلاً. F.O, Ibid.

(١٣٥) F.O, Ibid.

(١٣٦) كان النحاس حريصاً إلى أبعد الحدود على تحسين صورة الإنجليز لدى الشعب المصري، وقد بالغ في هذا المجال بطريقة مهينة، فراح يلقي الخطب السياسية -في جميع المناسبات الدينية والقومية- التي تمتدح الإنجليز وتثني عليهم وتشيد بفضلهم على الشعب المصري، ومن أمثلة ذلك، ما حدث في مناسبة المولد النبوي الشريف حيث ألقى خطاباً سياسياً وبدلاً من تهنئة الشعب المصري بهذه المناسبة الدينية العظيمة راح النحاس يمتدح الإنجليز وأوضح في خطابه "أن القرآن الكريم ينص على احترام الوعود والعهود حتى لغير المسلمين" وكان يقصد من وراء ذلك إلى حث المصريين على الالتزام -حكومة وشعباً- بتنفيذ معاهدة ١٩٣٦م، وذلك على أثر تسرب أخبار التدخل الإنجليزي العنيف في ٤ فبراير وتأثيره السلبي على موقف المصريين من الإنجليز.

- F.O, 371/31569, J1087/98/16, sir M. Lampson Cairo No. 719, 5th March 1942.
- F.O, 371/31570, (J1619/38/16), Telegram from sir, M. Lampson Cairo No. 1000 , 6th, April 1942.

(١٣٧) F.O, 371/31570 (J1087/98/16), sir M. Lampson Cairo No. 719, 5th March 1942.

(١٣٨) F.O, 371/31570, (J1619/38916), Telegram from sir M. Lampson , Cairo No. 1000 , 6th April 1942.

(١٣٩) F.O, 141/829 P. 2, 13681 Political Situation Mr. Grafftey Smith, 18/4/1942.

(١٤٠) F.O, Ibid.

(١٤١) F.O, Ibid.

(١٤٢) F.O, Ibid.

F.O, 141/829/P.2, 136881, Political Situation Draft Telegram No. 1262 sir M. Lampson to Mr. Eden 4/5/1942.

(١٤٣) F.O, Ibid.

(١٤٤) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٧٢-٦٩).

(١٤٥) F.O, 141/829/P.2 136881, Political Situation Mr. Smart 8/6/1942.

(١٤٦) ذكر أنهم يقضون معظم أوقاتهم في لعب الورق مع حرم النحاس. F.O, Ibid.

(١٤٧) كان أخشى ما يخشاه الإنجليز في تلك الفترة، هو ما تسعى إليه السراي من إبعاد النحاس وتشكيل حكومة ائتلافية حيث اعتقد الإنجليز أنها ستكون ضد الإنجليز ولصالح السراي.
-F.O, 141/829/P.2 136881, Political Situation, Mr. Smart 8/6/1942.

(١٤٨) F.O, Ibid.

(١٤٩) وأنه إذا بدأت هذه المطالب في التبلور في ذهن النحاس فإن عليهم إبلاغه أنه بعدما ساعده الإنجليز في العودة إلى السلطة فإنه من الضروري أن تكون تصرفاته في حدود المعقول، وأن يرجع إليهم في جميع الأمور المتعلقة بالحكم.
F.O, 141/829/P.2, 136881 from sir M. Lampson to Mr.A. Eden 1508, 4/6/1942.

(١٥٠) F.O, Ibid.

(١٥١) صوت الأحرار : العدد الخامس من السنة الأولى في الأول من أغسطس سنة ١٩٤٥م، ص (١٠).

(١٥٢) ذكر أن هذا المشروع غير مكتمل وهو يتعلق بجمع مبلغ غير محدد من المال ، لهدف غير محدد كذلك، وأن السفير قرأ يوماً ما اسم زوجته كعضو منظم في اللجنة الخاصة بالمشروع، من دون استشارته هو أو زوجته، راجع F.O, Ibid.

(١٥٣) تم استعراض هذا الموضوع خلال الحديث الذي تم بين السفير البريطاني وأمين عثمان في ١٦ من يوليو سنة ١٩٤٣حيث ذكر السفير أنه يظن في وجود دليل مؤكد على وجود قضية سوء استغلال السلطة والنفوذ من قبل أحمد الوكيل - شقيق زينب الوكيل- وأن هذه القضية تتعلق بمحاولة تهريب كمية من الذهب من مصر إلى فلسطين - مع حرم النحاس- حيث رافقها شقيقها في القطار وأن ثمن الذهب المهرب يبلغ حوالي ثلاثين ألف جنيه استرليني، وقد أكد السفير لأمين عثمان أنه في حالة وجود أي دلائل على صحة هذه الواقعة فإنه سوف يبلغ الموضوع إلى النحاس ليطلب منه التحرك إلى أن تظهر الحقائق كاملة : راجع
F.O, 141/906, 136881, El Nahas Mustapha (Pasha) & Madame, from Mr. Burrows of (16/7/1943).

(١٥٤) كان مكرم عبيد قد قرر أن يرفع عريضة إلى الملك عن مظالم وزارة النحاس، وكانت فكرته أن

تكون العريضة في ٢٠ صفحة ثم زادت إلى ٤٠ صفحة ثم أصبحت كتاباً هو الكتاب الأسود.
انظر : يونان لبيب: الوفد والكتاب الأسود، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ١٩٧٨ص ١٢ .

F.O, 141/962, 13794, From Mr. Walter Smart, 15/1/1944 (Black Book).

(١٥٥) وذلك على الرغم مما أعلنه النحاس في مجلس الشيوخ من أن حكومته مستعدة للرد في البرلمان على أي أسئلة بشأن محتويات الكتاب الأسود، ولكنها لا تميل إلى مقاضاة مكرم عبيد لأن ذلك الأمر يستغرق وقتاً طويلاً، ثم تلا ذلك سلسلة من المساءلات البرلمانية وطلبات الإحاطة والمناظرات، جميعها انتهت بالتصويت لصالح الحكومة وبإدانة تصرف مكرم عبيد والتعبير عن الثقة الكاملة بالنحاس وحكومته.

انظر: F.O, 371/41327, 136674 Confidential (16503) (J828/31/16) Lord Killearn to Mr. Eden, No. (207) Cairo 25th February 1944.

(١٥٦) F.O, Ibid.

(١٥٧) F.O, Ibid.

(١٥٨) كريم ثابت: مذكرات ، جريدة الجمهورية في ١٢ من يونية ١٩٥٥ ص (٣).

(١٥٩) يونان لبيب: تاريخ الوزارات المصرية ص (٤٥٢). F.O, Ibid.

(١٦٠) تم في هذه التعديلات قبول استقالة كل من كامل صدقي وزير المالية ومحمد عبد الهادي الجندي وزير الأوقاف، بالإضافة إلى تعيين محمد فؤاد سراج الدين -وزير الزراعة- وزيراً للداخلية، مع قيامه مؤقتاً بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية، وعبد الحميد عبد الحق -وزير الشئون الاجتماعية- وزيراً للأوقاف، مصطفى نصرت- وزير الوقاية المدنية- وزيراً للمالية، فهمي حنا ويصا – عضو مجلس الشيوخ- وزيراً للوقاية المدنية: انظر : يونان لبيب رزق : نفس المصدر السابق ص ٤٥٢، وأيضاً F.o, Ibid.

(١٦١) F.O, Ibid.

(١٦٢) صرح الإنجليز بأن أقصى درجات الفشل من جانب حكومة الوفد كانت في معالجتها لموضوع انتشار وباء الملاريا في صعيد مصر خلال شهور الشتاء في ١٩٤٣، سنة ١٩٤٤م. وقد أصدرت السفارة بياناً بذلك مما أثار حفيظة النحاس كما شجع المعارضة والقصر على مهاجمته.

(١٦٣) F.O, 371/41327 (Chpher) Lord Killearn, No. 390, 1t march, 1944.

(١٦٤) F.O, 371/41327 (Confidential) 16503 (J826/31/16) Lord Killearn to Mr. Eden No. 207 Cairo, 25th Feb 1944.
F.O, 371/41327, Lord Killearn, No. 390 1st March, (4) 1944.

(١٦٥) كانت الأزمات بين القصر والحكومة قد وصلت إلى مداها على أثر انتشار الملاريا في صعيد مصر ، حيث زادت المجاعة من نسبة الوفيات وأدى فشل الحكومة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب إلى أن يحاول القصر استخدام هذا الفشل كورقة لصالحه، وقد قام الملك

بزيارات تفقدية للمديريات المنكوبة في فبراير ١٩٤٤ حيث أحيطت زياراته بهالة من الدعاية عن العطف الملكي على الفلاحين المنكوبين بالمقارنة بالحكومة المهملة، وحاول النحاس الرد على ذلك بالقيام بدوره بجولات في الصعيد ، وقد أغضبت هذه الجولات القصر الذي رأي أنه قصد بها تقليد الجولات الملكية وقد زاد الأمر سوءًا، التصريحات التي أدلى بها النحاس مؤكداً أن أبناء الصعيد في حالة صحية جيدة وأنهم سعداء بإدارة الحكومة فقد رأي الملك في هذه التصريحات انتقاداً مقنعاً لاهتمامه بسكان مديريتي قنا وأسوان. وقد أدى ذلك إلى محاولة فاروق التخلص من النحاس في أبريل ١٩٤٤م ولكن السفارة أحبطت هذه المحاولة، راجع: يونان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية ص ص (٤٥٥-٤٥٦). وأيضاً:

F.O, 371/41327 (Cypher) - Lord Killearn No. 746, 15th April 1944.

(١٦٦) F.O, 371/41327 (Confidential), (16503) (J826/31/16) Lord Killearn to Mr. Eden No. 207, Cairo 25th February, 1944.

كان المصريون قد تنفسوا الصعداء بعد انتصار الإنجليز في العلمين ونزول القوات الأمريكية في شمال أفريقيا، واطمأنوا إلى أن خطر الحرب قد زال عن مصر -إلى غير رجعة- فأخذوا يهتمون بما ستكون عليه قضية بلادهم في أعقاب الحرب، ولذا ازدادت مطالبهم في أعوام ١٩٤٣-١٩٤٤ في المطالبة بإعادة النظر في المعاهدة، وكان النحاس قد كرر تلخيص مطالب مصر في نوفمبر ١٩٤٢م، وذكر أن انجلترا لم تقصر في أي وقت من الأوقات -مهما كان عصيباً - في مراعاة أقصى احترام لاستقلال مصر، وفي بذل أعظم اهتمام لحماية مصالحها، كما اتخذ خطوة مشابهة في مجلس النواب في ٣١ مايو سنة ١٩٤٤م، حول علاقة مصر بانجلترا، وعدد التصريحات التي أدلى بها مسئولون انجليز اعترافاً بالخدمات التي أدتها مصر لقضية الحلفاء منذ عام ١٩٤٠، وفي ٢٦ أغسطس ١٩٤٤، وهو ذكرى مرور ثمانية أعوام على توقيع المعاهدة، خطب النحاس في الأسكندرية، وقال أن هدف مصر هو الاستقلال التام - انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصدر سابق ص (٤٩)، حسن يوسف: مصدر سابق ، ص (١٨٧).

(١٦٧) F.O, Ibid.

(١٦٨) F.O, Ibid.

(١٦٩) F.O, 141/829/P.2 136881 from sir M. Lampson to Mr. A. Eden, 1508, 4/6/ 1942.

(١٧٠) لمزيد من التفاصيل عن علاقة النحاس بالملك، انظر القسم الأول، الفصل الأول ص (٢٤-٣٠).

(١٧١) Little, T. Modern Egypt, London 1967, P. 91.

Vatikiotis, P.J, Moden history of Egypt, London 1969, P. 355. Opcit, the History of Egypt from Muhammad Ali to Mubarak London 1985. P. 354

كانت حادثة جامع عمرو بن العاص هي الذريعة التي تذرّع بها الملك وأقدم في أثرها على طرد

النحاس من الحكم، وفحواها أن الملك شاهد -عندما كان ذاهباً لصلاة الجمعة اليتيمة في جامع عمرو بن العاص- لافتات مكتوباً عليها "يحيا الملك مع النحاس" فأمر على الفور محمود بك الغزالي -مدير الأمن العام بنزعها بحيث لا يراها عقب عودته من الصلاة، فامتثل الغزالي للأمر، بيد أن فؤاد سراج الدين أصدر أمراً -من الأسكندرية- بوقف الغزالي عن عمله، وأذاع ذلك في الصحف وتشبث الملك بضرورة عودة الغزالي إلى عمله بينما رفض النحاس ذلك وتشبث بقرار وقفه عن العمل، وكان حسنين باشا قد اقترح حلاً وسطاً وهو إعادة الغزالي إلى عمله ولو لفترة قصيرة ينقل بعدها إلى وظيفة أخرى، ولكن النحاس رفض ذلك وبذلك وصلت الأزمة إلى طريق مسدود. حسن يوسف باشا: مصدر سابق، ص (١٨٧). Al Hadidi M.A.A.SH Opcit, P.P (200-201).

(١٧٢) محمد أحمد فرغلي (باشا) : مصدر سابق، ص ص (١٠٧-١٠٨)، لطيفة محمد سالم : مصدر سابق، ص (٢٧٤).

(١٧٣) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)، دار الشروق ، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٢-ص (٢٩٨)، أحمد حمروش: مصدر سابق ، ص (٨٤)، صوت الأمة في ١٢ من يناير (١٩٥٠م).

(١٧٤) فوزي جرجس: دراسات في تاريخ مصر السياسي من العصر المملوكي، الدار المصرية للطباعة والنشر القاهرة، ١٩٥٨، ص ص (٢٠٦-٢٠٨).

(١٧٥) شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية في مصر (١٨٨٢-١٩٥٦)، القاهرة، الطبعة الأولى ص (١١١)، -سيد مرعي: أوراق سياسية ج١ مطابع الأهرام التجارية ص (١٧٩).

(١٧٦) محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ص (١٧٢).

(١٧٧) طارق البشري ، نفس المصدر السابق، ص (٢٠٧) وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني ، الفصل الرابع، ص ص (٢٣٢-٢٣٣).

(١٧٨) The Times, 7 Jan 1950.

(١٧٩) F.O, 371/80347/from Cairo to Foreign Office sir R. Campbell, No. 18, 6th January 1950.

(١٨٠) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الأول، المجلد الأول، مضبطة الجلسة الافتتاحية في ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ص ٥، الضياء، العدد الخامس في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠، ص ٣، عبد اللطيف البغدادي: مذكرات، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث ١٩٧٧ ص ٣٩، صلاح الشاهد: ذكرياتي بين عهدين، دار المعارف ص ص (١٦٤-١٦٥).

(١٨١) طارق البشري : نفس المصدر السابق ص (٣٢٨).

(١٨٢) جاء في المذكرة المصرية أنه من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار حالة الرأي العام المصري - وتطور وعيه القومي، وأنه أصبح يعتقد بعد تجارب قاسية متوالية أنه لا فائدة من المفاوضة إلا على أساس جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزاً وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، وأن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملاً في خدمة السلام العالمي قبل "أن

تصان حقوقها الوطنية صيانة كاملة، وأنها ترحب بالدخول في محادثات للتفاهم بشأن مواجهة الأخطار التي تهدد الأمن الدولي والمساهمة في الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعي الدولي.

- القضية المصرية، مصدر سابق ص (٥٨٨).
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصدر سابق، ص (٧١).
- سيرانيان: مصر ونضالها ضد الاستعمار: مصر سابق ص (٢٢٢).

(١٨٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: نفس المصدر ص (٧١)، سيرانيان: نفس المصدر، ص (٢٢٣)، القضية المصرية، نفس المصدر ص ص (٥٨٨-٥٨٩).

(١٨٤) طارق الشري: نفس المصدر السابق، ص (٣٣١).

(١٨٥) وإن كانوا قد زعموا أن وجود القوات البريطانية في مصر، نابع فقط من أهمية موقعها الجغرافي، وليس بسبب رغبتهم في التدخل في السياسات المصرية وأنه طبقاً لذلك فإنه يجب أن يكون لهم في قناة السويس في وقت السلم نقطة ارتكاز لقاعدة عسكرية مع جميع المنشآت اللازمة لها حتى إذا ما قامت الحرب فإن القوات البريطانية تكون في وضع يمكنها من الرد على أي هجوم.

F.O, 371/80379, Confidential, Anglo-Egyptian Treaty Negotiations.

(١٨٦) وكان النحاس قد تقابل مع السفير البريطاني رالف ستيفنسون صباح يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠، وأوضح له بجلاء رفض مصر لمبدأ الدفاع المشترك في وقت السلم، كما عاتبه بسبب توقف شحن الأسلحة البريطانية إلى مصر، وهدد بحصول مصر على الأسلحة من أي مصدر آخر، كما أنه ذكر أنه لا توجد أخطار حرب وشيكة في الشرق الأوسط.

F.O, 371/80379, saving Telegram, By Confidential Bag, No. 178 sir Ralph Stevenson 9th October, 1950.

(١٨٧) F.O, 371/80379, confidential, Anglo Egyptian, Treaty, Negotiations.

(١٨٨) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الأول، مضبطة الجلسة الافتتاحية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠م، ص (٥).

Al Hadidi: M.A.A.SH Opcit., P.P 229-230.

(١٨٩) F.O, 371/80384 Cypherlotp, from from Cairo to Foreign Office, sir, R. Stevenson, No.827, 28th Novermber, 1950 confidential.

(١٩٠) F.O, 371/80384 Cypherlotp, from from Cairo to Foreign Office, sir, R. Stevenson, No.827, 28th Novermber, 1950 confidential.

(١٩١) القضية المصرية: مصدر سابق، ص ص (٥٩٠-٦٧٣).

(١٩٢) نفس المصدر السابق، ص (٦٧٣).

(١٩٣) دار الوثائق القومية: محافظ عابدين، محافظ الأحزاب السياسية، حزب الوفد (٢١٦)، نص بيان النحاس بإلغاء المعاهدة، مجموعة مضابط وملاحق مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي السادس والعشرين، المجلد الرابع مضبطة الجلسة التاسعة والأربعين في الثامن من أكتوبر

سنة ١٩٥١م ، ص (٤١٨٤)، صلاح عزام، مصطفى النحاس، وثائق، مطابع سجل العربي د.ت، ص ص (٩-٣١).

Hopwood, D. Egypt, Politics and Society 1945-1984, Second Edition, st Antony's college, Oxford 1945, P. 29.

Kiernan, T. The Arabs, their History aims and challenge to the Industrialized world London 1978, P. 333.

- الزمان: في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥١م، ص (١).

(١٩٤) وقد جاء في هذه المقترحات إنشاء قيادة للشرق الأوسط تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والتي ترغب في المساهمة في ذلك ، وقد أعربت الدول الأربع عن استعدادها للاشتراك في إنشاء هذه القيادة بالإضافة إلى استعداد استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ، ودعت مصر للاشتراك كعضو مؤسس فيها على أساس المساواة مع المؤسسين الآخرين، وفي مقابل ذلك تقوم الحكومة البريطانية بسحب قواتها التي لا تخصص للقيادة المتحالفة، كما تضمنت المقترحات قيام مصر بتقديم كافة التسهيلات الخاصة بالدفاع الاستراتيجي في وقت السلم، وكافة التسهيلات والمساعدات الضرورية في حالة الحرب أو التهديد بها، انظر عزة وهبي: تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة سنة ١٩٨٥م، ص (١١٦).

(١٩٥) عزة وهبي: نفس المصدر والصفحة، كمال الدين رفعت: مذكرات حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤م، إعداد مصطفى طيبة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة، د.ت، ص (٧٠)، شهدي عطية الشافعي: مصدر سابق، ص (١١٣).

(١٩٦) عبد الفتاح حسن: ذكريات سياسية، مطابع الشعب، الطبعة الأولى ديسمبر ١٩٧٤م، ص(٥٤).

(١٩٧) مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الخامس، مضبطة الجلسة الخمسين، ص ص(٤٣٤٢-٤٣٤٦).

(١٩٨) الزمان، في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥١م.

(١٩٩) فعلى سبيل المثال تم إلغاء جميع الإعفاءات المالية التي كانت تتمتع بها السلطات العسكرية البريطانية مثل الرسوم الجمركية على المهمات والأسلحة والعتاد ومواد التموين، والرسوم المستحقة على مرور السفن وأجور النقل والاتصالات البرقية والتليفونية، كما تم إنهاء تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت إقامتهم بالبلاد لسبب الخدمة في القوات العسكرية البريطانية، ومنع هبوط الطائرات العسكرية بالمطارات أو حصولها على أية تسهيلات .. الخ.

انظر عزة وهبي: المصدر السابق، ص (١١٧).

(٢٠٠) F.O, 371/90116, from sir R. Stevenson , 10121/51G No. 10121/51G secert.

(٢٠١) F.O, Ibid.

(٢٠٢) هو سوري الأصل، مسيحي، من المعروفين بقربهم من الملك فاروق وكان معارضاً للوفد -على الرغم من صداقته لإبراهيم فرج وكيل وزارة الخارجية- وكان يعتقد أن حكماً ملكياً مطلقاً قد

يكون مناسباً لمصر بدرجة كبيرة، وقد اعتقد الإنجليز بمقدرته على تقديم النصيحة للملك فاروق بإقصاء الوفد عن السلطة، وقد عبّر جلاد، عن رغبته في أن تعقد مصر اتفاقية عسكرية معقولة مع بريطانيا - بعد إقصاء الوفد عن الحكم-، كذلك ذكر جلاد أن الملك في وضع سيء في مواجهة الوفد، وذلك لأنه يدرك أنه لو وقف ضد الوفد فإن الأخير سيكون قادراً على استئناف دور المدافع عن الدستور ضد الدكتاتورية، وأن الحل الأمثل للتخلص من الوفديين هو إعطاؤهم حبلاً يشنقون به أنفسهم.

-F.O, 371/90116, No. 7 (1011/3/51) Confidential British Embassy Cairo, 5th January, 1951.

(٢٠٣) .F.O, Ibid

(٢٠٤) F.O, 371/90116, from sir R. Stevenson, No. 10121/1/51G, Oct. 1951.

(٢٠٥) .F.O, Ibid

(٢٠٦) .F.O, Ibid

(٢٠٧) كمال الدين رفعت: مصدر سابق، ص ص (٧١-٧٢).

(٢٠٨) F.O, 371/90116, Secret, No. 758 of 17th October incidents in canal zone.

(٢٠٩) F.O, 371/90116 from Alexandria to Foreign Office sir R. Stevenson, No.757, 17th October, 1951. صلاح البستاني، معركة القنال كما شاهدتها، مكتبة العرب بالفجالة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٨ من يونية سنة ١٩٥٦، ص ص (١٧-٢٠).

(٢١٠) F.O, 371/90116, Cypherlotp, from Alexandria to Foreign Office, sir R. Stevenson No. 769, 18th October, 1951, Emergency Confidential.

(٢١١) F.O, 371/90119 Inward Saving, Telegram By Confidential bag, from Cairo to Foreign Office sir R. Stevenson, No. 128, 14 November 1951.

(٢١٢) F.O, 371/96858, from British Middle East Office (Fayid) to Foreign Office, sir T. Rapp, No.13 5th January, 1952 (confidential).

(٢١٣) فقد تقدمت في هذا اليوم قوة مكونة من خمسة آلاف جندي وحاصرت كفر أحمد عبده الواقعة بحي الجناين بالسويس وكانت تعززها الدبابات الثقيلة، وقطع الأنجليز جميع خطوط المواصلات البرية والتليفونية فأصبحت المدينة معزولة عزلاً تاماً عن العالم وبدأ الهدم، وفي الساعة العاشرة بدأت الدبابات تدك البقية الباقية من المنازل حتى أجهزت الدبابات علي عشرين منزلاً أخر فأصبح مجموعها سبعين منزلاً. انظر صلاح البستاني: مصدر سابق، ص (٢٩-٣١).

(٢١٤) شهدي عطية الشافعي: مصدر سابق، ص ص (١١٨-١١٩)، جمال الشرقاوي: حريق القاهرة، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى القاهرة، مارس ١٩٧٦م، ص (٥٠).

(٢١٥) تم إصدار هذه القرارات في الثالث عشر من يناير سنة ١٩٥٢م وجاء فيها، منح القروض بدون فوائد للتجار لحثهم على تثبيت أسعار السلع، وإعفاء طلاب الجامعة القاطنين في منطقة

القناة من مصاريف العام الدراسي ١٩٥١/١٩٥٢م وتوزيع البطاقات التموينية على كافة سكان المنطقة وإنشاء نظام جديد للبطاقات الشخصية، انظر: F.O, 371, from Cairo to Foreign Office, sir R. Stevenson No. 82, 16th January 1952.

(٢١٦) F.O, 371/96860, from Cairo to Foreign Office sir R, Stevenson No. 114, 19th January 1952.

(٢١٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصدر سابق، ص (٨٣).

(٢١٨) صلاح الدين البستاني: مصدر سابق، ص ص (٦٥-٧٧).

(٢١٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصدر سابق، ص ص (٦٥-٧٧).

(٢٢٠) محمد أنيس: حريق القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت ١٩٧٢م، ص ص (٥١-٥٢).

(٢٢١) تم اتهام كل من الأستاذ أحمد حسين رئيس حزب مصر الاشتراكي، محمد جبر حسن، ممدوح عبد المقصود، سليمان زخاري، علي عبد الحليم هاشم، علي محمد عبد الرحمن جاد الله، المتحف القضائي: قضية النيابة العسكرية رقم ٥٣٢، الأزبكية سنة ١٩٥٢م، المقيدة برقم ١٤٣ عسكرية عليا ١٩٥٢م (حريق القاهرة).

(٢٢٢) محمد أنيس: نفس المصدر السابق، ص (٥٤).

(٢٢٣) نفس المصدر والصفحة.

(٢٢٤) فؤاد كريم : مصدر سابق، ص (٤٩٧).

الفصل الرابع

مصطفى النحاس وقضايا مصر

الاجتماعية والاقتصادية

كانت وزارة النحاس الأولى "١٦ مارس – ٢٥ يونية ١٩٢٨" هي ثالث وزارات الإئتلاف[١] التي شكلها النحاس في أعقاب اختياره رئيساً للوفد، وهي الوزارة التي توقع لها الإنجليز أن تواجه العديد من الصعوبات بسبب ما أسموه "نقص الخبرة الإدارية والمقدرة الفنية لأعضائها من ناحية"[٢]، وللمتاعب المتوقع إثارتها من قبل من لم يقع عليهم الاختيار من بين الوفديين للدخول فيها -أمثال فتح الله بركات ومرقص حنا وعثمان محرم- من ناحية ثانية[٣]. بالإضافة إلى عدم تماسك مجلس الوزراء - بسبب وجود وزراء الأحرار فيه - من ناحية ثالثة[٤].

ومن جهة أخرى ورث النحاس -في بداية عهده برئاسة الوزارة في مصر- مسئولية هامة وخطيرة تمثلت في الرد على مذكرة الحكومة البريطانية التي تم إرسالها لوزارة ثروت -التي سبقت وزارة النحاس- في ٤ مارس ١٩٢٨م والخاصة بقانون الاجتماعات والمظاهرات[٥] حيث أن الأخيرة لم ترد عليها[٦].

ومن جهة ثالثة، استهل النحاس عهده -في رئاسة الوزارة- بمحاولة الاحتفاظ بعلاقات طيبة وودية مع الملك فؤاد[٧] الأمر الذي فسّره البريطانيون بأن النحاس إنما يطمع في مساندة الملك تحسباً لصدام وشيك ومرتقب معهم[٨].

وهكذا ألقت ظروف الحزب الداخلية -المتمثلة في حداثة عهد النحاس بالزعامة الوفدية من ناحية[٩] وعلاقاته بكافة القوى السياسية من ناحية ثانية- بظلالها على وزارة النحاس الأولى، وقد انعكس هذا الأمر بطبيعة الحال على أعمال تلك الوزارة فأدرك النحاس مدى حرج موقفه، فآثر معالجة أزمة قانون الاجتماعات بالحكمة[١٠]، وبالفعل نجحت سياسته -أبان تلك الأزمة- في تجنب الصدام العنيف مع الإنجليز، بقراره الخاص بتأجيل النظر في القانون إلى الدورة التالية لانعقاد البرلمان[١١].

وقد فسّر البريطانيون سلوك النحاس -السالف الذكر- بأنه كان حريصاً على التمسك بمنصبه رئيساً للوزراء إلى أبعد الحدود، ولذا قرر أن يسلك سياسة حذرة في الإطار الخارجي[١٢] مفادها حصر عمل البرلمان -في الفترة المتبقية- في مناقشة الميزانية وتعليق الموضوعات التي تحتاج إلى جدل لدورة لاحقة[١٣].

بيد أن الصدام بين القصر والنحاس -على الرغم من حرص الأخير على الاحتفاظ بعلاقات طيبة وودية مع الملك- سرعان ما تفجر أثر الخلاف على تفسير المادة ٣٥ من الدستور[١٤]. وقد بلغ التوتر مداه عندما أقدم الملك في نهاية الأمر على إقالة النحاس

من منصبه[١٥] متذرعاً بأن الإئتلاف الوزاري -الذي قامت الوزارة على أساسه- قد إنهار[١٦].

ولقد كانت وزارة النحاس الأولى أقصر الوزارات النحاسية عمراً، ومن الممكن رصد إنجازاتها في إصدار قانون تنظيم التعليم الابتدائي[١٧]، ومدة الدراسة بتلك المرحلة أربع سنوات يمنح التلميذ بعدها شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، ويشترط للقبول بها من نجح بمدارس رياض الأطفال، أو من اجتاز امتحاناً للقبول في مبادئ اللغة العربية والخط والحساب[١٨]. وكذلك قانون تنظيم الدراسة بالمدارس الثانوية[١٩] ومدة الدراسة بها خمس سنوات منها ثلاث سنوات عامة لجميع التلاميذ ثم تنقسم إلى مرحلتين أدبي وعلمي، كل مرحلة سنتان[٢٠]. بالإضافة إلى إصدار قانون انتخاب أعضاء المديريات، ومناقشة زيادة عدد الدوائر الانتخابية -إلى ٢٣٥ دائرة- بعد زيادة عدد السكان[٢١]. كذلك قرار استرداد خط ترام الرمل بالأسكندرية من الشركة المالكة بعد تعويضها وإسناد إدارته إلى مجلس بلدية الأسكندرية، واعتماد ٤٠ ألف جنيه لإصلاح جامع أحمد بن طولون، و٤ آلاف جنيه لإصلاح كنيسة سانت بربارة في مصر القديمة[٢٢].

أما وزارة النحاس الثانية "أول يناير- ١٩ يونية ١٩٣٠"[٢٣] فقد شكلها النحاس بعد عودة الحياة النيابية، التي كانت قد تعطلت زهاء الثمانية عشر شهراً -أبان انقلاب محمد محمود[٢٤]، فكانت عودتها بمثابة عيد من أعياد الجهاد القومي[٢٥] حيث عمّ شعور الابتهاج كافة أنحاء البلاد بزوال عهد الدكتاتورية البغيض فخرجت المظاهرات -في كل مكان- تأييداً لها، كما قدمت الوفود للتهنئة بعودة الوفد إلى الحكم واستئناف الحياة النيابية[٢٦].

وقد اختلفت الظروف التي تولى فيها النحاس السلطة -هذه المرة- عن ظروف توليته لها في المرة الأولى فيما يلي:

أولاً: أن تولي النحاس رئاسة الوزارة -هذه المرة- قد جاء بعد أن كان قد سلخ في الزعامة الوفدية ما يزيد على العامين، نجح خلالهما في تثبيت أقدامه في زعامة الوفد -على عكس وزارته الأولى- وقد واكب هذه العودة تحول النحاس في تعامله مع القرار الوفدي من مرحلة الديمقراطية إلى مرحلة الدكتاتورية[٢٧].

ثانياً: أن تولي النحاس رئاسة الوزارة -هذه المرة- قد جاء على أنقاض نظام محمد

محمود الحديدي وبعد سقوط انقلابه على الدستور، وقد عدّ النحاس هذا الانتصار انتصاراً شخصياً على غريمه التقليدي محمد محمود، وانتقاماً منه جزاء تقويضه الإئتلاف الوزاري في وزارته الأولى.

ثالثاً: مثلت عودة النحاس إلى السلطة -هذه المرة- انتصاراً شخصياً حققه النحاس على الملك فؤاد، وذلك أثر حكم البراءة -الذي صدر لصالح النحاس- في قضية سيف الدين[٢٨] التي كانت بمثابة طوراً هاماً من أطوار صراع النحاس مع القصر، كما كانت عاملاً في تثبيت أقدامه في زعامة الحزب[٢٩].

رابعاً: جاءت عودة النحاس إلى السلطة -هذه المرة- بعد أن اجتاز الوفد بنجاح كبير الانتخابات البرلمانية -أول انتخابات برلمانية على عهد النحاس- فكانت العودة أول اختبار حقيقي لشعبية النحاس في زعامة الحزب.

خامساً: جاءت عودة النحاس إلى السلطة -هذه المرة- بعد سقوط لورد لويد، فكان هذا مؤشراً إلى أن بريطانيا قد أدارت ظهرها للحكم المطلق أو سياسة القبضة الحديدية وبدأت في التعامل مع الوفد على أساس أنه يمثل مصر بأسرها[٣٠].

سادساً: أن الوفد عاد إلى السلطة -هذه المرة- في ظل أزمة اقتصادية عالمية طاحنة، هي أزمة الكساد العالمي الكبير، التي ألقت بظلالها الكثيفة على مصر، وبات محتماً على الوفد اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات للتخفيف من آثارها.

ومما لا شك فيه أن النحاس قد أدرك أبعاد كل تلك الاعتبارات السابقة التي كان من نتيجتها تدعيم موقفه الداخلي على كافة المستويات، ولذا فقد شعر بقوته من ناحية، وبدعم الجانب البريطاني له من ناحية ثانية، وانعكس ذلك بوضوح على تحوله إلى الدكتاتورية في التعامل مع القرار الوفدي من جانب وعلى تطور علاقاته مع القصر الملكي من جانب آخر، وبدأت في تلك الفترة أولى مراحل صراعه مع القصر[٣١].

وقد اتضح هذا الأمر بجلاء في البيان الخاص بتشكيله للوزارة حيث جاء فيه أن وزارته تعمل على حماية الدستور وصون قواعده[٣٢].

وعلى صعيد السياسة الداخلية تحرك الوفد بسرعة وفي سرية تامة بهدف وضع برنامج لحماية الاقتصاد القومي، الذي تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية -تلك الأزمة التى انعكست آثارها بوضوح على مصر، وتمثل ذلك فى انخفاض أسعار القطن وكافة الحاصلات الزراعية، فاشتد الضيق بالمزارعين وأصحاب الأطيان، وتهددت تبعاً لذلك

ثروة البلاد بالبوار والخسران[٣٣]، فأصدر البرلمان الوفدي الجديد تشريعات وقائية هدفها زيادة دخل البلاد وتشجيع الصناعات المحلية[٣٤]، وكان أهمها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠م لإقرار التعريفة الجمركية[٣٥]، وهو القانون الذي اتخذ تحت ضغط اتحاد الصناعات الذي كانت تشترك فيه الرأسمالية المصرية مع الرأسماليات الأجنبية[٣٦] وكان الغرض منه حماية الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي، ذلك القانون الذي يشير إليه اتحاد الصناعات -دائماً- في تقاريره بأنه الصرح الأول في بناء الصناعة المصرية[٣٧]. وقد ساعد هذا القانون الصناعة المصرية، كما حفظ المنتج في مصر من المنافسة غير المشروعة التي كانت موجودة من قبل[٣٨]. كما تم اعتماد ثمانية ملايين جنيه لتسليف المزراعيين على محصول القطن، وقرر مجلس الوزراء كذلك إلغاء مرتب التمثيل الذي كان يصرف للوزراء بواقع ٥٠٠ جنيه في السنة من ميزانية المجلس و٣٠٠ جنيه من ميزانية كل وزارة[٣٩]. كما تم رفع بداية تعيين خريجي الجامعة لتكون ١٥ جنيهاً مع صرف مكافأة شهرية إضافية قدرها ٥ جنيهات لخريجي كلية الطب الذين يحرمون من ممارسة المهنة[٤٠].

ومن ناحية أخرى أنعش مقدم حكومة الوفد آمال الطبقة العاملة، وبدا للجميع أن الفرصة قد سنحت ليس فقط لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية بل أيضاً لتنشيط التنظيم النقابي وإصدار التشريعات التي طال انتظارها[٤١]. بيد أن الشهور انقضت دون أن تقدم حكومة الوفد على اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الصدد لعاملين أساسيين هما: أولاً- أن الوفد كان حريصاً فقط على تجاوز الأزمة الاقتصادية دون إضافة أعباء جديدة على رأس المال[٤٢]. ثانياً- أن القصر كان قد بدأ في عرقلة كافة مشاريع الوفد الإصلاحية ضمن خطته لغل يد الوزارة وإجبارها على الاستقالة متذرعاً بعجزها عن القيام بأعبائها[٤٣].

وقد جاءت عودة النحاس إلى السلطة، في وزارته الثالثة "٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧"[٤٤] في ظل ظروف داخلية تتشابه وتختلف في بعض جوانبها عن الظروف التي كان قد تولى فيها وزارته الثانية في عام ١٩٣٠م[٤٥].

أما على الصعيد الخارجي فإن عودة النحاس إلى السلطة -هذه المرة- جاءت في ظل ظروف دولية معقدة تمثلت فيما عرف في حينه "بمقدمات الحرب العالمية الثانية"[٤٦].

ومما لا شك فيه أن هذه الظروف الداخلية والخارجية قد ألقت بظلالها على وزارة النحاس وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على علاقات النحاس مع كافة القوى السياسية على اختلاف مشاربها(٤٧).

فعلى مستوى حزب الوفد، لم تكن هذه المرحلة استمراراً لمرحلة الدكتاتورية – في التعامل مع القرار الوفدي" ذلك القرار انتهجه النحاس مع مطلع الثلاثينيات" فحسب، بل أنها كانت أيضاً انتقالاً من فترة التحول إلى تلك الدكتاتورية إلى فترة الجنوح الكامل لها(٤٨). وما نتج عن هذا الأمر من انشقاق النقراشي وأحمد ماهر عن الحزب مما أثر بالتالي على بنائه التنظيمي(٤٩).

أما عن علاقة الوفد بالإنجليز –في تلك الفترة– فإنه بإبرام المعاهدة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ نتج عنها تحديد علاقة مصر بالحليفة بريطانيا، حيث ظهر نوع جديد من العلاقة بين الوفد والإنجليز يقوم على أساس التحالف المؤقت ضد كافة القوى السياسية وهي القصر وأحزاب الأقلية(٥٠).

وكان من الطبيعي –في ظل تلك الظروف، وما نتج عنها من تغير ملموس في علاقات النحاس بكافة القوى السياسية– أن يولي النحاس اهتماماً خاصاً بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، بيد أن هذا الاهتمام ظل محدوداً بسبب الاعتبارات التالية:

أولاً: أن جانباً كبيراً –بل لعله الجانب الأكبر– من جهود الوزارة النحاسية "وزارة النحاس الثالثة والرابعة" –كسلطة تنفيذية تتولى تنفيذ المشاريع الإصلاحية– قد صرف أساساً في صراعات الوفد الداخلية سواء على مستوى الحزب نفسه(٥١) أو على مستوى صراعه مع خصومه من الأحزاب السياسية والجماعات الأيديولوجية(٥٢) أو على مستوى صراع الحزب والوزارة النحاسية مع القصر الملكي(٥٣).

ثانياً: أن اهتمام الوفد بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، جاء فقط من منطلق حرصه على زيادة شعبيته في أوساط العمال والطلبة والفلاحين في مواجهة معارضيه(٥٤).

ثالثاً: أنه في الوقت الذي كان الوفد فيه يسعى إلى استغلال اهتمامه بالجانب الاجتماعي والاقتصادي لزيادة شعبيته كان القصر –بإعاقته تنفيذ هذه المشاريع– يستغل ذلك في إضعاف شعبية الوفد لإظهاره بمظهر العاجز عن معالجة مشاكل الجماهير(٥٥).

رابعاً: أن اهتمام الوفد بالجانب الاجتماعي والاقتصادي كان يقيده –دائماً– رغبته في عدم إغضاب السلطات البريطانية، أي أن تنفيذ تلك الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية كان مشروطاً بعدم تعارضها مع مصالح بريطانيا العظمى(٥٦).

خامساً: أن اهتمام الوفد بالجانب الاجتماعي والاقتصادي كان يقيده دائماً –رغبة الوفد في عدم إغضاب أنصاره ومريديه، أي أن تنفيذ تلك الإصلاحات كان مشروطاً بعدم تعارضها مع مصالح كبار الملاك والرأسماليين(٥٧).

وكان اهتمام الوفد بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية قد ظهر لأول مرة بوضوح خلال المؤتمر الوفدي الأول الذي انعقد في ٩ و١٠ يناير ١٩٣٥ حيث طرحت –على بساط البحث لأول مرة– بعض الدراسات الخاصة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، ومنها على سبيل المثال الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها للدكتور أحمد ماهر ، ومشروعات الري والصرف لعثمان محرم، وشئون التعليم والجامعة والأزهر لمحمد نصار، وعلاقتنا الاقتصادية والاجتماعية بالأجانب لممدوح رياض والمحاصيل الزراعية وسائل تحسينها وتصريفها لعبد السلام فهمي جمعة، وشئون الفلاح وإصلاح القرية لمحمود بسيوني، الشئون الصحية وأمراض المناطق الحارة للدكتور أحمد ثابت موافي، والصناعة المصرية تشجيعها وترويجها لإبراهيم عبد الهادي، وتنظيم شئون العمال ورفع مستواهم لعزيز صدقي(٥٨)، وهكذا أصبح للوفد –منذ انعقاد مؤتمره الأول في عام ١٩٣٥– توجه اجتماعي يرمي إلى إنجاز مشروعات الإصلاح الاجتماعي بما يتلائم مع مصالحه وأهدافه(٥٩). تلك الأهداف التي تمثلت في رغبته في اكتساب المزيد من الشعبية التي تكفل عودته إلى السلطة، بعد أن كان قد أقصى عنها قرابة الخمس سنوات.

بيد أن الاهتمام الوفدي بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية كان مقترناً بشرط مساندة العمال الكاملة له، وقد أوضح النحاس هذا المعنى في خطابه الذي ألقاه في مناسبة يوم الجهاد في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥– بقوله أن الوفد يلبي نداء العمال دائماً بشرط أن يمتنعوا في حركتهم عن الآراء الضارة(٦٠).

ولقد جاء التشكيل الوزاري لوزارة النحاس الثالثة متضمناً بعض العناصر الوفدية التي كان لها نشاط بارز في وسط الحركة العمالية(٦١)، كما أن النحاس حرص– منذ الوهلة الأولى لتلك الوزارة – على إبراز اهتمام الوزارة بشئون العمال والفلاحين، وذلك

من خلال خطبة العرش الأولى في افتتاح البرلمان(٦٢).

وهكذا استبشرت الطبقة العاملة خيراً بعودة الوفد إلى السلطة(٦٣) بيد أن سياسة الوفد في الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في تلك الفترة -وبسبب الاعتبارات السابقة- اقتصرت على استصلاح بعض الأراضي البور حيث طرح محمود بسيوني إمكانية استصلاح ٩٦٠ ألف فدان في الوجهين البحري والقبلي، إضافة إلى ٢١٠ ألف أخرى في أراضي الدومين(٦٤).

كما تقدم مكرم عبيد(٦٥) -وزير المالية آنذاك- بمذكرة إلى البرلمان بشأن استصلاح الأراضي البور وتوزيعها حيث اقترح توزيع ٣٠٦٠٠ فدان من الأراضي البور على كبار الملاك(٦٦)، الذين كانوا يتطلعون إلى التوسع في ملكياتهم يساندهم في ذلك الجناح البرجوازي في قيادة الوفد، ولذا رفض الوفد أي نقاش لفكرة تقييد الملكيات الكبيرة(٦٧).

وتعكس مذكرة مكرم عبيد السالفة الذكر حقيقة هامة ألا وهي أن زعماء الوفد -رغم كونهم من الوطنيين- كانوا محافظين في الشئون الاجتماعية والاقتصادية، فكانت ميولهم المحافظة قوية إلى الحد الذي دفعهم على الرغم من بعض التشريعات الاجتماعية إلى عدم وضع برنامج اجتماعي واضح المعالم(٦٨).

ولذا حاول الوفد أن يقوم بدور إصلاحي لحالة الفلاح بما لا يتعارض مع مصالح كبار الملاك وبالذات بما لا يهدد الملكية الزراعية(٦٩).

فقد أقدمت وزارة الوفد الثالثة في عام ١٩٣٦ على إلغاء سخرة النيل(٧٠) التي كان يسوق فيها عمد البلاد ومشايخها خيرة شباب القرية ورجالها الفقراء -دون الأغنياء والوجهاء- لحراسة جسور النيل دون مقابل أيام الفيضانات(٧١). كما تم إلغاء ضريبة الخفر في نفس العام(٧٢). وبالنسبة للعمال تم إصدار قانون التعويض عن إصابات العمل في الصناعة والتجارة(٧٣) ذلك القانون الذي على الرغم من أنه عد خطوة عملية لا بأس بها في سبيل حقوق العمال، إلا أن الكثيرين من أرباب الأعمال لم يتشبعوا بالروح الإنسانية التي أملت هذا القانون، فكانوا يتحايلون بشتى الوسائل للتهرب من أحكامه، من ناحية، كما كانت التعويضات المنصوص عليها في القانون تافهة من ناحية ثانية(٧٤).

وكان النحاس -رغبة منه في زيادة شعبيته- قد حاول جاهداً إصدار عفو عام

وشامل عن جميع المعتقلين السياسيين في مصر منذ عام ١٩٢٤م وحتى عام ١٩٣٥[٧٥]، بيد أن الإنجليز رفضوا ذلك بشدة بدعوى أن إصدار هذا العفو من شأنه إغضاب الرأي العام البريطاني مما يؤثر بالسلب على جهود عقد المعاهدة[٧٦]. وهكذا فشل النحاس -في أول اختبار حقيقي له مع الإنجليز خلال وزارته الثالثة- لأنهم عدوا هذا الأمر مما يتعارض مع مصالحهم، ومن جانبه لم يشأ النحاس أن يبدي تشدداً كبيراً في هذا الموضوع[٧٧] لأنه كان قد بدا لتوه صراعاً مريراً مع القصر الملكي -على عهد مجلس الوصاية[٧٨]، ومن ثم لم يشأ أن يصعد المواقف مع الإنجليز حتى تصل إلى درجة الصدام والقطيعة واكتفى بما أسماه "حلاً وسطاً" تمثل في استبعاد فكرة العفو العام نهائياً، مع محو سجلات الطلاب (المشاغبين!) في أحداث نوفمبر ١٩٣٥ حتى لا يتأثر مستقبلهم الوظيفي من وجود أسمائهم "كسوابق" في تلك السجلات، مع استبعاد المعتقلين في عام ١٩٢٤ قضية (السردار لي ستاك) من هذا الموضوع، ومعالجة قضايا عام (١٩٣٠) (عهد صدقي) أمام لجنة خاصة[٧٩].

ولما كان الطلاب هم عصب الحركة الوطنية وعمودها الفقري فإن النحاس عمد -بعد أن فشل في الحصول لهم على العفو العام- إلى استمالتهم، خاصة بعد أن كانوا قد قاموا بالمظاهرات والاضطرابات خلال شهر نوفمبر١٩٣٦[٨٠]، بأن حاول تخفيض النسبة المطلوبة لهم للنجاح في الكليات الجامعية، بيد أنه فشل في ذلك بسبب رفض الملك توقيع المرسوم الخاص بذلك بدعوى أن مشروع القانون لم يعرض على مجلس الجامعة قبل عرضه عليه[٨١]، وقد ترك الأمر انطباعاً سيئاً على وزارة النحاس -الذي كان قد استهدف من هذا الموضوع زيادة شعبيته- حيث اتهمه مؤيدوه ومعارضوه على حد سواء بالضعف والافتقار إلى الحكمة إزاء هذا الموضوع[٨٢].

وكان النحاس قد قدم استقالة وزارته الثالثة في٣١ يوليو ١٩٣٧ -إثر انتهاء فترة الوصاية تبعاً لمقتضيات النظام الدستوري[٨٣]- وشكل وزارته الرابعة في الأول من أغسطس ١٩٣٧، تلك الوزارة التي أخرج النحاس منها أربعة وزراء كانوا أعضاء في وزارته الثالثة[٨٤].

ومما لا شك فيه أن تلك الوزارة -كما أشارت الوثائق البريطانية- كانت أضعف من سابقتها، لتخلص النحاس من عناصر ذات كفاءة إدارية كبيرة[٨٥]. وقد أوجز البريطانيون عوامل ضعفها في ثلاثة أمور رئيسة هي: البطالة الناجمة عن تخرج أعداد

كبيرة من الطلاب من المدارس والجامعة دون الحصول على عمل، بالإضافة إلى الضعف الذي استشرى في وزارة المالية على الرغم من جهود مكرم عبيد لإصلاحها، وتدني مستوى الخدمات المدنية في الدولة(٨٦).

ولقد كان في استطاعة الوفد -في وزارتيه الثالثة والرابعة، وبعد أن حقق الاستقلال الذي اعتقده – أن يحدد له برنامجاً اجتماعياً من خلال الأفكار التي سبق أن طرحها في مؤتمره الأول في عام ١٩٣٥م، ولكن تلك الأفكار لم يسفر عنها شيئاً(٨٧) ويبرر الوفديون ذلك بأن الوفد أولاً كان ما يزال لا يعتبر نفسه حزباً بالمعنى التقليدي، وإنما كان يمثل شعباً، وأنه في قراراته وخطب قادته ونداءاته كان يحاول التجاوب مع كل متطلبات طوائفه، ولا يخص طبقة دون أخرى، وثانياً: أنه حتى لو اعتبر نفسه حزباً فلم يكن يجدر به أن يدخل في سباق وتنافس مع الأحزاب الأخرى في صياغات ودعايات ديماجوجية ووضع برنامج، ولكن العبرة بالواقع، واقع قرارات الوفد وإصلاحاته وقوانينه(٨٨).

ومما لا شك فيه أن هذه التبريرات كانت تجافي الحقيقة لأن زعماء الوفد -كما سبق وذكرنا على الرغم من وطنيتهم كانوا محافظين في الشئون الاجتماعية والاقتصادية.

ومع عودة الوفد إلى السلطة في الأربعينيات (٤ من فبراير سنة ١٩٤٢م – ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤م)(٨٩) -بعد أن غاب عنها قرابة الخمس سنوات(٩٠) حدثت العديد من التطورات على الساحتين الداخلية والخارجية، مما انعكس أثره بوضوح على طبيعة علاقة النحاس مع كافة القوى السياسية(٩١) مما أثر بالتالي على سياسة الوزارة النحاسية، كسلطة تنفيذية يقع على عاتقها عبء تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلت في مسألتين أساسيتين هما مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعاً كبيراً مع عدم زيادة الأجور، وكيفية الوفاء بالتزامات إمداد الحلفاء بالحبوب – على حساب محصول القطن– دون أن يؤثر ذلك على احتياجات الشارع المصري(٩٢).

وهكذا ورث الوفد تركة كبيرة مثقلة بالهموم تمثلت في إصلاح الاقتصاد المصري من جراء ما تأثر به من الحرب العالمية الثانية ورفع المعاناة عن كاهل المواطنين(٩٣). وكان من الممكن أن تنجح الحكومة الوفدية في تحقيق هذا الهدف أو على الأقل التخفيف من أثر انعكاسات الحرب على الاقتصاد المصري، لو لم تنشغل أساساً في

صراعاتها الداخلية مع خصومها السياسيين سواء على مستوى حزب الوفد نفسه[٩٤]، أو على مستوى صراع الحزب مع الأحزاب السياسية المعارضة[٩٥]، أو على مستوى صراع الحزب مع القصر[٩٦].

ولما كانت الحكومة الوفدية غير غافلة عن أنها أتت بحراب الإنجليز في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م، لذا فقد عمدت إلى محاولة استرداد شعبيتها وتحسين مركزها خاصة بين الطبقات الفقيرة، وذلك بتنشيط التجارة الحرة في الداخل بالقضاء على القيود التي فرضتها الحكومات السابقة[٩٧] وبالنسبة لأزمة الخبز سنّت عدة قوانين بهدف توفيره، فأصدرت في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٢م أمراً عسكرياً بحظر نقل القمح خارج حدود المديرية دون الحصول على ترخيص مسبق[٩٨]، كما قامت بتشديد الرقابة على المطاحن والمخابز[٩٩]. وبالنسبة للكيروسين تم إصدار أمر عسكري بإخضاع استهلاكه لنظام البطاقات، كما أصدر النحاس أمراً عسكرياً في ٣١ مايو سنة ١٩٤٢م بالاستيلاء على جميع ما تملكه شركة السكر وأن يوزع بالشروط التي تضعها وزارة المالية، كما أصدرت الوزارة أمراً عسكرياً بالاستيلاء على كميات الأرز الناتجة من موسم ١٩٤٢ والتي حددها قرار وزير الزراعة الصادر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢م[١٠٠].

وعندما قامت الوزارة الوفدية -وزارة النحاس الخامسة- بحل مجلس النواب والتمهيد لإجراء الانتخابات البرلمانية الجديدة في عام ١٩٤٢م[١٠١] بادرت الوزارة -عشية الانتخابات- بزيادة مرتبات العمال الزراعيين والصناعيين وكان توقيت هذه الزيادة موضحاً الغرض الرئيس منها ألا وهو ضمان أصوات هؤلاء العمال في الانتخابات[١٠٢].

واستمراراً لذلك النهج الوفدي الانتهازي -في استغلال الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق مآربه في صراعه مع كافة القوى السياسية- جاء قرار الحكومة الوفدية بإصدار العديد من التشريعات لضمان ولاء العمال في صف الوفد، فقد شهدت الأربعينيات "وزارتي الوفد الخامسة والسادسة" إصدار ثلاثة تشريعات عمالية هي القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢م بشأن الاعتراف بنقابات العمال، والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٣م بشأن التأمين الإجباري عن حوادث العمل، والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤م الخاص بعقد العمل الفردي[١٠٣].

وعلى الرغم من ذلك لم تحقق هذه القوانين آمال الطبقة العاملة فلقد كان قانون

الاعتراف بنقابات العمال مخيباً لآمال العمال الذين كرسوا نضالهم من أجله منذ الحرب العالمية الأولى، فقد أخضع النقابات لرقابة البوليس، وفرض عليهم ضرورة إبلاغه عن الاجتماعات التي تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقتٍ كافٍ، كما أخضعها للحل الإداري، إذا رأت السلطات أنها انحرفت عن الغرض الذي أقيمت من أجله، وحرم فئات عدة من العمال من حق تكوين النقابات حماية للمصالح الكبرى الإقطاعية والرأسمالية التي كانت توجه أمور البلاد وتتحكم في السلطة التشريعية(١٠٤)، كما حرم على العمال تكوين اتحاد عام يوحد صفوفهم، كما أنه استبعد العمال الزراعيين من التنظيم النقابي(١٠٥).

أما قانون عقد العمل الفردي، فبالرغم من أنه كان خطوة نحو تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال، إلا أنه لم يفِ بما كان يداعب أحلام العمال، فلم يشر من قريب أو بعيد إلى الخدمات الاجتماعية التي كان العمال في أمسّ الحاجة إليها، كما أنه لم يوفر للعمال الضمانات الكافية ضد الفصل التعسفي، وكثيراً ما اتخذ أصحاب الأعمال من نصوصه سلاحاً للتخلص من عمالهم بالفصل(١٠٦).

وبالإضافة لتلك القوانين أصدرت الحكومة الوفدية كذلك قانوناً بمكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب(١٠٧). كذلك صدر الأمر العسكري بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال الشركات الصناعية في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢م(١٠٨). وكذلك قانون استعمال اللغة العربية في مكاتبات ومراسلات كل الشركات العاملة في مصر، وإنشاء ديوان المحاسبة، وقانون استقلال القضاء، وقانون نظام هيئات البوليس(١٠٩).

كما كان قرار الحكومة الوفدية كذلك برفع ميزانية الجامعة الأزهرية إلى ٨٥ ألف جنيه، ومساواة خريجيها العاملين بالحكومة مع أقرانهم من خريجي جامعتي فؤاد وفاروق، متمشياً مع محاولات الوفد لاكتساب المزيد من الشعبية على حساب القصر(١١٠) الذي كان في تلك الفترة قد حقق قدراً لا بأس به من الشعبية على حساب الوفد(١١١). كذلك أصدرت الوزارة قانوناً بمجانية التعليم الابتدائي، واعتمدت ٣٣٥ ألف جنيه لاستكمال منشآت جامعة فاروق الأول بالأسكندرية(١١٢).

بالإضافة لقرار الحكومة توزيع ٤٦١٧ فداناً على خريجي المعاهد الزراعية العالية والمتوسطة، وتخصيص ١٥٠ لف جنيه سلفة لإقامة مباني للمنتفعين بالإقطاعيات وشراء آلات ومعدات(١١٣).

كما جاءت زيارات النحاس للمناطق المنكوبة بوباء الملاريا في أسيوط والمنيا في فبراير ١٩٤٤م –وافتتاحه العديد من المنشآت والساحات الشعبية التي أطلق عليها "مؤسسات مصطفى النحاس" –كرد فعل مباشر لزيارات فاروق لقنا وأسوان(١١٤). كما جاء استحداث "جائزة مصطفى النحاس" رداً على ما قام به الملك من إنشاء "جائزة العلوم والفنون"(١١٥).

كان هذا عن مدى ارتباط إصلاحات الوفد –في المجالين الاجتماعي والاقتصادي– بتطور علاقاته مع كافة القوى السياسية في مصر.

أما من حيث حرص الوفد على عدم تعارض تلك الإصلاحات مع مصالح أنصاره من كبار الملاك والرأسماليين، فإن الأمر قد وضح بجلاء من خلال حرصه الدائم على ألا تهدف سياسته الإصلاحية إلى إحداث تغيير اجتماعي في مواقع الطبقات الاجتماعية على خريطة ملكية أدوات الإنتاج بما يحقق تقارب المستويات الاجتماعية ويقلل بالتالي من فرص التناقض والصدام فيما بينهما، ولكنها كانت سياسة ترمي إلى تطوير بعض نواحي الحياة الاجتماعية دون مساس بالعلاقات الاجتاعية القائمة في المجتمع(١١٦).

ورغم احتدام المشكلة الزراعية، فإن تطور الملكية سار في طريق تفتيت الملكيات الصغيرة من ناحية، بينما زاد تركز الملكيات الكبيرة من ناحية أخرى بحكم كون الحزب يمثل طبقة كبار الملاك(١١٧).

ولقد انعكس حرص الوفد على إبراز هذا المعنى في خطاب النحاس السياسي في ذكرى عيد الجهاد الوطني "١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢م" حيث أشار إلى أن –الاهتمام بأمر الطبقات الفقيرة لا يعود نفعه فقط عليها وحدها بل على الأمة في مجموعها، لأن في قوة الأيدي العاملة قوة للوطن ورفعة لشأنه"(١١٨).

وبطبيعة الحال رفض الوفد –ليس فقط– إعادة توزيع الملكية الزراعية، بل أيضاً وضع أية قيود على نمو وتوسع الملكية في الوقت الذي حاول القيام بدور إصلاحي لحالة الفلاح بما لا يتعارض مع مصالح كبار الملاك وبالذات بما لا يهدد الملكية الزراعية(١١٩).

وانعكاساً لتلك السياسة المتمشية مع مصالح كبار الملاك جاء الرفض الوفدي القاطع لمشروع قانون محمد خطاب الداعي إلى تحديد الملكية الزراعية لكبار الملاك

بخمسين فداناً[١٢٠]، بالإضافة إلى رفض دعوة جماعة النهضة القومية الخاصة بتقييد الملكيات الكبيرة[١٢١].

ومما لاشك فيه أن الجناح اليميني المحافظ -المسيطر على قيادة الوفد آنذاك- والذي تزعمه فؤاد سراج الدين كان من وراء إجهاض أي قانون للإصلاح الاجتماعي لصالح الفقراء.

واتساقاً مع الاعتبار الثالث وهو "أن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية جاءت منسجمة مع مصالح الإنجليز، جاء قرار حكومة الوفد بتحديد مساحات الأراضي المزروعة بالقمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من الأراضي الواقعة في شمال الدلتا و٦٠٪ في بقية أنحاء القطر، كما قرر مجلس الوزراء منع زراعة القطن في مديريتي القليوبية والمنوفية، وبعض مناطق مديريات الشرقية والدقهلية والغربية، وبعض المناطق في مديريتي أسيوط وجرجا شرق النيل، وتحديد المساحة المزروعة قطناً بـ ٧٠٠,٠٠٠ فدان بدلاً من ١,٧٥٠,٠٠٠ فدان في الأعوام السابقة[١٢٢] وقد نتج عن ذلك ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية -غير القطن- فاضطرت الحكومة الوفدية إلى التقدم بمشروع قانون يقضي بتجميد الأقساط المتأخرة على المزارعين حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٢م[١٢٣].

واستكمالاً لإحكام سيطرتها على الاقتصاد المصري قامت بريطانيا -ووافقتها حكومة الوفد- بإنشاء الغرفة التجارية المصرية البريطانية، لتنمية العلاقات بين الحليفتين[١٢٤].

كذلك وافقت حكومة الوفد على ما اقترحته بريطانيا بإنشاء ما سمي "بمركز تموين الشرق الأوسط" بهدف تنشيط التجارة ولضمان إمداد الحلفاء بالمواد التموينية[١٢٥].

وعلى الرغم من أن الحرب العالمية الثانية قد أتاحت فرصة طيبة لتطور الصناعة في مصر -بما يتمشى ومصالح الحلفاء في الحرب[١٢٦] إلا أن هذا التطور انعكس بالسلب على أصحاب المصانع الصغيرة، أي أن التطور جاء لصالح الرأسمالية الكبيرة[١٢٧] وقد واكب تلك الفترة ازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء[١٢٨] فانتشرت المحسوبية والرشوة في أذونات تصدير واستيراد لصالح الجناح اليميني الرجعي في قيادة الوفد[١٢٩].

وفي الخمسينيات عاد الوفد إلى السلطة -وزارة النحاس السابعة والأخيرة" ١٢

يناير سنة ١٩٥٠-٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢م"[١٣٠] في ظل ظروف دولية ومحلية مخالفة للظروف التي كان قد تولى فيها السلطة في الأربعينيات "وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م".

فعلى الصعيد الدولي، بينما كانت عودته -في الأربعينيات- في خضم معارك الحرب العالمية الثانية وتردي موقف الحلفاء العسكري فيها في شمال أفريقيا[١٣١] جاءت عودته -هذه المرة- بعد مرور خمس سنوات على نهاية الحرب وبروز الدور الأمريكي -على الساحة السياسية الدولية- ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار ذلك لفرض سيطرتها على الشرق وتصدي الإنجليز لهذا النهج الأمريكي بمحاولة ربط البلاد العربية بأحلاف يسيطرون عليها[١٣٢] بالإضافة إلى ذلك كانت الحركات الثورية في المستعمرات وأشباه المستعمرات قد بلغت مبلغٌ من العنف لم تبلغه من قبل، وظهر ذلك بوضوح في فيتنام الشمالية وأندونيسيا وكوريا. ومما لاشك فيه أن هذه الأحداث وجدت صداها المدوي في مصر[١٣٣].

أما على الصعيد الداخلي -وعلى مستوى حزب الوفد ذاته فبينما كانت عودته إلى السلطة في الأربعينيات قد جاءت بقوة السلاح البريطاني- في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م[١٣٤] جاءت عودته إلى السلطة في الخمسينيات أثر نجاحه في الانتخابات البرلمانية بناء على أصوات الناخبين[١٣٥] كما أنه بينما كانت عودته في الأربعينيات في مرحلة جنح النحاس فيها إلى الدكتاتورية[١٣٦] وما تبعها من ازدياد تفكك الحزب وما نتج عن ذلك من ابتعاد مكرم عبيد عنه وانشقاقه وتكوينه الكتلة الوفدية[١٣٧] فقد جاءت عودته هذه المرة بعد أن تسللت إلى قيادة الحزب عناصر يمينية رجعية بالإضافة إلى العناصر اليسارية التقدمية الموجودة في قواعد الحزب، وقد أثَّر هذا التناقض الظاهر بين اليمين واليسار على نسيج الحزب ونتج عنه تأرجح القرار الوفدي بين اليمين الرجعي واليسار التقدمي[١٣٨].

أما عن تطور علاقة الوفد بالأحزاب السياسية المعارضة، فإن معارضة تلك الأحزاب لم تكن على مستوى المعارضة الحقة[١٣٩]. أما على صعيد علاقة النحاس والوفد بالقصر، فإن الوفد سار على نهج جديد مفاده التقارب مع القصر -لأقصى درجة ممكنة وقد بالغ الوفد في هذا المعنى بدرجة كبيرة أصبح معها الحزب ملكياً من الطراز الأول[١٤٠].

وعلى العكس من ذلك كانت علاقة النحاس بالإنجليز حيث انتهج نهجاً جديداً مفاده إرعاجهم بالمطالب الوطنية "إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦"[١٤١] بينما رفض الإنجليز ذلك وبدأوا في التخطيط لإسقاطه وإبعاده عن السلطة، ومن ثم جاء تقاربهم مع القصر[١٤٢].

حدث ذلك في الوقت الذي تردت فيها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بدرجة كبيرة للغاية، فقد كان أمام حكومة النحاس العديد من المشكلات، التي لم تستطع وزارة صدقي ولا وزارات الهيئة السعدية حلها[١٤٣] والتي نشأت أساساً من سوء توزيع الثروة الوطنية[١٤٤]. كما كان هناك الخلل الهائل في توزيع الدخل القومي وتضخم الميزانية الحكومية والإسراف في فرض الضرائب غير المباشرة، وفرض القيود التجارية والمالية والتموينية، والبطالة المستترة في الريف وهجرة سكانه إلى المدن[١٤٥] بالإضافة إلى التناقض الواضح في الوضع الاجتماعي بين الحاكمين والمحكومين، فقد كان ٠,٥ ٪ من ملاك الأراضي يمتلكون نحو ٢٤,٢ ٪ من المساحة المزروعة في مقابل ٧٢٪ من الملاك يمتلكون ١٣,١٪ فقط من الأراضي، وفي مقابل مليوناً من المواطنين المعدمين في الريف، وكانت زمامات قرى بأسرها مملوكة لفرد أو لأسرة واحدة مثل عائلة البدراوي عاشور وعائلة سراج الدين في الدلتا وعائلتي كل من سلطان وويصا في الصعيد[١٤٦].

ولقد كان من المتوقع -إزاء تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية على هذا النحو من ناحية وغياب التناقض والصدام بين الوفد والقصر من ناحية ثانية، وخلو الساحة السياسية المصرية من المعارضة الحزبية الشرسة، التي كثيراً ما استنزف صراع الوفد معها الجانب الأكبر من جهوده على حساب حل مشاكل الجماهير من ناحية ثالثة- أن تقدم الحكومة الوفدية على القيام بحلول جذرية لمشاكل الجماهير تستهدف منها رفع رصيدها لدى الشعب- خاصة بعد أن تداعت سمعة الوفد كثيراً في جانبي الوطنية والنزاهة- بيد أن شيئاً من هذا لم يحدث على الإطلاق، لأنه إذا كان التناقض والصدام -الذي ساد طبيعة علاقة الوفد بالقصر في الثلاثينيات والأربعينيات- قد انعكس إيجابياً على الإصلاحات المحدودة التي قام بها الخصمان (النحاس وفاروق) لصالح الشعب، حيث كان كلاً منهما يستغل تلك الإصلاحات لزيادة شعبيته -على حساب الآخر- كما مرّ بنا، فإن التقارب الذي ساد طبيعة علاقتهما في الخمسينيات قد

انعكس بالسلب على تلك الإصلاحات-كما سنرى، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن الوفد ما كان ليستطيع القيام بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في ظل سيطرة الجناح اليميني المحافظ على قراره السياسي أثر تسلل عناصر تنتمي إلى هذا الجناح للمراكز القيادية في الحزب.

فعلى أثر تشكيل النحاس لوزارته السابعة والأخيرة في ١٢يناير سنة ١٩٥٠[١٤٧] أشار -في خطاب العرش خلال الجلسة الافتتاحية للبرلمان- إلى عزم حكومته على إلغاء الأحكام العرفية، وكذلك قيامها برفع الرقابة على الصحف والمطبوعات، بالإضافة للإفراج عن المعتقلين السياسيين[١٤٨]. وبالفعل بدأ التنفيذ العملي لتلك القرارات في مايو سنة ١٩٥٠[١٤٩] فانطلقت الصحافة الوطنية تهاجم الملك والفساد والإسراف والغلاء وسوء توزيع الثروات[١٥٠] فما كان من حكومة الوفد -تحت ضغط الملك- إلا أن بدأت تعمل على إصدار سلسلة من التشريعات المقيدة للحريات مثل قانون الجمعيات وقانون المشبوهين السياسيين، الذي كان يطلق أيدي الإدارة في تعقب العناصر السياسية النشطة، وقانون آخر يحظر نشر أخبار القصر في الصحف إلا بعد الموافقة المسبقة عليها من جهات الإدارة، وذلك للحد من نشر فضائح الملك والعائلة المالكة وقانون آخر يحظر نشر أخبار الجيش إلا بعد الموافقة عليها من جانب الرقابة ولتفادي ما حدث بالنسبة لقضية الأسلحة الفاسدة[١٥١].

ولقد كانت استجابة الوزارة الوفدية للضغط الملكي بإصدارها مراسيم ١٧ من يونية سنة ١٩٥٠[١٥٢] المخالفة للدستور مؤشراً لمدى خضوعها لإرادة القصر، بالإضافة لمحاولاتها المستمرة تحت ضغط الجناح اليميني الرجعي للقيادة الوفدية، في إصدارها التشريعات المقيدة لحرية الصحافة[١٥٣].

وعلى صعيد موقف الحكومة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فعلى الرغم من أن النحاس كان قد أعلن في خطاب العرش لدى افتتاح البرلمان "أن الحكومة عازمة على تدعيم الاقتصاد الوطني والاهتمام بتنمية الثروة القومية بمواصلة العمل ومضاعفة الإنتاج والاهتمام بالصناعة[١٥٤]. إلا أن جهود الحكومة في هذا المجال جاءت متواضعة، حيث أصدرت في ١٠ يوليو سنة ١٩٥٠ قانون إصابات العمل وفي ٣١ يوليو سنة ١٩٥٠ قانون عقد العمل المشترك أو الجماعي، وفي ٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ قانون التعويض عن أمراض المهنة[١٥٥] ولقد جاء إصدار القانون الأول، بعد أن أثبتت

التجارب وجود ثغرات عديدة ليست في صالح العمال في قانون العمل السابق إصداره في عام ١٩٣٦[١٥٦]، أما القانون الثاني وهو عقد العمل المشترك أو الجماعي، فقد كان أحد المطالب الرئيسة التي ناضلت من أجلها الطبقة العاملة لسنوات طويلة، وقد تدعم هذا المطلب بصدور قانون الاعتراف بنقابات العمال في عام ١٩٤٢م[١٥٧].

أما القانون الثالث وهو قانون التعويض عن أمراض المهنة، فقد جاء صدوره محاولة لتلافي النقص الذي ظهر في قانون إصابات العمل السابق[١٥٨].

ومن خلال دراسة القوانين الثلاثة المذكورة يتضح لنا أنه على الرغم من أن الوفد قدم للعمال خدمات لا يستهان بها، إلا أن هذه القوانين كان بها بعض الثغرات من ناحية، كما أنها من ناحية ثانية كانت ناقصة بمعنى أنها لم تتضمن كافة مطالب العمال التشريعية بخصوص التأمين الاجتماعي وقوانين البطالة وساعات العمل وغيرها[١٥٩].

وبالإضافة لقوانين الطبقة العاملة، قامت الحكومة بصرف إعانة غلاء معيشة للموظفين والعمال[١٦٠] بيد أن هذه الإعانة لم تُجْدِ لأنها تقررت بطريقة سلبتها قيمتها، إذ أضيفت المبالغ المقررة لها كاعتماد في الميزانية فتضخمت أرقامها بغير محاولة لعلاج الأسباب الأساسية فزادت الأسعار مما امتص الزيادة الممنوحة[١٦١] بينما اقتصرت جهود الحكومة لمواجهة ارتفاع الأسعار -الناجم عن صرف تلك الإعانة- على الجانب الدعائي الإعلامي دون التنفيذي، فقد كانت برامج الإذاعة بين الحين والحين تندد بالتجار الجشعين، وتتوعدهم بحملات الوزارة التفتيشية ضدهم[١٦٢] كما أن الحكومة لم تتخذ موقفاً حازماً إزاء أصحاب المصانع الذين قاموا بفصل الكثيرين في أعقاب صرف الإعانة المذكورة[١٦٣] بالإضافة إلى وقوفها موقفاً سلبياً إزاء رفض أصحاب الأعمال تنفيذ الأمر العسكري- الصادر في شهر مارس سنة ١٩٥٠م- الخاص بصرف الإعانة المذكورة، مما دفع العمال للإضراب، واتخاذها موقفاً معادياً من هؤلاء العمال[١٦٤].

وعندما أعلنت الحكومة عن مشروعها الخاص بالضمان الاجتماعي -لإعانة العاطلين وكبار السن والأرامل واليتامى والعجزة[١٦٥]- جاء تنفيذه في أضيق الحدود بالإضافة إلى أنه كان مجالاً خصباً للتلاعب والفساد[١٦٦]. كذلك كان الأمر عندما أعلنت الحكومة عزمها على توزيع بعض الأراضي على الفلاحين -حلاً للمشكلة

الزراعية- فقد جاء ت التوزيعات قاصرة على أقارب أصحاب النفوذ، كما كانت مجالاً خصباً للمحسوبيات كذلك(١٦٧).

وعندما أعدت وزارة الاقتصاد مشروعاً لحل مشكلة الإسكان تمثل في زيادة إيجارات المساكن القديمة واستخدام حصيلة الزيادة في إنشاء مساكن تؤجر بإيجار معتدل، هوجم المشروع حتى تم العدول عنه لأنه كان سيؤدي إلي زيادة أعباء أصحاب الدخول المحدودة(١٦٨).

على هذا النحو سارت الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الوفدية في الخميسنيات، وبطبيعة الحال كان هذا الأمر نتاجاً طبيعياً للتغير الجذري الذي طرأ على نسيج الحزب بازدياد تغلغل الجناح اليميني المحافظ -من أصحاب العصبيات والنفوذ وكبار ملاك الأراضي والرأسماليين- إلى القيادة الوفدية، ذلك الجناح الذي تحول معه الوفد من حزب شعبي -يتبنى مصالح الشعب في المقام الأول- إلى حزب ملكي -خاضع خضوعاً كاملاً لرغبة الملك وإرادته- وبدلاً من أن تصبغ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الوفدية -في تلك الفترة- بالصبغة الشعبية أو "التوجيهات الشعبية" ابتكرت الوزارة ما أسمته "بالتوجيهات الملكية" كما مرّ بنا(١٦٩)، تلك التوجيهات التي ألحقت ضرراً بليغاً بالاقتصاد المصري، ونالت تبعاً لذلك من سمعة الوزارة النحاسية، التي أصبحت تعرف في تلك الفترة "بحكومة الأثرياء"(١٧٠).

وهكذا -من خلال دراستنا لموقف النحاس والوفد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية- يتضح لنا أن الوفد -في ظل زعامة مصطفى النحاس له - قد مرّ بثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى: وتشمل فترة العشرينيات والثلاثينيات، وخلالها تولى النحاس- رئاسة الوزارة "كسلطة تنفيذية" - أربع مرات انتقل فيها النحاس- في تعامله مع القرار الوفدي- من مرحلة ديمقراطية القرار إلى مرحلة دكتاتورية القرار، ولقد كان الوفد -خلال تلك المرحلة- حريصاً على السعي -في حدود إمكاناته المتاحة- لتحقيق مطالب الجماهير، ولذا تعددت مظاهر صراعه مع الملك -فؤاد ثم فاروق- حول تفسير بعض مواد الدستور بالإضافة لمحاولة النحاس فرض سيطرته وهيمنته على القصر - سواء في عهد مجلس الوصاية أو في عهد فاروق-، كما أنه تصدى للإنجليز إبان أزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات في عام ١٩٢٨م -وذلك بتأجيل نظر المشروع إلى الدورة

البرلمانية اللاحقة-، بالإضافة إلى أنه حاول جاهداً الحصول على عفو عام وشامل للمعتقلين على ذمة قضايا سياسية من عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٣٥م، وبغض النظر عن مدى نجاحه أو فشله في تحقيق هذه المطالب الشعبية، إلا أنه حاول تحقيقها، كما أن وزارات الوفد -في تلك الفترة- قامت ببعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية - كما مرّ بنا- والتي كان من أبرزها إصدار قانون التعريفة الجمركية الذي ساهم إلى حدٍ كبير في حماية الصناعة الوطنية، كما أن الوفد طرح -خلال تلك المرحلة وهو خارج السلطة إبان المؤتمر الوفدي الأول في ٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٣٥- العديد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الطموحة والتي لو تم تنفيذها لكانت مكسباً كبيراً للاقتصاد القومي المصري .. ومن الممكن تسمية تلك المرحلة -في تعامل الوفد مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية -بمرحلة "الوفد الشعبي أو الجماهيري".

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الأربعينيات، وخلالها تولى النحاس الوزارة مرتين، وفي تلك المرحلة، حدث تطور جديد في تعامل النحاس مع القرار الوفدي، وهو الانتقال من مرحلة دكتاتورية القرار إلى مرحلة جديدة تأرجح فيها القرار الوفدي بين اليمين واليسار، وذلك أثر تسلل عناصر اليمين الرجعي إلى المراكز القيادية في الحزب وخلال تلك المرحلة كانت وزارة الوفد -الخامسة والسادسة- حريصة كل الحرص على تلبية مطالب الإنجليز -كحلفاء أثناء الحرب، وهكذا جاءت قرارات الوفد الاجتماعية والاقتصادية متمشية مع طبيعة علاقاته مع الحلفاء أكثر من كونها انعكاساً حقيقياً لشعوره بمعاناة الجماهير. ولذا من الممكن تسمية تلك المرحلة - التي خضع فيها الحزب تماماً لإرادة الإنجليز- بمرحلة الوفد التابع للإنجليز. أما المرحلة الثالثة -وهي مرحلة الخمسينيات- وخلالها تولي النحاس الوزارة مرة واحدة، واتبع فيها نهجاً جديداً في التعامل مع القصر مفاده الخضوع الكامل له وتنفيذ كافة مطالبه. ومما لا شك فيه أن هذا النهج الوفدي الجديد قد ألحق ضرراً بالغاً بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية المصرية، لأن الوزارة الوفدية -في ظل خضوعها الكامل للقصر من ناحية، وازدياد تغلغل الجناح اليميني المحافظ من ناحية ثانية- باتت عاجزة تماماً عن تحقيق طموحات الشعب والجماهير الكادحة، بالإضافة إلى أن الفساد كان قد استشرى - أكثر من ذي قبل- في القيادة الوفدية إلى الدرجة التي لم تشهدها الحياة السياسية المصرية من قبل، حيث تسترت الوزارة كسلطة تنفيذية على مخالفات مالية كبيرة، كما أنها كانت حريصة كل الحرص على تلبية رغبات الملك وطبقة كبار الملاك والرأسماليين،

دون النظر بأدنى اعتبار إلى مصالح الشعب، ولذا فمن الممكن تسمية تلك المرحلة بمرحلة "الوفد التابع للملك أو الوفد الملكي".

وهكذا يكون حزب الوفد -الذي كان يعد وكيلاً للأمة- قد تخلى عن دوره وترك موقعه بين الجماهير مرتين : الأولى في الأربعينيات عندما أصبح تابعاً للإنجليز، والثانية في الخمسينيات عندما أصبح تابعاً للملك ، وفي كلتا المرتين ضاعت مصالح الجماهير العريضة الاقتصادية والاجتماعية.

هوامش الفصل الرابع

(١) أطلق البعض على هذا العهد عهد وزارات الائتلاف الوفدية، انظر يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨-١٩٥٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٧٥) ص (٣١٣).

(٢) F.O, 371, 13117, J954/4/16, Telegram from, Lord Lioyd, No. 174 (New Egyptian Cabinedt) dated 17th March, 1928.
F.O, 371, 13118, confidential, from Lord Lioyd Cairo, No. 265, dated 23rd, March 1928.

(٣) كان محمد محمود قد اشترط لدخول الائتلاف الوزاري استبعاد كل من فتح الله بركات ومرقص حنا وعثمان محرم، كما أصرّ على أن تناط وزارة الأشغال بابراهيم فهمي كريم،
انظر F.O, Ibid, Youssef, A. Independent Egypt, London, 1946, P. 159.
وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول ، الفصل الثاني ص (٥٧).

(٤) F.O, Ibid.

(٥) السياسة اليومية العدد (١٦٦٥) في ٨ مارس (١٩٢٨) ص (١) ، أيضاً Lioyd Lord: Egypt since Cromer, Volumell London, 1933, P. 266.

(٦) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول ، الفصل الثالث ص (٩٩).

(٧) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول ص (١٨). F.O, Ibid.

(٨) F.O, Ibid.

(٩) F.O, 371, 1259, J2802/8/16, from Mr. Henderson, Cairo, No. 574, dated 30th Sept. 1927.
وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع ص (٣٢١).

(١٠) F.O, 371, 13117, Telegram from. Lord Lioyd Cairo, No. 173, 16th, March 1928. Al Hadidi, M.A.A. SH. Mustafa Elnahas and the Wafd, (1927-1953) Ph.D , S.O.A.S London P.80.

(١١) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ثورة (١٩١٩)، الجزء الثاني، الطبعة الثانية (١٩٦٦)، ص ص (٢٦-٢٧)، وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول ، الفصل الثالث، ص ص (١٢٥-١٢٦).

(١٢) F.O, Ibid.

(١٣) F.O, Ibid.

(١٤) F.O, 371, 13118, Confidential, from Lord Lioyd, Cairo, No. 265, Dated 23rd, March 1928.
وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول ، الفصل الأول ص ص (٧-٨).

(١٥) F.O, 371, 13121, From Lord Lioyd Cairo No. 473, dated, 12th June 1928.

(١٦) Fatikiotis, P. J: The Modern History of Egypt, London 1976, P. 279, Aldadidi Opcit P.P 82-83.

(١٧) F.O, 371, 13120, J1587/4/16 from Lord Lioyd, No. 369, 5th May, 1928.

(١٨) كامل مرسي : أسرار مجلس الوزراء، المكتب المصري الحديث (١٩٨٥) ، ص (٢٢٢).

(١٩) كامل مرسي: نفس المصدر والصفحة. F.O, Ibid.

(٢٠) كامل مرسي: نفس المكان.

(٢١) F.O, 371, 13120, J 1546/4/16 Telegram, from Lord Lioyd Cairo No. 275 dated, 9th May 1928.

كامل مرسي : نفس المصدر السابق ص (٢٢٣).

(٢٢) كامل مرسي : نفس المصدر والصفحة.

(٢٣) يونان لبيب رزق : نفس المصدر السابق ص (٣٤٠).

(٢٤) للمزيد من التفاصيل: انظر القسم الثاني، الفصل الثاني، ص ص (٢٠٥-٢٠٦).

(٢٥) عبد العزيز الأزهري: محمد مجاهد، علي سرحان : فؤاد الأول ملك مصر، القاهرة (١٩٣٧) ص (٢٥٧).

(٢٦) محمد ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال والثورة الوطنية (١٩٣٥) – الجزء الأول دار الشعب ص (٢٤).

(٢٧) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع ص (٣٢٣).

(٢٨) F.O, 371, 13841, From Lord Lioyd Cairo, No. 127, Dated 3th Feb. 1929. - F.O, 371, 13841 from Lord Lioyd Cairo, No. 165, dated 23rd Feb, 1929.

للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص (١٨).

(٢٩) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الأول، ص (١٧٩) F.O, Ibid

(٣٠) F.O, 371, 13850, Telegram from sir P. Loraine, No. 498, 6th, Dec. 1929, The Diray of Percy Loraine , the bodleian Library oxford P.4.

(٣١) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول ص (١٩).

(٣٢) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الرابعة ، دور الانعقاد العادي الأول في ١١ يناير (١٩٣٦) عبد الرحمن الرافعي، نفس المصدر السابق ص (١١٦) أيضاً سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٢-١٩٣٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٥) ص ص(١٢٢)، Al Hadidi, Opcit P.88.

(٣٣) للمزيد من التفاصيل ، انظر: -محمود متولي: الأصول التاريخية للبرجوازية المصرية وتطورها، القاهرة (١٩٧٤) ص (١٣٨)، جمال الدين محمد سعيد: التطور الاقتصادي في مصر، منذ الكساد العالمي الكبير، الطبعة الأولى، الأسكندرية (١٩٥٤) ص (١٨)، فوزي جرجس: دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي القاهرة (١٩٥٨) ص (١٦٦)، عبد الرحمن الرافعي : نفس المصدر السابق ص (١٨٦).

(٣٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسي من الاحتلال حتى المعاهدة، دار المعارف (١٩٦٧) ص (١٧٦)، كامل مرسي: مصدر سابق ص (٢٣٢).

(٣٥) فوزي جرجس: مصدر سابق ص (١٦٦)، نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، الطبعة الأولى مكتبة مدبولي (١٩٨٧) ص (٢٥٥).

(٣٦) صلاح زكي: الفكر الديمقراطي والحياة النيابية في مصر، القاهرة (١٩٧٩) ص (٢٠٥).

(٣٧) فوزي جرجس: المصدر السابق ص (١٦٦).

(٣٨) محمد علي علوية: مبادئ في السياسة المصرية، دار الكتب القاهرة، (١٩٤٢)، ص (٤٠).

(٣٩) كامل مرسي: نفس المصدر السابق، ص (٢٣٢).

(٤٠) نفس المصدر والصفحة.

(٤١) أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الثلاثينيات (١٩٢٩-١٩٣٩)، دار الشعب (١٩٧٢)، ص (٢١).

(٤٢) رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية (١٩٢٤-١٩٣٧)، عالم الكتب (١٩٧٥) ص (٢٧).

(٤٣) محمد مصطفى صفوت: مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة "الأسكندرية د/ت، ص (٤٢). Al Hadidi, Opcit P. 100.

- راشد البراوي: حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، مكتبة النهضة المصرية (١٩٥٢) ص (١١٣)، صلاح عيسى: البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة، القاهرة (١٩٨٠) ص (١٢٣)، عفاف لطفي السيد: تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢-١٩٣٦)، ترجمة عبد الحميد سليم القاهرة ١٩٨٠م، ص (٢٠١)، وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول ، الفصل الأول، ص ص (٢٢-٢١).

(٤٤) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق ص (٢٨٣).

(٤٥) تشابهت ظروف عودة النحاس إلى السلطة في عام (١٩٣٦) مع ظروف عودته لها في عام (١٩٣٠)، في أنه في كلتا المرتين جاءت العودة في أعقاب انقلاب دستوري بغيض "انقلاب محمد محمود، وانقلاب صدقي" وما تبع ذلك من انتصار الأمة بعودة الحياة النيابية واستعادة دستورها، أما أوجه الخلاف فتمثلت في أن عودته في عام (١٩٣٦) قد جاءت بعد رحيل الملك فؤاد - خصم الوفد العنيد وعدوه اللدود- من ناحية، وبعد أن كان حزب الوفد قد أعاد تنظيم صفوفه أثر انعقاد المؤتمر الوفدي الأول في ٩ و ١٠ يناير (١٩٣٥) من ناحية ثانية.

(٤٦) محمد جمال الدين المسدي، يونان لبيب رزق، عبد العظيم محمد رمضان: مصر في الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام (١٩٧٨)، ص (١٠) وليام شير: تاريخ المانيا الهتلرية ج١ ترجمة خيري حماد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة (١٩٨٢) ص (٤٢٤)، أيضاً ونستون تشرشل، مذكرات ج١، ترجمة خيري حماد، دار أسامة - بيروت (١٩٦١) ص ص (٩٥-٩٦).
Falls, C. the second world war London, 1948, P. 15.

(٤٧) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول ، الفصل الأول، ص ص (٢٥-٣٦) والفصل الثاني ص ص (٢٠-٣١) وص ص (٧٥-٨٥).

(٤٨) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع ص ص (٣٢٥-٣٢٦).

(٤٩) F.O, 407, 221 (J3403/20/16), No. 7, sir M. Lampson to Mr. Eden , No. 93, cairo July, 27, 1937, Saving.
F.O, 407 (J3486/20/16), No. 11, Mr. Bennett to Viscount Halifat Alexandria, August 4th, 1937.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع ص ص (٣٢٧-٣٢٩).

(٥٠) محمد جمال الدين المسدي وآخرون: مصدر سابق، ص (٣٤).

(٥١) F.O, 407, 221, (J3403/20/16) No. 7 sir M. Lampson to Mr. Eden" No. 93 saving" July 27th, 1937.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع ص (٣٢٩).

(٥٢) F.O, 407, 221, (J3502/20/16) No. 12, sir M. Lampson to Mr. Eden, No. 902 Cairo, July, 28th 1937.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثاني ص (٥٨).

(٥٣) F.O, 407, 219 (J421321/16) No. 82 sir M. Lampson to Mr. Eden, Received May 1937.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول ص ص (٢٠-٣٠).

(٥٤) F.O, 407, 219 (J4372/2/16)No. 87 sir M. Lampson to Mr. Eden, Received May, 15th, 1936 No. 431 (Telegraphic)R.

(٥٥) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول ص (٣٠).

(٥٦) F.O, 407, 219 (J4372/2/16) No. 87, sir M. Lampson to Mr eden (Received May 15) Cairo May 15, 1936 No. 431(Telegraphic) R. -F.O, 407, 219, (J4412/2/16) No. 90, sir M. Lampson to Mr. Eden (Receirved May 16) Cairo 16 1936 No. 428, telegraphic R. -F.O, 407, 219, (J4413/2/16) No. 91 sir M. Lampson to Mr. Eden (Received May 16) No. 439 Cairo May 16, 1936.

للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر القسم الأول، الفصل الثالث ص ص (١٠٨-١١٠).

(٥٧) محمد السعيد إدريس: حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية (١٩٢٤-١٩٥٢)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة الطبعة الأولى (١٩٨٩)، ص (١٢٦).

(٥٨) الأهرام في ٩ يناير و ١٠ يناير (١٩٣٥).

(٥٩) محمد السعيد إدريس: نفس المصدر السابق، ص (١٢٥).

(٦٠) أمين عز الدين : نفس المصدر السابق، ص (١٣٣).

(٦١) F.O, 407, 2219, J4408/2/16, No. 78, from sir M. Lampson, to Mr. Eden, Cairo, May 10th, 1936.

أيضاً محمد السعيد إدريس: مصدر سابق ص (٢٣٥).

(٦٢) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد العادي الحادي عشر، المجلد الأول في ٢٣ مايو (١٩٣٦) ص ص (٤-٦) الجلسة الافتتاحية.

(٦٣) محمد السعيد إدريس: المصدر السابق ص (٢٣٥).

(٦٤) الأهرام في ٩ يناير و ١٠ يناير (١٩٣٥) "ضمن بحث شئون الفلاح وإصلاح القرية".

(٦٥) كان مكرم عبيد -سكرتير الوفد آنذاك- أحد كبار الملاك في الوجه القبلي، انظر عاصم الدسوقي؛ كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩١٤-١٩٥٢)، دار الثقافة الجديدة (١٩٧٥) ص (٢٢٩).

(٦٦) مجلس النواب دور الانعقاد العادي الأول في ١٦ من سبتمبر (١٩٣٦).

(٦٧) محمد السعيد إدريس: المصدر السابق ص (١٢٩).

(٦٨) محمد فريد عبد المجيد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦-١٩٥٢)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة عين شمس (١٩٧٠)، ص ص (١٠٢-١٠٣).

(٦٩) محمد السعيد إدريس: نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

(٧٠) سيف الدين الغزالي، الوفد والاشتراكية ، تقديم فؤاد سراج الدين، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي القاهرة (١٩٧٧) ص (٢٨).

(٧١) علي إبراهيم سلامة: مالا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس ، مطابع سجل العرب (١٩٨٣)، ص (١٤٥).

(٧٢) محمد فريد عبد المجيد حشيش: المصدر السابق ص.(١٦٩)، علي إبراهيم سلامة: نفس المكان.

(٧٣) محمد فهيم أمين: الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية، دار الفكر العربي بالقاهرة (١٩٩٢) ص (٢٧٧)، محمد السعيد إدريس، المصدر السابق، ص (٢٦٢)، محمد فريد عبد المجيد حشيش: المصدر السابق ص (١٦٨).

(٧٤) راشد البراوي ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث الطبعة الثالثة، ١٩٤٨م، مكتبة النهضة المصرية ص (٢٦٤).

(٧٥) F.O, 407, 219, (J4372/2/16), No. 87, sir M. Lampson to Mr. eden ,Cairo May 15th, 1936. No. 431 Telegraphic R.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثالث ص ص (١٠٨-١١٠).

(٧٦) F.O, 407, 219 (J4412/2/16), No. 90, sir M. Lampson, to Mr. Eden, Cairo, May 16 1936, No. 438 Telegraphic R.

(٧٧) F.O, 407,219, (J4413/2/16), No. 91, sir M. Lampson to Mr. Eden Cairo May 16, 1936, No. 439.

(٧٨) F.O, 407, 219, (J4278/2/16) No. 84, sir M. Lampson to Mr. Eden No 419 Cairo, May 12, 1936.

أيضاً الأهرام العدد رقم ١٨٤٦٣ ص (٨).

(٧٩) F.O, 407, 219 (J4414/2/16), No. 92, sir M. Lampson ,to Mr. Eden, No. 440, May 16, 1936.

(٨٠) فقد أضرب طلاب كلية التجارة في يوم ١٠ نوفمبر ونشروا مقالاً في جريدة المصري بعنوان -

خريجو التجارة ومستقبلهم- كما تظاهر طلاب الحقوق في ٢٣ نوفمبر بهدف تعديل القانون الخاص بمنح الدرجات العلمية، كما تظاهر أيضاً طلاب مدرسة الفنون والصنائع إضافة إلى اضراب طلاب المدارس الفنية الأخرى، الذين شكلوا لجنة بهدف عرض مطالبهم حول مستقبلهم الوظيفي على البرلمان، انظر Abdalla, A., the Student Movement, and National Politics, In Egypt, 1923-1973, London 1985 P. 35.

(٨١) محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ج٢، دار المعارف، القاهرة (١٩٧٧) ص (٦٧).

(٨٢) F.O, 407, 221, No. 12, (J3520/20/16) sir. M. Lampson to Mr. Eden, July 28, 1937 sir M. Lampson to Mr. Eden Cairo July 28, 1937, No. 907.

(٨٣) يونان لبيب رزق: مصدر سابق ص (٢٩٢).

(٨٤) وهم محمود فهمي النقراشي ومحمود غالب ومحمد صفوت وعلي فهمي، وهو التشكيل الذي سيترتب عليه لاحقاً: انشقاق الهيئة السعدية، ويعتبر ثاني أهم الانشقاقات التي أصابت الحزب بصدع خطير شأنها شأن انشقاق مكرم عبيد والكتلة.

انظر F.O, 407, 221 J(3486/20/20/16) No. 11, Mr. Bennett, to Viscount Halifax, No. 449, Alexandria, August, 4th, 1937.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع ص ص (٣٢٦-٣٢٨).

(٨٥) F.O, Ibid.

(٨٦) F.O, 407, 221, (J3520/20/16) No. 12 sir, M. Lampson to Mr. Eden, No. 902, Cairo, July 28, 1937.

(٨٧) محمد فريد عبد المجيد حشيش: مصدر سابق، ص (١٠٢).

(٨٨) محمد فريد عبد المجيد حشيش: نفس المكان.

(٨٩) يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص ص (٤٣٨-٤٤٧).

(٩٠) تولى السلطة في تلك الفترة، وزارة محمد محمود الثانية والثالثة والرابعة ووزارة علي ماهر الثانية ووزارة حسن صبري الأولى، ووزارتي حسين سري الأولى والثانية، انظر يونان لبيب رزق : نفس المصدر ، ص ص (٤٠٧-٤٢٩).

(٩١) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص (٣٨-٤٩) وأيضاً القسم الأول، الفصل الثاني ص ص (٦٢-٦٣) و ص (٦٥-٦٧).

(٩٢) F.O, 371, 31569, Confidential, (J1111/38/16) sir. M. Lampson, Cairo, No. 156 (1/45/42) 12th Feb. 1942.

(٩٣) F.O, Ibid.

(٩٤) F.O, 371, 31569, (Cypher) War Cabint Distribution, From Cairo to F.O, sir M. Lampson, No. 852, 16th, March 1942.

(٩٥) F.O, 141, 829, 7/2/1942, from Abdel-Aziz Fahmy to Mr. Smart, 1/5/42.

(٩٦) F.O, 371, 31568, Telegram, from sir M. Lampson, Cairo, No. 612, 17th Feb. 1942.

F.O, 371, 31570, Telegram from sir M. Lampson Cairo, No. 909, 25th March 1942.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص (٢٥-٣٠).

(٩٧) محمد فريد عبد المجيد حشيش: نفس المصدر السابق، ص (٢١١)

(٩٨) نفس المصدر والصفحة.

(٩٩) محمد فريد عبد المجيد حشيش: نفس المصدر السابق، ص (٢١١).

(١٠٠) نفس المصدر والصفحة.

(١٠١) F.O, 371, 31568, J977/38/16, Telgeram from sir M. Lapmson, Cairo , No. 694, 28 Feb. 1942 (Weekly Political Summary).

(١٠٢) F.O, Ibid.

(١٠٣) محمد السعيد إدريس: مصدر سابق، ص (٢٦١)، - علي الدين هلال: السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني (١٩٢٣-١٩٥٢)، مكتبة نهضة الشرق القاهرة ١٩٧٧م، ص (١٧٠)، - عبد الوهاب بكر: البوليس المصري (١٩٢٢-١٩٥٢)، مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص ص(١٦٤-١٦٥)،-محمد فهيم أمين: نفس المصدر السابق، ص ص (٢٨٣-٢٨٧).

(١٠٤) رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢م، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨م، ص (١٦٧).

(١٠٥) محمد فريد عبد المجيد حشيش: مصدر سابق، ص (٢١٢).

(١٠٦) راشد البراوي ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر، القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٤٨م، مكتبة النهضة المصرية ، ص (٢٦٤).

(١٠٧) فؤاد سراج الدين: لماذا الحزب الجديد، دار الشروف، الطبعة الثانية ١٩٧٧م، ص (٥٨).

(١٠٨) رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر، ص ص (١٦٣-١٦٤).

(١٠٩) علي الدين هلال : مصدر سابق، ص (١٧٠)، -عبد الوهاب بكر : مصدر سابق ص ص (١٦٤-١٦٥).

(١١٠) مارسيل كولومب: مصدر سابق، ص (١٤٩).

(١١١) F.O, 371, 41327 (Cypher) Lord Killearn 20 April, 1944.
-F.O, 371, 41326 Telegram from Lord Killearn No. 284, 15th Feb. 1944.

(١١٢) كامل مرسي: مصدر سابق، ص (٣٦١).

(١١٣) نفس المصدر الصفحة.

(١١٤) نفس المصدر والصفحة. F.O, Ibid.

(١١٥) لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر ص ص (١٣٥-١٣٦) حسن يوسف باشا: مصدر سابق، ص (١٨٤).

(١١٦) محمد السعيد إدريس: مصدر سابق، ص (١٢٦).

(١١٧) محمد السعيد إدريس: مصدر سابق، ص (١٢٧).

(١١٨) الوفد المصري في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢م، ص (٢) (من خطاب مصطفى النحاس في عيد الجهاد الوطني ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢م).

(١١٩) محمد السعيد إدريس: نفس المصدر السابق، ص (٢٩).

(١٢٠) مضابط مجلس الشيوخ: مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادي التاسع عشر، روزا اليوسف في ٩ مارس سنة ١٩٤٢م.

(١٢١) نبتت فكرة تأسيس هذه الجماعة -لوضع برنامج إصلاح للنهوض بمصر- عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، ثم تحولت الجماعة إلى تنظيم بانعقاد الاجتماع التأسيسي لها -في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤م- حيث حضر الاجتماع كل من "إبراهيم مدكور، عبد الملك حمزة، محمد زكي عبد القادر، محمد عبد الرحمن نصير، مريت غالي، الدكتور وديع فرج، والدكتور نجيب العلايلي، وقد قضت الجماعة زمناً في دراسة المشكلات القومية ورسم الأهداف الوطنية خارجية كانت أم داخلية، ووضع مبادئ الإصلاح الذي تؤمن به. انظر: رؤوف عباس حامد: جماعة النهضة القومية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م، ص ص (٤١-٤٥)، -مريت غالي: جماعة النهضة القومية- الإصلاح الزراعي، القاهرة ١٩٤٥م ص ص (ج-د)، محمد زكي عبد القادر: أقدام على الطريق ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧م، ص (٣٩٣).

(١٢٢) محمد صابر عرب: مصدر سابق، ص (٤١٠).

أيضاً نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، الطبعة الأولى، مدبولي ١٩٨٧م، ص (٢٨٣).

(١٢٣) محمد صابر عرب: المصدر السابق، ص (٤١٩).
F.O, 141, 855, Political Situation, 316, 1943.

(١٢٤) محمد صابر عرب : المصدر السابق، ص ص (٤٢٨-٤٢٩).

(١٢٥) إبراهيم عامر: ثورة مصر القومية، دار القديم ١٩٦٥م، ص ص (٧٨-٧٩)، - محمد صابر عرب: المصدر السابق، ص (٤٢٢)، نوال أحمد قاسم: مصدر سابق، ص (٢٩٠)، عاصم الدسوقي نفس المصدر ص (١٧٥). -عبد العظيم محمد رمضان، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧-١٩٥٢ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٩٧٨م، ص (١٠٦).

(١٢٦) محمد صابر عرب: المصدر السابق، ص (٤٢٣).

(١٢٧) فوزي جرجس: مصدر سابق، ص (١٨٧).

(١٢٨) F.O, 141, 829, Pt2, 136881 from sir M. Lampson to Mr. Eden 1508, 4/6/42.

(١٢٩) يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص (٥٠١).

(١٣٠) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثالث، ص ص (١٥١-١٥٢).

(١٣١) فوزي جرجس: مصدر سابق، ص ص (٢٠٦-٢٠٧).

(١٣٢) شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية (١٨٨٢-١٩٥٦)، الطبعة الأولى - دار شهدي ١٩٥٧م، ص (١١٠).

(١٣٣) F.O, 371, 31567, from Cairo to Foreign Office sir M. Lampson No. 483, 4th February 1942.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثالث، ص ص (١٠٩-١١٢).

(١٣٤) صوت الأمة العدد رقم (١٠٥٩) في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠م، ص (١).

(١٣٥) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع، ص ص (٢٢٣-٢٢٦).

(١٣٦) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٦٨-٧٢).

(١٣٧) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع، ص ص (٢٢٣-٢٢٦).

(١٣٨) ذلك لأن الوفد -في تلك الفترة- كان قد تحول من حزب شعبي يناضل لصالح الجماهير الشعبية، إلى حزب ملكي يسعى لإرضاء الملك والاستسلام لكافة طلباته، ولذا بات من الصعب على الأحزاب المعارضة وعلى رأسها الأحرار الدستوريون، التصدي للوفد، دون تجنب الإساءة للملك، أما حزب الهيئة السعدية فقد تأثر سلباً برحيل مؤسسية أحمد ماهر والنقراشي، أما الكتلة الوفدية فقد استمرت - من خلال جريدتها الرسمية "الكتلة" في مهاجمة وزارة النحاس، كما هاجمت ما أسمته "ازدواج المناصب الوزارية" أي وجود أكثر من حقيبة وزارية لهدف واحد مع اختلاف التسمية ، كوزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية، وكذلك وزارة الشئون البلدية والقروية ووزارة الداخلية. للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٧٩-٨٠)، ص ص (٨٦-٨٧)، ص ص (٩٣-٩٤) وانظر أيضاً الكتلة الوفدية: العدد رقم (١٥٨٤) في ١٤ يناير سنة ١٩٥٠ ص (٤).

(١٣٩) F.O, 371, 80347, No. 49 (1011/9/50) British Embassy, Cairo , 25th January, 1950, Confidential.

وللمزيد من التفصايل انظر القسم الأول، الفصل الأول ص ص (٢٩-٣٤).

(١٤٠) مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الأول المجلد الأول، الجلسة الافتتاحية، في ١٦ يناير سنة ١٩٥٠، أيضاً الضياء في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ العدد رقم (٥) ص (٣).

F.O, 371, 80384 from Cairo to F.O, sir R. Stevenson No. 827, 28th November, 1950, Confidential.

(١٤١) F.O, 371, 90116, No. 7(1011/3/51) Confidential, British Embassy, Cairo, 5th January, 1951.

(١٤٢) فوزي جرجس: مصدر سابق ص (٢١٤).

(١٤٣) مريت بطرس غالي: سياسة الغد، برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي، مطبعة الرسالة ، القاهرة ١٩٣٨ ص (٧٢).

(١٤٤) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)، الطبعة الثانية، (١٩٨٣)، دار الشروق ص (٣١٩).

(١٤٥) طارق البشري: نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(١٤٦) يونان لبيب رزق : نفس المصدر السابق ص (٥٠١).

(١٤٧) مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الافتتاحية في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠ ص ص (٥-٦).

(١٤٨) سيرانيان: مصر ونضالها من أجل الاستقلال (١٩٤٥-١٩٥٢).

ترجمة د/ عاطف عبد الهادي، دار الثقافة الجديدة ١٩٨٤م ص (٢١٧). كامل مرسي: مصدر سابق ص (٣٥٤) - طارق البشري: نفس المصدر السابق ص (٣٤٣).

(١٤٩) طارق البشري : نفس المصدر ص (٣٤٣).

(١٥٠) إسماعيل محمد زين الدين: الطليعة الوفدية والحركة الوطنية (١٩٤٥-١٩٥٢)، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر - مصر النهضة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩١ ص (١٧). وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول ص ص (٢٣-٢٤).

(١٥١) مجلس الشيوخ، مجموعة مضابط وملاحق المجلس، دور الانعقاد العادي الخامس والعشرين، المجلد الثاني، الجلسة رقم ٢٧ في ١٩ يونية سنة (١٩٥٠).

F.O, 371, 80349, British, Embassy, Alexandria, 22nd, June, 1950, No. 266 (1011/57/50), Vatikiotis P.J, the Egyptian aramy in politics, S.O.A.S London, 1975, P. 37.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول ص ص (٢١-٢٢).

(١٥٢) عبد الفتاح حسن: ذكريات سياسية، الطبعة الأولى، دار الشعب، ديسمبر ١٩٧٤ ص ص (٣٩-٤٠)، أيضاً حسن يوسف (باشا): نفس المصدر السابق، ص ص(٢٨١-٢٨٢)، عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، الطبعة الثالثة دار المعارف ١٩٨٧ ص (٩٢)، لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦-١٩٥٢)، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ١٩٨٩ ص (١٩٩).

(١٥٣) مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الأول، المجلد الأول، الجلسة الافتتاحية في ١٦ يناير سنة ١٩٥٠، ص ص (٥-٦).

F.O, 371, 80347, No. 49, (1011/9/50), British Embassy, Cairo, 25th, January, 1950, Confidential.

(١٥٤) محمد فريد عبد المجيد حشيش: مصدر سابق ص (٢٧٥).

(١٥٥) محمد السعيد إدريس ، نفس المصدر السابق ص (٣٥٠)، أيضاً محمد فهيم أمين: نفس المصدر السابق ص (٣٠٣).

(١٥٦) محمد السعيد إدريس: نفس المصدر، ص (٣٥٤).

(١٥٧) نفس المصدر، ص ص (٣٥٠-٣٥١).

(١٥٨) نفس المصدر ، ص (٣٥٨).

(١٥٩) طارق البشري: نفس المصدر السابق ص (٣٢٤). F.O, Ibid. -محمد فريد عبد المجيد حشيش: نفس المصدر السابق ص (٢٧٥).

(١٦٠) حلمي أحمد عبد العال: الحياة البرلمانية في مصر (١٩٣٦-١٩٥٢)، رسالة دكتوراة غير منشورة كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨١-١٩٨٢، ص (٣٢١).

(١٦١) طارق البشري: نفس المصدر السابق، ص (٣٢٤).

(١٦٢) مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة رقم (٣٢) في ٣ يونية سنة ١٩٥٠م.

- نفس المصدر دور الانعقاد العادي الثاني، جلسة رقم (٨) في (٨) يناير سنة ١٩٥١، أيضاً نفس المصدر الجلسة رقم (٢٢) في ١٦ أبريل سنة ١٩٥١ص (٨).

(١٦٣) حيث ألقت برئيس النقابة (الشيخ محمد أحمد عبد السلام) في السجن أياماً، ثم أطلق سراحه ثم تم فصله من عمله، كما حددت إقامة سكرتير النقابة (محمد هيكل)، بعد فصله من عمله، وكذلك فصلت نحو مائة عامل بتهمة الإضراب عن العمل بدون سابق إنذار، انظر سليمان محمد النخيلي، موقف الصحافة المصرية من الحركة العمالية (١٨٨٢-١٩٥٢)، رسالة مقدمة لقسم الصحافة بكلية الآداب جامعة القاهرة للحصول على درجة الدكتوراة في الصحافة سنة ١٩٦٥م ص ص (٢٨٧-٢٨٨).

(١٦٤) F.O, 371, 90116, British, Ebassy, No. 270 (2187/3/51), Confidential, Alexandria, 31st, July 1951.

- طارق البشري: نفس المكان، - محمد فهيم أمين: نفس المصدر السابق ص (٢١٠).

(١٦٥) طارق البشري : نفس المكان.

(١٦٦) طارق البشري: نفس المصدر السابق، ص ص (٣٢٥-٣٢٦).

(١٦٧) كانت وزارة النحاس الأخيرة غير متجانسة التماسك بسبب وجود جناحي اليمين واليسار في تشكيلها، وعرف عن وزير الاقتصاد -حامد زكي- ميوله اليمينية حيث كان من أشد المؤيدين لمشاريع تقييد حرية الصحافة، انظر محمد فريد عبد المجيد حشيش: نفس المصدر ص (٢٧١).

(١٦٨) طارق البشري: نفس المصدر السابق، ص (٣٢٥).

(١٦٩) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول ، الفصل الأول ص ص (٢٣-٢٤).

(١٧٠) F.O, 371, 90116, BB, (1011/7/516), British Embassy, Cairo, 23rd, February, 1951, Confidential.

القسم الثانى

مصطفى النحاس والوفد خارج السلطة

الفصل الأول

مصطفى النحاس وعلاقته بالقصر

إن التتبع الزمنى لطبيعة العلاقة بين القصر والوفد - حزب الأغلبية - يوضح بجلاء أن الصدام المتواتر بينهما كان يشكل إطاراً أساسياً لهذه العلاقة، فلم يكن العداء الناشب بينهما وليد اختلاف مفاجئ فى الرأى أو نتيجة لأزمة سياسية عارضة، وإنما كان نتيجة حتمية لما بينهما من اختلافات جذرية فى المبادئ والغايات[1].

وعلى هذا الأساس كان الصراع بين القصر والوفد صراعاً بين عقائد مختلفة ومفاهيم متباينة اعتنقها طرفا الصراع[2].

وقد استهلت القيادة الوفدية الجديدة عهدها - فى أعقاب وفاة سعد زغلول عام (١٩٢٧) - بمحاولة إظهار الاستمرار على نهج الزعيم الراحل فى التصدى لأوتقراطية القصر[3]. وقد انعكس ذلك الأمر بوضوح على تصريحات مصطفى النحاس، حيث أبدى تشدداً كبيراً تجاه القضايا التى تمس صميم علاقاته مع القصر[4].

ففى أول تصريح له - بعد اختياره رئيساً للوفد فى ٢٧ سبتمبر ١٩٢٧م- حرص على إبراز هذا المعنى مؤكداً على أن تغيير القيادة فى الوفد لا يعنى بالضرورة تغييراً في سياسته[5]، بالإضافة إلى تأكيد حرصه على التمسك بالدستور، وصون أحكامه من العبث[6]. كما وصل الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك، عندما صرح - فى خطابه الخاص بافتتاح البرلمان - برغبته فى إصدار تشريع خاص بمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور[7].

ولما كان الاعتداء الأول على الدستور الذى حدث فى عهد زيور (١٩٢٤) قد تم بعد التشاور مع الملك وبناء على موافقته، فقد كان معنى ذلك هو مهاجمة الملك نفسه.

وقد أبدى الإنجليز[8] تحفظاتهم على تصريحات النحاس، ولذلك توقعوا صداماً محتملاً واقعاً لا محالة بينه وبين القصر قبل نهاية عام (١٩٢٧)[9]. كما خرجوا بانطباع سريع عن الزعيم الجديد للوفد مفاده "أنه عصبي المزاج وغير متوازن عقلياً[10].

ولقد كان من الطبيعي أن يبدي النحاس تشدداً تجاه القصر في بداية عهده بالزعامة الوفدية، ذلك لأنه أدرك أنه لم يكن مقبولاً لدى المصريين عامة والوفديين على وجه الخصوص أن يستهل الزعيم الجديد للوفد عهده بالتفريط في أي من الأمور التي تمسُّ علاقته بالقصر أو الدستور[11].

ولقد ترددت أصداء تشدّد النحاس فى دوائر القصر، الذى كان - إزاء تزايد

احتمالات استقالة ثروت – لا يرحب على الإطلاق بتولى النحاس رئاسة الوزارة الجديدة[١٢]بيد أنه –على أثر اندلاع المظاهرات الشعبية المؤيدة للنحاس وللدستور–[١٣] وافق على أن يوليه الوزارة في آخر الأمر.

وعلى الرغم من أن النحاس حرص خلال وزارته الأولى (١٦ مارس– ٢٥ يونيه ١٩٢٨) أن يحيط علاقاته بالملك بجوٍ من الود والصداقة[١٤] إلا أن الأخير لم يقم أى وزن للتقارب مع زعيم الوفد، ولذا تعددت مظاهر الصدام بينهما خلال تلك الوزارة لينتهي الأمر فى النهاية بإقالة النحاس من منصبه[١٥].

وإثر ذلك تخلى النحاس عن سياسة الود التى سار عليها، فحرص على إبراز دور القصر فى تلفيق قضية سيف الدين له[١٦] بهدف الإساءة إلى سمعته الشخصية[١٧]، وقد ساعده على ذلك قرار المحكمة العليا بتبرئته حيث تعزز مركزه كثيراً فى أعين العامة بهذا القرار[١٨] وخاصة بعد ما ثبت للجميع أن قرار الإتهام كان سياسياً أكثر منه قضائياً، أى أن الهدف منه كان تدمير النحاس سياسياً[١٩]، بيد أنه خرج من القضية منتصراً وتعزز مركزه أكثر من ذي قبل، كما ثبت أقدامه أكثر فى زعامة الوفد[٢٠]. ولا غرو فى ذلك فقد شبهت الوثائق البريطانية موقف النحاس من القضية بموقف سعد زغلول من مالطة[٢١].

ولذا عمد النحاس إلى السعي لدى الملك بهدف حثّه على طرد محمد محمود من الحكم، وإعادة الحياة النيابية التى علقها ثلاث سنوات قابلة للتجديد[٢٢]. وكان سلاح النحاس لتحقيق هذه الغاية هو تقديم الإلتماسات للملك[٢٣]، وقد بلغت حركة الإلتماسات ذروتها فى يوم ١٥ مارس – الذي صادف آخر أيام عطلة العيد– حيث وفد من الأقاليم حوالى ١٥٠٠ رجل وتجمعوا فى ميدان عابدين، وبذل البوليس جهداً كبيراً لحفظ الأمن والنظام وأصيب عدد من الأفراد[٢٤].

واستمراراً لذلك النهج – سلاح الإلتماسات – حرص النحاس على الذهاب بنفسه إلى القصر، بيد أن الملك لم يقابله، فتقابل مع محمد توفيق نسيم – رئيس الديوان الملكي آنذاك – واستمرت المقابلة عشرين دقيقة، قدم النحاس خلالها إلتماساً للملك شاكياً له من ظلم الحكومة فى منع الجماهير من تقديم الإلتماسات للقصر[٢٥].

وعن تلك الفترة، انفردت الوثائق البريطانية –دون غيرها من المصادر الأخرى – بالحديث عما وصفته بمؤامرة وفدية إتحادية "لقلب حكومة محمد محمود، وأنها تمت

بالاتفاق مع الملك وبناء على توجيهاته، وفحوى المؤامرة، كما وصفها المندوب السامى البريطانى – اللورد لويد – "أن زكي أبوالسعود" – أحد زعماء الوفد المعتدلين – قد قام بزيارة ودية للقصر ليعبّر للملك – عن طريق محمد توفيق نسيم – أنه أتى بتفويض من أحزاب الوفد والاتحاد والحزب الوطني، لمفاوضة القصر بشأن عودة الحياة النيابية وإسقاط حكومة محمد محمود". وإثر ذلك أرسل الملك محمد توفيق نسيم إلى المندوب السامي ليطلب نصيحته، فكان جواب الأخير أن عودة الحياة النيابية أمر يقرره الملك، كما اقترح المندوب السامي عليه استشارة رئيس وزارته قبل أي شئ[٢٦].

ولما كان قرار إعادة الحياة النيابية من الأمور الداخلية البحتة والتى لا علاقة للإنجليز بها – وهذا ما أقرّه المندوب السامي نفسه – فإن هذا الأمر قد عكس حقيقتين لا جدال فيهما أولهما: أن القصر كان لا يسعه اتخاذ أى قرار إلا بمشورة سلطات الاحتلال فى مصر، وثانيهما: أن سلطات الاحتلال – بطلبها من الملك استشارة رئيس الوزراء الذى هو مهندس الانقلاب الدستوري – كان لا يسعدها عودة الدستور والحياة النيابية فى مصر.

كما أشارت الوثائق البريطانية كذلك – دون غيرها من المصادر الأخرى أيضا – إلى ما أسمته "مؤامرة وفدية إتحادية" أخرى قام بها علي ماهر – عن طريق أحمد ماهر – بهدف عقد إتفاق بين حزبي الاتحاد والوفد للإطاحة بمحمد محمود، وأن المسألة نوقشت طويلاً من قادة الوفد الذين قرروا فى نهاية الأمر أنه لا يمكن الثقة فى القصر لأن الاتحاديين شركاء غير متكافئين أو مخلصين حتى فى التعاون بهدف طرد محمد محمود أو قلب حكومة غير دستورية[٢٧].

وعلى الرغم من تولى حزب العمال الحكم فى بريطانيا، وما تبع ذلك من حدوث تغير ملموس فى سياسة بريطانيا تجاه الوفد[٢٨] وما نتج عن ذلك من عزل لويد وتعيين برسى لورين "Percy Loraine" مندوباً سامياً جديداً فى مصر[٢٩] واقتناعه بضرورة تغيير سياسة بريطانيا تجاه الوفد، على أساس التعامل معه على أنه يمثل مصر بأسرها – أى الإقرار بشعبيته[٣٠] – إلا أن الملك فؤاد رفض هذا المنطق، إذ كان يميل إلى استبقاء عدلى بعد الانتخابات، بيد أن المندوب السامى اقنعه بضرورة تولى الوفد للوزارة[٣١]، فولاه إياها على مضض، ريثما يتم التخطيط لطرده من السلطة من جديد، حيث تم اعداد العدة لذلك من خلال خطة متعددة الجوانب[٣٢] دفعت النحاس لتقديم استقالته، التى كان ينتظرها الملك فقبلها على الفور.

وخلال وزارة اسماعيل صدقى الأولى "١٩ يونيه ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣"[٣٣] وعندما قرر الوفد تحويل معركته مع صدقى إلى معركة جماهيرية[٣٤]، وأثر تفاقم الحوادث بجولات النحاس فى الأقاليم، التمس رئيس الديوان الملكى - محمد توفيق نسيم - وصدقى باشا من شيخ الأزهر إصدار نداء يدعو الشعب إلى الهدوء والسكينة تجنباً لإراقة الدماء، وجاء فى البيان "وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، وقد من الله على هذه الأمة بأن جعل ولي الأمر فيها الملك فؤاد"[٣٥].

وقد تجاهل القصر، العريضة التى رفعها إليه نواب البرلمان يطلبون منه فيها دعوة البرلمان إلى إجتماع غير عادى، يعقد يوم السبت السادس والعشرين من يوليو (١٩٣٠) لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ولاقتراع المجلس على عدم الثقة بها[٣٦]. ولم يستجب القصر كذلك لالتماس الوفد الذي وقعه ١٣٤ نائباً ورفعوه إلى الملك فى ٣١ سبتمبر ١٩٣٠م يطالبون فيه بدعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لمناقشة المشاريع الخاصة بتعديل القانون الانتخابي[٣٧].

وكانت سياسة القصر، الرافضة لالتماسات الوفد والمؤيدة لانقلاب صدقى، قد أتاحت الفرصة لافراد الأسرة الحاكمة - المبعدين من قبله - لمهاجمة الملك والتعبير عن آرائهم فى انقلاب صدقى بصراحة[٣٨] حيث أدلى الأمير عمر طوسون وكذلك النبيل عباس حليم بأحاديث صحفية هاجما فيها صدقى وكذلك الملك فؤاد[٣٩] مما أغضب القصر ودفعه إلى رد الهجوم - عبر الصحف الموالية له - حيث تم تحذير عباس حليم من التدخل فى الأمور السياسية، كما تم توجيه النصح له بالاهتمام فقط بالتنس والبلياردو، وعدم مداهنة النحاس أو محالفته[٤٠].

وقد اقتصر السلاح الذى استخدمه النحاس - فى تعامله مع القصر فى تلك الفترة - على الإلتماسات، مع أنه كان فى مقدوره - بعد أن تدعم موقفه بصلابته خلال أزمة قانون الاجتماعات[٤١] وبراءته من قضية سيف الدين وتعزيز موقفه بالتالى فى زعامة الوفد[٤٢] وعدم رضوخه لمشيئة الإنجليز خلال مفاوضاته مع هندرسون[٤٣] - استخدام ما هو أكبر من ذلك بكثير، وهكذا أضاع النحاس - خلال تلك الفترة، التى كان الوفد فيها لايزال فى عنفوان قوته - العديد من المكاسب التى كان من الممكن تحقيقها للقضية الوطنية، وضاعت فى الهواء هباء صيحات العقاد فى البرلمان، وذكريات يوم

تحطيم السلاسل، وكذلك مساندة وتأييد أفراد الأسرة المالكة، وقد ساعد هذا الموقف على إطالة أمد إنقلاب صدقي.

وقد نتج عن ذلك انتعاش آمال القصر في إمكانية التخلص من النحاس والقضاء على الوفد، ويعكس ذلك الأمر بوضوح مقابلة السير مايلز لامبسون "Lampson" - المندوب السامي البريطاني آنذاك - للملك فؤاد في ٦ يوليو (١٩٣٤)، حيث صرح الأخير "بأن الوفد هو الذي جلب العار لمصر كلها، وأنه - أي الملك - أقوى معارض للنحاس في مصر، وأن النحاس يمثل أداة تخريب وأنه عديم الفائدة، ولكي يتم القضاء عليه فإن الأمر يتطلب بعض الوقت، حتى يفقد النحاس كل أعوانه أمثال مكرم عبيد وغيره".(٤٤)

ولاشك في أن النحاس كان يدرك ذلك، ولذا شعر بالارتياح لرحيل الملك فؤاد وتولي فاروق العرش من بعده،(٤٥). وقد تعددت مظاهر الصراع بين فاروق والنحاس - في تلك الفترة - وانتهى الأمر بطرد النحاس من السلطة في ٣٠ ديسمبر (١٩٣٧)(٤٦)، بيد أن النحاس عد ذلك الطرد بمثابة فرصة له لالتقاط أنفاسه ليستأنف بعدها النضال هو وحزب الوفد بهدف انتزاع الحقوق الدستورية من الملك(٤٧)، فعلى أثر صدور الأمر الملكي بحل البرلمان الوفدي والاستعداد لإجراء الانتخابات الجديدة(٤٨)، رفع النحاس عريضة احتجاج إلى الملك الذي أحالها بدوره إلى رئيس الوزراء، بيد أن الأخير (محمد محمود) لم يأبه بما جاء بها،(٤٩) وأثر ذلك - واستمراراً لسياسته التي انتهجها أبان وجوده في السلطة -(٥٠) عمد النحاس إلى تصعيد هجومه على الملك، كما حاول إثارة الإنجليز ضده بزعم أنه أقاله من منصبه حتى يتسنى له دعم النفوذ الإيطالي في مصر(٥١).

كما أكد اصراره على محاربة القصر واستبداديته بكل ما أوتي من قوة "مثلما حارب من قبل الإنجليز وكل جماعات الخائنين أمثال صدقي وعلي ماهر ومحمد محمود".(٥٢)

أما القصر فقد عمد إلى إدماج حزبي الاتحاد والشعب الملكيين في حزب واحد هو حزب الاتحاد الشعبي، الذي تولى تأسيسه محمد حلمي عيسى بهدف التفوق - عدديا - على نواب الوفد في البرلمان(٥٣).

وخلال وزارة محمد محمود الأخيرة[٥٤] كان القصر فى موقف لا يحسد عليه أثر تدهور الحالة الصحية لرئيس الوزراء، وتقدمه - أكثر من مرة - بطلب إعفائه من منصبه[٥٥]. فقد فتحت احتمالات قبول الملك لاستقالته الباب على مصراعيه أمام العديد من المضاربات والمؤامرات بخصوص من يخلفه فى المنصب، وأثر ذلك تعدد الاحتمالات أيضاً إزاء ذلك الموقف[٥٦]. ولم يكن الوفد بعيداً عن هذه الاحتمالات، فقد كان الملك - كما جاء على لسان السفير البريطاني "قد ورث عن أبيه كثيراً من الحقد والكراهية وحب الانتقام من الوفد" - يسعى إلى تفكيك الوفد والاستيلاء عليه من الداخل[٥٧]. وتمثلت الخطة الملكية لتحقيق هذا الهدف فى تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة على ماهر، على أن يتم تمثيل جميع الأحزاب فيها، بما فيهم الوفد - بعد طرد النحاس ومكرم عبيد، وهما البقية الباقية من الرعيل الوفدى الأول بعد انشقاق أحمد ماهر والنقراشي عنه - الذى يمثله وزيران هما عبدالسلام فهمي جمعة ويوسف الجندي[٥٨]. والغريب أن الأخير كان أحد الأسباب العديدة لحدوث التوتر بين النحاس والقصر خلال وزارة النحاس الرابعة حيث رفض القصر الموافقة على تعيينه وزيراً للمعارف بدعوى أن سمعته لم تكن على ما يرام فى السابق[٥٩]. وقد علق السفير البريطاني على موقف القصر إزاء هذا الموضوع بأن ذلك إنما يعكس عدم استقرار المبادئ وثباتها فى الساحة السياسية المصرية[٦٠].

كما توقع عدم موافقة النحاس على دخول أي من أقطاب الوفد فى الائتلاف الوزاري المرتقب[٦١].

وعلى كل حال لم يكتب لخطة القصر النجاح بسبب صلابة الموقف الوفدى فى تلك الفترة، فقد أدرك الوفديون أن اختفاء محمد محمود من الساحة السياسية فى مصر، هو الخطوة الأولى نحو تدهور العهد الدكتاتوري برمته[٦٢]، ولذا توقع السفير البريطانى اصرار الوفديين على طلبهم الخاص والدائم بتشكيل حكومة محايدة تقود الانتخابات الجديدة التى تعود بهم إلى السلطة من جديد[٦٣]. بيد أنه كان يرى ضرورة استمرار محمد محمود فى السلطة إلى أن يتضح تماماً أنه لا يستطيع المضي قدماً فى تحمل أعباء وظيفته لأسباب صحية واضحة تماماً، بدعوى أن الوقت غير مناسب لتغيير الخيول فى منتصف السباق[٦٤].

وقد تبخرت أحلام الوفديين تماما عندما تم تكليف على ماهر بتشكيل وزارته الثانية في ١٨ من أغسطس (١٩٣٩)(٦٥)، فما كان من النحاس إلا أن قام برفع مذكرته الأولى للإنجليز في أول أبريل (١٩٤٠)(٦٦).

وعلى الرغم من أن هذه المذكرة تعد في الأساس طوراً هاماً من أطوار علاقة النحاس بالإنجليز وهو خارج السلطة(٦٧). إلا أن ما يهمنا في هذا المقام هو مغزى تقديمها في ذلك الوقت بالذات إلى الإنجليز من دون الملك، إذ يعد هذا الأمر في نفس الوقت طوراً هاماً من أطوار علاقته بالملك، فقد انزعج القصر من ذلك الأمر، وأن عد المسئول الأول عن سياسة الوفد في هذا المجال مكرم عبيد وليس مصطفى النحاس(٦٨).

وكان الإنجليز – خلال تلك الفترة، وأثر تدهور الأوضاع العسكرية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية(٦٩)–، قد قرروا التخلص من على ماهر، بدعوى أنه غير متعاون، ولا يستطيع أن يقود الرأى المصرى في الاتجاه الصحيح، وأنه لا يمثل مشاعر المصريين ولا يعمل لصالح مصر، ولا ينفذ شروط المعاهدة(٧٠)، وهنا لاحت في الأفق من جديد احتمالات اختيار النحاس لتولي الوزارة الجديدة، حيث كان هذا هو رأى السفير البريطاني في القاهرة "السير مايلز لامبسون"(٧١) بيد أنه سرعان ما تم استبعاده في اللحظة الأخيرة بواسطة الملك، وبفضل حيلة حسنين باشا ليتم اختيار حسن صبري بديلاً عنه في رئاسة الوزارة في ٢٧ يونية (١٩٤٠)(٧٢).

وهكذا نجحت خطة القصر في الإطاحة بآمال الوفد في العودة إلى الحكم والانفراد به من ناحية، وإرضاء الجانب البريطاني بما احتوت عليه الوزارة الجديدة من عناصر معروفة بصداقتها له من ناحية ثانية، وإثارة الوفد ودفعه لمعاودة الهجوم على بريطانيا من ناحية ثالثة(٧٣).

ولقد كانت مذكرة الوفد الثانية – في الثاني من يناير (١٩٤١) – نتاجاً لسياسة القصر، حيث قرر الوفد هذه المرة التوجه إلى القصر بدلاً من الإنجليز، وقد حمل الوفد في هذه المذكرة على الإنجليز حملة شديدة(٧٤)، كما حملت المذكرة الملك المسئولية الكاملة في ضرورة السعي نحو إنقاذ البلاد مما هي فيه، وطالبته بالدعوة إلى انتخابات عامة جديدة(٧٥).

وعلى صعيد تطور العلاقات بين الوفد والقصر، بدأ الأخير خلال تلك الفترة سياسة التقارب مع الوفد، فقد تقابل الملك– ضمن مقابلاته لرؤساء الأحزاب السياسية فى أول أبريل (١٩٤١)– مع النحاس، كما كان النحاس على رأس مستقبلي الملك لدى زيارته لسمنود، مسقط رأس النحاس(٧٦).

بيد أن تسارع الأحداث السياسية الدولية – خلال الحرب العالمية الثانية – وتدهور الموقف العسكري للحلفاء فى شمال أفريقيا، وانتشار الدعاية الموالية للمحور فى مصر، وما نتج عن ذلك من التدخل الإنجليزى العنيف فى ٤ فبراير (١٩٤٢)، كل ذلك نتج عنه تدهور حاد وسريع فى العلاقات بين النحاس والقصر، ليبدأ منذ ذلك الحين عهد جديد على صعيد العلاقات بين الطرفين(٧٧) وينتهي الأمر فى النهاية بطرد النحاس من السلطة(٧٨).

وتعكس صيغة المرسوم الملكي الصادر من الملك بطرد النحاس من السلطة فى ٨ أكتوبر (١٩٤٤)(٧٩) ما آلت إليه العلاقات بين القصر وزعيم الوفد طيلة الفترة المتبقية من عقد الأربعينيات، فمن ناحية القصر، كانت سياسته تجاه الوفد استكمالاً لما كان قد بدأه أثر تولية النحاس للسلطة فى ٤ فبراير من سياسة الهجوم العنيف عليه، بعد أن تسلم القصر – للمرة الأولى فى علاقاته مع الوفد – زمام المبادرة بالهجوم(٨٠).

وقد ساعد القصر على هذا النجاح فى ذلك عدة أمور هى:–

أولاً: تنامي تيار العداء للوفد فى صفوف المعارضة، بعد أن تدعم موقفها بانضمام الهيئة السعدية والكتلة الوفدية إليها(٨١). ثانياً: بروز أثر الجماعات الأيديولوجية "الأخوان المسلمون والحركة الشيوعية وجماعة مصر الفتاة" التى نجحت فى استقطاب العديد من شباب الوفد إليها(٨٢). ثالثاً: ما آلت إليه سمعة الوفد–فى الداخل– من سوء، من جراء ظهور الكتاب الأسود(٨٣).

وعلى ذلك بدأ الملك فى تلك الفترة – بواسطة مستشاره السياسى رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين – يعد العدة لأن يكون صاحب السلطان المطلق فى الحكم واستندت سياسته إلى تقدير خاطئ لقواه مفاده أن تدخل السفير البريطاني لفرض وزارة الوفد عليه فى ٤ فبراير (١٩٤٢)، كفيل بقلب الصورة التقليدية، فيبدو هو بمظهر المناوئ للإنجليز بينما يبدو الوفد حليفهم(٨٤).

أما الوفد فإنه وبعد أن كان – طيلة فترة وجوده في الوزارة "من ٤ فبراير (١٩٤٢) – ٨ أكتوبر (١٩٤٤)" – قد التزم بالدفاع في مواجهة هجمات القصر[٨٥] عاد أثر طرده من السلطة في ٨ أكتوبر (١٩٤٤) إلى معاودة هجومه على القصر، ففي تقرير أرسل من السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن، ذكر أن النحاس شدد من هجماته ضد القصر الملكي[٨٦]، كما عمد إلى تحريض الطلبة على التظاهر ضد الملك[٨٧] بالإضافة إلى ما اعتزم عليه النحاس من زيارات الأقاليم لبث الدعاية ضد القصر لمساندته لحكومة السعديين[٨٨].

ومن ناحية أخرى أشار السفير البريطاني في تقريره الختامي – قبيل نقله من مصر – عن الأحوال السياسية في مصر إلى أن الفجوة تزداد عمقاً في علاقات النحاس بالقصر الملكي، وأن الأمر أصبح ينذر بالخطر، وأن العامل الأساسي في ذلك هو كراهية الملك الشديدة للوفد التي ورثها عن أبيه الملك فؤاد[٨٩].

وجاءت محاولات اغتيال النحاس – بنسف منزله في الخامس والعشرين من أبريل (١٩٤٨)،[٩٠] ثم الهجوم المسلح على المنزل في التاسع من نوفمبر من نفس العام[٩١] – لتزيد من حدة التوتر في العلاقة بين الجانبين، وذلك بعدما اتهمت زوجة النحاس القصر بتدبير المحاولة الأولى مما أغضب الملك غضباً شديداً[٩٢] وقد نتج عن ذلك اندلاع المظاهرات المعادية للملك والمؤيدة للنحاس[٩٣].

والواقع أن موقف الوفد من المعارضة – في تلك الفترة – كان بالغ التعقيد، ففيما يتعلق بالقصر لم تكن هناك بارقة أمل في تحسين العلاقة معه، وخاصة أن إقالة الحكومة الوفدية في عام (١٩٤٤) كانت تمثل بالنسبة للقصر نهاية لمرحلة صراع بدأت يوم ٤ فبراير (١٩٤٢)، وكان من الطبيعي أن يعمل القصر – بعد اقصاء الوفد – على سرعة استعادة مقاليد السلطة في البلاد ومن خلال عدد من وزارات الأقلية التي حكمت البلاد لحسابه[٩٤].

بيد أنه – بعد قتل النقراشي في ٢٨ ديسمبر (١٩٤٧) –[٩٥] ظهر للقصر أنه لابد من توسيع نطاق الحكم بإيجاد حكومة ائتلافية يُدعى الوفد للاشتراك فيها[٩٦]. وعلى هذا الأساس حدث في بداية عام (١٩٤٩) تطور إيجابي في علاقة القصر بالوفد، فقد جرت إتصالات ومناقشات بين الطرفين ناب عن القصر فيها حيدر باشا وإبراهيم

عبدالهادى، فيما مثل الوفد فيها فؤاد سراج الدين[٩٧]، حيث اقتنع الوفد - كواجب وطني - بالتخلي عن الرفض الذى كان يتمسك به بعدم الدخول فى الوزارات الائتلافية فى ظل وجود رئيس وزراء غير وفدى، وتم الاتفاق على أن يكون رئيس الوزراء سياسياً محايداً وأن يتساوى عدد وزراء الوفد مع عدد وزراء كل من الأحرار والسعديين[٩٨]، كما تنازل الوفد عن مطلبه القديم بضرورة الحل الفورى للبرلمان[٩٩]، بيد أنه عاد واعتذر فى النهاية أثر إصرار القصر على أن تناط الوزارة الجديدة بـأبراهيم عبدالهادى[١٠٠].

ومع ذلك آثر الوفد الحفاظ على علاقة الود مع الملك وقد تمثل ذلك فى بيان فؤاد سراج الدين الذى أظهر فيه الولاء للملك والشكر والامتنان له[١٠١]، وعلى ذلك توقعت جريدة "جورنال دى ايجيبت" أن يتعاون الوفد مع وزارة إبراهيم عبدالهادى فيما يهم مصلحة البلاد[١٠٢]، بيد أن شيئاً من ذلك لم يحدث وذلك لشعور الوفديين أن عمر الوزارة قصير فبدءوا فى بث الصعاب فى طريقها حتى تعجز عن أداء مهمتها وتضطر إلى الاستقالة ليتم استدعاء الوفد أثر ذلك.

فقد رفض فؤاد سراج الدين - وكان الرجل الثانى فى حزب الوفد - دعوة إبراهيم عبدالهادى للمشاركة فى وفد مصر إلى الأمم المتحدة[١٠٣]، كما هاجم النحاس - في بيانه السياسي بتاريخ ٨ مايو (١٩٤٩) - الحكومة لاصرارها على مد تطبيق الأحكام العرفية لعام آخر[١٠٤]. كما انتقد فى خطاب سياسى آخر فى الاسكندرية - بمناسبة حلول شهر رمضان - حكومة إبراهيم عبدالهادى لفشلها فى توطيد أركان الحياة الدستورية السليمة على الرغم من مرور سبعة أشهر على توليها الحكم، كما ذكر أن الوفد مصر على المضي قدما فى طريق النضال مهما كلفه هذا الأمر، وأنه لا يريد أن يعرض أتباعه لاضطهاد أكثر مما تعرضوا له في السنوات الخمس الماضية، كما عبّر عن قناعته بأن الملك فاروق لن يسمح لهذا النضال أن يؤدي إلى سفك الدماء[١٠٥]. وواضح أن لهجة الخطاب - وكما ذكرت الوثائق البريطانية - موجهة أساساً إلى الملك فاروق[١٠٦]، ذلك أن الوفد كان يعد نفسه للمرحلة الأخيرة، ألا وهي مرحلة الخضوع الكامل للملك والإذعان له والاستجابة لكل طلباته، بالصورة التى تحول معها الوفد - فى الخمسينيات إلى حزب تابع للملك أكثر من كونه حزباً شعبياً جماهيرياً كما مرّ بنا[١٠٧].

وكانت الوثائق البريطانية قد توقعت أن يقدم الملك على خطوة هامة بأبعاد حكومة إبراهيم عبدالهادى واستدعاء شخصية مستقلة يقبلها الوفد لتتولى الوزارة وتقوم بادارة الانتخابات(١٠٨).

وبالفعل قام الملك بهذا العمل، ولم تكن المفاجأة فيه بقدر ما كانت فى الأسلوب غير الكريم الذى تم به هذا الأمر، والذى كان محاولة واضحة من الملك لإلقاء تبعة حكم الخمس سنوات المنصرمة على السعديين والأحرار الدستوريين لينظف ثوبه ولتبدو صورته فى الفترة التالية أكثر احتمالاً(١٠٩).

وهكذا كان اختيار القصر لحسين سرى لتأليف الوزارة القومية اختياراً محسوباً حساباً دقيقاً ذلك أنه لما كانت فكرة الوزارة القومية تتحطم كل مرة على صخرة رفض الوفد لها فانه كان مطلوباً اختيار رئيس وزراء يثق فيه القصر ويقبله الوفد(١١٠). وتشكلت الوزارة وكان نصيب الوفد فيها أربعة وزراء متساوياً فى ذلك مع كل من الأحرار الدستوريين والسعديين(١١١).

وفى أعقاب ذلك استمر الوفد على نهجه فى مدح الملك والتنويه بصداقته والاشارة إلى إخلاص الوفد لعرشه(١١٢).

ولكن تفاقم الخلافات – داخل القصر – بين رجال الديوان الملكى من جانب ومجموعة الموظفين غير المسئولين من جانب آخر، أدى إلى اقتناع الملك فى النهاية بضرورة انهاء تجربة الوزارة القومية وتشكيل وزارة محايدة لإدارة الانتخابات(١١٣). وبالفعل تشكلت الوزارة الجديدة برئاسة حسين سرى أيضاً، وتم حل البرلمان القائم والإعلان بأن مهمته تنتهى عند إجراء انتخابات حرة، ثم تسليم الحكم إلى الحزب الفائز فى الانتخابات(١١٤).

وبالفعل أجريت الانتخابات الجديدة فى مطلع عام (١٩٥٠) والتى أسفرت نتائجها عن فوز الوفد والعودة إلى السلطة من جديد(١١٥). وكان عهد تلك الوزارة – وزارة الوفد الأخيرة – هو عهد التنازلات التى قامت بها الوزارة الوفدية فى ظل الاذعان الكامل للملك والخضوع لكافة مطالبه(١١٦)، وذلك بفضل تغلغل الجناح اليميني الرجعي – بزعامة فؤاد سراج الدين – إلى القيادة الوفدية(١١٧).

على أن تسارع الأحداث السياسية فى مصر، بدءاً بتعثر محادثات النحاس مع

الإنجليز، ومروراً بالتوتر الذى حدث فى منطقة القناة، وانتهاء بحريق القاهرة، كل ذلك عجل بنهاية وزارة النحاس الأخيرة، ليقوم الملك بإقالته من منصبه محملاً إياه مسئولية ما حدث.

وقد حاول الوفد – أثر اقالته – إحراج القصر ووزارة علي ماهر الثالثة فى آن واحد، بتصعيده للهجمات الفدائية، وذلك بعدما ظهر فى الأفق بوادر تحسن ظاهر فى العلاقات بينهما وبين الإنجليز، بيد أن محاولاته – بسبب تجريده من سلطاته التنفيذية من ناحية، واستمرار تطبيق الأحكام العرفية من ناحية ثانية – لم يكتب لها النجاح[١١٨].

وجاء نجاح الثورة – فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ – فى الإطاحة بالنظام الملكى واعلان الجمهورية بعد ذلك، ليضع حدا لعلاقة الوفد والنحاس بالقصر الملكي.

مما تقدم نرى أن طبيعة العلاقة بين القصر والنحاس – خلال وجود الأخير فى السلطة – قد اختلفت عن طبيعة العلاقة بينهما فى فترات غيابه عنها.

ففى فترات وجود النحاس على رأس السلطة كانت العلاقة بينه وبين القصر – فى معظم فترات تقلده للوزارة – عبارة عن صراع على النفوذ اتخذ العديد من الأشكال واختلفت حدته باختلاف الجالس على عرش مصر، وقد ساعد النحاس على ذلك ما كان بين يديه من سلطات تنفيذية (وزارة) وتشريعية (برلمان)، استخدمها كأداة هامة وفعّالة فى صراعه مع القصر.

أما فى فترات غياب النحاس عن السلطة، أو إبعاده عنها – والذى نحن بصدده الآن – فإن سياسته تجاه القصر سادها التخبط والارتجال، تارة يكون أساس العلاقة إظهار التشدد والحرص على التمسك بالدستور – كما حدث فور توليه زعامة الوفد[١١٩]– وتارة يعمد إلى استخدام سلاح الالتماسات[١٢٠]، وتارة ثالثة، يستخدم أسلوب المذكرات، مرة للإنجليز، ومرة للقصر[١٢١].

على أن ظروف تولى النحاس للوزارة فى ٤ فبراير (١٩٤٢)، قد ألقت بظلالها على طبيعة العلاقة بين النحاس والقصر، حيث عمد الأخير – مستغلا ظروف الحادث من ناحية، وتفكك الوفد بخروج أحمد ماهر والنقراشي ثم مكرم عبيد من ناحية ثانية، وتلويث سمعة النحاس الداخلية من ناحية ثالثة – إلى تشديد ضرباته إلى النحاس، الذى اقتصر دوره على الدفاع فقط – خلال وجوده في الوزارة[١٢٢]–، ثم معاودة

الهجوم – بعد طرده من الحكم – مستغلاً سلاح الطلبة، وكذلك زيارات الأقاليم.

ولكن تسارع الأحداث السياسية فى الداخل، واغتيال أحمد ماهر والنقراشى بعد ذلك، دفع القصر لمحاولة التقارب مع الوفد واقناع زعمائه بالدخول فى وزارة قومية. وخلال تلك الفترة تنازل الوفد – الذى كان متعطشا للعودة إلى السلطة – عن أهم شروطه، وقبل دخول وزارة سري الائتلافية التى كانت بمثابة جسر العودة إلى السلطة فى عام (١٩٥٠).

هوامش الفصل الأول

(١) سامى أبوالنور: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٢٢ – ١٩٣٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٥) ص(١٦٤ – ١٦٥).

(٢) نفس المصدر: ص(١٦٥).

(٣) كان الصدام بين سعد زغلول والملك فؤاد قد حدث أكثر من مرة بسبب أوتوقراطية الملك. لمزيد من التفاصيل فى هذا الموضوع انظر:- عبدالخالق محمد لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، الطبعة الأولى، دار العودة بيروت ومكتبة مدبولى القاهرة، (١/١/١٩٧٥) ص(٣٦٢-٢٦٦)، عبدالعظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨) إلى (١٩٣٦)، الطبعة الثالثة مكتبة مدبولى (١٩٨٣) ص(٤٢٢ – ٤٢٣)، -على شلبى ومصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية فى مصر (١٩٢٣ – ١٩٣٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٨١) ص (٢١)، محمد زكى عبدالقادر: محنة الدستور، مكتبة مدبولى (١٩٧٣)، ص ص(٥٧ – ٥٨) – يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨-١٩٥٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٧٥)، ص(٢٢٩).

(٤) F.o, 371, 12359, Extract, from the Egyption Gazette of septemper, 28 (1927) an Interview, With Nahas Pasha.

(٥) البلاغ فى ٢٨ سبتمبر (١٩٢٧)، ص(١) F.O, Ibid عفاف لطفى السيد: تجربة مصر الليبرالية، المركز العربى للطباعة والنشر القاهرة (١٩٨١)، ترجمة عبدالحميد سليم ص(١٥٧).

(٦) عبدالعظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق ص(٦٤٢) F.O, Ibid.

(٧) F.O, 371, 12361, From Lord Lioyod Cairo No, 680, Dated, 18th, Nov, 1927 .

(٨) كان الإنجليز قد استشعروا الخطر بوفاة سعد زغلول، كما أنهم توقعوا المتاعب باختيار النحاس لخلافته فى رئاسة الوفد. انظر F.O, 371, 12359 No 500 from Mr Henderson, 27th Aug 1927 Seach. R. Russel Pasha William Kimber, 46 Wilton Palace, London sel, 1966 P. 17.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الثالث ص(٢٦٨-٢٦٩).

(٩) F.O. 371, 12360, From, Mr, G, Delany to Sir W. Tyrrell, No Private and Confidential, Dated, 30th of October 1927.

(١٠) F.O, 371, 12359, Telegram From. M Henderson Cairo No (346) Dated 1 st October, 1927.

(١١) كان النحاس – الذى كان لايزال حديث عهد بالزعامة الوفدية الفضفاضة، يدرك أنه من الصعب عليه – بمفرده – أن يملأ ذلك الفراغ الهائل الناجم عن رحيل سعد زغلول، ولذا كان حريصا على الامتثال لرغبة الأغلبية الذين لم يكونوا بطبيعة الحال على استعداد للتفريط فى أى من هذه الأمور، وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع ص(٣٢١).

(١٢) - F.O, 371, 12360, From, Mr, G. Delany tp Sir W, Tyrrell, No private and Confidential, dated, 30th October.
- F.O, 371, 13114, From Egypt, Decypher, Lord Lioyd Cairo, No449 December, 13 st, 1927.
- F.O, 371, 13114 Confidemtial, J200/4/16, Lord Lioyd to Sir Austen Chamberlain, No12, January, 1928.
- F.O, 371, 13116, Telegram From Lord Lioyd Cairo No121, 28th, Feb, 1928, - Little, t Egypt, London, 1958, P. 147.

(١٣) السياسة اليومية: العدد (١٦٦٥) فى ٩ مارس (١٩٢٨)، ص(١) وللمزيد من التفاصيل فى هذا الموضوع انظر القسم الأول، الفصل الأول ص ص(١٨-١٩).

(١٤) F.O, 371, 13118, Confidential, from Lord Lioyd, Cairo No265, Dated 23rd Mar, 1928.

وللمزيد من التفاصيل انظر انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص(٣٠).

(١٥) Vatikiotis, P.J, the Modern History of Egypt, London 1976, P. 279, Al Hadidi, M.M.A SH, Mustafa El Nahas and the Wafd, 1927 - 1953 Ph. D. S. O. A. S, London P.P. 82, 83.

(١٦) المزيد من التفاصيل حول هذه القضية انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص(١٨).

(١٧) F.O, 371, 13112, From Lord Lioyd cairo No, 553, Dated, 7th July, 1928.

(١٨) F.O, 371 13112, From Lord Lioyd Cairo No, 127, Dated, 3th Feb, 1929.

(١٩) F.O, 371, 13841, From, Lord Lioyd Cairo No 165 Dated, 23rd Feb, 1929.

(٢٠) كان قرار تبرئة النحاس – من القضية المذكورة – نقطة تحول فى سياسته تجاه الزعامة الوفدية والقرار الوفدى، انطلق النحاس فى أعقابها وتحول من السلوك الديمقراطى إلي الدكتاتورى فى التعامل مع القرار الوفدى، للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع ص ص(٣٢١-٣٢٢).

(٢١) F.O, Ibid.

(٢٢) F.O, Ibid, - F.O, 371, 13814, From Lord Lioyd Cairo, No 257, dated, 22rd March, 1929.

(٢٣) كان الملتمسون يطالبون بعودة الحياة النيابية وإعادة الوفد للسلطة F.O, Ibid.

(٢٤) F.O, Ibid.

(٢٥) F.O, Ibid.

(٢٦) F.O, 371, 13841 Confidential J253/5/16, No1, Lord Lioyd, To Mr Austen, Chmberlain, No 49 Cairo, January, 19, 1929.

(٢٧) F.O, Ibid.

(٢٨) للمزيد من التفاصيل فى هذا الموضوع انظر القسم الأول، الفصل الثالث، ص ص (١٠١-١٠٢).

(٢٩) The Diary of Percy Loraine, The Bodleian, Library, Oxford, P. 4, - F, O, 371, 13850, Telegram from Sir P. Loraine, No 498, 6th, Dec, 1929

(٣٠) F.O, Ibid.

(٣١) F.O, Ibid.

(٣٢) شملت خطة القصر لإجبار النحاس على الاستقالة تعطيل أعمال الوزارة لشل يدها، واتهام زعماء الوفد بالعجز وسوء التصرف مما أدى لفشل المفاوضات مع الإنجليز، وإثارة طلاب المدارس والأزهر ضد وزارة النحاس، وتلويث سمعة النحاس الشخصية، وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر القسم الأول، الفصل الأول ص ص(١٩-٢٠).

(٣٣) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٢٥٤).

(٣٤) حدث ذلك عندما تحول الوفد -في نضاله ضد صدقي- من الجانب الدستوري إلى الجانب الشعبي الجماهيري. ولمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الثاني ص ص (-٢١٧ ٢١٦).

(٣٥) فخر الدين الأحمدي الظواهري: السياسة والأزهر، مطبعة الاعتماد (١٩٤٥) ص(٢١٣-٢١٤).

(٣٦) عبدالرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، القاهرة (١٩٤٧)، ص(١٤٧).

(٣٧) F.O, 371, 14621, No 923 (72/35/30) From Mr. Hoare to Mr A. Henderson, (25-9-1930).

(٣٨) Varikitis, P. J, Op. Cit P. 282.

(٣٩) المؤيد الجديد، في الثاني في سبتمبر (١٩٣٠)، وأيضاً:- نفس المصدر في ١٣ سبتمبر (١٩٣٠).

(٤٠) ولم يكتف القصر بذلك بل عمد إلى مهاجمة النحاس - بهدف الإساءة إلى سمعته الشخصية - حيث تم تشبيهه "بفالنتينو" والتقطت له صور حديثة عن قرب، وهو بلباس البحر، انظر F.O, 371, 14620, No892 (72/33/30) From Mr Hoare, to Mr. A. Henderson (12-9-1930). - F.O, 371, 14621, No923.

(٤١) كان هذا القانون هو سبب أولى أزمات النحاس مع الإنجليز أبان وزارته الأولى (١٩٢٨)، F.O, 371, 13118, Telegram, From Lord Lioyd, Cairo, No 19, 30th Mar, 1929.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثالث، ص ص(٩٩-١٠١).

(٤٢) F.O, 371, 13841, From Lord Lioyd Cairo No, 165 Dated, 23rd, Feb, 1929.

(٤٣) F.O, 371 14612, J1552/4/16, From Foreign Office, 8th, May, 1930

(٤٤) F.O, 371, 17978, Tel From sir. M. Lampson, No 61 (Saving), (5-7-1934)

(٤٥) تولى فاروق سلطاته الدستورية في ٢٩ يوليو (١٩٣٧)، انظر: يونان لبيب رزق: نفس المصدر الساق، ص(٣٨٩).

(٤٦) كان الصراع بين القصر والنحاس قد اتضح منذ الوهلة الأولى - في أعقاب وفاة الملك فؤاد - فور عودة فاروق إلى مصر، وقبيل توليه سلطاته الدستورية، F.O, 407, 219, (J4278/2/16) N084, sir M. Lampson, to Mr Eden No13 May 12, 1936.

- الأهرام: العدد ١٨٤٦٣ في مايو (١٩٣٦)، ص(٨).

F.O, 407, 221, (5405/20/16), No, 90, Sir M. Lampson to Mr. Eden, No 751 (Telegraphic) Ì Cairo, 30-12-1937.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول ص ص(٢١-٢٦).

(٤٧) The Killearn Diaries, Middle East Center, St. Antony College, Oxford, U.K, Diarien of 31th December, 1937.

(٤٨) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، دار المعارف ١٩٧٧، ص (٥٥، ٥٦).

(٤٩) لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية فى مصر (١٩٣٦-١٩٥٢)، الطبعة الأولى (١٩٨٩)، مكتبة مدبولى، ص(١٠٠).

(٥٠) F.O, 407, 221, (J4358/20/16) No, 39, 571 Mr Kelly to Mr Eden (Received) October 17, 1937.

وللمزيد من التفاصيل، انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص ص(٢٢-٢٦).

(٥١) F.O, 407, 222, (J3554/6/16), No 26, 970, Mr Bateman, to Viscount Halifax, Alexandria, August, 18, 1938.

(٥٢) F.O, Ibid

(٥٣) عبد العظيم محمد رمضان: الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦-١٩٣٩)، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، أبريل (١٩٧٩) ص(٢٣٢-٢٣٣)، لطيفة محمد سالم: نفس المكان، سامى أبوالنور: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٣٧-١٩٥٢)، مكتبة مدبولى (١٩٨٨)، ص(٢٠٧).

(٥٤) تولى محمد محمود الوزارة فى تلك الفترة - بعد طرد النحاس من السلطة فى ٣٠ ديسمبر (١٩٣٧) - ثلاث مرات متعاقبة، لم تكتمل مدتها الإجمالية عشرين شهرا، انظر: - يونان لبيب رزق : نفس المصدر السـابق ص(٤٠٧-٤١٨)، - أحمد زكـريا الشلّق : حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢-١٩٥٣)، الطبعة الأولى، دار المعارف (١٩٨٢) ص(٤١١).

(٥٥) تعرضت حالته الصحية - فى تلك الفترة إلى عدة انتكاسات نتج عنها توتر فى القلب، وتقدم باستقالته فى السادس من يوليو، ولكن الملك رفضها وتم تفويض العديد من زملائه بتحمل أعباء منصبه. انظر

F.O, 407, 223, Confidentail, Chapterl Political and general (J2795/1/16) Nol Cairo, July, 13, 1939.

(٥٦) ذكر أن أحد الاحتمالات كان توليه أحمد ماهر رئاسة الوزارة، بيد أن الملك استبعده بسبب ما ذكر عن تورطه فى معاملات مالية مشبوهة، بعدما رسخت تلك الأفكار فى أذهان العامة، وبعدما بذل الوفد جهدا كبيرا لتقوية هذه الشكوك. انظر: F.O, Ibid

(٥٧) .F.O, Ibid

(٥٨) .F.O, Ibid

(٥٩) F.O, 407, 221, (J4386/20/16), No 11, 949 Mr Bennett to Viscount Halifax (Received) August 4, 1937.

(J3556/20/16) No 14, 456, Mr Kelly to Viscount Halifax (Received) August, 11 1937, Alexandria.

محافظ عابدين، التماسات وأحوال سياسية رقم ٥٥٣

(٦٠) F.o,407, 223, confidential, Chapter 1, 871 Political and General (J2795/1/16) No. 1, 81, Sir M. Lampson to Viscount Halifax cairo, July 13, 1939.

(٦١) .F.O, Ibid

(٦٢) .F.O, Ibid

(٦٣) .F.O, Ibid

(٦٤) F.O, 407, 223, No. 192, "Saving" Alex., July 14, 1939

وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر القسم الثاني الفصل الثالث ص ص (-٢٧٨ ٢٧٧).

(٦٥) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق ص (٤١٨).

(٦٦) تضمنت مذكرة النحاس بعض المطالب الوطنية وهي "جلاء القوات البريطانية بعد الحرب وبقاء المحالفة، واشتراك مصر اشتراكاً فعلياً في مفاوضات الصلح، والدخول في مفاوضات -مع مصر- بعد انتهاء مؤتمر الصلح والاعتراف بحقوق مصر في السودان، والتنازل عن الأحكام العرفية، وحل مشكلة القطن المصري". وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني الفصل الثالث ص (٢٧٧).

- Vatikiotis, P. J. Opcit, P. 343.

(٦٧) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الثالث ص (٢٧٧).

(٦٨) F.O, 371, 24624, (J1056-92-16) from Cairo to F.O, April 3rd, 1940.

(٦٩) Evans, Trefor, (ED) The Killearn Diaries, 1934-1946, Lord Killearn (Sir Miles Lampson) High Connissioner and Ambassador to Egypt, London, 1972, P. 118.

- محمد حسين هيكل: نفس المصدر السابق ص ص (١٥٥-١٥٦).

(٧٠) F.o, 407,224, No. 51 (525 Dipp) Telegraphic Sir M. Lampson To Viscount Halifax 15th Jyne, 1940.

وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع، انظر عبد الخالق محمد لاشين: أضواء على موقف وزارة علي ماهر من الحرب العالمية الثانية "دراسة وثائقية"، بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع والعشرين (١٩٧٧) ص ص (٢٤٦-٢٤٩)، -محمد جمال الدين المسدي، يونان لبيب رزق، عبد العظيم رمضان: مصر في الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ص ص (١٧٤-١٧٥)، -عصام ضياء الدين: حادث ١٧ يونيو (١٩٤٠) في التاريخ المصري المعاصر، دار الزهراء (١٩٩١)، ص ص (٢٣-٣٢).

(٧١) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني الفصل الثالث ص (٢٧٩).

(٧٢) F.O, 407, 224, No. 69, 613, M. Lampson to Viscount Halifax cairo, June, 26th, 1940. -No. 613, From Same to Same, Dated 24th June, 1941

(٧٣) سامي أبو النور: نفس المصدر السابق، ص ص (١٥٨-١٥٩).

(٧٤) اتهم النحاس الإنجليز في مذكرته بإنكار جميل مصر- التي عرضت كل مواردها للخطر بهدف خدمة الحلفاء في الحرب- وقد أحدثت هذه المذكرة دوياً هائلاً واعتبر الإنجليز تقديمها من قبل الوفد بمثابة خروج عن المألوف، للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الثالث ص ص (٢٧٧-٢٧٨).

(٧٥) F.O, 371, 27428, (The Wafs Petition to H.M the King.
F.O, 407, 225 (J352/10/16), Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo January, 28th, 1941.

(٧٦) سامي أبو النور: نفس المصدر السابق ص (١٦٠).

(٧٧) F.O, 371, 31568, Telegram from Sir M. Lampson, Cairo, No. 612, 17th Feb., 1942. -F.O, 371, 31570, Telegram From Sir M. Lampson, Cairo, No. 909, 25th March, 1942.
- Al Hadidi Opcit, PP. (189-190).

(٧٨) Little, T. Modern Egypt, London, 1967, P.191. Vatikiotis, P.J Opcit, P. 355.

(٧٩) F.O, 371, 41333, Political Distribution From Cairo to F.O, Mr. Shone Unnumbered, 9th October 1944 Immdiate.
يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق ص (٤٦٣)، أمين سعيد: تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية إلى انهيار الملكية، القاهرة ١٩٥٩م، ص (٢٧٦).

(٨٠) F.O, 371, 31575, From Sir M. Lampson, Cairo, No 612, 17th Feb., 1942. - F.O, 371, 31570, No. 909, 25th March, 1942, War Cabinet, Distribution.
وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول الفصل الأول ص ص (٢٩-٣٠).

(٨١) F.O, 371, 31575, Political Distribution From Egypt to Foreign Office, Sir M. Lampson, 14th November, 1942.
Vatikiotis. P.J, The History of Egypt from Mohamd Ali To Mubarak, London, 1985, P. 352.
وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٦٥-٧٣).

(٨٢) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٧٤-٨٣)

(٨٣) F.O, 144, 855 Political situation, Blak book, A. complete English Translation of Makram, S. "Black Book".
وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٧٠-٧٢).

(٨٤) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)، الطبعة الثانية (١٩٨٣)، دار الشروق ص (١٧).

(٨٥) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول ص (٢٥).

(٨٦) F.O, 371, 41335, General Distribuation from Cairo to Foreing Office, Lord Killearn, No. 2719, 25th December, 1944.

(٨٧) لطيفة محمد سالم: نفس المصدر السابق ص (١٦٥)، F.O, Ibid-

(٨٨) F.O, 371, 45922, telegram from Lord Killearn Cairo, No. 1514, Daed, 5th July, 1945 (Cypher), No. 514.

(٨٩) F.O, 371, 53288, telegram from Lord Killearn, Amended, Distribution, March 20, 1946, En Clair, Cabinet from Cairo to F.O, Mr. Bowker, (No. 101, saving) 6th March, 1946.

(٩٠) F.O, 371, 69210, Telegram, from sir R. Campbell Cairo, No. 508, Dated 25-4-1948.

صوت الأمة في يوم الإثنين ٢٦ أبريل ١٩٤٨، ص (١)، حسن يوسف: القصر ودوره في السياسة المصرية (١٩٢٢-١٩٥٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٨٢) ص (٢٦١).

(٩١) حسن يوسف، نفس المكان.

(٩٢) F.O, Ibid.

(٩٣) F.O, Ibid.

(٩٤) سامي أبو النور: نفس المصدر السابق ص (١٦٢) ، يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق ص (٤٨٩).

(٩٥) أمين سعيد: نفس المصدر السابق ص (٣١٧)، محمد زكي عبد القادر نفس المصدر السابق ص (١٦٣).

(٩٦) طارق البشري: نفس المصدر السابق ص (٣٧٩).

(٩٧) كان فؤاد سراج الدين -بعد غياب النقراشي وأحمد ماهر ومكرم عبيد هو المهيمن الفعلي على القرار الوفدي، وصاحب اليد الطولى فيه، كما أنه رفع شعاراً جديداً مفاده "الولاء الكامل للقصر"، بعد أن غدا زعيماً لجناح الوفديين المعتدلين الرجعي، انظر:

- F.O, 371, Policitcal, Distribution, From cairo to Foreign Office, sir R. campbell, No. 508, 25th April, 1948 Immediate.

-F.O, 371, 73462, Telegram from Sir R. Campbell Cairo No. 40 Confidential, 8-1-1949.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع ص ص (٣٢٢-٣٣٥).

(٩٨) F.O, Ibid.

(٩٩) F.O, 371, 73462, Telegram from Sir R. Campbell Cairo No. 57, 11-1-1949.

لطيفة محمد سالم : نفس المصدر السابق ص (١٧٢).

(١٠٠) لطيفة محمد سالم: نفس المكان. F.O, Ibid

(١٠١) F.O, Ibid

(١٠٢) F.O, Ibid

(١٠٣) F.O, 371, 73467, Saving Telegram By Confidertial Bag From Cairo to Foreign Office, Sir Ronald Campbell, No.70 Saving, 31st March, 1949.

(١٠٤) تلك الأحكام التي كان قد بدأ تطبيقها في مصر مع اندلاع حرب فلسطين، وقد أوضح

النحاس أن الشعب المصري -تعاطفاً منه مع شعب فلسطين- قد قبل هذه الأحكام وتحمل كل أشكال الحرمان، ،لكنه -وبعد انتهاء الحرب- لا يرى أي مبرر لاستمرار العمل بها لأن الحكومة إنما استخدمتها لمحاربة خصومها السياسيين، وأنه لعار على مصر -زعيمة البلاد العربية- أن تكون الوحيدة التي تحكم بالأحكام العرفية .

F.O, 371, 73467, Summary of Manifesto, By Nahas Phasha, to The Egyptian Nation.

(١٠٥) F.O, 371, 73467, from Sir R. Campbell Alexandria, No. 384 (38/82/49) confidential, Dated 7-7-1949.

(١٠٦) F.O, Ibid

(١٠٧) F.O, 371, 80347, No. 49 (1011/9/50) British Embassy, Cairo, 25th 1950, Confidential.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول ص ص (٢٩-٣٤).

(١٠٨) F.o, 371, 73467, from Sir R. Campbell Alexanria, No. 384 (38/82/49) confidential, 7-7-1949.

(١٠٩) طارق البشري: نفس المصدر السابق، ص (٢٧٩).

(١١٠) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٢٧٩).

(١١١) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ، ثورة (١٩١٩)، الجزء الثالث الطبعة الثانية، دار المعارف (١٩٨٩)، ص (٢٩٢).

(١١٢) F.O, 371, 73466, Political Distribution From Cairo to Foreign Office, Sir r. Campbell, No. 12339, 14th November 1949.

لطيفة محمد سالم: نفس المصدر، ص (١٧٤).

(١١٣) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص ص (٤٩٧-٤٩٨).

(١١٤) أمين سعيد: نفس المصدر السابق، ص (٣٢٧).

(١١٥) F.O, 371, 80347, from Cairo to Foreign Office Sir R. Campbell, No. 18, 6th January, 1950.

صوت الأمة في ٨ يناير (١٩٥٠) العدد "١٠٥٦" ص (١) عزة وهبي: تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٨٥)، ص (٢٩).

(١١٦) F.O, 371, 80349, British, Embassy, Alexandria, 22nd, June, 1950, No. 266 (1011/3/51) Unclassified.

F.O, 371, 90116, No. 7 (1011/3/51) Confidential, British Embassy cairo, 5th January 1951.

F.O, 371, 90116, BB (1011/7/516) British Embassy Cairo, 23rd Februry 1951, Confidential.

وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص ص (٢٩-٣٤).

(١١٧) للمزيد من التفاصيل في هـذا الموضـوع انظـر القسم الثاني، الفصل الرابع، ص ص (٣٢٩-٣٣٥)

(١١٨) F.O, 371, 96866, (Saving) from B.H.E.C, to Foreign Office Sir Themas Rapp, No. 3 Dated, 16th February, 1952, Confidential.

(١١٩) F.o, 371, 12359, Extract from the Egyptian Gazette of Sept., 281927.

(١٢٠) F.O, 371, 1384, From Lord Lioyd Cairo, No. 257, Dated, 22rd March, 1929.

(١٢١) F.O, 371, 27428, The Wafds Petition to the H.M. the King.
F.O, 407, 225 (J352/10/16) Sir M. Lampson to Mr. Eden Cairo, January, 28, 1941. Vatikiotis, P.J, The Modern History of Egypt P. 343.

(١٢٢) للمزيد من التفاصيل ، انظر القسم الأول، الفصل الأول ص (٢٥).

الفصل الثانى

مصطفى النحاس وعلاقته بالأحزاب السياسية

والجماعات الأيديولوجية

مع حزب الأحرار الدستوريين :

على أثر اختيار النحاس زعيما للوفد – فى أعقاب وفاة سعد زغلول –[١] سرعان ما أعلن أن سياسته فى الداخل ترمى – إضافة لصون الدستور وتأكيد الوحدة الوطنية – إلى المحافظة على الائتلاف القائم[٢].

أما الأحرار الدستوريين فعلى الرغم مما صرحوا به – على لسان زعمائهم – من تمنياتهم بالتوفيق للنحاس فى مهمته الصعبة[٣] إلا أنهم وجدوا فى غياب سعد زغلول، وعدم خبرة النحاس السياسية وقلة حيلته فرصتهم الذهبية لاحتواء الوفد والسيطرة عليه وانتزاع الزعامة الشعبية منه[٤]. وقد انعكست رغبتهم لتحقيق ذلك الأمر بوضوح على تحركات زعمائهم – فى أعقاب وفاة سعد زغلول وقبيل حسم قضية خلافته فى زعامة حزب الوفد –[٥]، فقد ذكر أن ثانى زوار دار المندوب السامى البريطانى – فى أعقاب وفاة سعد زغلول – كان اسماعيل صدقى، الذى أراد أن يؤكد للإنجليز أنه فى خدمتهم دائماً للحفاظ على الأمن والنظام[٦]. وقد علق البريطانيون على ذلك بقولهم "إنه لا يوجد فى مصر كلها من يستطيع القيام بهذا العمل أفضل منه – حيث برهن وهو وزير للداخلية عند مصرع السردار على ذلك – ولكنه لا يتمتع بتأييد القصر أو دار المندوب السامى"[٧].

وقد نشب خلاف حاد فى صفوف الأحرار الدستوريين، عندما نشر محمد حسين هيكل مقالا فى جريدة "السياسة" هاجم فيه النحاس متهما إياه بعدم الحرص على الائتلاف[٨]، وقد تنصل محمد محمود مما جاء فى مقال هيكل موضحاً أنه – أى هيكل – إنما يعبر فقط عن رأيه الشخصى لا رأي الحزب بأكمله[٩]، وما نتج عن ذلك من رفض غالبية الأحرار اصدار تصريح بهذا المعنى فى جريدتهم الرسمية "السياسة"[١٠]، وقد نتج عن ذلك تأجيل اجتماع الحزب المقرر له فى الثانى من يناير سنة ١٩٢٨ إلى اجتماع آخر فى العاشر من نفس الشهر، وتخلف محمد محمود وصدقى عن حضور الاجتماع، وخلال ذلك الاجتماع حاول المجتمعون احتواء الأزمة بإيجاد حل وسط يتمثل فى عدم اصدار بيان رسمى بالإعلان عن أن ما جاء فى تصريح هيكل إنما يعبر عن رأيه فقط، مع الإعلان عن رغبتهم الصادقة فى الحفاظ على الائتلاف القائم فى نفس الوقت[١١]. بيد أن النحاس رفض هذا الحل وأصر على ضرورة الإعلان – "فى السياسة"–. بوضوح عن موقف الحزب من شجب ما جاء فى تصريح هيكل[١٢].

وقد تزعم كل من صدقي وحافظ عفيفي غالبية الأحرار في إتهام محمد محمود بالسعي – في حالة سقوط وزارة ثروت – لأن يكون رئيسا للوزارة الجديدة، بدعوى أن النحاس غير مقبول لدى دار المندوب السامي والقصر الملكي كذلك[١٣].

وقد انعكست خلافات الأحرار الدستوريين على موقفهم من الاشتراك في وزارة النحاس الأولى "الائتلافية"، فبينما كان محمد محمود يرى ضرورة الاشتراك في الوزارة حفاظا على الائتلاف كان رأى الأغلبية غير ذلك[١٤]، ولذا فقد بذل محمد محمود جهودا كبيرة بهدف اقناع الرافضين للموافقة على الاشتراك في الوزارة[١٥] وبالفعل نجح في نهاية الأمر فيما عُد في حينه انتصاراً شخصياً حققه داخل حزب الأحرار دعم به موقفه خلال التشكيل الوزاري لوزارة النحاس الأولى[١٦] بيد أن نزعة الأحرار في تقويض الائتلاف دفعتهم بعد ذلك إلى تقديم الاستقالات الجماعية مما أدى في النهاية إلى إقالة وزارة النحاس الأولى[١٧].

ولم يكن اسناد الوزارة الجديدة للأحرار الدستوريين، وليد الصدفة ولكنه كان – إضافة لكونه مكافأة لهم على تقويضهم الائتلاف الذي أودى بوزارة النحاس الأولى – اشارة واضحة لبدء عهد جديد من الاعتداء على الدستور والحكم استنادا لأوتقراطية القصر، وكان معنى ذلك انتقال الوفد – بطبيعة الحال – إلى صفوف المعارضة.

وكان محمد محمود قد عرض على الوفد الاشتراك في وزارته بأربعة وزراء، كما بذلت محاولات أخرى لادخال وزير وفدي للأوقاف، دون جدوى، ولاشك في أن محمد محمود كان يعلم أن الوفد الذي أقيل رئيسه لن يقبل الاشتراك معه، بيد أنه نجح في ضم أحمد خشبة لوزارة الحقانية، وهو وفدي فُصل من الوفد لخروجه من وزارة النحاس الأولى فكافأة محمد محمود على ذلك[١٨].

وتشكلت وزارة محمد محمود في ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ من حزبي الأحرار الدستوريين والاتحاد[١٩]. وفي اليوم التالي لتأليفها، استصدر محمد محمود مرسوما ملكيا بتأجيل البرلمان لمدة شهر[٢٠]. وكان الأجراء الأخير عادة ما يتبع في بداية كل فصل من فصول الاعتداء على الدستور، أي أنه لم يكن نهاية المطاف، بل كان الخطوة الأولى في طريق الاعتداء على الدستور والحياة النيابية في مصر.

ذلك لأن محمد محمود سرعان ما أتبع هذا الأجراء بآخر حيث بادر– وقبل انتهاء شهر التأجيل في ١٨ يونية ١٩٢٨م– برفع كتاب للملك يطلب منه فيه حل البرلمان[٢١].

ورغبة منه في مواجهة الرأى العام، ألحق محمد محمود بكتابه مذكرة إيضاحية عن أسباب هذا الاجراء - غير الدستورى - جاء فيها "أن الحياة النيابية أصبحت أداة لطغيان فئة قليلة وأنه لضرورة الخلاص من الحالة الحاضرة، والحاجة إلى نظام ثابت مرض، يعيد للبلاد وحدتها، ويهيئ لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كل أمانيها"[٢٢]. ازاء ذلك صدر فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ الأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (بحل مجلسي الشيوخ والنواب وإيقاف العمل بالمواد ٨٩ و١٥٥ و١٥٧ والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور بالإضافة لتعليق الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وأن تناط السلطة التشريعية فى خلال تلك الفترة إلى الملك طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور، وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون)[٢٣] أما الوفد فقد قرر مواجهة هذا الأمر بالتحرك على صعيدين رئيسين: محلى، وخارجى. فعلى الصعيد المحلى وضع الوفديون خطة متعددة الجوانب لمواجهة هذا الاعتداء على الدستور، وكان الجانب الأول منها هو مواجهة محمد محمود دستوريا، ذلك أن النحاس أصدر نداء فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٨، اجتمع على أثره النواب فى النادى السعدى فى ٢٤ يوليو، وأصدروا قرارا وقعه معظم النواب والشيوخ بالاعتزام على الاجتماع بكامل هيئتهم فى دار البرلمان يوم ٢٨ يوليو (وهو اليوم التالى لأنتهاء شهر التأجيل)[٢٤]. بيد أن الوزارة منعت بقوة الجيش والبوليس اجتماع المجلسين بدار البرلمان بأن أغلقت الطرق المؤدية إليه، ولكن الأعضاء استطاعوا الاجتماع فى دار الشريعى بشارع محمد على وخلال الاجتماع أصدروا العديد من القرارات المناهضة لاجراءات محمد محمود، ولعدم دستورية ما اتخذه من قرارات[٢٥]. كما اتفقوا على أن يؤجل اجتماع البرلمان إلى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨، إلا إذا طرأ ما يدعو للانعقاد قبل هذا التاريخ[٢٦].

وفى يوم السبت الموافق ١٧ نوفمبر (وهو السبت الثالث من نوفمبر) اجتمع النواب والشيوخ فى مبنى جريدة "البلاغ" وكان عدد النواب الحاضرين ١٢٥ نائباً، وطبقاً للنظم البرلمانية الصحيحة، ولما كان هذا الاجتماع هو أول اجتماع لدورة برلمانية جديدة، فقد انتخب ويصا واصف رئيسا للمجلس وعلى الشمسى وحسين هلال وكيلين، وكرر المجلس قراراته التى سبق أن أصدرها فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨، كما قرر بالإجماع عدم الثقة بالوزارة، وتحميلها مسئولية كل عمل أتته مخالفا للدستور، كما

طالب المجلس الحكومة بسحب قواتها التى تحاصر البرلمان حتى يتمكن من الإجتماع في داره[٢٧]. وقد حظرت الحكومة على الصحف نشر هذه القرارات أو نشر أية أنباء عن اجتماع المجلس، ومنعت المطابع من نشره، ولكن الجمهور علم به من نشرات سرية وزعت فى مصر، ومما نشرته عنه صحف سوريا ولبنان[٢٨].

أما الجانب الثانى من خطة الوفد لمواجهة هذا الانقلاب الدستورى فكان مواجهة محمد محمود شعبيا، لذا قرر زعماء الوفد زيارة الأقاليم لإثارة الجماهير ضد سياسة الوزارة[٢٩] حيث تعددت فى تلك الفترة تلك الزيارات وكانت طنطا هى المحطة الأولى فى جولات النحاس وزعماء الوفد، فقد رغب النحاس فى عقد مؤتمر سياسى هناك بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٨، ولكن حكومة محمد محمود عارضت ذلك، بيد أنها سمحت لزعماء الوفد بالسفر إلى طنطا، ولدى وصول النحاس إلى محطة القاهرة، نظمت المظاهرات السياسية، كما شهدت مدينة طنطا لدى وصوله إليها مظاهرات أكبر حيث أقيم حفل شاى تكريما للنحاس[٣٠].

وردا على ذلك قام محمد محمود بزيارة مماثلة إلى طنطا رافقه فيها كل من على ماهر وحافظ عفيفى واسماعيل صدقى[٣١] وقد فسر القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى القاهرة - المستر هور - تواجد على ماهر (وزير المالية) وحافظ عفيفى (وزير الخارجية) بأنه علامة لاظهار تماسك مجلس الوزراء، بينما جاء تفسيره لتواجد صدقى بأنه برهان على أن الأحرار يسيرون بصلابة خلف رئيس الوزراء محمد محمود[٣٢].

وإزاء تحركات الوفد لم تر الحكومة بدأ من منع اجتماعاته، وكان ذلك بداية لسلسلة من الضغوط مورست ضد المعارضة للتضييق عليها لإظهار القبضة الحديدية للوزارة، وصرح محمد محمود بأنه لن يكون ظالما مستبدا ولكنه سيكون دكتاتورا صالحا إذا دعت الضرورة، وأن حكومته تعد تشريعا جديدا لمخالفات الصحف، وكانت الانذارات على صحف المعارضة تتوالى، بل لقد أُنذر النحاس باشا نفسه على يد محضر، كما مُنعت اجتماعات الوفديين ونوابهم[٣٣]، فقد ُمنع اجتماع عام دعا إليه الوفد كل نوابه فى مجلسي الشيوخ والنواب واللجان المحلية فى كافة أنحاء البلاد فى مطلع يناير سنة ١٩٢٩ - وكانت جميع الإجراءات الإدارية والتنظيمية قد تمت لعقد هذا الاجتماع - الذى توقعت الوثائق البريطانية استحالة عقده إلا فى الخلاء بسبب الكثرة العددية

المتوقعة لحضوره بيد أن الحكومة حظرت نشر أخباره فى الصحف كذلك[٣٤]، كما توقعت الوثائق البريطانية كذلك تصدى الوفديين لإجراءات الحكومة بمنع الاجتماع لكى يظهروا فى صورة شهداء شعبيين من جراء دكتاتورية محمد محمود[٣٥].

وعلى كل حال حالت اجراءات الحكومة دون عقد الاجتماع المذكور، بيد أن الوفديين لم ييأسوا، وقرروا عقد اجتماع لأعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الوفد فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ حضره ٨٥ من نواب الوفد، وقد تصادف موعد الاجتماع مع صدور حكم براءة النحاس وصحبه من قضية سيف الدين[٣٦].

وعلى الرغم من أن هذه القضية تعد فى الأساس طورا هاما من أطوار علاقة القصر بالنحاس - خلال وزارة النحاس الأولى-[٣٧] إلا أن الأحرار الدستوريين أقحموا أنفسهم فيها دون داع، عندما أقدمت وزارة محمد محمود على إحالة أوراق مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى إلى مجلس تأديب المحامين في ديسمبر سنة ١٩٢٨ بدعوى اخلالهم بشرف المهنة[٣٨]، وأرادوا الإساءة للنحاس فحدث العكس، عندما أصدر مجلس التأديب حكمه ببراءة النحاس وزميليه فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٩، وأثبت المجلس فى أسباب حكمه تزييف بعض عبارات الترجمة العربية التى نُشرت لبعض الوثائق المحررة أصلا بالتركية وتصيد الشهود فى القضية ليشهدوا زوراً فيها[٣٩]، عند ذلك قوى مركز النحاس فى مواجهة الحكومة، وقد وصفت الوثائق البريطانية حكم البراءة بأنه لطمة قوية للحكومة ظهر خلاله النحاس بأنه ضحية وطنية لحكومة ظالمة، وأصبح بعدها بمثابة بطل شعبى يستحق التقديس وأن أمانته ونزاهته أصبحت لاشك فيها[٤٠].

عند ذلك لجأ النحاس فى أعقاب حكم البراءة إلى أسلوب العرائض والإلتماسات[٤١] وهو الجانب الثالث من خطته لمواجهة انقلاب محمد محمود محلياً.

فقد توافد على القصر الملتمسون بأعداد كبيرة وذلك اعتبارا من يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ حاملين العرائض التى تطعن فى وزارة محمد محمود وتطالب باعادة الحياة النيابية، وقد اظهرت هذه الحركة التفاف العامة حول مصطفى النحاس، ومدى تضاعف شعبيته بعد براءته من قضية سيف الدين[٤٢]. وقد حقق هذا الأسلوب نجاحا كبيرا أثار حفيظة محمد محمود الذى صرح بأن ما أسماه "النهج الازدواجى للملك" -

فى تعامله مع حكومته من ناحية، ومع المعارضة الوفدية من ناحية ثانية – قد شجع الوفد على التمادى فى هذه الحركة[٤٣]، ولذا توقع البريطانيون أن يقوم الوفديون خلال الأسابيع التالية باثارة المظاهرات بهدف تصعيد أسلوبهم النضالى ضد محمد محمود ولكى ينقلوا للرأي العام البريطانى – عشية الانتخاب العام هناك – "أن مصر تحكم بالحديد والنار بواسطة حكومة محمد محمود[٤٤]، كما اعترفوا بأنهم لو تمكنوا من إيقاف النهج الازدواجي للملك – تجاه الوفد ومحمد محمود – فإن محمد محمود من الممكن أن يتمكن من الحفاظ على النظام والتصدى للوفد[٤٥]. وهكذا اتضح تماما أن بقاء الحكومة بات رهناً بمقدرتها على متابعة مقاومة الوفد أكثر من مقدرتها على تبنى وتنفيذ سياستها الإصلاحية، وهذا يفسر سلسلة إجراءات التضييق وكثرة المراسيم والقوانين والتشريعات[٤٦].

أما على الصعيد الخارجى، فقد جاء تحرك الوفد لمقاومة انقلاب محمد محمود بالخروج بالقضية المصرية من الحيز المحلى إلى المحافل الدولية أى طرحها على الصعيد العالمى، وقد انعكس هذا الأمر فى اتجاهين تمثل أولهما فى قرار الوفد إرسال وفد منه إلى برلين لحضور اجتماع الاتحاد البرلمانى الدولى خلال شهر أغسطس سنة ١٩٢٨[٤٧] وقد نجح ممثلوا الوفد فى استصدار قرار من المؤتمر باستنكار تعطيل الدستور، ولما كان المؤتمر يمثل ٣٨ أمة، وعدد أعضائه ٥٠٢، فإنه بهذه القرارات تكون القضية المصرية قد كسبت – من الناحية الدستورية – عطف برلمانات العالم بأسره، كما كان حكما عالميا على الانقلاب ودعاته[٤٨].

أما الاتجاه الثانى من خطة الوفد لمقاومة انقلاب محمد محمود – على الصعيد الخارجى – فتمثل فى ارسال وفد منه إلى انجلترا، وكان الوفد يتكون من مكرم عبيد وعبدالرحمن عزام وحامد محمود، بهدف بث الدعاية الوفدية هناك[٤٩] وكان من الطبيعى أن تجد هذه الحملة آذانا صاغية لدى الرأى العام البريطانى[٥٠] والحكومة البريطانية كذلك، فقد عقد وزير الخارجية البريطانية محادثات مع مكرم عبيد، كما أنه صرح – غير مرة – عن رغبته فى عقد تسوية نهائية ودائمة للعلاقات المصرية البريطانية، وأكد على رغبة حكومته فى عقد مثل هذه الاتفاقية، – فقط – مع برلمان مصرى يتم انتخابه انتخابا حرا[٥١]. وكان هذا الأمر بمثابة اعتراف ضمنى وصريح

بانتهاء محمد محمود ونظامه فعلياً، كما عُد ضوءاً أخضر يمهد لإعادة الوفد إلى الحكم، عبر انتخابات جديدة ثم جاءت نتيجة الانتخابات العامة فى بريطانيا بفوز العمال لصالح الوفد، حيث قدر لهذا التغيير فى الوزارة الانجليزية أن يؤثر على القضية الدستورية فى مصر تأثيراً كبيراً(٥٢) حيث حدث تغير ملموس فى سياسة بريطانيا تجاه الوفد، وقد وضح ذلك على الفور أثر وصول السير برسى لورين ـ المندوب السامى الجديد –(٥٣) لتنفيذ السياسة الجديدة التى تقوم على أساس التفاهم مع الوفد(٥٤).

على كل حال انتهى عهد انقلاب الأحرار الدستوريين على الدستور والحياة النيابية فى مصر رسميا فى الثانى من أكتوبر سنة ١٩٢٩ بتقديم محمد محمود لاستقالته وتولى عدلى يكن الوزارة المحايدة للإشراف على الانتخابات(٥٥). ثم تلا ذلك عودة الوفد إلى الحكم – فى وزارة النحاس الثانية مع مطلع العام الجديد سنة ١٩٣٠ – وخلال تلك الوزارة – التى حدثت خلالها محادثات النحاس مع المستر هندرسون – أدرك الأحرار الدستوريون أن فرصتهم قد عادت لتولى الحكم على أساس أنهم أقصوا عن الحكم لكى يبرم الوفد المعاهدة مع بريطانيا، وأنه طالما لم يحدث ذلك فمن الضرورى عودتهم إلى الحكم ثانية، ولذلك تعددت مظاهر صراعهم مع الوفد فى تلك الفترة وانتهى الأمر بتقديم النحاس لاستقالته(٥٦). ثم تم تكليف الملك لاسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة الجديدة فى ١٩ يونية سنة ١٩٣٠(٥٧) حيث قام خلال تلك الوزارة بانقلابه على دستور ١٩٢٣، وقد أتاح ذلك الأمر الفرصة للأحرار ليتحالفوا مع الوفد(٥٨) بيد أن هذا التحالف لم يكن استراتيجيا ثابتا، ولكنه كان مرحليا مؤقتا اقتضته ظروف الحزبين فى ذلك الوقت إذ سرعان ما عاد كل حزب إلى موقعه الأصلى كما سنرى.

وفى أعقاب طرد الوفد من السلطة فى عام ١٩٣٧ – على عهد الملك فاروق– عاد الأحرار إلى الحكم حيث تولى محمد محمود الوزارة ثلاث مرات متعاقبة(٥٩) انتقل الوفد خلالها بطبيعة الحال إلى صفوف المعارضة.

بيد أن وجود الوفد فى صفوف المعارضة ضد الأحرار – هذه المرة – اختلف كثيرا عن وجوده فيها فى أواخر العشرينيات – أبان انقلاب محمد محمود – ففى الفترة الأولى (أواخر العشرينيات) كان نضال الوفد مقترنا بالمطالبة بعودة الدستور والغاء تعليق الحياة النيابية، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية كان النضال فى تلك الفترة فى

وجود الملك فؤاد خصم الوفد العنيد وعدوه اللدود، ومن ناحية ثالثة كان النضال فى تلك الفترة، قبل إن تُعقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، ومن ناحية رابعة جاء وجود الوفد فى صفوف المعارضة فى تلك الفترة وهو بكامل قوته وقبل أن تضعفه الخلافات والانسلاخات.

أما فى الفترة الأخيرة - التى نحن بصددها - فأن الأحرار لم يعلقوا الحياة النيابية، ولم يعتدوا على الدستور، أى أن نضال الوفد خلالها كان فقط ضد وجود وزارة محمد محمود فى السلطة، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية جاء وجود الوفد هذه المرة فى صفوف المعارضة فى ظل وجود الملك فاروق الذى ورث كراهية الوفد والنحاس عن والده الملك فؤاد، ومن ناحية ثالثة جاء وجود الوفد فى صفوف المعارضة - هذه المرة - بعد ما كانت علاقات مصر وبريطانيا قد تحددت بوضوح من خلال معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدها الوفد مع الانجليز، ومن ناحية رابعة جاء وجود الوفد هذه المرة - فى صفوف المعارضة - بعد أن انهكته الخلافات بين اقطابه وخروج أهم عناصره - أحمد ماهر والنقراشى - وأكثرها قدره على التنظيم وانضمامهم لخصومه وتحالفهم مع الأحرار (تحالف السعديين والأحرار).

وهكذا ألقت ظروف وجود الوفد فى المعارضة - هذه المرة - بظلالها الكثيفه على علاقاته مع الأحرار الدستوريين، فقد كان على الوفد أن يواجه - فى آن واحد- القصر (ممثلاً فى قواه الشابة الجديدة) من ناحية، وتحالف الأحرار الدستوريين مع حزب الهيئة السعدية من ناحية أخرى، وكان الوفد - هذه المرة - يناضل من أجل العودة إلى السلطة، لا أكثر ولا أقل حيث لا اعتداء على الدستور ولا تعليق للحياة النيابية، كما أن "الاستقلال" وهو ركيزة نضال الوفد الأساسية كان قد تحقق -من وجة نظره- بالمعاهدة! وهذا ما أضعف قوى الوفد -هذه المرة- ومن ثم لم تكن معارضته ذات تأثير كبير.

ولذا كانت سياسة الوفد -فى تلك الفترة- يسودها التخبط والارتجال، فمن ناحية راح النحاس يشير إلى حقوق الملك فى توجيه النصح والإرشاد إلى وزرائه فى الوقت الذى استمر فيه فى الهجوم على رجال القصر، باتهام محمد محمود وصدقي بالخروج على إجماع الأمة عندما أصبحا أداتين فى يد رجال القصر(٦٠). كما هاجم حكومة محمد محمود ووصفها بأنها لم تمثل الشعب، وطالب الإنجليز بأن يسلكوا مسلك

المستر هندرسون فى عام ١٩٢٩، عندما رفض التفاوض مع أية حكومة لا تمثل الشعب المصرى[٦١].

وقد وضعت استقالة محمد محمود من الوزارة - أثر اشتداد المرض عليه فى عام ١٩٣٩[٦٢]- حدا لمعارضة الوفد للأحرار الذين انتقلوا للمعارضة شأنهم شأن الوفد.

وأثر تشكيل على ماهر لوزارته الثانية فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩[٦٣] وقف الأحرار ضدها، فحدث التقارب بينهم وبين الوفد، وتمت اتصالات - أثر ذلك - بداها الأحرار، بيد أن الوفد رفض المشاركة فى أية وزارة ائتلافية[٦٤] لأن تقويض الأحرار للائتلاف الوزارى -مع الوفد- فى عام ١٩٢٨[٦٥] كان -على ما يبدو- لايزال ماثلاً فى أذهان النحاس.

واستمراراً لنهج الأحرار فى التقارب مع الوفد رفع محمد محمود - شأنه شأن النحاس - رسالة إلى السفير البريطانى، يطالبه فيها بضرورة اختفاء على ماهر عن المسرح السياسى على وجه السرعة[٦٦].

وأثر طرد النحاس من السلطة - بواسطة الملك - فى عام ١٩٤٤[٦٧] كان من الطبيعى أن ينال الأحرار نصيبهم فى الحكم جزاء معارضته طيلة وزارته الخامسة والسادسة[٦٨]. وأثر ذلك، وطيلة الفترة الممتدة من ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وحتى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩، كان الأحرار القاسم المشترك فى جميع الوزارات التى ألفها أعضاء الهيئة السعدية[٦٩]. بيد أن شخصيتهم الحزبية - على الرغم من تمثيلهم فى تلك الوزارات بعدد لا بأس به من الوزراء - تورات خلف شخصيات اقطاب الهيئة السعدية.

وأثر خروجهم من السلطة - لأول مرة منذ أكثر من خمس سنوات - فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩، أعلن الأحرار أن وزارة سرى المحايدة ما هى الا قنطرة لوزارة وفدية[٧٠].

مع حزب الشعب :

أما عن علاقة النحاس والوفد بحزب الشعب – الذى اقترن ظهوره بانقلاب اسماعيل صدقى – فينبغى لتتبع هذه العلاقة أن نتعرف على موقف النحاس والوفد من صدقى بوجه عام، وقبل أن يشرع فى تأسيس حزبه الجديد.

ويمكن تقسيم نضال الوفد ضد صدقى فى تلك الفترة – التى تعد بحق من أخصب فترات نضاله على الإطلاق – إلى مرحلتين أساسيتين: أولهما: تلك التى تمت فى أعقاب تولى صدقى الوزارة مباشرة، وفى تلك المرحلة اتخذ نضال الوفد ثلاثة جوانب رئيسة تمثل الأول منها فى التصدى لصدقى دستورياً (داخل البرلمان) بينما تمثل الثانى فى الجانب الشعبى، فيما جاء الثالث متمثلاً فى الخروج بالقضية خارج حدود مصر (أى الاتصال مع بالإنجليز).

أما ثانى مراحل ذلك النضال فتلك التى تمت بالتحالف بين الوفد والاحرار وكان أساس هذه المرحلة التنفيذ العملى لمقاطعة النظام بأكمله.

وتجدر الإشارة إلى أن الوفد لم يكن راغباً فى هذا التحالف، وذلك لأنه كان لا يزال عالقاً فى أذهان قيادته ما قام به الأحرار من تقويض للائتلاف الوزارى الذى أدى لطرده من الحكم سنة ١٩٢٨، ثم اعتدائهم على الدستور بتعليق الحياة النيابية بعد ذلك، أى أنه لم يكن على استعداد لأن يُقترن نضاله بأولئك الذين عطلوا الحياة النيابية فى مصر من قبل.

وعن المرحلة الأولى لنضال الوفد – التى نحن بصددها الآن – قرر الوفد ومنذ الوهلة الأولى ألا يشارك فى وزارة صدقى، كما اجتمعت الهيئة التنفيذية للحزب واتخذت عدة قرارات بهذا المعنى(٧١).

وكان قد ساد اعتقاد عام فى مصر مفاده أن الحكومة الجديدة تعد فقط بديلا مؤقتا إلى أن يتمكن الملك والوفد من التغلب على خلافاتهما(٧٢).

وعلى صعيد خطوات صدقى بصدد تنفيذ سياسته، كان إصدار مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان شهراً ـ اعتباراً من ٢١ يونية سنة ١٩٣٠ ـ هو أول اجراء قام به(٧٣)، وازاء ذلك استهل الوفد نضاله ضده بمواجهته دستوريا وهو الجانب الأول من جوانب نضاله فى مرحلته الأولى.

قرر الشيوخ والنواب أن يجتمعوا فى البرلمان فى يوم ٢٣ يونية سنة ١٩٣٠ وهو اليوم الذى كان محدد من قبل لانعقاد المجلس(٧٤) وقد أصر ويصا واصف رئيس

مجلس النواب، وعدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ، على أن مرسوم التأجيل يجب أن يُتلى على الشيوخ والنواب فى المجلسين[٧٥]، ولكن الوزارة اعترضت على ذلك بدعوى أن المرسوم صدر فى ٢١ يونية وأن التأجيل يجب أن يُنفذ من ذلك اليوم، فأجاب رئيسا المجلسين بأن هذا لا يمنع من تلاوة المرسوم فى المجلسين والتقرير بأن جلسة الانعقاد التالية ستكون يوم ٢١ من يوليو أى بعد شهر التأجيل[٧٦] فطلب صدقى من ويصا واصف أن يعطيه عهداً بأن لا يتكلم أى عضو من أعضاء مجلس النواب بعد تلاوة مرسوم التأجيل[٧٧]، فرفض ويصا واصف هذا الطلب بحجة أنه تدخل من السلطة التنفيذية فى إدارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه[٧٨].

فأرسل إليه صدقى – فى ٢٣ يونيه– كتاب تهديد يصر فيه على أن يصله هذا العهد قبل الساعة الواحدة ظهرا[٧٩].

وهكذا نرى أن صدقى قد سلك نفس الطريق الذى سبقه إليه كل من زيور سنة ١٩٢٤ ومحمد محمود سنة ١٩٢٨، حيث كان أول ما يتبع عادة فى بداية كل انقلاب هو تأجيل البرلمان، بل لعل صدقى فاقهما فى هذا المجال، فهو لم يكتف بالسير قدما فى طريق الأعتداء على الحياة النيابية بل استخدم كذلك أسلوب التهديد والوعيد ضد معارضيه[٨٠].

أما رد ويصا واصف على تهديد صدقى فقد جاء قوياً حيث استهجن رئيس مجلس النواب ما جاء فى خطاب صدقى، وذكر أنه ليس من حق الحكومة أن توجه إلى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى إدارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه[٨١].

وازاء هذا الرد القوى من جانب ويصا واصف – وتحسبا لما قد يحدث من تطورات – بادر صدقى بعقد اجتماع فى وزارة الداخلية ضم الأمير آلاى "بيكر بك"، حكمدار العاصمة بالنيابة، والمستر كوين بويد مدير إدارة الأمن العام، ثم صدرت الأوامر إلى قوات البوليس بمنع المظاهرات[٨٢]، وأتبع صدقى هذه الخطوة بخطوة أخرى تمثلت فى اغلاق أبواب البرلمان وأحكام اغلاقها بالسلاسل الحديدية[٨٣]، وما تبع ذلك من تحطيم سلاسل البرلمان بالبلط[٨٤] فى اليوم المعروف تاريخياً "بيوم تحطيم السلاسل[٨٥]" الذى

يعد بحق من الأيام المعدودة فى النضال الشعبى المصرى[٨٦].

وقد أضاع الوفديون -فى يوم تحطيم السلاسل- فرصة ذهبية كبيرة ونصراً دستورياً ساحقاً، كان من الممكن تحقيقه على صدقى، ويتمثل فى الاقرار بعدم ثقة البرلمان بالحكومة وعدم دستوريتها بالتالى، ولم يكن أمام صدقى إلا أن يحل البرلمان فى ٢٣ يونيه وأن تجرى الانتخابات الجديدة خلال شهرين فى ظل الدستور وقانون الانتخاب القائمين، مما كان من شأنه أن يقلب برنامج صدقى الذى اعتزمه - الغاء الدستور وقانون الانتخاب وإصدار دستور وقانون انتخاب جديدين- رأساً على عقب[٨٧].

ويبدو أن النحاس أدرك هذه الحقيقة بعد فوات الأوان، فعقد مؤتمرا للشيوخ والنواب وممثلى المجالس البلدية فى ٢٦ يونية سنة ١٩٣٠ وأعلن فيه رسميا الحرب على الوزارة[٨٨]، وخلال هذا المؤتمر ألقى النحاس خطابا قويا استهجن فيه الاعتداء على الحياة النيابية - فى الوقت الذى كان فيه الباب مفتوحا أمام المفاوضات الانجليزية المصرية - وقال النحاس "أن من أهداف انقلاب صدقى افساد جو الاتفاق بين البلدين" كما دعا إلى وقف التعاون مع الحكومة فى حالة فشلها فى الحصول على ثقة البرلمان كما أعطاها مهلة إلى نهاية شهر التأجيل[٨٩]، ثم اتخذ المجتمعون بالإجماع القرارات التالية: أولاً: الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه، ثانياً: تقرير مبدأ عدم التعاون مع الحكومة وتشكيل لجنة لتنظيم ذلك وتنفيذه، ثالثاً: القسم بالله العظيم بتنفيذ هذه الخطة وتعميمها فى جميع الدوائر الانتخابية[٩٠].

هذا وقد أدرك عدد كبير من المسئولين الإداريين وممثلي المجالس البلدية أنهم لن يجنوا شيئا من وراء مساندتهم لصدقى، بل على العكس من ذلك من الممكن أن يحصلوا على كل شئ بتأييدهم للوفد، ومن هنا جاء تواجد عدد كبير منهم فى اجتماع الوفد الذى انعقد فى النادى السعدى فى ٢٦ يونية، وذلك لأن أغلب الحاضرين كانوا سيمتنعون عن الحضور لو اعتقدوا أن صدقى سيستمر فى السلطة لفترة طويلة[٩١].

وأثر ذلك - بعد أن ضاعت فرصة الوفد لحصر المعركة فى النطاق الدستورى -لم يعد أمام الوفد سوى تحويلها إلى معركة جماهيرية[٩٢]- وهو الجانب الثانى من خطته لمواجهة انقلاب صدقى - حيث قرر النحاس القيام بزيارات للأقاليم.

فقد قام النحاس ولفيف من قيادات الوفد بزيارات إلى الأقاليم شملت الزقازيق

وبلبيس والمنصورة[٩٣]. وقد صاحب تلك الزيارات اضطرابات ضخمة وأحداث دموية كبيرة[٩٤] مما حدا بصــدقى - بصفته وزيرا للداخلية - لإصدار قرار يحظر الاجتماعات التى قررها النحاس فى الأقاليم[٩٥] كما أنه أصدر إنذاراً شديد اللهجة إلى الوفد، حمل فيه النحاس المسئولية الكاملة عن كافة الاضطرابات التى تحدث[٩٦]

بيد أن ذلك لم يفت فى عضد الوفد، الذى صمم رئيسه على مواصلة زياراته للأقاليم متحديا قرار الحظر الصادر من رئيس الحكومة، وضارباً عرض الحائط بأنذار صدقى[٩٧].

وقد أشارت الوثائق البريطانية إلى أن إجراءات صدقى "الصارمة" للحفاظ على الأمن، ربما تدفع النحاس والوفد إلى إجراءات أخرى مضادة[٩٨].

هذا وقد اتهم النحاس علناً الوزارة بتدبير مؤامرة لقتله - أثناء زيارته للمنصورة - كما اتهمها كذلك بالتستر على القتلة، حيث عدت محاولتهم قتل النحاس بمثابة دفاع مشروع عن النفس[٩٩].

وقد انعكست أحداث المنصورة - بالذات - على مدن أخرى فاندلعت المظاهرات فى أنحاء القطر، حيث شهدت القاهرة وبورسعيد والسويس وطنطا عدة مظاهرات صاخبة سقط فيها أعداد من القتلى والجرحى[١٠٠].

أما في الأسكندرية، فقد تطور الأمر فيها إلى درجة خطيرة اقتربت من الثورة، حيث شهدت المدينة مظاهرات عنيفة فى يوم ١٥ يونيو سنة ١٩٣٠، احتجاجا على حوادث القتل التى وقعت فى الأقاليم[١٠١]، وقبض البوليس أثر ذلك على بعض من أعضاء لجنة الوفد المركزية بالمدينة[١٠٢]، كما أصدر مجلس الوزراء قرارا بتعطيل صحف البلاغ وكوكب الشرق واليوم تعطيلاً نهائياً، وتخويل وزير الداخلية سلطة تعطيل أى جريدة تتستر بأسمها الجرائد المذكورة[١٠٣].

وكانت وزارة صدقى، قد تعمدت عدم مواجهة البرلمان فأصدرت - فى ١٤ يوليو - مرسوما بفض الدورة البرلمانية[١٠٤] على الرغم من أن الدستور كان يقضى بعدم جواز ذلك قبل الفراغ من تقرير الميزانية[١٠٥]، وبأن يدوم دور الانعقاد العادى مدة ستة شهور على الأقل[١٠٦].

ولما كان ممثلو الوفد - أعضاء البرلمان - الذين يجوبون أنحاء البلاد متمتعين

بالحصانة البرلمانية، التى تحول دون اعتقالهم من قبل البوليس، فقد سوغ صدقى لنفسه حق اعتقالهم لأن قرار فض الدورة البرلمانية كان كفيلاً بتجريدهم من هذه الحصانة[١٠٧].

وبهذا المرسوم استطاع صدقى أن يحقق هدفين فى آنٍ واحد: أولهما التهرب من مواجهة البرلمان، لأن شهر التأجيل الذى نص عليه المرسوم الصادر فى ٢١ يونية كان ينتهى يوم ٢٠ يوليو، وهو التاريخ الذى كان النواب قد حددوه لاجتماعهم التالى، وخشى صدقى أن يجتمع البرلمان فى الميعاد المذكور، ويصدر قرارا بعدم الثقة بالوزارة. أما ثانى الأهداف التى حققها صدقى بقراره، فكان اضفاء الشرعية على قرار القاء القبض على أعضاء الوفد – المتمتعين بالحصانة البرلمانية – وهذا ما حدث بالفعل، فقد قبض صدقى على أعضاء لجنة الوفد المركزية بالاسكندرية[١٠٨] – كما أسلفنا – وقد احتج أعضاء البرلمان على فض الدورة البرلمانية، وعدوه مخالفا للدستور، وأعلنوا عزمهم على الاجتماع بدار البرلمان فى نهاية الشهر الذى أجل إليه – أي يوم ٢٠ يوليو ١٩٣٠ – ولكن الحكومة أخرجت بوليس البرلمان بالقوة واحتلته احتلالا عسكريا أحاله إلى قلعة محصنة تمام التحصين، وأذاعت على ألسن المتصلين بها أن أية محاولة لاقتحام داره ستقابلها باطلاق الرصاص على الذين يحاولونها[١٠٩] وبذلك لم يتمكن أعضاء البرلمان من عقد اجتماعهم فى ذلك اليوم[١١٠].

وأرسل عدلى يكن – رئيس مجلس الشيوخ – برسالة احتجاج إلى صدقى فى ٢١ يوليو، على احتلال القوات المسلحة لدار البرلمان[١١١] كما أرسل وكيلاً مجلس النواب – عبدالسلام فهمى جمعه وعبدالخالق عطية – احتجاجاً بهذا المعنى إلى صدقى[١١٢]، ورفع النواب عريضة إلى الملك يطلبون منه فيها دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى، يعقد فى يوم السبت ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٠ وذلك لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ولاقتراع مجلس النواب على عدم الثقة بها[١١٣] وذلك تطبيقاً لنص المادة ٤٠ من الدستور[١١٤] فلم يأبه الملك لهذا الطلب وأصدرت الوزارة بيانا رسميا ترفض فيه الاستجابة لهذه الدعوة[١١٥].

وأثر رفض الوزارة دعوة البرلمان لعقد اجتماع غير عادي قرر الأعضاء الاجتماع فى النادي السعدي يوم ٢٦ يوليو[١١٦] حيث شهد مجلس النواب اجتماعاً حضره ١٤٦

نائباً، وكان الاجتماع برئاسة عبدالسلام فهمي جمعة وكيل المجلس[١١٧]، وتولى السكرتارية عبدالرحمن عزام وأحمد عبداللطيف مرزوق، وقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة[١١٨]، وذلك لمخالفتها للمادتين ٤٠، ١٥٥ من الدستور حين رفضت دعوة البرلمان للانعقاد[١١٩]، كما أنهم دعوا الشعب إلى التوقف عن دفع الضرائب لحكومة صدقى[١٢٠] وكانت الجلسة علنية حضرها مندوبو الصحف وكذلك مندوبو وكالة رويتر للأنباء[١٢١]. أما مجلس الشيوخ فقد اجتمع برئاسة فتح الله بركات وسكرتارية محمد عزالعرب[١٢٢] وقرر المجلس الاحتجاج على عدم استجابة الحكومة لطلب عقد اجتماع البرلمان، وعلى احتلاله، ثم قرر المجلس رفع الجلسة لعدم توافر العدد القانونى[١٢٣].

كان معنى قرار عدم الثقة بالوزارة دستوريا أن الوزارة يجب أن تستقيل[١٢٤]، ولكن هذا القرار لم يكن له أدنى تأثير، فقد بقيت الوزارة فى مقاعدها تعتمد على ثقة الملك وعلى القوة المسلحة. وهكذا أصبح الطريق ممهداً للخطوة التالية وهى إلغاء الدستور وفرض دستور جديد[١٢٥]. وفعلاً اتضحت نوايا صدقى بخصوص انقلابه على دستور سنة ١٩٢٣، من خلال أحاديثه للصحف الأجنبية لأنه لم يجد صحيفة واحدة تدافع عن سياسته، حيث كثرت أحاديثه عما أسماه "بالإصلاحات الدستورية"[١٢٦] والتى أوجزتها الوثائق البريطانية فى عدة نقاط هى (انتخابات ذات درجتين، تخفيض فى أعداد كل من النواب والشيوخ، المحافظة على المبادئ الدستورية لدستور ١٩٢٣م)، كما توقعت الوثائق أن ينتهى صدقى من صياغة مقترحاته فى الخامس عشر من سبتمبر سنة ١٩٣٠[١٢٧]. إزاء ذلك قرر الوفد استئناف النضال ضد صدقى حيث قدم التماساً – فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٠ – يوقعه ١٣٤ نائباً وفدياً لمطالبة الملك بالدعوة إلى اجتماع غير عادي للبرلمان لمناقشة المشاريع الخاصة بتعديل القانون الانتخابي[١٢٨].

كما هاجمت الصحافة المؤيدة له صدقى ونظامه، فتحت عنوان "الانتخاب المطبوخ أكلة غير سائغة للناخبين" هاجم العقاد – فى جريدة المؤيد – صدقى ونظامه واتهمه بترتيب الانتخابات على هواه وضرب أمثلة عن الوسائل المتوقع استخدامها لتحقيق ذلك بمنع الناخبين المشكوك فيهم من انتخاب المندوبين، ومنع المندوبين المشكوك فيهم من الطواف على الدوائر بحجة المحافظة على الأمن، ومنع النيابة من تحقيق الشكاوى وغير ذلك من الأساليب المكشوفة[١٢٩]. كما أصدر النحاس مذكرة احتجاج إلى الأمة

فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٠، أعلن فيها أن أى تعديل للدستور يجرى دون موافقة البرلمان، يعد تمرداً من الحكومة ضد الأمة، وأن حقوق الأمة لا يمكن أن تُنتهك، وأن ذكرى الشهداء الذين سقطوا دفاعا عن هذه الحقوق لن تمُحى من تاريخ مصر، وأضاف أنه عندما تدنو ساعة الخطر، فإن كل مصرى قوياً كان أم ضعيفاً، غنياً أم فقيراً سيتحمل المسئولية فى الدفاع عن حقوق الأمة[١٣٠].

ومن ناحية أخرى كان مكرم عبيد فى لندن – منذ أوائل سنة ١٩٣٠ – وكان مشغولاً بإصدار جريدة ونشرة دعائية سياسية لصالح الوفد[١٣١]، وفى الوقت نفسه كان يسعى جاهداً بهدف التقارب مع حزب العمال للحصول على تأييده للوفد[١٣٢]، وذلك النهج الوفدي – بالخروج بالقضية خارج مصر – هو الجانب الثالث من خطة الوفد لمقاومة انقلاب صدقى.

وقد تنبأ مكرم عبيد بخطر الثورة والحرب الأهلية فى مصر، إذا ما تم تنفيذ برنامج صدقي، وأشار إلى أن ذلك سيؤدى إلى تدمير آخر فرصة لإحياء معاهدة الصداقة المصرية البريطانية[١٣٣].

مما تقدم يتضح لنا أن نضال الوفد ضد صدقى – فى مرحلته الأولى – قد سار فى ثلاثة اتجاهات رئيسة، ففى بداية الأمر حاول الوفد مواجهة صدقى دستورياً –أي فى البرلمان – ولما ضاعت هذه الفرصة، على أثر تأجيل انعقاد البرلمان شهراً وإغلاق أبوابه بالسلاسل الحديدية، حاول الوفد بعد ذلك أن ينتقل بنضاله إلى ساحة الجماهير الشعبية – الجانب الثانى –، وهذا ما حدث بزيارات النحاس ورفاقه إلى الأقاليم، وما استتبعه من أحداث دموية واجراءات القمع الإرهابية التى نفذها نظام صدقى، مما دفع ببريطانيا إلى تحميل النحاس المسئولية عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر، مع التهديد بالتدخل تحت ستار هذه الحماية، لذلك تخلى الوفد عن هذا الاتجاه – خشية التدخل البريطانى – ولكنه لما حاول تكرار محاولته الأولى بمواجهة البرلمان دستورياً كان صدقى قد تنبه إلى ذلك وإلى أن البرلمان في طريقه لاتخاذ قرار "عدم الثقة بالوزارة" وكان هذا ما يخشاه صدقى، الذى قام بفض الدورة البرلمانية قبل نهاية شهر التأجيل – كما سبق وذكرنا – ولما فشل الوفد فى ذلك بسبب تأييد الملك لكل خطوات صدقى، حاول التقارب مع بريطانيا – وهو الجانب الثالث من خطته لمواجهة صدقى فى مرحلتها الأولى – على أمل أن تضغط علي صدقى لمنعه من تنفيذ سياسته، وقد قام بهذه المهمة فى لندن مكرم عبيد، ولكن الإنجليز ما كانوا ليؤيدوا الوفد وهم

يعلمون أنه الحريص على مصالح الشعب، ومحاربة دكتاتورية القصر ونظام صدقى الذى يرعى مصالحهم دون مصالح الشعب.

أما الأحرار الدستوريين، فعلى الرغم من أن موقفهم من صدقى أو تطور علاقاتهم به خلال انقلابه على الدستور، ليس بمقام ذلك البحث ، إلا أنه من الضرورى التعرض لموقفهم من إنقلاب صدقى – فقط – من خلال علاقتهم بحزب الوفد فى تلك الفترة والتى تعد المرحلة الثانية من مراحل نضال الوفد ضد صدقى.

ففى بداية الأمر حاول صدقى استمالة الأحرار إلى صفوفه عندما صرح لمحمد محمود "أنه – أى صدقى – إنما أتى لنفس الغرض الذى أتى من أجله محمد محمود سنة ١٩٢٨ مع اختلاف الطريقة والأسلوب"(١٣٤) بيد أنهم – أى الأحرار – رفضوا المشاركة فى وزارته، على الرغم من مساندتهم له(١٣٥) كما استغلوا "يوم تحطيم السلاسل" فى شن هجومهم على الوفد، فقد انبرت "السياسة" فى هجومها عليه متهمة إياه بالثورة ضد العرش، وشبهت اجتماع النواب والشيوخ فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٠ باجتماع اليعاقبة فى المؤتمر الوطنى، أبان الثورة الفرنسية(١٣٦) بيد أنهم – أى الأحرار – سحبوا تأييدهم له، عندما رفض قبول انتقاداتهم له حول المبادئ الدستورية، وانضموا إلى المعارضين لسياسته(١٣٧) وأخذ زعماؤهم يلقون خطباً تندد بهذا العبث بالدستور على نحو ما يخالف كل أحكامه(١٣٨).

وعلى الرغم من معارضة الأحرار لصدقى، إلا أنه لم يأبه بذلك وعقد اجتماعاً لمجلس الوزراء يوم الأربعاء ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠، وفيه تقرر إرسال مشروع المرسوم الملكى بالدستور الجديد، وكذلك مشروع قانون الانتخاب إلى الملك فؤاد الذى كان موجوداً فى الاسكندرية(١٣٩) عند ذلك انبرى الأحرار فى مهاجمة صدقى متهمين إياه بالعمل طبقاً لتعليمات الإنجليز(١٤٠) كما عمدوا إلى تصعيد درجة المقاومة له ولنظامه، ففكروا فى الاتصال بالوفد لكي يؤلفوا جبهة واحدة تقف ضد الخصم المشترك(١٤١) ورغم ذلك نفى محمد محمود "ما أشيع عن الأحرار من أنهم قد فتحوا باب المفاوضة مع الوفد بشأن ائتلاف الحزبين لمقاومة صدقى، وأنهم لم يفلحوا فى ذلك "كما أبرق عبدالحليم العلايلى – أحد أقطاب الأحرار – لجريدة المقطم التى نشرت النبأ نافياً ذلك، وقال أنه لم يوفد أحدا من قبل الحزب للمفاوضة فى شأن التقريب بين الحزبين، على الرغم من أنه حادث النقراشى الوفدى "المتطرف"(١٤٢).

ويبدو أن هذا النفى كان يخالف الحقيقة، ذلك لأن الأحرار الدستوريين سرعان ما أدركوا أن من صالحهم الاتفاق مع الوفد فى معارضة صدقى ونظامه، لأن ذلك من شأنه أن يمحو من الأذهان ما قاموا به - أبان وزارة محمد محمود الأولى - من تعليق للحياة النيابية من جانب، ويسجل فى تاريخهم رصيدا نضاليا من جانب آخر.

وعن تطور علاقاتهم بالوفد فى تلك الفترة يذكر الدكتور هيكل أن محمد محمود ومحمود عبدالرازق رأيا أن الاتفاق مع الوفد من شأنه تحقيق مصالح الأحرار الدستوريين[١٤٣].

وهكذا نرى أن الأحرار وأن كان قد بدءوا فى التقارب مع الوفد للاتفاق، إلا أن هذا الاتفاق لم يكن غاية تبررها وسيلة، ولكنه كان مجرد وسيلة لتحقيق هدف مرحلي يعود بعده كل حزب إلى موقعه الأصلى.

فقد كان هم الأحرار والوفد كذلك - بعد إعلان النظام الجديد - مقاطعة الانتخابات العامة لتحقيق هدفين، أولهما: سحب البساط من تحت أقدام النظام الجديد، حتى لا يستقر أبدا، وليسهل بالتالى سقوطه وانهياره، وثانيهما: الاستفادة من عدم تمثيل النظام الجديد للشعب فى منع توقيع اتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية لحل القضية المصرية[١٤٤].

وعلى هذا الأساس تم الاتفاق بين الوفد والأحرار على مقاطعة الانتخابات، ومن أجل ذلك عقدت الاجتماعات بين الطرفين بهدف التنسيق لتنفيذ ذلك الأمر، فعقد الاجتماع الأول فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بمنزل فتح الله بركات، وتمخض عنه تشكيل لجنة إتصال بين الحزبين لتنظيم مقاطعة الانتخابات، وتكونت اللجنة من فتح الله بركات ومكرم عبيد عن الوفد ومحمد حسين هيكل ومحمد على علوية عن الأحرار[١٤٥].

ويبدو أن النحاس لم يكن متحمساً لمثل هذا التقارب بين الأحرار والوفد[١٤٦] ومما يجدر ذكرة أن الوثائق البريطانية والدكتور هيكل - من خلال مذكراته - قد اتفقا على أن عضوى لجنة الاتصال من الوفد كانا فتح الله بركات ومكرم عبيد[١٤٧]، بينما ذكرت الدكتورة عفاف لطفى السيد أن الغرابلى - وليس مكرم - كان العضو الثانى فى لجنة الاتصال مع فتح الله بركات[١٤٨]، ولكننا نرجح الرأى الأول لأن الوثائق البريطانية- التى سجلت أثناء الأحداث المشار إليها- لها ما يدعمها، كما أن الدكتور هيكل كان عضوا فى لجنة الاتصال.

وقد انزعج صدقى من قرارات الوفد والأحرار بمقاطعة الانتخابات، وذكر أن الهدف من هذه القرارات هو الضغط على الحكومة البريطانية للتدخل، كما زعم أن قرار المقاطعة ليس خطيراً ما لم ينفذ عن طريق الناخبين أنفسهم إضافة إلى المرشحين، ثم ذكر أن أى حزب سيقاطع الانتخابات إنما يقدم على الانتحار السياسى[١٤٩].

وهكذا خيب الأحرار الدستوريين آمال صدقى فبدأ فى تضييق الخناق على صحافتهم – التى كانت قد انبرت بقوة فى مهاجمته – فأصدر قرارا فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بتعطيل جريدة السياسة اليومية، إلا أن محمد محمود طلب ترخيصاً بإصدار جريدة جديدة هى جريدة "الأحرار الدستوريين" فوافق له صدقى وصدر العدد الأول منها فى الثانى من يناير سنة ١٩٣٠، ولكنها عُطلت أيضاً فى ٢٥ من يناير وقبل مرور شهر على اصدارها[١٥٠]. ثم اتبع صدقى ذلك بإصدار قرار آخر بتعطيل جريدة السياسة الأسبوعية تعطيلاً نهائياً، وذلك أثر اجتماع مجلس الوزراء فى أول فبراير سنة ١٩٣١، ومصادرة العدد الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩٣١[١٥١] وكان تعطيل السياسة ضربة قصد بها هيكل حتى لا ينشر فيها آراء عن الحرية، وما يتصل بها من المعانى مما كان له أثر كبير فى نفوس الشعب[١٥٢].

وكانت أولى خطوات الوفد والأحرار بهدف تعطيل الانتخابات ومقاطعتها هو الايعاز لأنصارهم من العمد والمشايخ بالاستقالة، وكان هذا الأمر هو أقوى ما هدد صدقى بغل يده وخاصة بعدما اتخذت الحركة شكلاً جماعياً وأخذ عدد المستقيلين يزداد يوماً بعد يوم[١٥٣] حيث تصاعدت وتزايدت الحركة وشملت العديد من المناطق فى مراكز مغاغة التى استقال فيها تسع عمد وعشرة مشايخ[١٥٤] وبنى مزار التى استقال فيها واحد وعشرون عمدة وسبعة وثمانون شيخا[١٥٥] وسمالوط التى بلغ عدد المستقلين فيها خمس عشرة عمدة وسبعة عشر شيخا[١٥٦]، وتلا التى استقال فيها ثلاثة وثلاثون عمدة[١٥٧].

ولم يكن صدقى ليقف مكتوف اليدين ازاء هذه الحركة الجديدة فأعلن أن هؤلاء لم يستقيلوا إلا بتحريض خاص، لذا عدهم مخلين بواجبات وظائفهم وأحالهم إلى لجنة الشياخات – وهى الهيئة التأديبية لهم – تمهيدا لمحاكمتهم[١٥٨].

وعلى هذا الأساس بدأت محاكمات العمد والمشايخ الذين استقالوا، ومنها على

سبيل المثال ما حكمت به لجنة شياخات أسيوط على عشر عمد وثمانية مشايخ كانوا قد استقالوا فحكمت عليهم اللجنة بالغرامات والعزل[١٥٩].

وقد بلغت جملة الغرامات التى حكمت بها لجان الشياخات على العمد والمشايخ المستقيلين نيفاً وثمانية عشر ألف جنيه، بيْد أن البرلمان فى عام ١٩٣٦ قرر ردها إلى المحكوم بها عليهم[١٦٠].

وتذكر الوثائق البريطانية أنه لولا الغرامات الكبيرة التى فرضها صدقى على العمد والمشايخ المستقيلين لكانت الحركة أعم وأشمل[١٦١].

واستكمالاً لتنسيق مواقفهما فى معارضة صدقى اتفقت قيادتا الحزبين – الوفد والأحرار – على ضرورة توحيد جهودهما لتنفيذ المقاطعة، ودعوة الأمة إلى ذلك، وتم الائتلاف بين الحزبين وعُقد بينهما ميثاق سمى فى حينه (عهد الله والوطن) وذلك فى ٣١ مارس ١٩٣١[١٦٢] .

وقد أشارت الوثائق البريطانية إلى أن دار المندوب السامى فى مصر قد أبرقت بنص الميثاق إلى لندن عن طريق وكالة رويتر، وأن الحكومة منعت الصحافة المصرية من نشره[١٦٣]، على أن هذا لم يحل دون طبعه فى نشرات خاصة وتوزيعه فى مختلف البلدان[١٦٤] وقد رحبت الأمة بأسرها بهذا الائتلاف لأنه يزيد من قوة مقاومة حكم صدقى ويقصر مدة بقائه[١٦٥] وفى هذا الميثاق دحض الوفد والأحرار ادعاءات صدقى بأنهما قد يدخلان الانتخابات فى آخر لحظة، وأعلنا اصرارهما على مقاطعة الانتخابات مقاطعة كاملة، كما أعلنا اعتزامهما عقد مؤتمر وطنى يمثل الأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية، وقيامهما بزيارات الأقاليم لتحقيق تلك الأهداف وقد وقع على هذا الميثاق كل من مصطفى النحاس ومحمد محمود[١٦٦].

وتذكر الوثائق البريطانية أن العلاقة بين الوفد والأحرار قد ازدادت رسوخا فى الرابع من أبريل سنة ١٩٣١، وذلك أثر حفل الشاى الذى أقامه محمد محمود وزملاؤه تكريماً للنحاس وقادة الوفد فى نادى الأحرار الدستوريين، والقيت فيه الخطب من زعماء الحزبين[١٦٧] الذين أدركوا أن عودتهم للمقاومة لا يمكن أن تثمر ثمرة إلا إذا تقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة[١٦٨] ولذا قرر الزعماء القيام بزيارات

للأقاليم لبث الدعوة إلى رفض الخضوع لدستور صدقى ومقاطعة انتخاباته وكانت هذه بداية لسلسلة من الاضطرابات الدموية والحوادث المثيرة التى تخللتها حيل غريبة اشبه بما يجرى فى القصص البوليسية، وقد بدأت الاضطرابات عندما قرر الزعماء زيارة بنى سويف، وهى معقل من معاقل الوفديين[١٦٩]، إذ وصل النحاس ومحمد محمود يرافقهم سبعة عشر من أعضاء الوفد وعشرة من الأحرار إلى المدينة فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ وظلوا جالسين على رصيف المحطة من الحادية عشرة صباحاً بسبب رفض الحكومة السماح لهم بدخول المدينة، وقد أنكر النحاس حق الحكومة قانوناً فى تقييد حريتة فى الحركة بمنعة ورفاقه من دخول المدينة والحيلولة دون تلبيته لدعوة الغذاء التى تلقاها بحجة أنها تتعارض مع الحظر الذى فُرض على الاجتماعات السياسية[١٧٠].

وعلى كل حال عاد الزعماء إلى القاهرة - دون أن يتمكنوا من دخول المدينة - بعد أن قضوا اثنتى عشرة ساعة محاصرين فى محطة بنى سويف، بينما كانت المدينة تغلى بالداخل[١٧١]، بيد أنهم قرروا زيارة طنطا فأعدت الحكومة قوة مسلحة لمحاصرة المحطة ومنع الزعماء من ركوب القطار، ولما عجزت عن ذلك بسبب اقتحام الزعماء الحصار غير هيابين، تم اجراء مناورة فُصلت فيها العربة التى كانت تقل الزعماء عن بقية عربات القطار، ثم أُلحقت بقاطرة أخرى اتجهت بهم إلى صحراء العباسية، ثم إلى ناحية الصف بمركز الجيزة، حيث توقفت هناك، وعندما أقبل الليل تحركت بهم على مهل ثم عادت فى المساء عن طريق حلوان إلى محطة المعسكر بين المعادى وطره حيث أُمروا بالنزول[١٧٢].

ولم يكن نجاح صدقى فى منع الزعماء من السفر إلى الأقاليم بالسكك الحديدية ليقف حائلا دون تحقيق غايتهم، ذلك أنهم قرروا الاستمرار فى جولاتهم مستخدمين السيارات، فقد اجتمع زعماء الوفد والأحرار مساء اليوم الثانى من مايو سنة ١٩٣١ وتقرر الموافقة على ما اقترحته لجنة الاتصال من قيامهم بزيارات سرية بدون تحديد مواعيد سابقة ومن غير اعلام سكان البلاد المقصودة بالزيارة، واقترح أن يكون مكان الزيارة مدينة بنى سويف بأعتبار أنها كانت أول مدينة حُدد للزيارة ولم يتمكنوا من دخولها بسبب المنع[١٧٣].

وفى الميعاد المحدد للسفر (٣ مايو سنة ١٩٣١) اجتمع المسافرون من أعضاء الوفد

وهم مصطفى النحاس وفتح الله بركات ونجيب الغرابلى وعلى الشمسى وواصف بطرس غالى وسينوت حنا ومكرم عبيد، فى النادى السعدى، كما اجتمع المسافرون من رجال الأحرار فى الميعاد نفسه وهم جعفر ولي وأحمد خشبة ورشوان محفوظ وحامد العلايلي(١٧٤).

وعلى أثر هذا الاجتماع توجه الزعماء المذكورون بسيارتهم إلى الطريق الزراعى ووصلوا المدينة حوالى الرابعة بعد الظهر وشهدت المدينة أحداثا دامية ومظاهرات صاخبة(١٧٥)، ثم قرر الزعماء بعد ذلك التوجه إلى دمنهور فى يوم ٧ مايو سنة ١٩٣١، بيد أن قوات الأمن حالت بينهم وبين السفر إلى المدينة(١٧٦).

وكانت الخطوة التالية لزيارات الأقاليم - حسب ما تم تقريره فى "ميثاق عهد الله والوطن" - هى عقد المؤتمر الوطنى العام، حيث كان الوفد والأحرار قد شكلا لجنة لتنظيم هذا المؤتمر، ولتحقيق ذلك اجتمعت اللجنة المكلفة بذلك فى ٧ مايو ١٩٣١، للبحث فى طريقة عقده - بعد أن رفضت حكومة صدقى الطلب الذى قدمته اللجنة - بعد أن كان قد أشيع أنه قد حدد له تاريخ الثامن من يوليو سنة ١٩٣١ فى تمام الخامسة مساء(١٧٧).

ولما قررت الحكومة منع انعقاد المؤتمر، اتفق الزعماء على وضع قرارات تعبر عن آرائهم ومطالبهم ووافقوا عليها(١٧٨).

وعلى الرغم من ذلك سار صدقى قدما فى تنفيذ برنامجه، واجراء الانتخابات الجديدة، بعد ما كان قد أعد العدة لذلك بأقدامه على تأسيس حزب جديد هو حزب الشعب، وفى هذا الصدد يذكر صدقى فى مذكراته "لم أكن أريد أن أؤلف حزبا، أو أصبح رئيسا لحزب ما فى يوم من الأيام، لأنى لا أميل إلى الحزبية وليس من طبيعتى التشيع لشخص من الأشخاص، ولو كان شخصى، ولا فكرة من الأفكار إلا إذا كنت مؤمنا بها إيماناً مطلقاً من كل غرض أو قيد من القيود... ولكن ظروف الحكم والحياة الدستورية اضطرتنى إلى تأليف حزب الشعب لا ستند إلى تأييده، بعدما تخلى عنى جانب ذو شأن من حزب الأحرار وانضم إلى الوفد لمعارضتى ومحاربة دستور ١٩٣٠"(١٧٩).

وهكذا اتبع صدقى أسلوب حسن نشأت بتأسيس حزب سياسى جديد(١٨٠) إلا أن الحزب لم يكن أفضل من نظيره - حزب الاتحاد - لأن وجود رئيسه فى الحكم ساعد

على أن يتهافت عليه العمد والأعيان وأصحاب المصالح وعباد السلطان[١٨١] بعد ما شعر صدقي بتخلي أتباعه عنه، فقد أراد أن يضفي على نظامه نوعا من الشرعية بأن يظهره أمام الرأى العام وكأنه ممثل لأغلبية برلمانية[١٨٢] وحتى يستتر وراءه ليدارى بطشه بالشعب لأنه أدرك أن سياسة البطش وحدها لا تؤدى إلى نتيجة[١٨٣].

وكانت الجمعية التأسيسية للحزب قد اجتمعت -فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٠- بداره فى شارع القصر العينى بحضور أكثر من تسعين عضوا وقد رأس الجمعية أحمد طلعت ثم وزعت على الأعضاء النسخ الخاصة بقانون الحزب[١٨٤] والذى احتوى على سبع مواد[١٨٥]. وتشير الوثائق البريطانية إلى اجتماع الحزب المذكور، فتذكر أن قائمة أسماء الأعضاء لا تحتوى على شخصيات بارزة بخلاف رئيس الوزراء، بل انها شملت بعض أسماء من ذوى السمعة السيئة[١٨٦].

كما أن الجمعية العمومية لحزب الشعب كانت قد اجتمعت فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠م، حيث أعلن عن اجراء تعديلات فى قانون الحزب شملت "رفع عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى أربعين عضوا بدلا من ثلاثين، وتفويض هذا المجلس فى ضم عشرة أعضاء آخرين إلى هيئته، كما تقرر أن يكون للحزب ثلاثة وكلاء بدلا من اثنين"[١٨٧].

وعن اجتماع الحزب المذكور أشارت الوثائق البريطانية أن صدقى - بعد انتخابه رئيسا للحزب - ألقى خطابا هاما تحدث فيه عن "إنجازاته الدستورية"![١٨٨]، كما أنه وجه انتقادا شديدا للوفد والأحرار بسبب تحالفهم ضده، ثم أخذ يبرر تصرفاته التى اتخذها لحفظ النظام، كما شرح كيف أنه أضاع الوقت عبثا فى محاولة التعاون مع الأحرار[١٨٩].

ومن الملاحظات التى أبدتها الوثائق البريطانية على خطاب صدقى فى اجتماع الجمعية العمومية لحزب الشعب، أنه جاء خالياً من السب الشخصي والقذف العلني، ومن الصاق التهم، تلك الأشياء - التى ذكرت الوثائق - أنها من سمات الأحاديث السياسية المصرية[١٩٠].

وعن انتخابات صدقي أجمعت الوثائق البريطانية على أن الإجبار على التصويت وتزييف الانتخابات قدتما على نطاق واسع، أكثر مما حدث فى أية انتخابات سابقة فى مصر[١٩١]. وهكذا تمت الانتخابات تحت أسنة الحراب وجاءت النتيجة على ما أراد

صدقى فقد رتب التزوير وأجراه بمهارة وحذق[١٩٢].

وبإجراء الانتخابات، استكمل صدقى لحكمه كل أشكال الشرعية، من حزب وبرلمان وأغلبية وجريدة دون أن يكون له جوهر الحكومة الشرعية، وهو التأثير الحقيقى لأغلبية المواطنين[١٩٣].

أما عن موقف الوفد والأحرار من صدقى، فقد استمروا فى مقاومته غير مبالين بإجراءات القمع التى انتهجها، حيث نشروا قرارات مضمونها أن الأمة المصرية بأسرها ستقاطع برلمان صدقى وذلك كاحتجاج على اجتماعه، وأن أعضاء المهن الحرة سيضربون يوم افتتاح البرلمان وهو ٢٠ يونية سنة ١٩٣١م[١٩٤]. كما ألقى النحاس خطاباً فى النادي السعدي فى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣١م وهو الذكرى الأولى لاصدار دستور ١٩٣٠م، هاجم فيه صدقى وحكومته، ثم اتُخذت عدة قرارات وقع عليها جميع الحضور وعددهم ١٧٣ فرداً. وقد جاء فى هذه القرارات إعلان التمسك بدستور سنة ١٩٢٣م، والتأكيد على استمرار الكفاح لعودته، كما يعبر الحزب عن سخطه على مجلس الوزراء وذلك بسبب قراراته بالحد من الحريات، وكذلك بسبب تردى الأحوال الاقتصادية وقد منعت الحكومة الوفد والأحرار من تنظيم مؤتمر فى ١٣ نوفمبر ١٩٣١ وهو يوافق ذكرى الجهاد الوطنى[١٩٥]، فما كان من النحاس إلا أن قام – بصحبة ٥٥ وفدياً– بزيارة إلى قبر سعد زغلول، وألقى هناك خطابا سياسيا هاما أكد فيه عزمه على الاستمرار فى النضال ضد صدقى[١٩٦].

وفى مساء نفس اليوم، عقد مؤتمر سياسى – فى نادى الأحرار الدستوريين – حضره النحاس ولفيف من قيادات الوفد، وفيه القى محمد محمود خطاباً هاجم فيه صدقى لمنعه المؤتمر الوطنى من الانعقاد[١٩٧].

وكانت دار المندوب السامى البريطانى فى مصر – فى محاولة منها لتطبيق ما أسمته "بسياسة الباب المفتوح" التى ذكر فى حينه أنها أنسب سياسة يمكن اتباعها في مصر[١٩٨]– قد عمدت إلى الاتصال بكافة عناصر المعارضة المصرية لاستقطاب العناصر المعتدلة منها واقناعها بتشكيل وزارة قومية[١٩٩].

ولقد كان الهدف الأساسى من هذه الفكرة "الوزارة القومية" نابعاً أساساً من رغبة دار المندوب السامى فى دق أسفين فى صفوف المعارضة المصرية بوجه عام (الوفد والأحرار) وفى صفوف الوفد على وجه الخصوص، وذلك للعمل على تفكيك كليهما،

وهذا ما حدث بالفعل[٢٠٠].

وعلى كل حال أدت الفكرة إلى تقويض ائتلاف الوفد والأحرار وهكذا انفرط عقد التحالف (التكتيكى) بين المؤتلفين لتتأكد لنا الحقيقة الثابتة التى لا تقبل الجدل أن هذا التحالف لم يكن غاية تبررها وسيلة، وإنما كان مجرد وسيلة لتحقيق هدف محدد، ثم يعود كل حزب إلى موقفه الأصلى، وكما سبق أن ذكرنا.

ومما لاشك فيه أن انفضاض التحالف بين الوفد والأحرار قد شجع صدقى على التمادى فى أساليبه، فقد استمرت الوزارة فى تعقب خصومها السياسيين فى أرزاقهم وموارد معاشهم بتعطيلها بمختلف الوسائل غير المشروعة، لكى تضطرهم إلى الذل والاستكانة، والانضمام إلى صفها، ولم تتورع فى هذا الصدد عن اغلاق المحالج والمصانع لأسباب ملفقة للتنكيل بأصحابها وجعلهم عبرة لغيرهم[٢٠١]. ومن أمثلة ذلك ما أقدمت عليه الوزارة من تعطيل مصنع النسيج الخاص بمحمد بك الشناوى، بحجة معارضة مصلحة الصحة العامة لتشغيل هذا المصنع، ولكن هذا التعطيل كان للانتقام من محمد الشناوى، الذى استضاف النحاس فى داره عند زيارته للمنصورة فى يوليو سنة ١٩٣٠م[٢٠٢].

وفى محاولة منه للنيل من النحاس شخصيا، أصدر صدقى – بصفته وزيرا للمالية – قرارا بتخفيض معاش النحاس إلى ستين جنيها بحجة أن رئاسة مجلس الوزراء كانت قد أخطأت فى ضم الفترة التى قضاها النحاس فى الجهاد والمدة التى نُفي فيها إلى جزيرة سيشل مع سعد زغلول[٢٠٣].

وقد أشارت تقارير الأمن والبوليس السياسى إلى أن النحاس كان يتعرض باستمرار إلى مراقبة لصيقة من البوليس السياسى أبان عهد صدقى[٢٠٤]، والأدهى من ذلك أن منزله تعرض مراراً للتفتيش من قبل البوليس مما دفع النحاس إلى إخفاء مذكرات سعد زغلول التى كانت فى بيته فى إحدى خزائن بنك مصر خشية وقوعها فى يد صدقى[٢٠٥].

وعلى الرغم من استقالة صدقى من الوزارة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٣م[٢٠٦]، ثم من رئاسة حزب الشعب كذلك، وتولى عبدالفتاح يحي رئاسة الوزارة والحزب إلا أن مقاومة الوفد لم تتأثر بهذا التغيير لأنه ساد اعتقاد عام فى مصر أن سياسة الوزارة الجديدة ما هى إلا استمراراً لسياسة وزارة صدقى، وأن تغيير الأفراد لا يعنى بالتالى

تغيير سياسة الوزارة تجاه قضية الدستور، لذلك استمرت المعارضة للنظام ولدستور ١٩٣٠م[٢٠٧].

وعن نشاط الوفد فى تلك الفترة، تحدثت الوثائق البريطانية عن أن النحاس وقادة الوفد قد استأنفوا زيارات الأقاليم، حيث زاروا بورسعيد فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٤م، وأن زيارتهم للمدينة اقترنت بحدوث الاضطرابات والقلاقل حيث وقع صدام بين الأهالى والبوليس نتج عنه إصابة ثلاثة أشخاص[٢٠٨].

كما قام النحاس بزيارة مماثلة إلى الاسماعيلية فى أول أغسطس سنة ١٩٣٤م حيث تجمعت الجماهير لاستقباله، وتشير الوثائق البريطانية إلى أن البوليس اضطر لإطلاق النار بعد وصول النحاس لتفريق الجماهير، التي بادلته بقذف الحجارة وأنه جرح متظاهران[٢٠٩].

على أن تقديم عبدالفتاح يحيى لاستقالته إلى الملك فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤م وقبولها فى ١٤ نوفمبر وتكليف محمد توفيق نسيم بتشكيل الوزارة الجديدة كان إيذاناً بانتهاء عهد صدقى ونظامه[٢١٠]، فقد صادف اختيار نسيم لرئاسة الوزارة فى مصر، هوى جميع العناصر الوطنية عامة والوفد على وجه الخصوص، فقد صرح النحاس – فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٤م وقبل أن يتولى نسيم مقاليد الوزارة فى مقابلة له مع المستر باترسون المندوب السامى بالنيابة – أن نسيماً وأن كان ليس وفدياً إلا أن الوفديين يثقون به إلى حد كبير[٢١١]. وكان هذا إيذاناً بانتهاء معارضة الوفد للنظام.

مع حزب الهيئة السعدية :

أما عن علاقة الوفد والنحاس، بحزب الهيئة السعدية، فإن العلاقة وكما سبق أن ذكرنا[٢١٢] كان أساسها الانتقام والرغبة في تصفية الحسابات القديمة.

ولما كان وجود الهيئة، على رأس الوزارة لأول مرة، قد جاء في أعقاب طرد النحاس من الحكم في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤م[٢١٣]، فلقد كان من الطبيعي أن تلقى طبيعة العلاقة بين الوفد والهيئة بظلالها على أعمال تلك الوزارة، وقد ساعد على ذلك أن تلك الإقالة جاءت في أعقاب إضعاف موقف الوفد بصدور الكتاب الأسود، وتجرده من العناصر الفعّالة فيه أمثال أحمد ماهر والنقراشي ومكرم عبيد، الذين عاشوا في الوفد وعرفوا كل خباياه لسنوات طويلة، وأصبحوا فيما بعد من أعتى أسلحة خصومه الموجهة إليه.

ويختلف موقف النحاس وحزبه من جانب وعلاقتهما بالهيئة السعدية من جانب آخر، خلال وجود النحاس والوفد في السلطة عن الفترة التي ابتعد فيها وحزبه عنها، في أن الفترة الأولى -فترة وجوده في السلطة- كان وبما لديه من أسلحة (سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية) في وضع الهجوم، أما في الفترة الثانية- التي نحن بصددها الآن- فقد تبدلت المواقع وأصبح الخصم (الهيئة السعدية) بما يمتلك من أسلحة (سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية) في وضع الهجوم ، بينما كان دور النحاس- بعدما ضعف موقفه في الداخل كثيراً- في وضع الدفاع.

وقد بدأت الهيئة وحلفاؤها (الدستوريون ـ الكتلة الوفدية) هجومها الشديد على النحاس والوفد مبكراً -ودون إبطاء- فور توليها السلطة رسمياً[٢١٤]، حيث شن أحمد ماهر -رئيس الوزراء ، وزعيم الهيئة السعدية- هجوماً عنيفاً على النحاس والوفد، وقال أن هدف حكومته الرئيسي هو تطبيق الديمقراطية الصحيحة[٢١٥]. وجاءت مناسبة يوم الجهاد الوطني ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤م، لتكون بمثابة مباراة سياسية بين الهيئة السعدية والوفد، حيث جدد أحمد ماهر هجومه على النحاس والوفد ، واتهمهم بالدكتاتورية والفساد والمحسوبية والرشوة، كما عقد مقارنة بين الانتخابات -المزمع إجراؤها- وتلك التي أُجريت في عهد النحاس فوصف الأخيرة بالتزوير، كما اتهم النحاس بالبطش والتنكيل بخصومه[٢١٦].

وكانت الخطبة التي ألقاها أحمد ماهر بمثابة برنامج انتخابي حرص خلالها على إبراز عيوب خصمه، وأرجع إليه تردي الموقف التمويني في البلاد، كما وعد بعلاج ذلك

الخلل من خلال برنامج إصلاحي جديد[٢١٧].

كما أبرز الخطاب قرار حكومته بإلغاء كافة الترقيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التي تمت في عهد وزارة النحاس في الفترة ما بين ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م وحتى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤م[٢١٨]، وأعلن كذلك اعتزام حكومته اعتماد زيادة علاوة غلاء للموظفين[٢١٩].

ولم يقتصر هجوم خصوم الوفد على أحمد ماهر فقط، فقد وصف الدكتور محمد حسين هيكل -وزير المعارف العمومية والشئون الاجتماعية في وزارة أحمد ماهر، ورئيس حزب الأحرار آنذاك- حكومة النحاس بالدكتاتورية[٢٢٠]، كما أن مكرم عبيد -وزير المالية في وزارة أحمد ماهر، وزعيم الكتلة الوفدية- هاجم النحاس كذلك ووصفه بأنه غير جدير بخلافة سعد زغلول لأنه أحاط نفسه بالانتهازيين، بينما اتباع سعد الحقيقيين قد ابتعدوا عنه وتبعتهم الجماهير الوفية لمبادئ سعد زغلول[٢٢١].

وعلى صعيد الخطوات العملية لمهاجمة الوفد، جاء قرار حل مجلس النواب الوفدي في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤، وكذلك دعوة مجلس النواب الجديد للانتخاب في ٨ يناير سنة ١٩٤٥م[٢٢٢].

وفي المقابل لم يقف النحاس مكتوف اليدين إزاء ذلك الهجوم الشرس، فبالإضافة إلى قراره بعدم دخول الانتخابات[٢٢٣]، عقد الوفد -برئاسته- اجتماعاً في النادي السعدي في ذكرى يوم الجهاد ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤م، وعلى الرغم من قرار الرقابة على الصحف بمنع نشر أخبار هذا الاجتماع إلا أن "جورنال دي ايجيبت" تمكنت من الحصول على أهم نقاط خطاب النحاس فيه، فقد ذكر أن النحاس هاجم قرار الحكومة بفرض الرقابة على الصحف[٢٢٤]، كما هاجم اللجنة التي شكلتها الوزارة برئاسة مكرم عبيد لتقصي الحقائق عن أعمال الفساد المنسوبة إلى وزارته[٢٢٥]، كما شدد هجومه على الحكومة واتهمها بمحاباة أنصارها ومؤيديها وتعيينهم في المناصب الهامة استعداداً للانتخابات[٢٢٦].

كما أنه -أي النحاس- عمد إلى استخدام سلاح الطلبة -وهو الذي طالما استخدمه بنجاح أبان سنوات الجهاد الحقيقي للوفد- للتظاهر ضد أحمد ماهر ووزارته في جامعة فؤاد الأول، بيد أن أحمد ماهر استطاع بذهابه إلى الجامعة، وإلقائه خطبة

حماسية في الطلاب أن يحتوي غضبهم وأن يعيد الأمور إلى نصابها، حيث حثّ الطلبة على الالتفات للدراسة غير مبالين بمزاعم "المضللين"[٢٢٧].

بالإضافة إلى ذلك شن الوفد هجوماً عنيفاً على اتجاه الحكومة الرامي إلى إعلان مصر "دولة محاربة"[٢٢٨]، بأن عقد اجتماعاً في ٢٤ فبراير وأصدر القرارات التالية :

أولاً: عدم موافقته على إعلان الحرب على دول المحور وأن لا تراجع عن القرار الذي سبق أن اتخذته الحكومة المصرية في مختلف المناسبات بتجنيب مصر ويلات الحرب وهو القرار الذي أيده البرلمان كذلك.

ثانياً: تحذير الحكومة ألا تورط نفسها في هذه المشكلة.

ثالثاً: عرض القرار على جلالة الملك وإرساله إليه[٢٢٩].

وعلى عهد وزارة النقراشي الأولى (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥م- ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦م)[٢٣٠]، والتي تشكلت في أعقاب اغتيال أحمد ماهر، حاول النحاس القيام بزيارات للأقاليم، شبيهة بتلك التي قام بها إبان عهد صدقي- في الثلاثينيات[٢٣١]- بيد أن صدور الأمر العسكري -أثر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة النقراشي في الثالث من يوليو سنة ١٩٤٥م- حال بينه وبين تحقيق عزمه على زيارة مدينة بور سعيد في الثامن من يوليو، وأثر ذلك، قرر النحاس عقد اجتماع في القاهرة في الرابع من يوليو لبحث الموقف[٢٣٢].

وإزاء ذلك قرر النحاس اللجوء إلى بريطانيا لحثها على التدخل لإعادته إلى السلطة[٢٣٣]، ولكن تسارع الأحداث السياسية في الداخل، أثر اعتزام وزارة النقراشي على رفع مذكرتها -في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥- إلى بريطانيا[٢٣٤] بالدخول في مفاوضات مع الدولة الحليفة لإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦م، قد أثار الشعور الوطني بوجه عام وما نتج عن ذلك من اندلاع مظاهرات الطلبة، وما تبع ذلك من إقدام الحكومة على مذبحة كوبري عباس الشهيرة في التاسع من فبراير سنة ١٩٤٦م[٢٣٥]. كل ذلك أدى إلى استقالة النقراشي وتشكيل وزارة صدقي خلفاً له.

ولما كان تاريخ صدقي السياسي، لا يقارن بالتاريخ السياسي للنقراشي -حيث اقترن اسم الأول في أذهان الناس عامة بالاعتداء على الدستور-، على عكس الثاني الذي كان مغضوباً عليه من الإنجليز كما أنه عُدّ -في نظرهم- من جناح الوفديين

المتطرفين حيث اقترن اسمه بالاشتراك في اغتيال السردار لي ستاك، لذا أتاح تولي صدقي الوزارة الفرصة للوفد لالتقاط الأنفاس، حيث أراد النحاس أن يعيد إلى أذهان الناس -دون جدوى- ذكريات فترات نضاله الخصبة ضد صدقي في الثلاثينيات، بيد أن الفارق كان كبيراً للغاية بين وفد الثلاثينيات ووفد الأربعينيات.

وتمثلت محاولات النحاس لتحقيق ذلك الهدف في العودة لأسلوبه القديم -سلاح الجماهير الشعبية- بجولات الأقاليم، بيد أن صدقي تصدى لذلك ببيان أصدره -بوصفه وزيراً للداخلية- هاجم فيه النحاس والوفد كما حظر عليهم زيارات الأقاليم(٢٣٦).

وكان صدقي قد رفض شروط الوفد للمشاركة في هيئة المفاوضات(٢٣٧) وقد علقت جريدة "الدستور" لسان حال الهيئة السعدية آنذاك "بأن قضية الوطن بالنسبة للنحاس تعد مسألة شخصية ليس أكثر ولا أقل(٢٣٨).

وعلى عهد وزارة النقراشي الثانية التي تشكلت مناصفة من ستة من السعديين ومثلهم من الأحرار(٢٣٩) تحولت جنازة صبري أبو علم -سكرتير عام الوفد- إلى مظاهرة سياسية لمهاجمة النقراشي وحكومته(٢٤٠)، وقد علقت الوثائق البريطانية على وفاة أبو علم بأنها ربما تضعف الوفد لأنها -أي الوثائق- عدته خليفة مصطفى النحاس في زعامة الحزب(٢٤١).

وأثر إنفجار قنبلة خارج منزل النحاس في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٨م اندلعت مظاهرات عديدة، نظمها أنصار النحاس ، تندد بالنقراشي(٢٤٢).

وبعد اغتيال النقراشي في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، رفض الوفد -بعد أن وافق في البداية- الدخول في وزارة يتولى رئاستها إبراهيم عبد الهادي(٢٤٣) واستمر النحاس في مهاجمة وزارته(٢٤٤) بيد أن قبول الوفد الدخول في وزارة حسين سري الثالثة (٢٥ يوليو - الثاني من نوفمبر سنة ١٩٤٩م)(٢٤٥) ، كان بمثابة الجسر الذي عبره الوفديون في طريق عودتهم إلى السلطة فيما بعد.

مع جماعة الأخوان المسلمين :

كانت علاقة الوفد بالأخوان -في بداية الأمر- طيبة للغاية، وذلك لأن البدايات الأولى لنشأة جماعة الأخوان كانت بغير عوامل سياسية(٢٤٦)، ولذا لم ير الوفد في الجماعة أكثر من جمعية دينية على غرار العديد من الجمعيات الدينية الموجودة في ذلك الوقت(٢٤٧).

بيد أنه مع مرور الوقت -وبعد أن أصبح للجماعة أيديولوجية واضحة المعالم(٢٤٨)- بات الصدام بينها وبين الوفد متوقعاً، وأصبحت الخصومة بينهما تحتل صدارة صراع تلك الجماعة مع الأحزاب السياسية المصرية(٢٤٩). وذلك للعوامل التالية: معارضة الجماعة لتطبيق تجربة النظام الديمقراطي الليبرالي الذي تبناه الوفد، وتصدي الجماعة لدعوة الوفد للقومية المصرية، دون العربية والإسلامية، وإيمان الجماعة بنظام الحزب الواحد، والذي يعني إلغاء الأحزاب السياسية(٢٥٠).

وكان الصدام الأول بين الجماعة والوفد قد حدث في عام ١٩٣٦م -أبان وزارة النحاس الثالثة(٢٥١)- وقد اتبعت الجماعة ذلك بهجوم حاد على الوفد بسبب عقد معاهدة ١٩٣٦م(٢٥٢) ثم ازداد الوضع توتراً بين الوفد والجماعة في أعقاب طرد الوفد من الحكم في عام ١٩٣٧م، حيث حدث خلاف بينه وبين الجماعة وذلك أثر حملة صحفية قادتها جريدة المصري ضد الأخوان(٢٥٣) مما دفع النذير -جريدة الأخوان- للتصدي لذلك بشن هجوم كبير على الوفد(٢٥٤).

ولقد كان من الطبيعي -أثر ذلك- أن يستقبل الوفد نزول الأخوان إلى ميدان السياسة في عام ١٩٣٨م(٢٥٥) بالشك والريبة فلم تكن هناك ثمة أرضية مشتركة يلتقي فوقها الطرفان، فقد كان كل منهما ينتمي لعالم مختلف تمام الاختلاف عن العالم الذي ينتمي إليه الآخر(٢٥٦). فمن الناحية السياسية كان موقف الأخوان من المعاهدة ومن الدستور ومن الأحزاب ومن القصر يباعد بينهم وبين الوفد(٢٥٧)، ومن الناحية الأيديولوجية كان الأخوان ينتمون إلى التيار الإسلامي، بينما كان الوفد ينتمي إلى التيار العلماني(٢٥٨).

ولذا لم يكن أمام الجماعة إلا مهاجمة الوفد، وقد حدث ذلك أبان وزارة محمد محمود الثانية في عام ١٩٣٨م، عندما طالب مصطفى النحاس الأمة بمزيد من التضحية لمواجهة أحداث المستقبل، فطالبته الجماعة بتحديد موضع التضحية قبل المطالبة بها، وقالت أن التضحية إذا كانت ستبذل في الخصومة الحزبية فهي جريمة

وتصبح في صالح الاحتلال[٢٥٩]. كما أن الجماعة رفضت الوقوف مع النحاس، عندما عمد لتصعيد هجومه على القصر أثناء وزارة محمد محمود[٢٦٠]، كما أنها وقفت بجانب القصر ضد الوفد مرحبة بفكرة تعطيل الدستور وفض البرلمان[٢٦١].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن الأخوان استمروا في ذلك النهج فبدءوا في الطعن في وطنية الوفد "فالوفد وهو خارج الحكم يعتبر الإنجليز أعداء الإسلام والأمة بل وأعداء الشرق كله ويجب محاربتهم، فإذا تولى الوفد الحكم نسي ما كان يدعو إليه من قبل، فالإنجليز هم الحلفاء المخلصون"[٢٦٢].

بيد أن العلاقات بين الوفد وجماعة الأخوان شهدت تحسناً كبيراً وملحوظاً أبان عهد وزارتي النحاس الخامسة والسادسة "٤ من فبراير سنة ١٩٤٢م– ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤م"[٢٦٣] ثم استمر الوضع كذلك بعد طرد النحاس من السلطة في عام ١٩٤٤م، وحتى مطلع عام ١٩٤٦م، حيث كان موقف الأخوان المعارض لحكومة النقراشي بعد انتهاء الحرب يساير موقف الوفد من هذه الحكومة، ولذا امتنعت صحف الأخوان عن مشاركة صحف الأحزاب السياسية في مهاجمة الوفد بسبب حادث ٤ فبراير[٢٦٤].

ولكن الوضع لم يستمر على ذلك طويلاً إذ سرعان ما تحولت العلاقة بين الوفد والأخوان إلى صراع حاد ومرير وذلك بسبب فشل الوفد في استقطاب الجماعة، وفشل الوفد أيضاً في الاستحواذ على الجماعة بعد خروجه من الحكم وضمها إليه لضرب حكومة السعديين، فضلاً عن مساهمات الجماعة في تيار الحركة الوطنية بين عامي ١٩٤٦م، و١٩٤٨م، بشكل ملفت للنظر[٢٦٥]. ورفضها العمل تحت زعامة الوفد بالرغم من اشتراكها في الأحداث[٢٦٦].

وخلال تلك الفترة حدث انشقاق داخل الجماعة نتج عنه فصل أحمد السكري والدكتور ابراهيم حسن وغيرهما، فانتهز الوفد هذه الفرصة وشن هجوماً صحفياً كبيراً على الجماعة[٢٦٧] قادته صحيفة صوت الأمة بمهاجمة الشيخ حسن البنا واتهامه بأنه يدعي أنه المهدي المنتظر، كما أطلقت عليه اسم "حسن راسبوتين"[٢٦٨]، فما كان من الأخوان إلا استخدام نفس الأسلوب عبر صحيفتهم "الأخوان" التي اتهمت الوفد بالخيانة وبأنه الطابور الخامس الذي ينفذ –اعتباراً من ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م –أوامر الاحتلال[٢٦٩]، كذلك لم يسلم النحاس نفسه من هذا الهجوم، فقد وصفه الأخوان

بالوقاحة والعمالة لحساب الإنجليز[٢٧٠].

وقد أعطت هذه المعارك الإعلامية الفرصة لحدوث مواجهة مسلحة بين الطرفين، عندما حدث شجار بين طلاب الوفد وطلاب الأخوان في إحدى مدارس شبين الكوم أثناء الاحتفال بالمولد النبوي، وانتهى هذا الشجار بمصرع أحد طلبة الأخوان على يد أحد طلاب الوفد[٢٧١].

مع جماعة مصر الفتاة :

كان موقف الوفد من جمعية مصر الفتاة عند نشأتها(٢٧٢) هو موقف المتشكك فيها، وإن حمل طابع العداء لها فيما بعد، فقد رأى فيها حركة مساندة ومؤيدة للقصر في سياسته التي ترمي إلى سلب مكاسب الشعب لصالحه من جانب، كما أنها مؤيدة بأحزاب الأقلية من جانب آخر، وعلى هذا فقد كان الوفد يسعى لإعاقة نشاطها وخاصة أنه كان يخشى أن تستهوي دعوتها الشباب من أنصاره فتستقطب جانباً من جماهيره من الشباب وهم عدته في كفاحه ، فرأى الوفد في البداية محاربتها(٢٧٣).

أما مصر الفتاة فكانت لا ترى مناصبة الوفد العداء في تلك الفترة المبكرة من نشاطها وخاصة أنها لا تقف على أرض صلبة تمكنها من ذلك، بل كان اتجاهها في ذلك الوقت أن تحاول الحصول على اعتراف من الوفد بها وبوجودها(٢٧٤). وقد بذل كُتّاب مصر الفتاة جهوداً كبيرة لتأكيد هذا المعنى، بل أنهم بالغوا في ذلك بزعم أنهم "وفديون" وأن الوفد هو الهيئة الوحيدة التي عملت بإخلاص لصالح القضية الوطنية المصرية(٢٧٥).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن أحمد حسين -رئيس الجماعة- توجه بخطاب مفتوح إلى مصطفى النحاس يناشده فيه الاعتراف بالجماعة ويطلب التعاون بينها وبين الوفد(٢٧٦).

وعندما قرر الوفد عقد المؤتمر الأول للحزب -الذي انعقد في ٩ و١٠ يناير سنة ١٩٣٥م(٢٧٧). -أرادت مصر الفتاة اغتنام تلك الفرصة فطالبت بالاشتراك في المؤتمر وطرح أفكارها للحصول على الاستقلال(٢٧٨)، بيد أن الوفد تجاهل كل ذلك ضارباً عرض الحائط بمحاولات الجماعة الحصول على اعتراف من الوفد بها(٢٧٩).

وأثر ذلك لم ير أحمد حسين فائدة من الاستمرار في سياسة التقارب مع الوفد فجهر له بالعداء وهاجم قرارات المؤتمر الوفدي الأول(٢٨٠) بل أن الأمر تعدى ذلك بمهاجمة النحاس لمساندته وتأييده لوزارة محمد توفيق نسيم التي أوقفت العمل بدستور ١٩٣٠م، لكنها لم تقم بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣م(٢٨١).

وعلى الرغم من أن الجماعة قد استقبلت عودة الوفد إلى السلطة في عام ١٩٣٦م بترحاب كبير وأطلقت على وزارة النحاس الثالثة "الوزارة الدستورية" وأعلنت أنها تؤيدها وتساندها(٢٨٢). إلا أن اتهام النحاس للجماعة بالعمالة لدولة أجنبية(٢٨٣)

سرعان ما أدى إلى اتساع دائرة الصدام بين الطرفين(٢٨٤) بعد أن اتخذ الصراع بينهما بعداً مسلحاً بما حدث من صدامات دموية وأعمال عنف بين جماعات القمصان الخضراء التابعة لمصر الفتاة والقمصان الزرقاء التابعة للوفد(٢٨٥).

بيد أن علاقات الجماعة "الحزب الوطني الإسلامي" فيما بعد(٢٨٦) سرعان ما تحسنت مع حزب الوفد أثر رفع النحاس لمذكرته للإنجليز في أول إبريل سنة ١٩٤٠م(٢٨٧) حيث رأى الحزب في هذه المذكرة خروجاً عن معاهدة ١٩٣٦م، ومبرراً للتقارب مع الوفد ومساندته(٢٨٨)، بينما كان الوفد –في تلك الفترة– يبذل جهوداً كبيرة تجاه الإنجليز لتسهيل عودته إلى السلطة وهي الأحداث التي عُرفت بمقدمات حادث ٤ فبراير(٢٨٩) وبالتالي لم يعرْ الحزب الجديد انتباهه.

وكانت وزارة حسين سري قد أقدمت على خطوة جريئة بحل الحزب وإيقاف نشاطه ومصادرة جريدته، وذلك بإيعاز من السفير البريطاني(٢٩٠) ليتوارى الحزب في زوايا النسيان طوال سنوات الحرب العالمية الثانية(٢٩١).

وفي عام ١٩٤٨م وضعت الجماعة لنفسها برنامجاً اشتراكياً وسميت بالحزب الاشتراكي(٢٩٢) بينما كان الوفد يمر بمرحلته الثالثة –من مراحل تعامل النحاس مع القرار الوفدي– وهي مرحلة القرار الوفدي بين جناحي الوفد من يمين ويسار(٢٩٣)، وكان الحزب –بتولي فؤاد سراج الدين منصب السكرتير العام للوفد– قد بدأ عهداً جديداً في سياسته تجاه القصر يقوم على أساس التقارب والمصالحة(٢٩٤)، في الوقت الذي كان فيه الحزب الاشتراكي يطرح أفكاره الإصلاحية الاجتماعية مثل تحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً ومجانية التعليم ووضع نظام للتأمينات الاجتماعية(٢٩٥).

مع الحركة الشيوعية :

كان موقف الوفد من الحركة الشيوعية -في بداية الأمر- يتسم بالعداء الشديد لها، حيث اتضح هذا الأمر بجلاء منذ عهد أول وزارة للنحاس في عام ١٩٢٨م[٢٩٦]. وقد ألقت سياسة الوفد -العدائية- تجاه الحركة الشيوعية بظلالها على نشاط تلك الحركة خلال الثلاثينيات حيث اقتصر نشاط الحركة على الجانب الفردي الذي اعتمد اعتماداً أساسياً على نشاط العناصر الأجنبية[٢٩٧].

وكان أخشى ما يخشاه قادة الوفد -في تلك الفترة- هو تأثر شباب الوفد وعماله بأفكار وآراء الحركات المناهضة للوفد[٢٩٨].

بيد أن نشاط الحركة الشيوعية قد عاد للانتعاش من جديد في عقد الأربعينيات، حيث شهدت فترة الحرب العالمية الثانية، وفترة ما بعد تلك الحرب، نهضة التيارات الماركسية بسبب تفاقم التناقضات الاجتماعية والاقتصادية[٢٩٩]، وقد انعكس هذا الأمر بوضوح على الطبقات العمالية ونتج عنه في نهاية الأمر ظهور النقابات العمالية[٣٠٠].

وكانت وزارة النحاس الخامسة -في محاولة منها لاستقطاب العمال لضمان مساندتهم للوفد- قد ساعدت على تكوين وعي عمالي انعكس أثرة إيجابياً لصالح الحركة الشيوعية المصرية[٣٠١].

وكان الجناح اليساري -الذي تغلغل في قواعد حزب الوفد منذ منتصف الأربعينيات تقريباً[٣٠٢]- أحد الأساليب والوسائل التي سعى الوفد من خلالها للسيطرة على الحركة الشيوعية المصرية، ومنعها من تدعيم علاقاتها بالطبقة العاملة المصرية[٣٠٣]، حيث لجأ الوفد من خلال ذلك الجناح -من طلاب الجامعة- ليكون بمثابة جهازه المكلف بالعمل وسط الحركة الشعبية عامة والشيوعية والعمالية على وجه الخصوص[٣٠٤].

وهكذا كان الوفد -بعد طرده من السلطة في عام ١٩٤٤م- يعمد إلى مهادنة الحركة الشيوعية المصرية.

ومع ازدياد هجوم القوى الرجعية على الوفد ،وازدياد معاناته من جرّاء الضغط الذي تمارسه الحكومات الأخرى ضده، دعا النحاس شباب الوفد لتنظيم صفوفهم، فنشطت الطليعة الوفدية[٣٠٥] وكشفت دعوة النحاس تلك عن عجز الأجهزة الوفدية التقليدية عن مسايرة المتغيرات والظروف الجديدة التي تواجه الحزب في تلك الفترة من جانب[٣٠٦]، كما أنها أفسحت المجال أمام جناح اليسار للظهور باعتراف الوفد وقيادته من جانب آخر.

وأثر ذلك استطاعت الطليعة الوفدية –في تلك الفترة– أن تخلق لها علاقات طيبة مع المنظمات الشيوعية، وكانت علاقات الطليعة مع هذه المنظمات محاولة من جانب الوفد لإشراك جناحه الشبابي في الحركة الشعبية التقدمية، لعدم ترك المجال خالياً أمام تلك المنظمات للاستئثار بتوجيه الرأي العام وحتى لا يعود أثر ذلك على الوفد بما يحمله من مساوئ وأخطار[٢٠٧].

على هذا النحو كانت علاقة الوفد باليسار المصري في أعقاب طرده من السلطة في عام ١٩٤٤م، بيد أن الحال سرعان ما تغير بتولي فؤاد سراج الدين السكرتارية العامة لحزب الوفد[٢٠٨] حيث عمد إلى البطش والتنكيل بالعناصر اليسارية الوفدية وأقصاهم عن المراكز القيادية في الحزب متهماً إياهم بالشيوعية[٢٠٩]. كما أحبط مؤتمراً عاماً كان شباب الوفد اليساري يعد له، وغير بشكل عام وكامل الخط السياسي للحزب ليصبح يمينياً خالصاً[٢١٠].

وبطبيعة الحال كان هذا الأمر نتاجاً طبيعياً للسياسة الجديدة التي سار عليها الوفد في تلك الفترة، والتي اعتمدت على الخضوع الكامل للملك[٢١١]. وقد انعكس هذا الأمر على وزارة النحاس الأخيرة، وذلك في سلسة المراسيم الرجعية التي أصدرتها والمعروفة "بمراسيم ١٧ من يونية سنة ١٩٥٠م" ومجموعة التشريعات الرجعية التي استهدفت تقييد الحريات[٢١٢].

وهكذا نرى أن طبيعة علاقة النحاس –وهو خارج السلطة –بالأحزاب السياسية "الأحرار، الشعب، الهيئة السعدية" كان أساسها العداء، عدا فترات قليلة ساد فيها التفاهم والتقارب بين الوفد والأحرار أبان انقلاب صدقي عام ١٩٣١ – ١٩٣٢م، ومن الممكن تقسيم العلاقة بين النحاس وتلك الأحزاب إلى قسمين الأولى علاقة النحاس بالأحرار والشعب، والثانية علاقة النحاس بالهيئة السعدية.

وعن علاقة النحاس بالأحرار والشعب، فقد تشابهت أساليب النحاس في التعامل مع هذين الحزبين لأن كليهما انتهج نفس النهج تقريباً ألا وهو الاعتداء على الحياة النيابية، فبينما علق الأول الحياة النيابية ثلاث سنوات، قام الثاني بإلغاء الدستور واستبداله بدستور آخر.

وخلال هذين العهدين –عهد محمد محمود وعهد صدقي– تنوعت أساليب النحاس في التعامل مع الاعتداء على الحياة النيابية بين الصعيدين الداخلي والخارجي. كذلك

اختلفت أساليب تحرك الوفد على الصعيد الداخلي بين الجانب الدستوري والجانب الشعبي.

أما عن علاقة النحاس بالهيئة السعدية فإن طبيعة العلاقة كان أساسها الانتقام والرغبة في تصفية الحسابات القديمة، بيد أن الوفد -خلال علاقته بالهيئة السعدية- كان قد تأثر سلباً بخروج النقراشي وأحمد ماهر من ناحية، كما أن سمعته كانت قد تردت في أبرز جوانبها الوطنية والنزاهة من ناحية ثانية، كما كان نسيج حزب الوفد قد تأثر بتغلغل التيار اليساري التقدمي إلى قواعد الحزب من ناحية ثالثة، وقد انعكس كل ذلك سلباً على الحزب الذي بذل جهوداً كبيرة في مواجهة هجوم الهيئة الشرس عليه.

أما عن علاقة النحاس بالجماعات الأيديولوجية فإن هذه الجماعات على الرغم من أنها لم ترْق إلى مستوى الأحزاب السياسية -إلا أنها شكلت خطراً أيديولوجياً لا بأس منه على الوفد، حيث استشعر الوفد خطورة انتشار أفكار تلك الجماعات بين شبابه فحدث الصدام بين الوفد وبينها أثر هجوم تلك الجماعات عليه.

هوامش الفصل الثاني

(١) F.O., 371, 12359, J2607/8/19 (Election of the new president of the wafd) Telegram from Mr. Hnderson, Cairo No. 341 R. 20th Sept. 1927.

(٢) F.O, 371, 12359 the wafd policy, dated 30th sept. 1927, repling to question as to the wafd policy under the leadership of Nahs Pasha.

-عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨-١٩٣٦)، ص (٦٤٣).

(٣) F.O, 371, 12359, J2802/8/16 from Mr. Henderson, Cairo No. 574 Ramleh, Sept. 30, 1927.

(٤) F.O, 371, 12359, J2448/8/16 from Mr. Henderson, Cairo No. 515, 3rd, 1927.

(٥) .F.O, Ibid

(٦) .F.O, Ibid

(٧) .F.O, Ibid

(٨) السياسة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ص (١).

(٩) الأهرام في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ص (١)، محمد حسين هيكل: نفس المصدر ج١ ص (٢٢٥).

(١٠) F.O, 371, 13114 Confidential (J200/4/16) No. 1 Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain Cairo January 6, 1928.

محمد حسين هيكل، نفس المصدر ص (٢٢٤).

(١١) .F.O, Ibid

(١٢) .F.O, Ibid

(١٣) .F.O, Ibid

(١٤) محمد حسين هيكل : نفس المصدر السابق ص ص (٢٣٦-٢٣٧).

(١٥) F.O, 371, 13118, J1126/4/16 From Lord Lioyd Cairo No. 265 (724/436) 23rd March 1928, Confidential.

عفاف لطفي السيد: نفس المصدر ص (١٥٩).

(١٦) اشترط محمد محمود لدخول الائتلاف الوزاري استبعاد كل من فتح الله بركات ومرقص حنا وعثمان محرم، كما أصر على أن تناط وزارة الأشغال إلى إبراهيم فهمي كريم. انظر:

-F.O, 371, 13118, J1126/4/16 from Lord Lioyd Cairo, No. 265 (724/436) 23rd March 1928 Confidential, -Yousef A.: Independent Egypt, London, 1946, P.159.

وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر: القسم الأول، الفصل الثاني ص (٥٧).

(١٧) F.O, 371, 13121, 1935/4/16, Telegram from Lord Lioyd Cairo No. 326, 24th June, 1928.

(١٨) أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢-١٩٥٣)، الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٨٢ ص (٣٦٥).

(١٩) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٦٦ ص (٥٩).

(٢٠) محمد خليل صبحي: تاريخ الحياة النيابية في مصر، منذ عهد ساكن الجنان محمد علي، الجزء الخامس، مطبعة دار الكتب سنة ١٩٣٩م، ص (٥٦٦)، الرافعي: نفس المصدر السابق ص (٦٠).

(٢١) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، وثيقة خطية من محمد محمود يطلب من الملك حل مجلس البرلمان ، انظر:

F.O, 371, 13122 (J2189/4/16), Telegram From Lord Lioyd, Cairo No. 349 R. 20th, July 1928.

محمد خليل صبحي: نفس المصدر ج٤ ، ص (٨٤).

(٢٢) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، كتاب محمد محمود إلى الملك الخاص بأسباب تعطيل الحياة النيابية F.O, Ibid.

(٢٣) الوقائع المصرية، العدد (٦٤) (غير اعتيادي) في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ ص (١)، -عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر ص ص (٦١-٦٢) محمد خليل صبحي، نفس المصدر ص (٨٤).

F.O, Ibid.

(٢٤) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر ص ص (٦٣-٦٨).

(٢٥) جاء في قرارات الوفد "أن البرلمان قائم، وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور وأن المجلس يقرر أن وزارة محمد محمود ثائرة على الدستور، ويعلن عدم الثقة بها، ووجوب تخليها عن الحكم، وأن كل تشريع تستصدره الوزارة يعد باطلاً، وأن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقيات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها، خصوصاً ما نص عليه في الباب الرابع من الدستور، أو أي إجراء تتخذه يعد باطلاً وغير ملزم للأمة. انظر : محمد خليل صبحي ج٤ ص ص (٨٥-٨٦).

عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر ص ص (٧٤-٧٥).

(٢٦) محمد خليل صبحي: نفس المصدر السابق والمكان وأيضاً عبد الرحمن الرافعي: نفس المكان.

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي : نفس المصدر السابق ص ص (٨٥-٨٦).

(٢٨) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر ص (٨٦).

(٢٩) نبيه بيومي عبد الله: الحياة البرلمانية في مصر (١٩٢٤-١٩٣٠)، رسالة دكتوراة غير منشورة- كلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٩م، ص (٢٠٠).

(٣٠) F.O, 37113122, (J2193/4/16), Telegram, from Lord Lioyd Cairo, No. 352 R. Dated 21s July, 1928.

(٣١) F.O, 371 13123, (J2730/4/16) from Mr. R. H. Hoare Cairo No.697 (27/6/11) Dated 15th Sept 1928.

(٣٢) F.O, Ibid.

(٣٣) أحمد زكريا الشلق: نفس المصدر السابق ص ص (٣٦٧-٣٦٨).

(٣٤) F.O, 371, 13841, (J253/5/16) from Lord Lioyd, Cairo No. 49, Dated 19th June 1929.

(٣٥) F.O, Ibid

(٣٦) F.O, 371, 13841, (J459/5/16) From Lord Lioyd, Cairo No. 127 Dated, 9th Feb. Confidential.

(٣٧) للمزيد من التفاصيل: أنظر القسم الأول، الفصل الأول ص (١٨).

(٣٨) -عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ص (٨٧) ، -علي شلبي ومصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية في مصر (١٩٢٢-١٩٣٦)، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨١ ص (١١٤).

(٣٩) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ونفس الصفحة، علي شلبي ومصطفى النحاس جبر: نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

(٤٠) F.O, 371, 13841 Confidential (J592/5/16) No. (1), Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain No. (165) Cairo February 23,1929.

(٤١) علي شلبي ومصطفى النحاس جبر: نفس المصدر ص (١١٥).

(٤٢) دار الوثائق القومية: التماسات وأحوال سياسية ص (٥٥٣). F.O, Ibid.

(٤٣) F.O, 371, 13841 (J878/5/16) frm Lord Lioyd, Cairo No. 257, Dated, 22nd March , 1929.

(٤٤) F.O, Ibid.

(٤٥) F.O, Ibid.

(٤٦) أحمد زكريا الشلق: نفس المصدر السابق ص (٣٦٩).

(٤٧) هذا المؤتمر من المؤتمرات الدورية التي تشترك فيها الدول ذات النظم البرلمانية، وقد اشتركت مصر في هذا المؤتمر، وكان قرار الاشتراك فيه قد اتخذ قبل وقوع انقلاب محمد محمود، وافتتح المؤتمر والدستور المصري معطل وحضره عن مصر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ المعطل، انظر: عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ص (٧٨).

(٤٨) جاء في هذا القرار "يقرر المؤتمر استنكاره لكل عمل غير شرعي يرمي إلى إلغاء أو إيقاف النظام البرلماني "ويصرح بأن كل تعديل للنظام البرلماني لا يمكن قبوله إلا إذا كان جارياً طبقاً للقواعد التي يقررها نفس دستور البلاد.
انظر عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ص (٧٨).

(٤٩) -نبيه بيومي عبد الله: نفس المصدر السابق ص (٣٠٢)، -مصطفى الفقي: الأقباط في السياسة المصرية، "مكرم عبيد دوره في الحركة الوطنية"، الطبعة الأولى دار الشروق سنة ١٩٨٥ ص (٧٧).

(٥٠) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق ص (٢٣١).

(٥١) F.O, 371, 13845, 2292/5/16 from Makram Ebeid (Confersation) Dated 31 St. July 1929.
F.O, 371, 13845, 2293/5/16 from Makram Ebeid (Confersation) Dated, 7th August 1929.

(٥٢) عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨-١٩٣٦) ص (٦٩٧).

(٥٣) كان السير برسي لورين قد عين مندوباً سامياً في مصر خلفاً للورد لويد وكان وصوله إلى مصر في أوائل سبتمبر سنة ١٩٢٩ انظر: Percy Loraine, From his Private Papers (The Diary of Percy Loraine) The Bodleian Library Oxford, P. 4.
عفاف لطفي السيد: نفس المصدر السابق ص (١٩٣).

(٥٤) للمزيد من التفاصيل: نفس المصدر السابق ص (١٩٣).

(٥٥) عفاف لطفي السيد: نفس المصدر السابق ص (١٩٤).

(٥٦) للمزيد من التفاصيل: انظر القسم الأول، الفصل الثاني ص ص (٥٧-٥٩).

(٥٧) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق ص (٣٥٤).

(٥٨) للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الثاني، الفصل الثاني ص ص (٢٢١-٢٢٤).

(٥٩) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق ص ص (٤٠٧-٤١٤).

(٦٠) سامي أبو النور: نفس المصدر السابق ص (١٥٢).

(٦١) F.O, 407, 222, (J3354/6/16) No. 26, Mr. Bateman to Viscount Halifax No. 470, Alexandria August 18th, 1936.

(٦٢) F.O, 407,223, confidntial futher correspondece respecting Egypt and the Sudan part CXXVI - July to December 1936 (J2795/1/16) No. 1 Sir M. Lampson to Viscount Halifax - No. 871.

(٦٣). يونان لبيب رزق: نفس المصدر الساق ص (٤١٨).

(٦٤) أحمد زكريا الشلق: نفس المصدر السابق ص (٤١١).

(٦٥) F.O, 371, 13121, 1935/4/16, Telegram, from Lory Lioyd , Cairo No. 326, 24th June, 1928.
وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثاني ص ص (٥٨-٦٠).

(٦٦) أحمد زكريا الشلق: نفس المكان.

(٦٧) 371, 41333, Political, Distribution, from Cairo to F.O, Mr. Shone Unnumbered, 9th October 1944 Immediate.
وللمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الأول ص ص (٢٩-٣١)

(٦٨) أحمد زكريا الشلق: نفس المصدر السابق ص (٤١٢).

(٦٩) أحمد زكريا الشلق: نفس المصدر السابق ص ص (٤١٣-٤١٨).

(٧٠) أحمد زكريا الشلق: نفس المصدر السابق ص (٤١٨).

(٧١) Zayid, M. Y. Egypts Struggle for Independence, Beirut, 1965, P. 137.

(٧٢) F.O, 371, 14616, No. 639 (1/95/30) from Sir P. Loraine to Mr. A. Henderson 1st Julay, 1930.

(٧٣) Deeb, M. Party Politics in Egypt "The Wafd and its rivals 1919-1939, M.E.C. St. Antonys College Oxford, 1979, P. 240.

(٧٤) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ص (١٣١).

(٧٥) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق ص (٧٣٤).

(٧٦) عبد العظيم محمد رمضان: المصدر السابق ، نفس المكان.

(٧٧) Berque, J., Opcit P. 439.

(٧٨) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ونفس المكان.

(٧٩) Barque, J., Opcit, P. 439.

(٨٠) مختار أحمد محمد نور: الحياة النيابية في مصر ١٩٣٠-١٩٣٤ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا سنة ١٩٨٥، ص ص (٥٦-٥٧).

(٨١) Berque, J. Opit, P. 439.

(٨٢) السياسة اليومية، "اعدد ٢٣٧٥" في ٢٤ يونيو ١٩٣٠، ص (٢).

(٨٣) محمد ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال والثورة الوطنية (١٩٢٥) ج١، مطبوعات الشعب (١٩٧٥) ص (٩٥).

(٨٤) السياسة اليومية ، نفس المكان.

(٨٥) Berque, J. Opcit P. 440.

(٨٦) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٧٣٥).

(٨٧) محمد حسين هيكل: إبراهيم عبد القادر المازني، محمد عبدالله عنان: السياسة المصرية والانقلاب الدستوري، مطبعة السياسة سنة ١٩٣١، ص (٢٤).

(٨٨) عبد العظيم محمد رمضان : نفس المكان.

(٨٩) F.O, 371, 14615, 294 R. Tel from Sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 28-6-1930.

عاصم محروس عبد المطلب: صفحة من تاريخ مصر (١٩٣٠-١٩٣٤) (حزب الشعب)، دار المعارف سنة ١٩٨٦، ص (٦٧).

(٩٠) كانت صيغة القسم ما يلي "أقسم بالله العظيم أن أدافع عن الدستور، وأقابل كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية وأن أشترك اشتراكاً فعلياً ي تنفيذ خطة عدم التعاون التي تضعها اللجنة ويقررها الوفد وأن أعمل على تعميم ذلك في دائرتي الانتخابية".

انظر عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ص ص (١٣٧-١٣٨).

(٩١) F.O, 371,141616, No. 639 (1/95/30), from sir, P. Loraine to Mr. A. Henderson 1-7-1930.

(٩٢) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٧٣٥).

(٩٣) F.O, 371, 14616, NO. 300 R. Tel from Sir. P. Loraine to Mr. A. Henderson, 4/7/1930.-F.O, 371,14615, No. 304, R. Tel from Sir P. Lorain to Mr. Henderson 4/7/1930.

- محمد ضياء الدين الريس: نفس المصدر السابق ص ص (١٠٠-١٠١).

- عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص (١٢٨).

(٩٤) F.O, Ibid.

(٩٥) F.O, Ibid.

(٩٦) سنية قراعة: نم السياسة المصرية، مكتب الصحافة الدولي ص ص (٢٧٢-٢٧٣).

(٩٧) مختار أحمد محمد نور: مصدر سابق ، ص (٦٣).

(٩٨) F.O, 371, 14617, NO. 670/1/30 from sir P. Loraine to me A. Henderson, 7/7/ 1930.

(٩٩) المؤيد الجديد في ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ (من خطاب النحاس في ذكرى وفاة سعد زغلول) ص (٢).

(١٠٠) Berque, J. Opcit, P. 440.

(١٠١) محمد ضياء الدين الريس: نفس المصدر السابق، ص (١٠٤)، وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الثالث، ص ص (٢٧٠-٢٧١).

(١٠٢) ومنهم عبد الفتاح الطويل وحسن سرور والدكتور أحمد عبد السلام وغيرهم، انظر: عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص (١٤٠).

(١٠٣) محمد ضياء الدين الريس: نفس المصدر السابق، ص (١٠٥).

(١٠٤) Deeb M. Opcit, P. 240

(١٠٥) دستور ١٩٣٠، مادة (١٤٠).

(١٠٦) دستور ١٩٢٣، مادة (٩٦).

(١٠٧) Zayid, M.Y. Opcit P. 137.

(١٠٨) مختار أحمد محمد نور: مصدر سابق، ص (٦٩).

(١٠٩) محمد حسين هيكل : مصدر سابق، ص (٢٧).

(١١٠) محمد ضياء الدين الريس: مصدر سابق، ص (١٠٧).

(١١١) جاء فيها "بتاريخ أمس (٢٠ يوليو) توجهت قوة مسلحة من رجال الجيش والبوليس إلى دار البرلمان، فأحاطت به ثم اقتحم قسم منها أبوابه وطلب من قومندان حرس البرلمان إخلاء الثكنة التي يشغلها ذلك الحرس، فأبدى القومندان عدم إمكانه إجابة هذا الطلب إلا بأمر منا، وطلب أن يؤتي بهذا الأمر وأن يمهل حتى يتمكن من استئذاننا فأبت القوة الاستماع له، وأخرجت رجاله عنوة من الثكنة وترون دولتكم أن إحاطة دار البرلمان بقوة مسلحة مخالفة لنص المادة ١١٧ من الدستور، يزيدها خطورة انتهاك هذه القوة لحرمة البرلمان بدخول داره وإخراج حرسه عنوة من ثكناتهم، فإزاء تكرار مخالة هذا الحكم لا يسعني إلا أن أكرر لدولتكم احتجاجي على هذا العمل".

انظر : عبد الرحمن الرافعي، نفس المصدر السابق، ص (١٤٧).

(١١٢) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، نفس المكان.

(١١٣) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، نفس المكان.

(١١٤) تنص تلك المادة على "أن للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية، وهو يدعوه أيضاً متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أي من المجلسين".

(١١٥) محمد ضياء الدين الريس: نفس المصدر، ص (١٠٨) وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الأول، ص ص (١٨١-١٨٢).

(١١٦) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ص (١٤٨).

(١١٧) د. علي شلبي ومصطفى النحاس جبر: نفس المصدر السابق، ص (١٦٠).

(١١٨) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، نفس المكان.

(١١٩) علي شلبي ومصطفى النحاس جبر: نفس المكان.

(١٢٠) قرار الوفد المصري بدعوة الأمة للامتناع عن دفع الضرائب: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.

(١٢١) محمد ضياء الدين الريس: نفس المصدر السابق، ص (١٠٨).

(١٢٢) محمد ضياء الدين الريس: نفس المكان.

(١٢٣) علي شلبي ومصطفى النحاس جبر، نفس المصدر السابق، ص (١٦٠).

(١٢٤) محمد ضياء الدين الريس: نفس المكان.

(١٢٥) عبد العظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦م، ص (٧٣٧).

(١٢٦) F.O, 371, 14620, No. 892 (72/33/30) from Mr. Hoare to Mr. A. Henderson, 12/9/1930.
- F.O, 371, 14620, No. 892 (72/33/30)from Mr. Hoare to Mr. A. Henderson, (The Egyptian Gazette) Saturday, Spetember 13th 1930.
- F.O, 371, 14619, (J2916/4/16) from sir P. Loraine (Communicated, 28/8/1930).

(١٢٧) F.O, Ibid.

(١٢٨) F.O, 371, 14621, No. 923 (72/35/30) from Mr. Hoare to Mr. A. Henderson, 25/9/1930.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني ، الفصل الأول ص ص (١٨١-١٨٢).

(١٢٩) المؤيد في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠م.

(١٣٠) F.O, 371, 14621 (J3448/4/16 from Manchester Gurdian (Extract) 17/10/1930.

(١٣١) Abul Fadl, Mona Mohamed, the siddgi regime in Egypt (1930-1935) London P. 66.

مصطفى الفقي: نفس المصدر السابق، ص (٨١).

(١٣٢) Berque, J. Opcit P. 441

(١٣٣) F.O, Ibid

(١٣٤) إسماعيل صدقي: مذكراتي، دار الهلال سنة ١٩٥٠، ص (٣٩).

(١٣٥) Zayid M.Y. Opcit, P. 139

(١٣٦) السياسة اليومية، العدد (٢٣٧٦) ، ٢٥ يونية سنة ١٩٣٠، ص (١).

(١٣٧) Deeb M. Opcit, P.241

(١٣٨) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج١، (ص٣٢٥).

(١٣٩) المقطم في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠م.

(١٤٠) F.O, 371, 14622, No. 519 R. Tel from Sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 12th Nov, 1930.

(١٤١) محمد ضياء الدين الريس: نفس المصدر السابق، ص (١٣٣).

(١٤٢) المقطم في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠م.

(١٤٣) محمد حسين هيكل: نفس المصدر السابق، ص (٢٧٣)، -ماجدة محمد محمود: المعتدلون في السياسة المصرية دراسة عن دور محمد محمود باشا -مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢م، ص ص (١١٧-١١٨).

(١٤٤) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٧٤٥).

(١٤٥) F.O, 371, 14622, No. 535, and No. 536 from Sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 25th Nov, 1930.

(١٤٦) ذكر أن النحاس، أثار سخط عدد كبير من أعضاء الوفد لرفضه التقارب مع الأحرار وأن تحركاً بدا بدون علمه بين المعتدلين من الوفد لإقامة تحالف مع الأحرار، اتصل على أثره عطا عفيفي بمحمد محمود فوافق الأخير على التقارب والتعاون مع الوفد، ولما علم النحاس بذلك ثار غضبه، ثم اقتنع أخيراً بوجهة نظر المعتدلين من الوفد. للمزيد من التفاصيل انظر عفاف لطفي السيد: نفس المصدر السابق، ص (٢٢٦).

(١٤٧) F.O, 371, 14622, No. 535 and 536 Tel from Sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 25 Nov, 1930.

- محمد حسين هيكل، نفس المصدر السابق، ص (٢٧٤).

(١٤٨) عفاف لطفي السيد: نفس المصدر السابق، ص (٢٢٦).

(١٤٩) The Egyptian Gazette, 10/11/1930

(١٥٠) محمد حسين هيكل وآخرون: نفس المصدر السابق، ص (٣).

(١٥١) الاتحاد في ٧ من فبراير سنة (١٩٣١).

(١٥٢) طه عمران وادي الدكتور محمد حسين هيكل، حياتــه، وتراثه الأدبي القاهرة ١٩٦٩، ص (١٥٧).

(١٥٣) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٧٤٧).

(١٥٤) الأحرار الدستوريين في ٨ يناير سنة ١٩٣١.

(١٥٥) نفس المصدر السابق في ١٠ يناير سنة ١٩٣١م.

(١٥٦) نفس المصدر السابق في ١٥ يناير سنة ١٩٣١م.

(١٥٧) نفس المصدر السابق في ١٨ يناير سنة ١٩٣١م.

(١٥٨) عبد العظيم رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٧٤٧).

(١٥٩) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص (١٦٤).

(١٦٠) عبد العظيم رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٧٤٨).

(١٦١) F.O, 371, 15403, No. 284 (607/1/31) from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson (23/5/1931).

(١٦٢) محمد ضياء الدين الريس: نفس المصدر الشابق، ص (١٤٠).

(١٦٣) F.O, 371, 15403, No. 86 R. Tel. from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 1/4/1931.

(١٦٤) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص (١٦٧)

(١٦٥) محمد ضياء الدين الريس: نفس المصدر ص (١٤٠).

(١٦٦) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص ص (١٦٥-١٦٧).

(١٦٧) F.O, 371, 15404, No. (95/88/31) R. Tel from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 6/4/1931.

(١٦٨) محمد حسين هيكل: نفس المصدر السابق، ج١ ص (١٧٤).

(١٦٩) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق ص (٧٤٧).

(١٧٠) F.O, 371, 15403, No. 95 R. Tel from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson 6/4/1931.

(١٧١) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٧٤٩).

(١٧٢) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المكان.

(١٧٣) الأهرام في ٣ مايو سنة ١٩٣١، ص (١).

(١٧٤) الأهرام في ٤ مايو سنة ١٩٣١ ص (١) أيضاً F.O, 371, 15405 No. (1/140/31) from sir P.Loraine to Mr. A. Henderson 7/5/1931.

وهكذا نرى أن محمد محمود لم يكن بين الزعماء الذين اجتمعوا بهدف السفر إلى بني سويف -أي أنه لم يكن من بين المسافرين- هذه المرة خلافاً لما ذكرته بعض المصادر من أنه كان من بين المسافرين. انظر محمد حسين هيكل، نفس المصدر السابق ص (٢٧٧)، عبد العظيم رمضان ، نفس المصدر السابق ص (٤٧٩)، محمد ضياء الدين الريس، نفس المصدر السابق ص (١٤٥).

(١٧٥) الأهرام نفس المكان. F.O, Ibid.

(١٧٦) الأهرام في ٨ مايو سنة ١٩٣١، ص (٢).

(١٧٧) الأهرام في ٨ من مايو سنة ١٩٣١، ص (١).

(١٧٨) F.O, 371, 15405, 478 (1/153/31) from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 9/5/1931.

عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ص ص (١٦٩-١٧١).

(١٧٩) إسماعيل صدقي : نفس المصدر السابق ص (١٥٧).

(١٨٠) Zayid, M. Y. Opcit. P.139

(١٨١) محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور،القاهرة الطبعة الثانية مكتبة مدبولي ١٩٧٣ص (٧٩).

(١٨٢) Safran, Nadav : Egypt in search of Political community London, 1967, P. 195

(١٨٣) سامي فتح الله ياقوت، والتنظيم السياسي في مصر، مكتبة الأنجلو ١٩٧٣، ص (١١٥).

(١٨٤) الأهرام في ١٩ نوفمبر ١٩٣٠م.

(١٨٥) شملت:

١- استقلال مصر استقلالاً تاماً والمحافظة على سيادة السودان وحفظ حقوق مصرفية.

٢- الاتفاق مع بريطانيا على المسائل المعلقة بينها وبين مصر والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن استمرار حُسن العلاقات بين الدولتين.

٣- إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحافظة على روابط المحبة والصفاء بين المواطنين والأجانب وأحكام العلاقات الدولية، بما يضمن استمرار تبادل الثقة بين مصر والدول الأخرى.

٤- دخول مصر عصبة الأمم.

٥- تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش.

٦- ضمان استقلال القضاء.

٧- إصلاح الشئون الداخلية في كل نواحي الحياة العامة: الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعية وترقية شئون العمال وتنمية روح التعاون.

انظر قانون حزب الشعب ، مبادئ الحزب وأغراضه وقانونه، ص (١)، دار الوثائق القومية: محافظ عابدين حزب الشعب ٢٢٣ الأهرام في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠م.

(١٨٦) F.O, 371, 14623, No. 1084 (1/370/30) from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 21/11/1930.

(١٨٧) الشعب في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠م.

(١٨٨) F.O, 371, 14623, 559 R. Tel from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 9/12/1930.

(١٨٩) F.O, 371, 14623/1149 (1/390/30) tell from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson 11/12/1930.

(١٩٠) F.O, Ibid

(١٩١) F.O, 371, 5406, No. 535 Confidential from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson 29/5/1931.

(١٩٢) إبراهيم عبده : الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير -مطابع سجل العرب ١٩٧٨م، ص (١٢٠).

(١٩٣) فاطمة اليوسف: ذكريات، القاهرة، روز اليوسف ١٩٥٣م، ص (١٥٤).

(١٩٤) F.O, 371, 15406, No. 261 R. Tel from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 18/6/1931

(١٩٥) F.O, 371, 15407, No. 125 (1266/31) from sir P. LOraine to, Mr. John Simon 14/11/1931.

(١٩٦) .F.O, Ibid

(١٩٧) F.O, Ibid.

(١٩٨) F.O, 371, 15408, No. 1447 (1/268/31) from sir P. Loraine to Mr. John Simo, 26/11/1931.

(١٩٩) F.O, 371, 16108, No. 3 (1/3/32) from sir P. Loraine to Mr. John simon, 1/1/1932.

(٢٠٠) Deeb, Mr. Opcit, P. 245.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني الفصل الثالث، ص ص (٢٧٢-٢٧٤).

(٢٠١) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص (١٩٨).

(٢٠٢) F.O, 371, 15403, No. 284 (607/1/31) Report by Oriental Secretary on tour made to Mansourah 3/5/1931.

(٢٠٣) صلاح الشاهد: ذكرياتي بين عهدين دار المعارف الطبعة الأولى، ١٩٧٦، ص ص (٢٩-٣٠)، -علي سلامة: مالا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس، مطابع سجل العرب ١٩٨٢م، ص ص (٩٥-٩٦).

(٢٠٤) دار الوثائق القومية: تقرير أمن بوليس "الأسكندرية"، إدارة الضبط فرع (ب)، القلم المخصوص، ٨٨١، (١٣/٩/١٩٣١) و(١٤/٩/١٩٣١)، ٨٩٠ (١٤/٩/١٩٣١).

(٢٠٥) فتحي رضوان: أسرار حكومة يوليو، مكتبة مدبولي د ت (ص٣٧).

(٢٠٦) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٣٦٥).

(٢٠٧) مختار أحمد محمد نور: مصدر سابق، ص (٢٩٤).

(٢٠٨) F.O, 371, 17979, No. 698 (1/78/34) from sir M. Lampson to Mr. John Simon confidential 3/8/1934.

(٢٠٩) F.O, Ibid.

(٢١٠) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص ص (٣٧٤-٣٧٥).

(٢١١) عبد الرحمن الزافعي: نفس المصدر السابق، ص ص (٢١٥-٢١٦).

(٢١٢) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر القسم الأول ، الفصل الثاني، ص (٦٤).

(٢١٣) F.O, 371, 41335, Political Distribution from Cairo to F.O, Mr. shone Unnumbred 9/10/1944 Immediae.

(٢١٤) F.O, Ibid.

(٢١٥) دار الوثائق القومية: محافظ عابدين الأحزاب السياسية حزب السعديين (٢١٧). F.O, Ibid.

(٢١٦) F.O, 371, 41335, (J4290/31/16) from Lord Killearn Cairo No. 1350 (1/290/44) Ahmed Maher's speech on day of national struggle dated, 15th, Nov. 1944.

(٢١٧) F.O, Ibid.

(٢١٨) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٤٦٥).

F.O, Ibid.

(٢١٩) F.O, Ibid.

(٢٢٠) F.O, Ibid.

(٢٢١) F.O, Ibid.

(٢٢٢) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩م، الجزء الثالث دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٨٩م، ص (١٥٥).

(٢٢٣) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر ج٣، ص (١٥٣).

(٢٢٤) F.O, Ibid.

(٢٢٥) F.O, Ibid.

(٢٢٦) F.O, Ibid.

(٢٢٧) F.O, 371, 41335 General Distribution from Cairo to foreign office, Lord Killearn No. 2719, 25th December, 1944.

(٢٢٨) ظلت مصر -منذ قيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩م دولة غير محاربة بالرغم من كل ما أحاط بها من مخاطر القتال الذي وصل في مرحلة ما إلى غزو بعض أراضيها من جانب قوات المحور، واستمرت الوزارات المتعاقبة على اختلاف هوياتها السياسية- تنفذ سياسة "تجنيب مصر ويلات الحرب حتى عهد وزارة أحمد ماهر الثانية، وبينما كانت الحرب قد قاربت على نهايتها إذ عادت القضية مرة أخرى تفرض نفسها، ذلك أنه كان قد تقرر بين الثلاثة الكبار في مؤتمر يالتا عدم اشتراك أي دولة في مؤتمر سان فرانسيسكو لتكوين الأمم المتحدة المقرر عقدة في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٥م مالم تكن هذه الدولة قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس.

انظر : يونان لبيب رزق، مصدر سابق، ص ص (٤٦٨-٤٦٩).

(٢٢٩) البلاغ في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥م، F.O, 371, 45919 J908/3/16 from Lord Killearn, Cairo No. 313 (787/25/45), Wafd attitude toward's Egypt's Declation of War dated 26th, Feb. 1945.

(٢٣٠) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٤٦٩).

(٢٣١) للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الثاني، الفصل الثاني، ص ص (٢١٦-٢١٨).

(٢٣٢) F.O, 371, 45922 (Cypher) from Cairon to Foreign Office Lord Killearn No. 514, 5th July, 1945.

(٢٣٣) للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الثاني ، الفصل الثالث، ص ص (٢٩٠-٢٩١).

(٢٣٤) مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، ترجمة زهير الثايب، مكتبة مدبولي، ص (٢٦٤).

(٢٣٥) محمد يوسف الجندي: ٢١ فبراير، توجه جديد للحركة الوطنية ، دار الثقافة الجديدة ١٩٨٦م، ص (١٨).

(٢٣٦) F.O, 371, 53319, (J5070/39/16) Telegram from Mr. Bowker, No. 1799, December 1st 1946.

(٢٣٧) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الثالث، ص (٢٩١).

(٢٣٨) الدستور في ١٠ مارس سنة ١٩٤٦م، ص (١).

(٢٧٧) الأهرام في ٩يناير سنة ١٩٣٥م، ١٠ يناير سنة ١٩٣٥م، وللمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر: القسم الأول، الفصل الرابع، ص (١٩٦)، أيضاً القسم الثاني، الفصل الرابع، ص ص (٣١٨-٣٢٠).

(٢٧٨) الصرخة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤م.

(٢٧٩) علي محمد شلبي نفس المصدر السابق، ص (٣٥١).

(٢٨٠) وادي النيل في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥م، ص (١).

(٢٨١) كان تأييد وزارة نسيم -من قبل النحاس باشا- قد أدى إلى حدوث أزمة خطيرة تعرض لها الوفد في تلك الفترة ونتج عنها خروج عباس محمود العقاد- الذي كان قد اعتاد على مهاجمة وزارة نسيم واتهامها بالعمالة للإنجليز- عن الوفد. انظر: F.O, 371, 19074, Decode & Decypher Mr. Kelly, Alexandria, 24th August, 1935.

وللمزيد من التفاصيل انظر: القسم الثاني، الفصل الرابع، ص ص (٤١٩-٤٢٠).

(٢٨٢) علي محمد شلبي: نفس المصدر السابق، ص ص (٣٥٦-٣٥٧).

(٢٨٣) F.O, 407/219, (5696/2/16) No. 133, Mr. Kelly to Mr. Eden (No. 587) Telegraphic Cairo, June 23, 1937, sir M. Lampson's despatch No. 579.

(٢٨٤) علي محمد شلبي: نفس المصدر السابق، ص (٣٦٠).

(٢٨٥) F.O, 407/219 (J578/2/16) No. 136, Mr. Kelly to Mr. Eden, No. 604, Telegraphic, Cairo, June 27th, 1936.

(٢٨٦) قررت قيادات الجماعة -اعتباراً من مارس سنة ١٩٤٠م، تغيير اسمها من جماعة مصر الفتاة إلى الحزب الوطني الإسلامي، انظر سامي أبو النور نفس المصدر السابق، ص (٢٤٥).

(٢٨٧) حيث تناولت المذكرة عدة مطالب وطنية، انظر: -Vatikiotis, P.J: The Modern History of Egypt, London, 1969, P. 343.

-لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦-١٩٥٢)، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ١٩٨٩م، ص (٩٩) ، -أحمد عبد الرحيم مصطفى: العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦-١٩٥٦)، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨م، ص(٣٤)، -رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الثالث (١٩٤٠-١٩٥٢) ص ص (٦٤-٦٥)، -محمد صابر عرب : حادث ٤ براير والحياة السياسية المصرية ، الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٨٥م، ص ص (١١١-١١٢).

(٢٨٨) علي محمد شلبي: نفس المصدر السابق، ص ص (٢٧٥-٢٧٦).

(٢٨٩) F.O, 407, 224, No. 53, Viscount Halifax to sir, M. Lampson (Cairo) No. 468 Dipp., 16 June, 1940.

F.O, 407, 224, No. 54, Mr. Lampson to viscount Halifax (Cairo) No. 532, Dipp, June, 16, 1940.

(٢٩٠) سامي أبو النور: نفس المصدر السابق، ص (٢٤٦).

(٢٩١) سامي أبو النور: نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٢٩٢) سامي أبو النور: نفس المكان.

(٢٩٣) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر: القسم الثاني، الفصل الرابع، ص (٣٢٩).

(٢٩٤) F.O, 141, 1187, Minute Sheet, 427/29/47, 4th April, 1947, f.O, 141, 1187, 427/32/47, Memorandam, 16th April 1947.

(٢٩٥) سامي أبو النور: نفس المصدر السابق، ص (٢٤٦).

(٢٩٦) كان النحاس -فيما يبدو- قد ورث كراهية الفكر الاشتراكي عن سلفه سعد زغلول، ومن ثم سار على نهجه في البطش بالحزب الاشتراكي، أبان وزارته الأولى سنة ١٩٢٨م، للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول ، الفصل الثاني، ص ص (٨٢-٨٣).

(٢٩٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٧٣م،ص(٩٥)، مصطفى طيبة: الحركة الشيوعية المصرية (١٩٤٥-١٩٦٥)، الطبعة الأولى ، سينا للنشر ١٩٩٠م، ص (١٩).

(٢٩٨) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الثلاثينيات ، (١٩٢٩-١٩٣٩)، دار الشعب ١٩٧٢م، ص (١٣٢).

(٢٩٩) حمادة محمود أحمد إسماعيل: نفس المصدر السابق، ص (٣٣١).

(٣٠٠) شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية، (١٨٨٢-١٩٥٦)، الطبعة الأولى ١٩٥٧م، دار شهدي للطباعة والنشر، ص (١٩).

(٣٠١) قامت وزارة النحاس الخامسة -بعد أن تداعت سمعة الوفد كثيراً في جانبي الوطنية والنزاهة- بإصدار مجموعة من التشريعات لصالح الطبقة العمالية أبرزها القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٢م، بشأن الاعتراف بنقابات العمال، والقانون رقم (٨٦) لسنة ١٩٤٢م، بشأن التأمين الإجباري عن حوادث العمل، والقانون رقم (٤١) لسنة ١٩٤٤م، الخاص بعقد العمل الفردي، انظر : محمد السعيد إدريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية (١٩٢٤-١٩٥٢) دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص (٣٦١)، علي الدين هلال:السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني عبد الوهاب بكر: البوليس المصري ١٩٢٣-١٩٥٢م، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص ص (١٦٤-١٦٥) محمد فهمي أمين:الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٩٢م، ص ص (٢٨٣-٢٨٧).

(٣٠٢) بدأ تغلغل هذا الجناح إلى قواعد حزب الوفد مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد انعكس ذلك على تأرجح القرار الوفدي بين اليمين واليسار، انظر: F.O, 371, 45922, Telegram, from Lord Killearn, Cairo, No. 1662, 3rd July, 1945.

وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر القسم الثاني ، الفصل الرابع ص ص (٣٢٠-٣٣١).

(٣٠٣) محمد السعيد إدريس: مصدر سابق، ص (٣٣٦).

(٣٠٤) محمد السعيد إدريس : نفس المصدر ، ص (٣٣٨).

(٣٠٥) كانت التيارات التقدمية داخل حزب الوفد قد تبلورت -بعد تأثرها بالاتجاهات الاشتراكية- في صورة "الطليعة الوفدية" للمزيد من التفاصيل، انظر: إسماعيل محمد زين الدين: الطليعة الوفدية

(٢٣٩) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٤٨٥).

(٢٤٠) F.O, 141/1187, Memorandum, 16th April 1947.

(٢٤١) F.O, Ibid.

(٢٤٢) F.O, 371,69510, Telegram from , sir R. Campbell Cairo no. 508, Dated, 25/4/1948.

(٢٤٣) للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الثاني، الفصل الأول ص ص (١٨٧-١٨٨).

(٢٤٤) للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الثاني، الفصل الأول ص ص (١٨٨-١٨٩).

(٢٤٥) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٤٩٢).

(٢٤٦) عبد العظيم محمد رمضان: الأخوان المسلمون والتنظيم السري، مطابع روز اليوسف سنة ١٩٨٢م، ص (٢٥)، للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الثاني، ص (٧٤).

(٢٤٧) حمادة محمود أحمد إسماعيل: جماعة الأخوان المسلمين ودورها في تاريخ مصر ١٩٢٨م، ١٩٤٩م، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ من جامعة القاهرة. ١٩٨٢م، ص (٢٩٣).

(٢٤٨) باجرات سيرانيان: الوفد والأخوان المسلمون، ترجمة عن الروسية بشير السباعي ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي (١٩٨٦)م، ص (٢٧-٢٨)، -عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٢٧-٢٩).

(٢٤٩) زكريا سليمان بيومي: دور الجماعات الإسلامية في مصر في الحياة السياسية (١٩٤٨-١٩٢٨)، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراة في التاريخ من جامعة عين شمس ١٩٧٨م، ص (٢٥٦).

(٢٥٠) زكريا سليمان بيومي: نفس المكان.

(٢٥١) للمزيد من التفاصيل انظر : القسم الأول، الفصل الثاني، ص (٧٥).

(٢٥٢) زكريا سليمان بيومي: نفس المصدر السابق، ص (٢٥٩)، وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص (٧٦).

(٢٥٣) المصري في ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٨م، ص (٢).

(٢٥٤) النذير في ١٢ من جمادي الإخرة سنة ١٣٥٧هـ/١٣ أغسطس سنة ١٩٣٨م، ص (١).

(٢٥٥) سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٢٧-١٩٥٢)، مكتبة مدبولي ١٩٨٨م، ص (٢١٨)، رفعت السعيد: حسن البنا: متى؟كيف؟لماذا؟ ، كتاب الأهالي رقم ٢١٨، الطبعة التاسعة، أكتوبر نة ١٩٩٠م، ص (١٢٢)، عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق: ص ص (٢٩-٣٠)، طارق البشري، الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)، الطبعة الثانية ١٩٨٥م، دار الشروق ، ص ص (٤٣-٤٥).

(٢٥٦) عبد الهادي عبد الحكيم محمد الخطيب: الدور السياسي لحركة الأخوان (١٩٣٦-١٩٥٢)، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٠م، ص (٢٣٥).

(٢٥٧) سامي أبو النور: نفس المصدر السابق، ص (٢١٩)، عبد الهادي عبد الحكيم محمد الخطيب، نفس المكان.

(٢٥٨) سامي أبو النور : نفس المصدر السابق ، ص ص (٢١٩-٢٢٠)، عبد الهادي عبد الحكيم : الخطيب نفس المكان.

(٢٥٩) زكريا سليمان بيومي: نفس المصدر السابق، ص (٢٥٩).

(٢٦٠) F.O, 407, 222, (J3554/6/16) No. 970, Mr. Bateman, to Viscount, Halifax, Alexandria, August, 18, 1938.

زكريا سليمان بيومي: نفس المصدر السابق، ص (٢٦١).

(٢٦١) زكريا سليمان بيومي: نفس المكان.

(٢٦٢) حمادة محمود أحمد إسماعيل: مصدر سابق، ص (٢٩٤).

(٢٦٣) للمزيد من التفاصيل، انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٧٧-٧٨).

(٢٦٤) زكريا سليمان بيومي: نفس المصدر السابق ، ص (٢٦٦).

(٢٦٥) حمادة محمود أحمد إسماعيل: نفس المصدر السابق، ص (٢٦٧).

(٢٦٦) زكريا سليمان بيومي: مصدر سابق، ص (٢٦٧)، وكان الخلاف قد بدأ بين الطرفين، عندما تحركت المظاهرات في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ مطالبة بالجلاء والاستقلال وحدث احتكاك بين طالب الوفد وطلاب الأخوان في ساحة الجامعة وتشكلت اللجنة القومية التي كان الوفد وراءها، ولكن الأخوان وقفوا ضد هذه اللجنة ، وكونوا لجنة أخرى بالتعاون مع الحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين، وظاهر الأخوان وزارة صدقي التي أتت بعد وزارة النقراشي الأولى في الوقت الي كان يأمل الوفد فيه في تعاون الجماعة معه ضد وزارة صدقي. للمزيد من التفاصيل، انظر: حمادة محمود أحمد إسماعيل: نفس المصدر السابق، ص ص (٢٩٩-٣٠٠).

(٢٦٧) زكريا سليمان بيومي: مصدر سابق، ص (٢٦٨).

(٢٦٨) صوت الأمة في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧م، ص (٣).

(٢٦٩) الأخوان "الأسبوعية" في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٧م، ص (٥).

(٢٧٠) نفس المصدر في ١٢ أغسطس ١٩٤٧، ص (٦).

(٢٧١) حمادة محمود أحمد إسماعيل: المصدر السابق، ص (٣٠٤).

(٢٧٢) للمزيد من التفاصيل عن نشأة الجماعة انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٨٠-٨١).

(٢٧٣) علي محمد شلبي: مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية (١٩٣٣-١٩٤١)، الجزء الأول، الطبعة الأولى ١٩٨٢م، دار الكتاب الجامعي ، ص (٣٤٩).

(٢٧٤) علي محمد شلبي: نفس المصدر السابق، ص (٣٥٠).

(٢٧٥) الصرخة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٣٤م، ص (٣)، أيضاً في ٣١ مارس سنة ١٩٣٤م، ص (٢)، أيضاً في ٩ يونية سنة ١٩٣٤م، ص (١).

(٢٧٦) الصرخة في ٢٨ يوليو سنة ١٩٣٤م، ص (١).

والحركة الوطنية (١٩٤٥-١٩٥٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١م، ص (٢٢).

(٣٠٦) محمد السعيد إدريس: المصدر السابق، ص (٣٣٩).

(٣٠٧) محمد السعيد إدريس: نفس المكان.

(٣٠٨) F.O, 141, 1187, 427/32/47, Memorandam, 16th, April, 1947.

وللمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر القسم الثاني، الفصل الرابع ص ص (٢٣٢-٢٣٣).

(٣٠٩) باجرات سيرانيان: مصر ونضالها ضد الاستعمار (١٩٤٥-١٩٥٢)، ترجمة عاطف عبدالهادي ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ١٩٨٦م، ص (٣١٨).

(٣١٠) سيرانيان، نفس المكان.

(٣١١) F.o, 371, 69210, Political, Distribution, from Cairo to Foreign Office, sir, R. Campbell, No. 508, 25th, April 1948, Immediate.
F.O, 141, 1333, Minute Sheet Confidential, 38/54/49, 8th November, 1947.
F.O, 141, 1333, Chpher, Telegram, otp from Alexandria, to Foreign office, No. 199, 22/9/1949.

للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر،القسم الثاني،الفصل الأول، ص ص (١٨٧-١٨٨).

(٣١٢) -F.O, 371, 80349, British Embassy, Alexandria, 22nd, June, 1950, No. 266 (1011/57/50) Unclassifed.

وللمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الأول ص ص (٣٢-٣٣).

الفصل الثالث

مصطفى النحاس وعلاقته بالسلطات

البريطانية فى مصر

استشعر الإنجليز الخطر بوفاة سعد زغلول، فبدؤا يرقبون الموقف عن كثب وبحذر شديد، ورفضوا بشدة الافتراض القائل: "إنه بموت سعد سوف تختفي معظم متاعبهم(١)" وذلك لاعتقادهم الراسخ أنه وحده كان يمتلك القوة الكافية للضغط على زملائه بهدف عقد المعاهدة(٢)، وقد ألمحت إلى ذلك جريدة المانشستر جارديان في ٢٦ أغسطس ١٩٢٧م- بعد ثلاثة أيام فقط من رحيل سعد زغلول -حين ذكرت: "أن سعداً هو الرجل الوحيد الذي كان توقيعه على حل بريطاني-مصري ملزماً لكل رجال بلده تقريباً وبدون استثناء، له وحده دائماً كل المسئولية والآخرون يتسترون في ظله، حتى الأقوياء من رجاله كانوا يدينون له بالولاء، وبموته انقطعت السيطرة عليهم لتصبح زعامة الوفد خالية بغيابه"، وتساءلت الجريدة "لنرى ما إذا كان هناك مصري آخر لديه من الشجاعة الأدبية القدر الكافي لحثّ بلاده على قبول ما لم يقبله سعد حتى اليوم؟!(٣).

وكما استشعر الإنجليز الخطر بوفاة سعد فإنهم كذلك توقعوا المتاعب باختيار مصطفى النحاس لخلافته في رئاسة حزب الوفد، وقد حاول علي الشمسي(٤) طمأنتهم بأن الرجال عندما يتحملون المسئولية يميلون إلى إظهار الحيطة والحذر بصورة أكبر، كما أنه توقع أن تكون لدى النحاس الشجاعة -إذا ما قدمت بريطانيا مقترحات معقولة لاتفاقية تعقد مع مصر- لحث البرلمان على قبولها(٥).

وعلى الرغم من اعتراف الإنجليز بأن النحاس لا يرغب -في الوقت الراهن- في إثارة عدائهم لتصريحه لمراسل جريدة الإجيبشان جازيت أن سياسة الوفد تجاه بريطانيا تقوم على أساس التفاهم الودي(٦)، إلا أن فكرتهم الأولى عنه أنه شخص سريع الانفعال غير لبق، كما أنه غير متزن عقلياً(٧)، بالإضافة إلى أن ضعف شخصيته واعتماده كثيراً على مشورة مكرم والنقراشي لن يؤديا أبداً إلى الخير(٨).

لذلك عدّ ديلاني -الذي كان مسئولاً عن الإعلام والصحافة في دار المندوب السامي- تصريح النحاس السالف الذكر غير كاف، فلم يشأ إلا أن يحذره بأن على المصريين ألا يضعوا العراقيل أمام بريطانيا وأن يفوا بتعهداتهم لها، وأنه بصداقة بريطانيا لا ضرر إطلاقاً بالمصالح المصرية(٩).

وتذكر الوثائق البريطانية أن حملة ضارية قادها المتطرفون في الوفد ضد أي شكل من أشكال الاتفاقية المصرية البريطانية مخالفين -ولو بدرجة قليلة- البرنامج التقليدي

الحزب، وأن الحملة قد تطورت بصورة كبيرة خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر سنة ١٩٢٧م، وتمثلت في نشاط الوفد في عقد الاجتماعات، وأن النحاس حاول في اجتماع ٢٣ ديسمبر أن يتفاهم مع المتطرفين لمنعهم من مهاجمة رئيس الوزراء، وقد ساندته في ذلك صفية زغلول، وفي اجتماع ٢٨ ديسمبر تقرر عدم تأييد رئيس مجلس الوزراء مالم تكن محادثاته تتمشى مع برنامج الوفد فيما يتعلق بجيش الاحتلال والسودان(١٠). وفي اجتماع ٢٩ ديسمبر ذكر أن الفرصة ضئيلة أمام تعيين رئيس وفدي للوزارة، وأنه في حالة استقالة ثروت فإن الوفد سوف يضغط لتعيين محمد محمود خلفاً له حفاظاً على الائتلاف المزعوم(١١)، وأن المتطرفين نجحوا في ضم النحاس إليهم، وأنهم يعززون نفوذهم في كل أنحاء البلاد، ويولون اهتماماً واسعاً بلجان الطلبة ونقابات العمال والدعاية بخصوص السودان، وأن موقفهم قد تدعم أيضاً بالاتصالات التي أجروها مؤخراً مع أعضاء معينين من حزب العمال البريطاني -الذي يحدوه الأمل في النجاح في الانتخابات العامة ببريطانيا في العام القادم- ويعدون الوفد باعتبارات أكثر قبولاً لتطلعات المصريين في مقابل منع حزب المحافظين من تسجيل نصر سياسي بإتمام المعاهدة مع مصر(١٢).

أدرك الإنجليز أن الوفد يقف عقبة في طريق توقيع الاتفاقية، لذا عمد اللورد لويد -المندوب السامي البريطاني آنذاك- إلى مقابلة النحاس مساء يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨م محاولاً إقناعه بالعدول عن رأيه وقبول المقترحات التي قدمت لحكومة ثروت(١٣)، غير أن النحاس أظهر بوضوح عدم تمكنه من الموافقة على المعاهدة وأجاب بأنه لا فائدة من مناقشة المزايا التي تمنح أولاً لمصر في عبارات المعاهدة المختلفة بقدر ما هو واضح من أن المعاهدة فشلت في اشتراط الجلاء الكامل عن مصر(١٤).

وإزاء ذلك أرسل لويد إلى حكومته أنه لم يستطع أن يثني النحاس عن موقفه هذا، وأن موقف النحاس في هذا الشأن وطني أكثر منه وفدي، وموحى إليه بوضوح من قبل المتطرفين في حزبه(١٥).

وقد علّق لويد على ذلك بقوله: "إن الوفد في أعقاب وفاة سعد زغلول قد عاد إلى حالة التطرف المستهتر أيام الحملات العسكرية والإعلامية للقتلة، وأنه من الواضح أن أي فرص للتسوية كانت موجودة وملائمة قد دمرت بوفاة سعد زغلول"(١٦).

أما أوستن تشمبرلين فكان يرى "أن النحاس -على ما يظهر- ليس أكثر ميلاً إلى

إدراك حقائق المسألة مما كان عليه سعد زغلول قبل أربع سنوات، عندما ذكر له مستر رامزي ماكدونالد جلياً ، أنه لا يمكن لحكومة بريطانية أن تعمد بعد تجربة الحرب الأخيرة إلى التنازل -حتى لحليف- عن مصلحتها في حراسة حلقة حيوية في المواصلات الامبراطورية مثل قناة السويس، ويجب أن يكون هذا الضمان وجهاً من وجوه أي اتفاق يعتمد، وأن إدراك ثروت باشا لهذه الحقائق جعل من المتيسر المفاوضة لعقد المعاهدة، ورفض النحاس باشا إدراكها هو الذي سيجعل من جديد الوصول إلى التسوية أمراً مستحيلاً[١٧].

وفي أعقاب إقالة النحاس -من وزارته الأولى- وقيام نظام محمد محمود بعد ذلك ، شرع الوفد في مهاجمة بريطانيا وشبهها "بوغد" يسعى دائماً للانتقام من الوفد جزاء وطنيته ورفضه الموافقة على بنود معاهدة غير وطنية، واتهم الوفد بريطانيا كذلك بمساندة محمد محمود بقوة السلاح[١٨] ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى اتهام بريطانيا بالسعي لحرمان مصر من مياه النيل[١٩].

وجاءت براءة النحاس من قضية سيف الدين[٢٠] لتزيد من حدة الهجوم الوفدي على بريطانيا، وفي هذا الصدد يعترف المندوب السامي البريطاني بأن هذه البراءة سهلت كثيراً من الإساءة لبريطانيا[٢١].

وقد توقع المندوب السامي البريطاني قيام الوفد بمجهود أكثر لإثارة المظاهرات المصحوبة بالفوضى والاضطرابات -لدفع حكومة محمد محمود لمقاومة ذلك بالعنف- بهدف لفت أنظار الرأي العام البريطاني إلى أن الحكومة التي يؤيدها الإنجليز تقاوم الشعب بالعنف والشدة[٢٢].

وكان النحاس قد فعل ما سبق لسعد زغلول أن فعله من قبل، عندما أوفد مكرم عبيد إلى لندن للدعاية ضد عدلي وسياسته، حيث أرسل النحاس مكرماً مرة أخرى إلى لندن سنة ١٩٢٩م لمعارضة محمد محمود ومفاوضاته مع الإنجليز[٢٣].

تم تأتي نتيجة الانتخابات العامة في بريطايا -بفوز العمال- لصالح مصر والوفد حيث استقالت حكومة المحافظين، ومن ثم تولى الحكم حزب العمال، وقد قدر لهذا التغيير في الوزارة الإنجليزية أن يؤثر على القضية الدستورية في مصر تأثيراً كبيراً[٢٤]، حيث حدث تغير ملموس في سياسة بريطانيا تجاه الوفد، وقد وضح ذلك على الفور أثر وصول السير برسي لورين -المندوب السامي الجديد[٢٥]- لينفذ

السياسة الجديدة لحكومته والتي تقوم على أساس التفاهم مع الوفد، وأن على الإنجليز أن يتعاملوا مع الوفد على أساس أن مصر هي الوفد والوفد هو مصر، وأنهم -أي الإنجليز- أمام خيارين: الأول السماح باستمرار محمد محمود ونظامه ووزارته، مما يؤدي إلى نهاية مميتة وتدميرية، والثاني نصيحة الملك بدعوة النحاس باشا وحزبه لتأليف الوزارة مما يأتي بحكومة الوفد دون معاهدة[٢٦].

كان هذا هو تقييم المندوب السامي البريطاني في مصر للموقف بعد وصوله لتسلم مهام منصبه خلفاً لسلفه اللورد لويد .. وهكذا استقر رأي المندوب السامي -بعد سقوط نظام محمد محمود - على إعطاء الوفد المسئولية التي توحي بها مطالبه العديدة، على الرغم من أن الملك فؤاد كان يعارض ذلك وكان يميل إلى استبقاء عدلي بعد الانتخابات ، بيد أنه اقتنع أخيراً برأي المندوب السامي، الذي نصح كذلك بضرورة معاملة النحاس معاملة حسنة سواء من جانب المندوب السامي أو من الملك، وتم الاتفاق كذلك على أنه في حالة رفض النحاس تولي الوزارة فإن البديل المقترح له هو علي الشمسي[٢٧].

وكانت تعليمات الحكومة البريطانية الصريحة أنه -مع تجنب أي شكل من أشكال الإنذار النهائي للوفد- لابد من قيام المندوب السامي بعمل مناسب لمنع تعيين وزراء مصريين يعتقد عموماً بأنهم المنظمون لحملة قتل ضد الرعايا البريطانيين[٢٨]، لذلك بادر المندوب السامي ليبرق إلى حكومته بأن هناك خطراً يتمثل في وجود أحمد ماهر والنقراشي -ليس فقط في مجلس الوزراء- ولكن أيضاً في أية مناصب إدارية عليا تجعلهم على اتصال مع الإنجليز وتعطيهم الفرصة لإلحاق الأذى بهم، كما أنه اقترح توجيه تحذير ودي للنحاس بهذا المعنى[٢٩] ليأتي الرد من الحكومة الإنجليزية بالموافقة على التحذير الودي المقترح شريطة الإبقاء على الموقف الودي في العلاقات بين الطرفين قدر الإمكان[٣٠]، وعلى هذا الأساس تقابل المندوب السامي البريطاني مع النحاس مرتين حاول خلالهما النحاس إقناعه بوجهة نظره من مسألة إشراك أحمد ماهر والنقراشي في الوزارة المنتظرة[٣١].

وكان المندوب السامي -على عكس النحاس- يرى أن استبعاد أحمد ماهر والنقراشي قبل الاتفاقية- على فرض السماح لهما بدخول مجلس الوزراء بعد توقيعها- إغراء يقدم لهما للمساعدة في الإسراع بعقد الاتفاقية، بيد أنه لا يخفى

مخاطر مثل هذا الاستبعاد، المتمثلة في تزويد الوفد بالجدل ليبرر فشله في الوصول إلى اتفاقية بالإدعاء -كالعادة- أن الإنجليز أعاقوا أسلوبه بالتدخل ولم يطلقوا يده[٣٢].

ويعترف المندوب السامي بأنه استعمل كل أنواع الجدل لإقناع النحاس دون جدوى وفي النهاية طلب النحاس منه السماح بدخول أحدهما مجلس الوزراء، ليبرق المندوب السامي إلى حكومته بذلك في ٢١ ديسمبر، ويذكرهم بأن القاضي "كرشو" نفسه قد برأ النقراشي بالدليل من الاشتراك في أية جريمة، وبناء على ذلك وافقت الخارجية البريطانية - بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩م- على سحب اعتراضها على وجود النقراشي في مجلس الوزراء، ثم نقل المندوب السامي ذلك للنحاس الذي عبر عن ارتياحه ليصبح النقراشي وزيراً للمواصلات في وزارة النحاس الثانية[٣٣].

وعلى عهد انقلاب صدقي في عام ١٩٣٠م، وأبان أحداث الأسكندرية[٣٤] أشركت الحكومة البريطانية الوفد في مسئولية الحفاظ على أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر، ويعد هذا الأمر اعترافاً ضمنياً منها بشعبية الوفد وقوته مما أثار غضب صدقي[٣٥].

وكانت صحف لندن قد اتهمت المندوب السامي البريطاني بتشجيع الوفد على معارضة صدقي وحكومته، وذلك أثر دعوة الغداء التي أقامها المندوب السامي للنحاس والنقراشي في ١٨ أغسطس، على الرغم من أنها كانت دعوة عامة وحضرها آخرون ومنهم القائم بالأعمال الأمريكي والوزير المفوض الإيطالي[٣٦]. ويبدو أن المندوب السامي قد تأثر بتلك الحملة الصحفية لأنه اعتذر بعد ذلك عن مقابلة كان النحاس قد اقترحها وذلك خشية التأويل[٣٧].

وفي مقابلة صحفية له مع السنيور لويجي موراندي مراسل جريدة "كورييردي لاسيرا" الإيطالية في القاهرة -في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠م- صرح صدقي بأنه تلقى تأكيداً من برسي لورين بأن دعوة الغداء للنحاس كانت مجرد مجاملة اجتماعية ليس أكثر بدليل وجود عدد آخر من الضيوف فيها[٣٨].

وعلى صعيد تطور علاقات النحاس بالإنجليز كان مكرم عبيد قد سافر إلى لندن- منذ أوائل يوليو سنة ١٩٣٠م- حيث كان مشغولاً بإصدار جريدة ونشرة دعائية سياسية لصالح الوفد[٣٩]، كما كان يسعى جاهداً من أجل التقارب مع حزب العمال البريطاني بهدف الحصول على تأييده للوفد[٤٠]. وقد تنبأ مكرم بخطر الثورة والحرب

الأهلية في مصر إذا ما تم تنفيذ برنامج صدقي، وأشار إلى أن ذلك سوف يؤدي إلى تدمير آخر فرصة لإحياء معاهدة الصداقة المصرية البريطانية[٤١]، بينما أشارت الوثائق البريطانية إلى أن كلام مكرم من الممكن تفسيره على أنه دعوة للبريطانيين بالتدخل في مصر[٤٢].

وبعد قيام صدقي بإصدار دستوره وقانون انتخابه الجديدين شعر قادة الوفد بخطورة الموقف، وأدركوا أن الوقت لم يعد في صالحهم، وأنهم لم يجنوا شيئاً من سياسة المهادنة، فبعد أن كانوا قد بدأوا في التقارب مع السلطات البريطانية على أمل تأييد موقفهم، بدأت أبواق الدعاية الوفدية في لندن في مهاجمة نظام صدقي وديكتاتوريته ، وبدأت كذلك في نفس الوقت في مهاجمة "الحياد البريطاني المزعوم" واتهام بريطانيا بالانحياز تماماً إلى صدقي[٤٣].

ففي لندن ألقى مكرم عبيد محاضرة في الاتحاد الديمقراطي موضوعها "الديمقراطية في مصر" وحضرها من الإنجليز الكولونيل س. لسترانش مالون م.ب. عضو البرلمان، رئيساً للجلسة بالإضافة إلى حوالي مائة شخص كان من بينهم عدد كبير من المصريين، وهاجم مكرم في محاضرته حياد بريطانيا "المزعوم"[٤٤].

وكان النحاس قد أشار -في مقابلة صحفية له مع مراسل التايمز البريطانية- إلى أن هناك دليلاً واضحاً على عدم صدق نوايا بريطانيا في حيادها في مصر، وأن الدليل على ذلك هو موافقة القيادات البريطانية على توريد خوذات حديدية للشرطة المصرية، وذكر النحاس أن هذا الوضع يعد مخالفة صريحة لما سبق وأعلنته بريطانيا من أنها ستلتزم الحياد التام في المسائل الداخلية المصرية[٤٥]، كما أنه ألقى عدة خطابات عنيفة، كان خطها الرئيسي مهاجمة الحكومة، والتلميح لاستخدامها لعدد من الإنجليز في كبت حريات الشعب، وركز على أن الحياد البريطاني المزعوم لم يعد له أي وجود[٤٦].

مما تقدم نرى أن الوفد كان قد انتهج -تجاه بريطانيا- سياسة خاصة أساسها الاعتدال والتقرب، لعله يجد منها عوناً صادقاً في مساندته لتحقيق أهدافه في الحيلولة دون استمرار صدقى فى سياسته، تلك السياسة التى كان الوفد قد بدأها عقب عودته من لندن، بعد فشل مفاوضات سنة ١٩٣٠م بين النحاس وهندرسون، واستمرت هذه السياسة منذ ذلك الحين إلى قرب إصدار دستور صدقي في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠م، وتطبيقاً لهذه السياسة "سياسة الاعتدال والتقرب"، بدأت صحافة الوفد -على غير

عادتها بعد فشل كل مفاوضة- تنتهج خطاً معتدلاً تجاه الإنجليز، مع الاهتمام أكثر بنشر الأنباء التي تدور حول احتمال استئناف المفاوضات من جديد، بل أن قادة الوفد أنفسهم صرحوا بأن الوفد وإن كان خسر المعاهدة إلا أنه كسب صداقة الإنجليز، وبعد استقالة وزارة النحاس الثانية استمرت هذه السياسة تجاه بريطانيا على أمل وقوف الأخيرة على الحياد في الصراع بين الوفد وصدقي، بيد أن الحال سرعان ما تغير عندما أدرك الوفد أن صدقي مقبل لا محالة على إصدار الدستور والقانون الانتخابي الجديدين، لذلك انتهج الوفد -تجاه بريطانيا- سياسة جديدة أساسها التهجم على ما يسمى "بالحياد البريطاني"، وتسميته "بالحياد الكاذب" أو "الحياد المسلح"، وهو ما أشار إليه مكرم عبيد في محاضرته التي ألقاها في لندن، ، وما تبع ذلك من سلسلة الخطب التي ألقاها النحاس في مصر وكان أساسها التركيز على أن "الحياد البريطاني المزعوم" لم يعد له وجود، وذلك بالإضافة إلى المقابلات الصحفية التي أجراها النحاس وتحدث فيها عن نفس الموضوع.

وعن تلك السياسة الجديدة التي انتهجها الوفد تجاه بريطانيا تحدث السير "برسي لورين" فذكر أن الهدف منها إثارة الخوف من الإنجليز ونشر الكراهية لهم بين الناس، وتنظيم مقاطعة للبضائع البريطانية ، كما أنه ذكر أن قادة الوفد على الرغم من أنهم أعطوا الباعث والمحرك لهذه الحملة إلا أنهم لم يجاهروا بتأييدهم لها(٤٧).

وقد حاول المندوب السامي البريطاني التقليل من شأن مخاطر مقاطعة البضائع البريطانية، حيث ذكر "أنه يشك في قدرة الوفد على إلهاب مشاعر العداء للإنجليز إلى الحد المزعج، أو مقاطعة البضائع البريطانية بشكل ناجح تماماً، كما أنه توقع أن يستغل الوفد الفرصة التي ستمنحها له بريطانيا بالسماح لصدقي بإجراء الانتخابات، ليعلن الحرب صراحة على الإنجليز(٤٨).

وقد كشفت لنا جولات المسئولين البريطانيين في مصر -في الأقاليم- النقاب عن الحياد الكاذب الذي ادعته بريطانيا أبان حكم صدقي، ذلك أن مستر سمارت ومستر جرافتي سميث -من السكرتارية الشرقية لدار المندوب السامي- كانا قد قاما بجولات في الأقاليم في بداية مارس سنة ١٩٣١م، حيث قام سمارت بزيارات إلى الشرقية والدقهلية والمحلة الكبرى بينما زار سميث أقاليم الصعيد، ووضح خلال تلك الزيارات أنه من المستحيل تخليص الناس من الاعتقاد العام الراسخ في الأذهان بأن انجلترا لا تقف بشكل أو بآخر وراء صدقي، وأن اعتقاد الغالبية العظمى في مصر أنه لا يحدث

شيء هام في مصر دون أن يكون للإنجليز دخل فيه(٤٩).

وتذكر الوثائق البريطانية أن الوفد –من خلال أحد المؤتمرات التي كان قد عقدها– توصل إلى قرار بالعمل ضد بريطانيا، بيد أن المعتدلين قد منعوا في بداية الأمر تبني هذه السياسة رسمياً ، ثم اتفقوا أخيراً مع المتطرفين، وأن الأحرار الدستوريين أيدوا القرار، وأن تنفيذ القرار قد أرجئ لحين عودة المندوب السامي من بريطانيا، حتى تتضح الأمور إن كان هناك تغير في سياسة بريطانيا تجاه مصر أم لا(٥٠). وأنه في مؤتمر أول ديسمبر سنة ١٩٣١م، صدر قرار بأن ينتهج الوفد سياسة معادية للإنجليز، واقترح فيه دعوة الأمة للكفاح ضد المغتصب لأن الحكومة البريطانية هي العدو الحقيقي وهي المسئولة بمفردها عن استمرار نظام صدقي، كما اقترح أن يذهب النحاس إلى مقر المندوب السامي لتسليمه نسخة من القرار ، ولكي يخبره أن الصداقة بين مصر وبريطانيا قد انتهت، وأن الحكومة البريطانية تتحمل بمفردها المسئولية عن الحالة الراهنة، بيد أن القرار لم يسلم(٥١).

ونعتقد أن الوفد رغم كل ذلك ورغم انتهاجه سياسة العداء تجاه بريطانيا، لم يشأ أن يجعل هذه السياسة أساس علاقته كحزب بها، واكتفى بالتلويح بذلك فقط، ولذلك لم يشأ النحاس –رئيس الوفد– أن يسلم هذا القرار إلى دار المندوب السامي البريطاني.

ولذلك لم يكن غريباً على صدقي أنه حاول طمأنة المندوب السامي وحلفائه الإنجليز بأن الوفد لم يتفق على خطة محددة لمعاداة بريطانيا، وأن كل قراراته في هذا الصدد إنما هي فقط للاستهلاك المحلي، أو التلويح فقط بالهجوم على سياستها علناً، واعتبارها مسئولة عن كل ما يحدث في مصر. فقد ذكر المندوب السامي أنه توجد في الوفد ثلاثة اتجاهات مختلفة: يتمثل الأول في مكرم عبيد الذي يؤيد استمرار الموقف الحالي "أي استمرار الوفد في المناورة"، أحياناً يحاول إخافة بريطانيا بالهجوم على سياستها علناً وأحياناً يكسبها بالود، وفي كلتا الحالتين لا ينقطع الوفد أبداً عن بريطانيا، والثاني يتمثل في النقراشي –عدو بريطانيا اللدود– الذي ينعت البريطانيين دائماً "بالاستعماريين"، والثالث يتمثل في فتح الله بركات وعلي الشمسي وهما مشمئزان من قيادة الوفد وليس لهما سياسة محددة(٥٢).

ويبدو أن دار المندوب السامي البريطاني قد وعت هذه الحقيقة فعمدت في تلك الفترة –في محاولة منها لتطبيق ما أسمته "سياسة الباب المفتوح"، والتي ذكر في

حينها أنها أنسب سياسة يمكن اتباعها في مصر-[٥٣] إلى الاتصال بكافة عناصر المعارضة المصرية، في محاولة منها لاستقطاب العناصر المعتدلة على أمل إقناعها بتشكيل وزارة قومية، الأمر الذي أثار قلق الملك وصدقي على حد سواء[٥٤] فقد عبّر الملك عن قلقه البالغ إزاء ذلك في تصريحه للمستشار المالي البريطاني وذكر له أن حزب الوفد سيتفكك، وأنه إذا استمر هكذا لمدة عام آخر فإن قادة الوفد سيرضخون للأمر الواقع وسيتوقفون عن إظهار أي صورة من صور العداء للبريطانيين، كما حذّر الملك من مغبة استقبال المندوب السامي لزوار وصفهم بأنهم غير مرغوب فيهم، بدعوى أن الشعب المصري يراقب عن كثب أية حركة، وأن أدنى إشرارة تلاحظ ويساء تفسيرها. ومما قاله الملك في هذا الصدد إن النحاس لو ذهب يوماً ما إلى دار المندوب السامي ونُعت بأنه أحمق فإنه لن يخرج ويقول ذلك بل سيدعي أنه أُستقبل استقبالاً حافلاً[٥٥]. كما أبدى صدقي هو الآخر انزعاجه للأنباء التي تناقلتها أخبار الاتصالات التي تمت بين المندوب السامي وزعماء المعارضة ، لذا سارع بمقابلة السير برسي لورين وطالبه بوضع حد لتلك الإشاعات[٥٦].

ولقد كان الهدف من فكرة الوزارة القومية -النابعة أساساً من دار المندوب السامي- هو دق أسفين في صفوف المعارضة المصرية عامة، والوفد بوجه خاص، وذلك بالعمل على تفكيك كل منهما حتى تتشتت جهود القوى الوطنية المصرية، وهذا ما حدث بالفعل[٥٧]. فقد شهدت تلك الفترة أول انشقاق يشهده الوفد- على عهد مصطفى النحاس-، الذي كان قد تحول في التعامل مع القرار الوفدي من مرحلة الديمقراطية إلى مرحلة الدكتاتورية[٥٨].

وقد حاول البعض الربط بين فكرة الوزارة القومية في مصر، وبين التغيير الوزاري الذي حدث في بريطانيا في الفترة ذاتها، ونتج عنه اندحار حزب العمال، وفوز المحافظين في الانتخابات، وقد يكون هذا الرأي صحيحاً لو كان الهدف الأساسي من الفكرة هو تشكيل وزارة قومية بالفعل، ففي هذه الحالة يمكن القول أن السياسة البريطانية في مصر قد تغيرت مع التغير الذي حدث في بريطانيا، ولكن ثبت من الاتصالات التي جرت بين دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة، وبين المعتدلين من أقطاب المعارضة المصرية، وكذلك من الحوادث التي وقعت فيما بعد، أن الهدف الوحيد من وراء الفكرة كان دق أسفين في صفوف المعارضة المصرية عموماً والوفد على وجه الخصوص[٥٩].

وخلال تلك الفترة تعددت الحوادث الجنائية التي كانت من مظاهر نقمة الشعب على نظام صدقي المدعوم بالوجود الإنجليزي في مصر(٦٠).

ومن الملاحظ أن القوى الشعبية التي تصدت لصدقي لم تكن تفرق في تصديها له بين نظامه وبين الوجود الإنجليزي في مصر(٦١). لذا فقد انزعجت دار المندوب السامي البريطاني لهذا التطور الجديد والمخيف في مقاومة الوفد للإنجليز، وتذكر الوثائق البريطانية أنه رُصدت بعناية تحركات جميع المشتبه فيهم، وتم تخصيص مكافآت سخية لمن يدلي بمعلومات مفيدة، كما تم إمداد البوليس بقوات إضافية بهدف تشديد المراقبة لمنع حدوث أعمال مشابهة لتلك التي حدثت(٦٢).

وكانت السياسة البريطانية قد أقدمت على خطوة اهتزت لها قوائم النظام السياسي في مصر، عندما قررت الحكومة البريطانية نقل السير "برسي لورين" من مصر وتعيينه سفيراً لانجلترا في تركيا وعينت السير "مايلز لامبسون" خلفاً له على أن ينفذ هذا التبديل بعد نهاية العام(٦٣)، فكان هذا إيذاناً بانهيار حكم صدقي بعد أن زال سنده، فتلاشى جبروته(٦٤). وسرعان ما اُتخذ هذا النقل دليلاً على تغيير مزمع في السياسة البريطانية في مصر(٦٥). وبدأت التكهنات -التي تنتعش عادة في مثل هذه الظروف- تملأ الجو السياسي المصري، فأخذت صحف الأحزاب المختلفة. كل تضرب على النغمة التي تحلو لها، فالصحف الحزبية المعارضة لحكومة صدقي ترى في نقل برسي لورين دليلاً ينهض على وجود تحول في وجهة النظر البريطانية، وعلى نشوء فكرة تغيير الحالة الحاضرة في مصر، في رؤوس المسئولين من رجال السياسة الإنجليزية(٦٦).

وانهمر وابل الإشاعات التي تناقلتها الألسن في شوارع القاهرة في هذا المعنى، في حين أنكرت الصحف البريطانية حدوث هذا التغيير في السياسة البريطانية، وبالرغم من ذلك توجس صدقي خيفة من هذا النقل، فصرح -وهو في باريس- "أنه يود أن يتابع المندوب السامي الجديد سياسة الحياد في مصر، كالسير برسي لورين، فلا يتدخل في الشئون المصرية، لأن هذه الخطة وحدها أوجدت كثيراً من السكينة والطمأنينة" ثم أدلى بتصريحات أخرى أبدى فيها استياءه لهذا الفعل(٦٧)، ورأى -في ظل تلك الظروف- أنه من الحصافة تقديم استقالته ، فها هي السياسة الإنجليزية توشك أن تأخذ اتجاهاً جديداً. وفي نفس الوقت ازداد تدخل القصر في شئون الحكم، ولكن الملك فؤاد تمسك به فعدل عن الاستقالة، إلى أن وقعت أزمة بينه وبين القصر

حول منصب وزير المالية، حيث كان القصر يرى تعيين حسن صبري بينما كان صدقي يرى تعيين حافظ عفيفي، ولما استحكم الخلاف بينهما قدم صدقي استقالته إلى الملك في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٣م فقبلها الملك هذه المرة(٦٨).

وعلى أثر سقوط نظام صدقي -المتمثل في وزارته ووزارة عبد الفتاح يحي- بتولي محمد توفيق نسيم رئاسة الوزارة الجديدة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤م، والتي أعلنت إلغاء العمل بدستور سنة ١٩٣٠م، انتشرت الشائعات عن أن بريطانيا تقف في طريق الأماني الوطنية للشعب المصري وبخاصة بعد تصريح هور الشهير بأن كلا الدستورين -دستور ٢٩٢٣م ودستور ١٩٣٠م- لا يصلحان(٦٩).

وكان الوفد قد استبشر الخير الكثير من وزارة نسيم، وأشار مكرم عبيد في حفل الشاي الذي أقيم تكريماً للنحاس في الأسكندرية في الثامن من سبتمبر سنة ١٩٣٥م إلى أن هناك فرصة ذهبية مواتية لعقد اتفاق صداقة بين انجلترا ومصر، وأن المصريين أوضحوا موقفهم من الإنجليز، وما على الإنجليز إلا أن يوضحوا موقفهم كذلك من مصر(٧٠)، بينما حذَّر النحاس من خطورة الموقف الدولي وقال "إن ذلك يتطلب الانتباه والتيقظ الكامل للأزمة الدولية ، وأن التعاون بين بريطانيا ومصر يجب أن يتمشى فقط مع إرادة الشعب المصري(٧١).

وهكذا كان قادة الوفد -قبيل عقد المعاهدة- يحاولون جاهدين استغلال الموقف الدولي وخطورته- فيما عرف في حينه بمقدمات الحرب العالمية الثانية- للإسراع بعقد المعاهدة مع الإنجليز.

وبالفعل تم لهم ما أرادوا حيث عُقدت المعاهدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م ونُص على أن مدتها عشرون عاماً مع احتمال إعادة النظر فيها بعد عشرة أعوام(٧٢). وقد ترتب على عقدها فتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية البريطانية بوجه عام، وظهور نوع جديد من العلاقة بين الوفد والإنجليز تقوم على أساس "التحالف المؤقت ضد بقية القوى السياسية وهي القصر وأحزاب الأقلية"(٧٣).

وكان تنفيذ المعاهدة يفرض صورتين من صور العلاقات بين الوفد والإنجليز، الصورة الأولى صورة التحالف على النحو الذي أرسته المعاهدة، والصورة الثانية صورة التناقض الطبيعي بين مصلحة الإنجليز في استدامة السيطرة والمصلحة الوطنية في انتزاع هذه السيطرة وهذا النفوذ، أو بمعنى آخر انتزاع الاستقلال الحقيقي(٧٤).

بيد أن هذه العلاقة القائمة بين الوفد والإنجليز -في أعقاب إبرام المعاهدة- والتي كان أساسها التحالف المؤقت سرعان ما تغيرت على أثر إقالة النحاس في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧م(٧٥)، لتتحول العلاقة بين الحليفين إلى علاقة جفاء وخصومة، فقد رأى النحاس أنه من المستحيل على الملك فاروق أن يستطيع وحده بتأييد من علي ماهر إقالته إذا كانت الحكومة البريطانية جادة في منع حدوث ذلك(٧٦). لذلك بادر النحاس -منذ اليوم الأول لإقالته- في العمل فالتقى بالسفير البريطاني -السير مايلز لامبسون- وهاجم حكومة محمد محمود، وحاول إثارة السفير ضدها باتهامها بالعمالة لإيطاليا وإفشاء الأسرار الحربية لها كذلك(٧٧). كما اتهم بريطانيا بوقوفها وراء الملك لإبعاده عن الحكم، وذكر أن الحكومة البريطانية إنما تساند محمد محمود مع علمها بأن حكومته لا تمثل الشعب المصري، وأنه من الضروري على الإنجليز اتباع سياسة مستر هندرسون عام ١٩٢٩م، عندما رفض التعامل مع حكومة محمد محمود، لأنها كانت غير حائزة على ثقة الشعب المصري(٧٨). كما أن النحاس عد طرده من الحكم بمثابة فرصة لالتقاط الأنفاس، يستأنف بعدها النضال هو وحزبه -حتى الموت- وذلك بهدف انتزاع الحقوق الدستورية للشعب المصري(٧٩).

ومع ذلك كان من رأي الإنجليز -بعد أن سلخ محمد محمود في السلطة حوالي عام ونصف العام- أنه يجب أن يستمر حتى خريف عام ١٩٣٩م، بدعوى أن الوقت غير مناسب لتغيير الخيول في منتصف السباق، بالرغم من اعترافهم بعدم جدوى محمد محمود وكافة أعضاء وزارته(٨٠).

وبعد أن قضى النحاس خارج السلطة أكثر من عامين ، ولم يحرك الإنجليز ساكناً -عندما طرده الملك من الحكم- كما أنهم لم يتدخلوا بعد ذلك أثر قبول الملك لاستقالة محمد محمود، وتولى علي ماهر الحكم، لذلك أراد النحاس إعطائهم إشارة بإمكاناته وقدراته على الوقوف أمام سياستهم -خاصة أثناء الحرب- كما أنه رغب فى استغلال الظروف التى تمر بها البلاد فى الإيحاء بأنه المعبر الحقيقى عن إرادة الأمة، وعلى هذا قدم النحاس مذكرته في أول أبريل سنة ١٩٤٠م إلى السفارة البريطانية تتضمن المطالب المعبرة عن الأماني الوطنية(٨١) وهي : أولاً أن تصرح من الآن بجلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح، وتبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها، ثانياً: اشتراك مصر اشتراكاً فعلياً في

مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أم مادية ، ثالثاً: الدخول في مفاوضات مع مصر، بعد انتهاء مؤتمر الصلح ، يُعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعاً، رابعاً: التنازل عن الأحكام العرفية التي أُعلنت بناء على طلبها، وإخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل، خامساً: حل مشكلة القطن المصري بعدم الحيلولة دون تصديره للبلاد المحايدة أو شرائه بالأسعار والشروط المناسبة(٨٢).

هذا وقد حظرت حكومة علي ماهر نشر رد فعل الجانب البريطاني أو رد فعل الوفد على ذلك(٨٣). وقد عبر هاليفاكس -وزير الخارجية البريطانية- عن ألمه لتقديم الوفد لهذه المذكرة وقال "إنها محاولة مقصودة من الوفد، لكي يلعب دوراً بارزاً في السياسة الداخلية بمصر" كما أنه طلب إبلاغ النحاس بالعمل بسرعة للتخفيف من أثر هذه الحركة غير السديدة التي قام بها الوفد(٨٤).

ومع تدهور الأوضاع العسكرية البريطانية في عام ١٩٤٠م خلال الحرب العالمية الثانية (٨٥) على عهد وزارة علي ماهر، وصل الإنجليز إلى اقتناع بأن "علي ماهر غير متعاون ، ولا يمكن الاعتماد عليه(٨٦)"، على الرغم من تكراره لوعوده ، وأنه أثبت أنه لا يستطيع أن يقود الرأي العام المصري، في الاتجاه الصحيح ، وأنه لا ينفذ روح المعاهدة، ولا يمثل مشاعر المصريين ، ولا يعمل لصالح مصر(٨٧). وعلى هذا الأساس لا يمكن الإبقاء عليه أكثر من ذلك، وأن وجوده كذلك في القصر -بعد إبعاده من رئاسة مجلس الوزراء – خطر كبير(٨٨).

ومع أن الإنجليز -سواء السلطات البريطانية في القاهرة، أو وزارة الخارجية في لندن -اتفقوا على ضرورة إبعاد علي ماهر عن الحكومة والقصر، إلا أنهم اختلفوا حول من يخلف وزارته، فبينما استقر رأي السفير البريطاني على ضرورة مخاطبة النحاس لتولي الوزارة الجديدة، على أساس أنه الرجل الوحيد(٨٩) الذي يستطيع أن يقود الرأي العام، وأنه منشئ المعاهدة، وأن هناك أناساً آخرين غير وفديين على استعداد للتعاون معه مما يفيد بريطانيا، وأنه -برغم أخطائه- يعمل بولاء للإنجليز، لإيمانه بالخطر الإيطالي ولنظرته لبريطانيا على أنها أمل مصر الوحيد، بيد أن هاليفاكس كان يرى أن تكون الوزارة الجديدة ممثلة لأكبر عدد ممكن من العناصر السياسية، على أن يرأسها رئيس وزراء غير وفدي يحظى بتأييد النحاس بدلاً من النحاس نفسه، ومن الأسباب

التي ساقها لذلك عجز الوفد الإداري، والرغبة في تجنب إثارة عداء الدوائر السياسية الأخرى التي يحتاج الإنجليز إليها، بالإضافة إلى الرغبة في تجنب عداء القصر(٩٠).

وبدأ السفير في مشاورة النحاس ، وكان رأي الأخير أنه يفضل حكومة وفدية خالصة، مع إنشاء مجلس حرب مكون من رؤساء الأحزاب الأخرى، والبديل لذلك حكومة غير حزبية برئاسة عبد الفتاح يحي أو سيف الله يسري، وقد أشار لامبسون في تقريره إلى حكومته إلى عيوب كلا الافتراضين المتمثلة بالنسبة للأول في انصراف الملك ورجال القصر، إضافة إلى أفراد آخرين مهمين أمثال حسين سري وأحمد ماهر عن مساندة الإنجليز، بالإضافة إلى تصارع إدارات الوفد، هذا بالإضافة إلى صعوبة دعوة الأحزاب السياسية المتناحرة للتجمع في مجلس حرب، في الوقت الذي لا تكون فيه هناك اختصاصات واضحة لهذا المجلس، أما عيوب الاقتراح الثاني فتتمثل في عدم كفاية أي من عبد الفتاح يحي أو سيف الله يسري السياسية، إضافة إلى انعدام خبرة الأخير السياسية إلا في مجال العمل بالخارج(٩١).

ولما كان من الضروري كذلك الاتصال بالملك، فقد طار السفير إلى الأسكندرية للقائه في يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٤٠م، وتحدث معه عن خطورة الأوضاع الداخلية بمصر في ظل وجود علي ماهر في السلطة، وأوضح له ضرورة إبعاده عن الوزارة والقصر كذلك بدعوى أن التجربة أثبتت أن وجوده في القصر من شأنه أن يجعل مهمة أي وزارة مستحيلة(٩٢).

وجاء رد الملك فاروق على ذلك في اليوم التالي، إذ بعث برسالة إلى ملك بريطانيا، يشكو فيها "من أسلوب التعسف والتشدد" الذي يمارسه السفير البريطاني ضده(٩٣). فجاء الرد من الملك أنه ملك دستوري لا دخل له بهذه الأمور، ومع ذلك راجع الملك حكومته فأصرت على موقفها(٩٣).

وبوصول رد ملك بريطانيا قدم علي ماهر استقالته إلى الملك الذي دعا إلى اجتماع يُعقد في قصر عابدين بعد ظهر ٢٢ يونيو لبحث الموقف وقد شملت الدعوة علي ماهر ورؤساء الأحزاب السياسية(٩٥) بالإضافة إلى صالح حرب وزير الدفاع حيث سيتعرض المجتمعون لبحث أمور حربية تتصل بالخلاف القائم(٩٦).

وقد اتفق المجتمعون على استنكار التدخل البريطاني، وتأييد سياسة علي ماهر في موقفها من تجنيب مصر ويلات الحرب ولكنهم اختلفوا في شأن الوزارة، فظهر اتجاه

لتشكيل وزارة قومية قال به عبد الفتاح يحي وإسماعيل صدقي ووافق عليه علي ماهر، أما النحاس فقد طالب بوزارة محايدة ترضى عنها وتؤيدها الأحزاب على أن تحل البرلمان القائم وتجرى انتخابات جديدة حين تسمح الظروف بذلك، وقد خرجوا بالقرار التالي "عرض أمر التبليغ البريطاني على الهيئة فأبدى النحاس رأيه بأنه لا شك أنه ليس لدولة أي حق في التدخل في تعيين وزارة في بلد مستقل كمصر(٩٧).

وهكذا تم الإطاحة بوزارة علي ماهر نتيجة لانتهاك بريطاني سافر لاستقلال مصر وسيادتها بلغ حد توجيه إنذار إلى الملك، وتدخل بريطاني مباشر وصريح في عزل وتعيين رؤساء الوزارات المصرية(٩٨). وقد أخبر الملك السفير البريطاني بإخراج علي ماهر من الحكم صباح يوم ٢٣ يونية، بيد أن السفير أصر على موقفه في ضرورة استدعاء الملك للنحاس، واتباع نصيحته في شأن تشكيل الوزارة، شريطة أن تكون قوية بما فيه الكفاية، حتى تنجح في اتخاذ التدابير اللازمة لقيام القوات البريطانية بأعمالها الحربية بنجاح بما في ذلك القضاء على الدعاية الأجنبية المعادية لبريطانيا، واعتقال من تدعو الحاجة لاعتقالهم من رعايا الأعداء، ولكن الملك اعترض على استدعاء النحاس، بينما أصر لامبسون على ذلك، وعلى ضرورة إجابة الملك بنعم أو لا في نفس اليوم وألح إلى أهمية أن تكون الإجابة بنعم(٩٩).

ثم عقد الملك اجتماعاً ثانياً للزعماء في يوم ٢٤ يونية حضره النحاس ، وفيه رفض الزعماء اقتراح النحاس بتشكيل الوزارة المحايدة، على أساس أنها لن تكون قوية بما فيه الكفاية ، عرضوا تأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب يرأسها النحاس، ولكنه اشترط حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة حالما تسمح الظروف بذلك، وهو ما رفضه الزعماء(١٠٠).

وإزاء ذلك طلب حسنين باشا من السفير التدخل لتقريب وجهتي نظر القصر والنحاس وإقناع النحاس بحل وسط، فوافق السفير على ذلك(١٠١) وأجرى اتصالات – غير مباشرة– مع النحاس، أثمرت عن موافقة النحاس على قبول تشكيل وزارة محايدة، وتخليه عن شرط حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، بيد أنه أصر على أن يعطيه رئيس الوزراء تعهداً في خطاب خاص بحل البرلمان في نهاية الدورة البرلمانية في نوفمبر، على أن تجرى الانتخابات بعد ذلك(١٠٢).

وتجدر الإشارة إلى أن السفير البريطاني اقترح على حكومته أن يسرع في مقابلة

الملك ليطلب منه -دون إبطاء- أن يرسل في طلب النحاس ويعمل على تنفيذ رغبته الأخيرة، وإلا فإن البديل لذلك هو وزارة وفدية خالصة، وأنه إذا ما قاوم الملك ذلك فإنه من المكن تنفيذ هذا الامر بالقوة بفرض الأحكام العرفية ولو بصفة مؤقتة(١٠٣)، بيد أن الملك تظاهر بالموافقة على ذلك وقام بإيعاز من حسنين باشا بمناورة تمويه وتضليل ذراً للرماد في عيون السفير البريطاني، فقام بإيفاد عبد الوهاب طلعت لمقابلة النحاس في كفر عشما، لكي يلفت نظر السفارة إلى هناك، حتى يصرفها عما يجري في القاهرة حيث كانت المراسم تُعد لتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة حسن صبري(١٠٤).

وفي مطلع عام ١٩٤١م رفع الوفد مذكرته الثانية، وكانت هذه المرة موجهة إلى الملك(١٠٥)، ويبدو أنه كان من وراء رفعها سببان أولهما داخلي غير مباشر يتعلق بتعطش الوفد للعودة إلى الحكم، بعد أن كانوا قاب قوسين أو أدنى من السلطة- إبان أزمة يونيو سنة ١٩٤٠م -حيث تم استبعادهم في اللحظات الأخيرة بواسطة الملك، وبفضل حيلة حسنين باشا كما مرّ بنا(١٠٦) ليتم اختيار حسن صبري ليرأس الوزارة الجديدة دون أن يحرك الإنجليز ساكناً. أما ثاني الأسباب فهو خارجي مباشر يتعلق بتصريح المستر تشرشل الذي أشار فيه إلى دور مصر في الحرب إشارة عابرة وإلى أنها تحت الحماية، متجاهلاً دورها كحليف لبريطانيا.

وقد اتهم النحاس في مذكرته -المؤرخة في الثاني من يناير سنة ١٩٤١م - الإنجليز بإنكار جميل مصر- التي لم تحذ حذو العراق بالاكتفاء بالوقوف على الحياد- بالرغم من تسخيرها كافة طاقاتها لخدمة الحلفاء وجيوشهم، وما صاحب ذلك من تعريض نفسها للخطر الناجم عن معاداة الدول المعادية للحلفاء وجيوشهم، مؤدية أكثر من دورها وواجبها في معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى، مع توقعها تقدير كل ذلك من جانب الحليفة ولا سيما في موضوع الجلاء، بيد أن الأخيرة تجاهلت كل ذلك لدرجة أن مصر لم تتلق منها مجرد وعد يعطيها الثقة في أن بنود المعاهدة إنما تنفذ لصالحها(١٠٧).

قد أحدثت هذه المذكرة دوياً هائلاً في الأوساط السياسية البريطانية - سواء على صعيد السفارة في القاهرة أو وزارة الخارجية في لندن -فاق أثره ما حدث من جراء المذكرة الأولى، على الرغم من أن تلك الأخيرة مقدمة إلى الملك أساساً، بينما كانت الأولى مقدمة إلى السفارة في القاهرة، فقد عد الإنجليز قيام النحاس بإصدار هذه

المذكرة بمثابة خروج عن المألوف، وأنه لايوجد أي منطق يبررها، مع اعترافهم في الوقت نفسه بأن هذه المذكرة إنما تدل على دهاء النحاس وأنها حركة ذكية لصالحه[١٠٨]، لأنها ساعدت الوفد على التأكيد على دوره السياسي كقوة مؤثرة في الموضوعات القومية[١٠٩].

وقد ذكر السفير البريطاني أنه كانت هناك -داخل الوفد[١١٠]- حركة معارضة قوية ضد هذه المذكرة، وأن الوفديين -الذين وُصفوا بأنهم الأكثر اعتدالاً- قد عارضوا إرسالها بدعوى أن إرسالها سيكون غلطة كبيرة، وأن السيدة صفية زغلول نفسها ذكرت للسفير "أنها تعد تلك المذكرة بمثابة تحركات زائفة من قبل الوفد، وأن التحرك الحالي لمراجعة المعاهدة يعد تحركاً أحمق وسابقاً لأوانه"، وقد ذكر السفير أن مكرم عبيد هو الذي أصر على هذه المذكرة وأن النحاس -كعادته- وافقه على رأيه[١١١].

ويزعم السفير البريطاني أن مذكرة الوفد لم تحدث تأثيراً كبيراً بسبب مصادفتها للانتصارات البريطانية في الصحراء الغربية، تلك الانتصارات التي جذبت أنظار العامة بعيداً عن "مظاهرة الوفد الدعائية"[١١٢].

ولم يستبعد الإنجليز قيام النحاس بتقديم تلك المذكرة ذاتها إلى السفير البريطاني، وكان رأيهم أن السفير يجب ألا يرفض تسلمها، بشرط عدم انزلاقه مع النحاس في أية مناقشات عن المعاهدة ومدى التزام مصر بتنفيذها، وما قد يحدث بعد الحرب، وأشير كذلك إلى أن النحاس يجب ألا يتعدى حدوده[١١٣].

وتحسباً لقيام النحاس بزيارة السفير كان رأي الخارجية البريطانية عدم رفض السفير لتلك الزيارة -حال حدوثها- على أن يكون رد السفير أنه إذا كانت مصر تقاسي -من جراء الحرب- فإن بريطانيا إنما تقاسي أكثر منها، وأنه لولا جهود بريطانيا لكانت إيطاليا تستعبد مصر، وأن الشعب البريطاني تحمل الكثير من أجل الديموقراطية، وأن الإنجليز كانوا يتوقعون من الشعب المصري الشكر والتقدير بدلاً من الملاحظات عديمة القيمة والمضيعة للوقت، وأن الإنجليز قادرون على مواجهة أعباء السلام كما واجهوا أعباء الحرب[١١٤].

وقد وافق السفير على مقابلة النحاس -فيما لو طلب الأخير ذلك- وتسلم المذكرة منه، وذكر أن رده سوف يكون حاسماً وقاطعاً وهو "أنه لن يكون في استطاعته مناقشة المسألة الإنجليزية المصرية مع أشخاص غير مسئولين "بدعوى أن هذه المسألة إنما

تخص الحكومة المصرية في المقام الأول والنحاس لا يملك هذه الصفة لأنه لا يمثل الحكومة المصرية(١١٥).

وكانت الخارجية البريطانية قد اقترحت على السفير إلقاء كلمة عامة يبين فيها أن الإنجليز غير ناكرين لجهود مصر أو جميلها مع عدم إعطاء مصر أكثر من حقها بدعوى أن كل كلمة تصدر عن الإنجليز إنما يستغلها الوفد في المستقبل ضدهم(١١٦). وكان هذا أيضاً هو نفس رأي السفير، في ضرورة إصدار تصريح منتقى بعناية عن جهود مصر في الحرب مع الأخذ في الاعتبار أن يكون تصريحاً دافئاً، كما يقترح أيضاً إعفاء مصر من ديونها في مقابل عدم مطالبتها لبريطانيا بالمزيد من الحقوق(١١٧).

وتجدر الإشارة إلى أن السفير البريطاني كان قد تقابل مع سري باشا وطلب السفير منه إلغاء نشر أي فقرات من مذكرة النحاس تسبب ضرراً أو هياجاً لمشاعر المصريين، بينما أكد له سري أن إقدام النحاس على تلك الخطوة يعد خيانة من الوفد، كما أنه نصح الإنجليز بالتروي في خطواتهم القادمة، وعدم الإسراف في إصدار تصريحات فيها شكر لمصر ولجهودها في الحرب، وقد وافقه السفير على ذلك(١١٨).

وعلى الرغم من توتر علاقاته مع السفارة البريطانية -أثر مذكرته الثانية إلى الملك- إلا أن النحاس في نفس الوقت، ظل حريصاً على ألا يصل الأمر بينه وبين السلطات البريطانية في مصر إلى درجة القطيعة السياسية، بين الحليفين، ذلك لأن النحاس بينما كان يهاجم سياسة بريطانيا تجاه الوفد، كان في الوقت نفسه حريصاً على عدم إغضاب حلفائه الإنجليز ، وذلك لإدراكه التام أن بيدهم أمر الحل والعقد في أي تغيير وزاري يحدث في مصر، أي أن هجومه على سياسة بريطانيا كان لا يتعدى كونه مناورة أو مظاهرة سياسية، إنما يريد من ورائها إشعارهم بوجوده لتحقيق هدفه وهو العودة إلى السلطة.

فعندما اجتمعت الهيئة الوفدية(١١٩) -إبان وزارة سري الأولى- سارع النحاس بإرسال نسخة من قراراته إلى السفارة البريطانية مسبوقة بمقدمة فيها استنكار لما أسماه "وجود حكومة غير ديمقراطية وغير ممثلة للشعب المصري" على رأس السلطة في مصر أثناء أزمة الحرب العالمية، ومع أمله بانتصار الديمقراطية المصرية، بعد أن انتصرت الديمقراطية الغربية حتى يحدث التعاون التام بينهما(١٢٠).

وقد ازعجت هذه القرارات سري باشا، كما انزعج من اتصالات النحاس بالسفارة البريطانية لذلك نراه ينبه السفير البريطاني من أن النحاس ربما يحاول زيارته شخصياً لتوضيح هذه القرارات(١٢١) وبالفعل تقابل النحاس مع السفير -في حفلة خاصة أقيمت بالسفارة البريطانية على شرف الجنرال ديجول في التاسع من أبريل سنة ١٩٤١م- وألمح النحاس إلى السفير عن رسالته السالفة الذكر -التي لم تكن قد وصلته بعد- بيد أن الأخير أخبر النحاس بأن وقته لا يسمح له بالاهتمام بالسياسة الداخلية المصرية أو بالخلافات الحزبية(١٢٢). ويذكر السفير معقباً على ذلك أن النحاس ومكرم فوجئا بالرد السالف الذكر واعتقدا أنها دعابة من السفير البريطاني أو أنه كان يمزح(١٢٣).

ومما لاشك فيه أن السفير البريطاني لم يكن يمزح وأنه كان يقصد ما يقوله تماماً -من أن وقته لا يسمح له بالاهتمام بالسياسة الداخلية المصرية أو بالخلافات الحزبية -بعدما كانت وزارة سري تؤدي دورها كاملاً في خدمة المصالح البريطانية أثنا الحرب ولم تقم بأي عمل من شأنه إغضاب الإنجليز(١٢٤) على الرغم من أن النحاس حاول- عن طريق أمين عثمان- تحذير الإنجليز من وجود عملاء للمحور بين الفلاحين، الذين أوحى إليهم بأنهم سوف يمتلكون أراضي كبار الملاك إذا ما وصل الألمان إلى مصر، مما أدى لحدوث حالة من الذعر الشديد بين كبار ملاك الأراضي الزراعية في الأقاليم، وأن أحد المديرين وعد كبار الملاك بتسليمهم الأسلحة اللازمة للدفاع عن أنفسهم ضد الفلاحين، وضد الطابور الخامس الذي ازداد نشاطه في كل مكان(١٢٥). كذلك حذر النحاس الإنجليز من أن المستقبل قد يحمل معه كل أنواع التطورات السيئة لهم، فربما يهبط رجال المظلات في الأقاليم ، وتنعزل القرى عن باقي أنحاء القطر المصري ويسهل في تلك الحالة التأثير على الفلاحين الذين قد يقومون بطعن قوات الحلفاء من الخلف، وأن حكومة سري لن تستطيع أن تفعل شيئاً لمواجهة ذلك الموقف، أو لإبعاد الناس عن تأثيرات العدو(١٢٦).

وقد علق السفير على ذلك بقوله "إن النحاس يشعر أن مصر والإنجليز كليهما في حاجة ماسة إلى جهوده وجهود الوفد للسيطرة على الموقف والتعامل مع الطابور الخامس ومع الفلاحين"(١٢٧) بينما طلب النحاس من السفير إبلاغ الخارجية البريطانية بهذه التطورات، حتى يخلي مسئوليته، لتعلم أنه قام بدوره في تحذيرهم وأن الباقي

عليهم[١٢٨].

ولم يكتف النحاس بذلك بل هدد الإنجليز بأنه -حتى الآن- معتدل في موقفه وأنه لا يستطيع أن يستمر على ذلك طويلاً، فقد يقدم على اتخاذ موقف قوي (متشدد) بعد ذلك، وعندما علق سمارت -السكرتير الشرقي للسفارة- على ذلك بأن هذا معناه قيام النحاس بأعمال قوية ضد الأحزاب الأخرى وضد الإنجليز أجاب أمين عثمان" أن النحاس لا يريد أن تُعد رسالته بمثابة إنذار، ولكنه لم يستبعد لجوء النحاس إلى القيام بأعمال معادية للإنجليز"[١٢٩] وأضاف أمين عثمان أن النحاس مقتنع تماماً بأن الإنجليز يستطيعون عمل ما يريدون في مصر ، وأن أي تدخل بسيط من جانبهم كفيل بعودة الوفد للسلطة، ويعلق سمارت على ذلك بقوله "إنه يظهر أن الوفديين يريدون منا أن نقوم بعملهم ونتدخل في السياسة الداخلية لصالحهم بالضغط على الملك كي يعيدهم إلى السلطة[١٣٠].

ويبدو أن تهديدات النحاس وجدت صدى لها لدى السكرتير الشرقي -المستر سمارت-، الذي أضاف أن أي جهود لإعادة الوفد إلى السلطة هي لا شك مفيدة بسبب "خطورة الموقف الحالي" حيث أنه من الصعب السيطرة على الموقف مع وجود حكومة غير شعبية كما ذكر أن الوفد إنما يستخدم المخاطر التي يواجهها الإنجليز لتسهيل عودته إلى السلطة، بيد أنه أضاف أن أي تحرك من جانب الإنجليز -لإعادة النحاس- من شأنه أن يُخسر الإنجليز سري باشا وكذلك السراي، مع عدم ضمان سهولة انقياد الوفد تماماً لآراء الإنجليز أو الالتزام بما يريدون، ويعترف السكرتير الشرقي أن إصرار الوفد على حل البرلمان يجعل المشكلة أكثر تعقيداً[١٣١].

ومع ازدياد تأزم موقف الحلفاء العسكري في الحرب العالمية الثانية، صعد النحاس من حدة هجومه على الإنجليز ، فقد هاجمهم بشدة في خطاب سياسي له في رأس البر[١٣٢]. وخلاله اتهم الإنجليز بأن تنفيذ المعاهدة إنما يتم فقط لتحقيق مصالحهم، وقد انزعج السفير البريطاني من ذلك الأمر، وذكر أن أخطر ما جاء في خطاب النحاس هو هجومه على صفقات القطن التي عقدتها بريطانيا مع مصر، حيث ذكر "أن بريطانيا تستخدم المصريين كالعوبة في يدها، فتقوم بشراء القطن بأسعار تقل عن سعر التكلفة"، بالإضافة إلى اتهامه السياسة البريطانية بأنها تعمل على خنق الحريات واستنزاف الموارد الاقتصادية المصرية وتعريض أرواح المدنيين لخطر الغارات

الجوية.(١٣٣)

ولذا قرر السفير -بعد تصعيد النحاس لهجومه على بريطانيا في خطاباته السياسية- أن يكتب إليه بلهجة ودية، رسالة ركز فيها على النقاط التالية:-

- أنه يعرف النحاس معرفة جيدة، ولذا فإنه ومع هجومه المستمر على بريطانيا وسياستها في مصر إلا أنه لا يأخذ عليه هذا الكلام مأخذ الجد.

- أن أسهم النحاس في بريطانيا قد بدأت في الانخفاض.

- أنه ليس من الحكمة أن يوجه النحاس اللوم إلى بريطانيا بسبب عدم تدخلها لإعادته إلى السلطة، وهو نفسه -أي النحاس- الذي وقع معها المعاهدة التي تنص على عدم التدخل في الشئون الداخلية المصرية.

- أن الإنجليز سوف يتدخلون في حالة واحدة فقط ألا وهي علمهم بتعطيل جهودهم في الحرب وإجهاض انتصاراتهم فيها.

- أن السفير -إلى الآن- يتكلم بأسى أكثر منه بغضب(١٣٤).

وهكذا نرى أن السفير -شأنه شأن النحاس- كان حريصاً على إبقاء جسور العلاقات مفتوحة مع الطرف الآخر، وكلما تأزم الموقف العسكري للحلفاء في الحرب حاول النحاس استغلال ذلك لصالحه بتصعيد الهجوم على بريطانيا وسياستها في مصر، وفي مواجهة ذلك يحاول السفير تنبيه النحاس إلى خطورة ذلك، ولكن دون أن يحاول إغضابه، بل على العكس يحاول دائماً أن تكون لهجته معه ودية أكثر منها تحذيرية.

وفي إطار تصعيد حملتهم الهجومية ضد الإنجليز، يهاجمهم الوفديون كذلك في البرلمان - عن طريق يوسف الجندي-(١٣٥) الذي أكد وصوليتهم واهتمامهم فقط بمصالحهم الذاتية، ضارباً المثل على ذلك بالسياسة البريطانية تجاه القطن والتي تقوم أساساً على استنزاف موارد الشعوب بهدف إفقارها، ثم قارن بين موقف مصر الرسمي المعلن بعدم دخولها الحرب، وموقفها الفعلي المساند للحليفة إلى أبعد الحدود وتسخير كل مواردها لصالحها(١٣٦).

ولم يقتصر انزعاج الإنجليز -من تصعيد الوفديين لهجومهم عليهم- على السفارة البريطانية بالقاهرة فحسب، بل تعداه أيضاً إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن، حيث استدعى مستر إيدن السفير المصري وأوضح له خطورة مسلك الوفديين عامة

والنحاس على وجه الخصوص، لهجومهم المستمر على بريطانيا وسياستها، كما أوضح إيدن للسفير أنه علم أن الملك فاروق يساعد الوفد في ذلك، وأنه في هذا الصدد إنما يلعب بالنار، وقد وافق السفير إيدن الرأي على أن سلوك الوفديين كان مهاجماً لبريطانيا، بيد أنه رفض بشدة موافقته على مساندة الملك لهم وتشجيعهم على مهاجمة بريطانيا(١٣٧).

على هذا النحو كانت صورة العلاقات بين الوفد والإنجليز في أخريات عام ١٩٤١م، تعطشاً كاملاً من الوفد –بزعامة النحاس– للعودة إلى السلطة –بعد أن قضى أربع سنوات خارج الحكم– مما أدى لتهافته على الإنجليز تهافتاً مشيناً، دفع الإنجليز إلى عدم إعارته انتباههم أحياناً وتجاهله أحياناً أخرى، تارة يتذرعون بأنه -أي الوفد- غير ممثل للحكومة المصرية، وتارة أخرى بعدم سماح وقتهم لمناقشة مسألة داخلية بحتة، بل وصل الأمر بهم لتوجيه اللوم للنحاس كيف أنه وقّع معهم معاهدة ١٩٣٦م التي تنص على عدم التدخل في الشئون الداخلية المصرية وفي نفس الوقت يحاول دفعهم للتدخل لإعادته إلى السلطة؟ وكانوا قد صرّحوا علانية أن النحاس يريد منهم أن يقوموا بعمل يهدف لإعادته إلى السلطة، كما أن أمين عثمان نفسه كان قد صرح أن الإنجليز يستطيعون فعل أي شيء، وأن أي تدخل بسيط من جانبهم كفيل بعودة الوفد إلى السلطة.

ومع مطلع العام الجديد ١٩٤٢م، كانت الأحوال الاقتصادية في مصر غاية في السوء بسبب الأزمات التموينية العنيفة التي قاستها الجماهير الشعبية في مصر منذ مايو سنة ١٩٤١م، وهي التي ارتفعت حدتها في الأسبوع الأخير من يناير ١٩٤٢م إلى حد الهجوم على المخابز وتخطف الخبز من أيدي حامليه في الطرقات، بالإضافة إلى ما تعرضت له البلاد من قصف المواقع المدنية الآهلة بالسكان نتيجة تغلغل الأهداف العسكرية البريطانية فيها، وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع موجة الشعور المعادي للإنجليز بين الجماهير حيث اندلعت المظاهرات التي ارتفعت فيها الصيحات بنداء "إلى الأمام يا روميل" وغيرها من الهتافات المعادية للإنجليز(١٣٨).

وأحسّت بريطانيا بالخطر فجاء تحركها العنيف كرد فعل مباشر لتلك الأحداث في ٤ فبراير، ذلك أنها أدركت أن عودة الوفد تعني استقرار الشارع المصري، ووضع حد لمؤامرات القصر على اعتبار أن عودته تعني تهدئة المشاعر الثائرة(١٣٩).

وإذا كانت جميع المصادر بما فيها الوثائق البريطانية، والدراسات التي تناولت موضوع ٤ فبراير بالبحث والتحليل، قد برأت النحاس من تهمة الاتفاق الجنائي مع الإنجليز قبيل الحادث المشهور، وأخلت بالتالي مسئوليته المباشرة عن هذا الحادث، حيث عدّ البعض هذا الحادث تدخلاً بريطانياً عنيفاً تحت وطأة الحرب العالمية الثانية[١٤٠]. كما أن البعض عدّه عدواناً من مغتصب على مغتصب وصراعاً بين استعمار أجنبي واستعمار محلي[١٤١]، والبعض عدّه مظهراً من مظاهر الصراع بين القصر والوفد في إطار الصراع العالمي بين المحور والحلفاء، وأن قبول الوفد الحكم يعد إسهاماً منه في خدمة الحلفاء[١٤٢]. كما عدّه البعض نوعاً من تصفية الحسابات بين علي ماهر -الذي كسب الجولة الأولى في عام ١٩٣٧م- وبين النحاس الذي ردّ له الصاع صاعين في عام ١٩٤٢م[١٤٣]، أو تعبيراً عن التناقضات القائمة وقتذاك بين اتجاهات القصر واتجاهات السياسة البريطانية[١٤٤].

ومع كل هذه الاعتبارات السابقة كان هذا العمل في جملته وتفصيله اعتداء صريحاً على استقلال مصر، ونقضاً لنصوص معاهدة ١٩٣٦م، وتدخلاً في عمل يعد من أخص شئون السيادة المصرية التي قررتها المعاهدة نفسها[١٤٥].

كما أن النحاس – بتعطشه الزائد عن الحد للعودة إلى السلطة، وتهافته المشين على الإنجليز على نحو ما مرّ بنا -يعد مسئولاً مسئولية غير مباشرة عمّا حدث في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م.

وعلى أثر طرده من الحكم -بعد تفاقم الأزمات بينه وبين الملك فاروق في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤م-[١٤٦] ألقى النحاس خطاباً سياسياً في اجتماع عام عقده الوفد في النادي السعدي في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤م في ذكرى عيد الجهاد، أوضح فيه الخطوط العريضة لسياسته وقد أوجزها في أربعة نقاط رئيسة هي (تجنيب مصر ويلات الحرب، وضمان التمثيل المصري في مؤتمر الصلح، وحماية الحقوق الوطنية وتحقيق طموحات الشعب المصري، وإنجاز الوحدة العربية)[١٤٧] كما أشار كذلك إلى كل ما فعلته مصر تجاه الحليفة بريطانيا العظمى لمساندتها في الحرب بهدف حضور مؤتمر السلام، وذكر أنه ليس هناك أي مسئول مصري آخر قد فعل ما فعله هو في هذا الصدد[١٤٨].

وقد علقت الوثائق البريطانية على ذلك الخطاب بأن نغمة النحاس وحديثه يتفقان مع

ما تحرص عليه بريطانيا العظمى، وأن النحاس قد أعطى انطباعاً بالثقة في عودته إلى الحكم وفي رغبته تجنب أي إخلال بعهده مع الإنجليز(١٤٩).

ويبدو أن النحاس قد أراد – من خلال عرضه للنقاط الأربع الطموحة السالفة الذكر –استعادة جزء ولو يسير من شعبيته التي كانت قد تردت في جانبيها الرئيسين (الوطنية والنزاهة)، أثر الهجوم الشرس الذي قاده معارضوه (حزبي الهيئة السعدية، والكتلة الوفدية)(١٥٠). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أراد النحاس –بعد أن قام بواجبه تماماً تجاه حلفائه الإنجليز– أن يذكرهم بجهوده خلال الحرب –التي كانت قد أشرفت على نهايتها لصالح الحلفاء– وذلك بهدف حثهم على التدخل من جديد لإعادته إلى السلطة.

وخلال وزارة أحمد ماهر الثانية، –التي استجابت لطلب تقدم به السفير البريطاني في منتصف فبراير سنة ١٩٤٥م بإعلان مصر دولة محاربة إذا أرادت التمتع بعضوية مؤتمر سان فرانسيسكو(١٥١)–. شن الوفد –من خلال خطاب النحاس في ٢٤ فبراير– هجوماً على اتجاه الحكومة إلى إعلان الحرب(١٥٢)، كما قرر الوفد –في اليوم التالي– بالإجماع الموافقة على القرارات التالية (عدم الموافقة على إعلان الحرب على دول المحور، وتحذير الحكومة ألا تورط نفسها في هذا الأمر، وعرض هذا القرار على جلالة الملك وإرساله إلى رئيس الوزراء)(١٥٣).

ومع رفع الرقابة على الصحف في يونية سنة ١٩٤٥م، –خلال وزارة النقراشي الأولى– تصاعدت الدعوة للمطالبة بالجلاء التام عن الأراضي المصرية ووحدة مصر والسودان، وتبلور الأمر في المطالبة بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦م(١٥٤)، فقدم الوفد –في يولية سنة ١٩٤٥م– إلى السفير البريطاني –رغبة منه في استعادة زمام حركة المطالب الوطنية، ولتعزيز سمعته كمدافع عن استقلال مصر(١٥٥)– مذكرة حملها أمين عثمان الذي لوح للسفير أن النحاس يزداد جموحاً، وأن الموقف الداخلي –داخل الوفد(١٥٦)– يتطلب منه أن يتقدم بخطوة للأمام لإعادة النظر في المعاهدة، وإلا فإن الوفد سوف يتجه يساراً، وأن الأمور ما لم تعالج فسوف ينتهي الأمر إلى حدوث نوع من المزايدة والتشدد في المطالب بين الأحزاب السياسية(١٥٧).

وكان النحاس –طبقاً لما نقله أمين عثمان للسفير– يتمنى أن يحظى بمقابلة السفير شخصياً، لكي يسلمه بنفسه هذه المذكرة، بيد أن الأخير رفض ذلك وعلق على الأمر

"بأنها ستكون غلطة كبيرة لو استقبل النحاس وتسلم منه هذه المذكرة"(١٥٨).

وفي السادس من يناير سنة ١٩٤٦ ناقشت اللجنة التنفيذية للوفد قضية نظرة الحزب لتغيير معاهدة ١٩٣٦م، وكان زعماء الحزب -النحاس وصبري أبو علم وفؤاد سراج الدين- يرون "ضرورة الإقدام على الخطوة الأولى في مجال تهيئة جو من الثقة والصداقة بين انجلترا ومصر"، وأنه من أجل ذلك يجب على انجلترا أن تناقش كافة المسائل مع الممثلين الحقيقيين للشعب المصري والذين رفضوا اعتبار أعضاء الحكومة من بينهم(١٥٩)، كما كانت البيانات الرسمية لقيادة الوفد تؤكد دائماً على معنى أساسي مفاده أن الأمة المصرية لا ترتبط بما تسفر عنه أية مفاوضات تجري على يد حكومات الأقلية، وكان هذا نوع من الضغط على الإنجليز الذين كان يهمهم -مع التفاوض- الاستيثاق من قدرة الحكومة المصرية على تنفيذ الاتفاق المزمع عقده، وألا يثير من المعارضة الشعبية مالا تستطيع الحكومة أن تتصدى له(١٦٠).

وخلال وزارة صدقي الثالثة "٦ فبراير، ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦م" رفضت الحكومة شروط الوفد لاشتراكه في هيئة المفاوضة وكانت تلك الشروط (أن ترسل الحكومة المصرية إلى الحكومة الإنجليزية مذكرة جديدة تطلب فيها فتح المفاوضة دون قيد أو شرط، وأن تكون رئاسة هيئة المفاوضة للوفد وعدد ممثليه مساوياً لنصف أعضاء هيئة المفاوضة علاوة على الرئاسة، وأن تقوم في الحكم فوراً وزارة غير حزبية، وأن تُعرض نتيجة المفاوضة على برلمان ينتخب انتخاباً حراً بواسطة وزارة محايدة)(١٦١).

وكان من الطبيعي أن هذا السبيل الذي سلكته قيادة الوفد من شأنه أن ينفر الإنجليز منها وأن يباعد بينها وبينهم حيث أبدوا أسفهم لعدم اشتراك الوفد في المفاوضات، كما وصفوا موقفه في ذلك الشأن "بالموقف المتطرف"(١٦٢).

وعندما بدأت مفاوضات صدقي مع الإنجليز -التي جرت مراحلها الأولى في جو من السرية التامة، وضح خلالها نوايا انجلترا الاستعمارية في تشكيل مجلس دفاع مشترك مع مصر والاستمرار في التواجد على الأراضي المصرية، مع إبقاء المطارات المصرية الأربعة "الماظة-أبو قير-الإسماعيلية-مطروح" خاضعة للقوات البريطانية (١٦٣) أصدرت اللجنة العليا للعمال والطلبة التابعة للوفد بيانات لاذعة تضمنت هجوماً شديداً على بريطانيا وسياستها الاستعمارية(١٦٤) كما أصدرت اللجنة - بالرغم من مطاردة وتعقب أعضائها وقادتها- بياناً في الثامن من يوليو سنة ١٩٤٦م

ضمنته المطالب التالية: (قطع المفاوضات مع انجلترا، ودراسة مشكلة وادي النيل على أنها قضية دولية يجب طرحها على مجلس الأمن في الأمم المتحدة، العمل في ١١ يوليو -وهو اليوم الذي قصف فيه الإنجليز الأسكندرية بالقنابل عام ١٨٨٢م- على تجديد الحرب المقدسة من أجل الاستقلال الوطني[١٦٥].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فعندما أقدمت بريطانيا على مناورتها المكشوفة - بجلائها الجزئي عن القاهرة وبعض المناطق الأخرى في البلاد سعياً منها لإضعاف وتفتيت الحركة الرامية لقطع المفاوضات والجلاء الفوري للقوات الإنجليزية- لم تنطل هذه المناورة على أحد وذكر قادة الوفد أن هدفها صرف الانتباه عن السياسة الحقيقة لانجلترا في مصر[١٦٦].

ومع فشل محاولة تشكيل وزارة إئتلافية برئاسة شريف صبرى واستمرار صدقى رئيساً للوزارة، وجه الوفد منشوراً إلى الشعب في الأول من أكتوبر سنة ١٩٤٦م جاء فيه يعارض الوفد الحلف العسكري مع بريطانيا العظمى ، ومن حق الأمم المتحدة وحدها اتخاذ التدابير لضمان الأمن في مصر، ويشجب الوفد مذكرة مجلس الدفاع المشترك " وليست انجلترا من البلاد المجاورة لمصر ، كما أنه ليس لهما أعداء مشتركون"، واستحالة المفاوضات طالما أن القوات البريطانية تحتل مصر[١٦٧]" كما أعلن المنشور أن الوفد لا يعترف بنتائج المفاوضات الجارية في لندن ويرى أن معاهدة ١٩٣٦م باطلة لا حول لها ولا قوة[١٦٨].

وعلى أثر سفر صدقي إلى لندن في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦م لاستئناف مفاوضاته مع انجلترا ضارباً عرض الحائط بمعارضة الرأي العام داخل البلاد، وتوقيعه -في ٢٥ أكتوبر- بالأحرف الأولى للمعاهدة المشهورة "صدقي بيفن"، والتي بمقتضاها تم قبول جميع المطالب الإنجليزية الهامة[١٦٩]. خطب النحاس في ذكرى عيد الجهاد ١٣ نوفمبر مهاجماً مشروع "صدقي-بيفن"[١٧٠] وأعلن أن انجلترا لا تكتفي بفرض الحلف العسكري على مصر وحدها بل تفرضه كذلك على الشرق الأوسط كله، وأشار إلى أن معاهدة "صدقي-بيفن" سوف تؤدي إلى أمرين هما: نهاية استقلال مصر وتسليم السودان للإنجليز، كما طالب بجلاء القوات البريطانية فوراً وبلا قيد أو شرط ووحدة وادي النيل ومنح الاستقلال التام لمصر والسودان[١٧١].

كما احتجت الهيئة الوفدية -في ١٩ نوفمبر على محاولة فرض بريطانيا معاهدة

التحالف على مصر، واتهمت صدقي بأنه المسئول عما يراق في الشوارع من دماء(١٧٢).

وبالإضافة إلى ذلك توجه النحاس -في الرابع من ديسمبر- باحتجاج للأمم المتحدة ضد سياسة التحكم التي تمارسها بريطانيا في مصر، وتعقبها للعناصر الوطنية، وأشار إلى أن الأحداث التي تشهدها مصر تشكل تهديداً لقضية الأمن والسلام، ودعا الأمم المتحدة للتدخل في النزاع القائم بين مصر وانجلترا، وإرغام الأخيرة على احترام مبادئ الحرية العالمية(١٧٣).

وعندما اتجهت نية النقراشي لعرض القضية المصرية على مجلس الأمن قرر الوفد إرسال مندوبين إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى حكومات الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا لإبلاغها أن القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن في شأن قضية مصر لا يلزم مصر ولا ترتبط به مادام ممثلوا الأمة الحقيقيون بعيدين عن الميدان، وما دامت الأقلية هي التي تعرض القضية للاحتكام(١٧٤).

وخلال مناقشة القضية المصرية في مجلس الأمن، عبّر حزب الوفد عن رغبته في التعاون مع بريطانيا عند عودة الظروف التي تشبه تلك التي سادت قبل وأثناء الحرب، إذا كان هذا التعاون مبنياً على الديمقراطية(١٧٥).

وقد ذكرت الوثائق البريطانية "أنه من الضروري مناقشة الوسائل التي تنسق بين نشاطات الوفد ونشاطات البريطانيين لكي يتم تجاوز الوضع الذي يمكن أن يطلق عليه معاداة البريطانيين، إلى وضع مصادقتهم، وأن الوفد يعتبر ما يقوله المندوب البريطاني في مجلس الأمن له تأثير مباشر على هذا التحول، فقد يكون ضاراً أو نافعاً، وحيث أن القضية عرضت على مجلس الأمن من قبل حكومة أقلية فإن ما قد يُسمى فشلاً يجب أن يوجه ضد الحكومة وليس ضد الشعب أو مصر بأسرها، وأنه لو اختار البريطانيون انتهاز هذه الفرصة لتأييد الديمقراطية فإن عمل الوفد لقيادة الشعب -نحو صداقة بريطانيا- سوف يكون أسهل، ويشعر الوفد أن أي تدخل من مجلس الأمن أو أي كيان دولي في العلاقات الإنجليزية المصرية سوف يخرب بدرجات مختلفة الصداقة بين البلدين(١٧٦).

وهكذا كان الوفد يتوقع فشل مجلس الأمن في حل القضية المصرية، بل لعلّه كان يتمنى ذلك ، لكي يتسنى له مساومة بريطانيا بعد ذلك حيث يعدها بقيادة الشعب

المصري نحو مصادقتها ، في حال قيامها بإسقاط حكومة النقراشي ، على أساس أنها حكومة أقلية غير ممثلة للشعب المصري، والعمل على إعادة الوفد للسلطة من جديد.

وبعد فشل النقراشي وحكومته في مجلس الأمن، أصدر النحاس بيانات طالب فيها السفير البريطاني بجلاء الإنجليز عسكرياً وإدارياً كسباً لصداقة وادي النيل، وذكر أنهم لو لم يفعلوا ذلك فسيتحملون مسئولية عداء الشعب عداءً لا يعلم إلا الله مداه وخطورته(١٧٧).

وعندما سارت الحكومة البريطانية قدماً في سياستها الرامية لفصل السودان عن مصر(١٧٨) هاجم الوفد الإنجليز، حيث ذكر "أنهم يرسمون -تجاه السودان- سياسة طويلة الأجل بفرض السيطرة الكاملة عليه ، وحكومة النقراشي تكتفي بالكلام(١٧٩)". كذلك كرّس النحاس الجانب الأكبر من خطابه -في مقر النادي السعدي في ذكرى الجهاد الوطني "١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨م" -على موضوع الحرص المستمر لحزب الوفد على وحدة وادي النيل وتحذيره من مخطط انجليزي أكيد لفصل السودان عن مصر وتكوين امبراطورية أفريقية مركزها السودان(١٨٠).

وخلال وزارة إبراهيم عبد الهادي الأولى "٢٨ ديسمبر ١٩٤٨م -٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م"، شن النحاس هجوماً على سياسة الوزارة الرامية إلى استمرار فرض حالة الطوارئ على مصر، وأشار إلى "أنه من العار على مصر- زعيمة البلاد العربية- أن تكون الوحيدة التي تحكم بقانون الطوارئ، وأنها في الوقت الذي وصلت فيه -خلال صراعها مع الاحتلال في وادي النيل- إلى مرحلة جديدة لنيل الاستقلال والحرية، نجد أنه يُمنع أي شخص فيها من التعبير عن رأيه أو الدفاع عن حقوقه(١٨١).

وخلال الأسابيع الأولى لوزارة حسين سري الثالثة ألقى النحاس خطابه السنوي في عيد الجهاد "١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩" فذكر أن الوفد يتمسك بالاستقلال التام لمصر والسودان وتحقيق وحدة وادي النيل والتي بدونها لن يتحقق السلام في الشرق الأوسط"(١٨٢).

ومع السقوط الأخير لوزارة الوفد في يناير سنة ١٩٥٢م -في أعقاب حريق القاهرة- شعر الإنجليز بارتياح كبير لإبعاد الوفد عن الوزارة، وفي هذا الصدد تذكر الوثائق البريطانية " أن الأربعة عشر يوماً الأولى من فبراير سنة ١٩٥٢م، قد شهدت

توقفاً تاماً للأنشطة المعادية ضد قواتها" والتي وصفتها الوثائق "بالإرهابية" ، بيد أن الوثائق لا تنفي مسئولية الوفد عن الحملة المنظمة ضد القوات البريطانية، كما ذكرت أنه من السابق لأوانه التراخي في الاحتياطات اللازمة، وذلك لتوقعها ضربات انتقامية من الوفد(١٨٣).

وهكذا نرى أن النحاس -الذي أبدى شيئاً من التشدد في علاقاته تجاه الإنجليز فور توليه زعامة الوفد- سرعان ما تحول إلى سياسة أساسها الاعتدال والتقرب، تلك السياسة التي وجدت صداها لدى البريطانيين وانعكس ذلك على سياسة المندوب السامي الجديد -سير بيرسي لورين- الذي جاء لينفذ سياسة جديدة تقوم على أساس التفاهم مع الوفد والتعامل معه على أساس أنه يمثل مصر بأسرها.

وقد استمر ذلك النهج الوفدي "الاعتدال والتقرب" بعد قبول استقالة وزارة النحاس الثانية ومجيء وزارة إسماعيل صدقي وذلك لأن النحاس كان يأمل في وقوف بريطانيا على الحياد في الأزمة الدستورية المصرية بيد أن الحال سرعان ما تغير إلى مهاجمتها ولذا أشركته بريطانيا -مع صدقي- في مسئولية الحفاظ على أرواح وممتلكات الأجانب من الخطر، كما أنها عمدت -بعد ذلك- إلى دق أسفين في الحركة الوطنية المصرية عامة والوفد على وجه الخصوص بهدف تفتيتهما وذلك بطرحها لفكرة الوزارة القومية.

وعلى أثر سقوط نظام صدقي -باستقالة وزارة عبد الفتاح يحي- وتولي محمد توفيق نسيم للوزارة بدأ الوفد من جديد سياسة التقارب مع بريطانيا مع التلويح بخطورة الموقف الدولي فيما عرف في حينه بمقدمات الحرب العالمية الثانية، لينتهي الأمر بعد ذلك بعقد معاهدة ١٩٣٦م، التي بدأت معها صفحة جديدة في العلاقات بين مصر وبريطانيا بوجه عام وبين الوفد وبريطانيا بوجه خاص أساسها التحالف المؤقت ضد بقية القوى السياسية الأخرى وهي القصر وأحزاب الأقلية.

على أن العلاقة سرعان ما تحولت -أثر إقالة النحاس في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧م- إلى علاقة جفاء وخصومة، كما حاول النحاس -بعد ذلك- استغلال ظروف الحرب العالمية الثانية وتدهور الأوضاع العسكرية للحلفاء في شمال أفريقيا لصالحه، وذلك لتسهيل إعادته إلى السلطة لينتهي الأمر بإعادته -فعلاً- للسلطة بقوة سلاح الإنجليز في ٤ فبراير ١٩٤٢م.

وعلى أثر طرده من السلطة -بواسطة الملك- في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤م، حاول

النحاس حثّ بريطانيا على التدخل لإعادته إلى السلطة وذلك بتذكيرها بجهود مصر المساندة لها خلال الحرب العالمية الثانية كما حاول - بعد ذلك- استعادة جانب ولو يسير من شعبيته التي كانت قد تردّت في أبرز جوانبها "الوطنية والنزاهة" وذلك بمطالبته بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦م، وقد استمر ذلك الوضع حتى عام ١٩٥٠م عندما تولى النحاس وزارته السابعة والأخيرة.

هوامش الفصل الثالث

(١) F.O, 371, 12359, No. 500, from Mr. Henderson, 27th Aug. 1927.

(٢) Seach, R. Russel Pasha, William kimber, 46 Wilton palace, London SW1, 1966. P. 172.

(٣) F.O, Ibid.

(٤) كان علي الشمسي وزيراً للمعارف في وزارة ثروت.

(٥) F.O, 371, 12360, No. Private and Confidential from Mr. G. Delany to Sir W. Turrel 30th Oct. 1927.

(٦) وأنه بفضل العبقرية السياسية لسعد زغلول فإن الحركة المصرية الهادفة إلى الاستقلال التام كانت مرتبطة منذ تكوين الوفد في عام ١٩١٨م بفكرة معاهدة مع بريطانيا حتى في أسوأ الأوقات عندما بدت توقعات التفاهم الودي بعيدة فإن برنامج الوفد -لإتمام اتفاق بين الشعبين المصري والبريطاني- ظل دون تغيير، وأكد أن هذه هي سياسة الوفد لأنه يعتبر أن الاستقلال المصري ليس مختلفاً عليه ولا تناقض بينه وبين فكرة المعاهدة. انظر:
F.O, 371, 12359, No. 574, from Mr. Henderson 30th Sept, 1927, from Egyptian Gazette of Sept 28th 1927.

(٧) F.O, 371, 12359, No. 5.

(٨) F.O, 371, 12360, No. Private and Confidential, from Mr. G. Delany to Sir Tyrrell, 30th Oct. 1927.

(٩) F.O, Ibid.

(١٠) كان النحاس في تلك الفترة لا يزال حديث عهد بالزعامة الوفدية، فكان يرضخ -غالباً- لرأي الأغلبية في التعامل مع القرارات الهامة. وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع. انظر القسم الثاني، الفصل الرابع ص (٣٢٢).

(١١) F.O, 371, 13114, No. 449, Decypher Lord Lioyd (Cairo) December 31st 1927.

(١٢) F.O, 371, 13114 No. "Unnumbered" from Lord Lioyd (Cairo) 16th Jan. 1928.

(١٣) وأفهمه أنه علم أنه -أي النحاس- ينوي مناقشة المعاهدة مع أعضاء حزبه، وأنه بعد دراستها سوف يصبح بالتالي قادراً على تقدير المميزات التي سوف تجنيها مصر منها، وأن المسئولية الخطيرة الملقاة على كاهله لقيادة مصر في الطريق الصحيح والوحيد الذي يقودها إلى الاستقلال الكامل والتقدم لأخذ مكانتها في عصبة الأمم تحتم عليه التحالف مع بريطانيا العظمى لتحقيق الأمن الذي يمكن مصر من تكريس كل ثرواتها وطاقاتها للتطور السلمي، وأنه -أي لويد- لا يستطيع أن يعتقد أن النحاس وحزبه سوف يرفضون هذه الفرصة العظيمة المعروضة عليهم الآن، من بلد أعطى برهاناً كافياً منذ سنوات خلت لصداقتهم والعناية بمصالح ورفاهية مصر، وأن الطريق الآخر سوف يؤدي إلى مخاطر الاحتكاك وسوء الفهم، وعلى سبيل

المثال ستكون خكومة صاحب الجلال حكيمة في إصرارها على أن تكون أكثر صرامة من السنوات الماضية في تطبيق التحفظات الموجودة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م، وستضطر بنوع خاص إلى إعادة النظر فيما إذا كانت القوانين المختلفة المدروسة من قبل الوفد بخصوص العمد والأسلحة والاجتماعات العامة تتمشى مع مسئولياتها بناء على هذا التصريح، وأكثر من ذلك المنشورات التي يطبعها الطلبة والتقارير التي وصلته أن أشخاصاً من المشتبه فيهم ينظمون الاجتماعات، وأنه لا يرغب أن تؤخذ ملاحظاته على أنها شكل من أشكال التهديد، وأنه ذكرها فقط على أمل أن تمكن النحاس من تقدير المصالح الحقيقية لبلاده، وأن زغلول نفسه -من قبل وفاته- شعر بشدة الحاجة إلى تسوية مع انجلترا، وأن الفرصة مواتية بالتأكيد، ولكنها لو ضاعت فربما ينتظر طويلاً حتى تعود مرة أخرى، وفي النهاية طلب لويد من النحاس تحديد موقفه بوضوح من المعاهدة. انظر
F.O, 371, 13116, Telegram from Lord Lioyd, Cairo, No. 118, 27th, Feb. 1928.

(١٤) F.O, Ibid. _Little T, Modern Egypt, Ernest, Benn, Limted, 1966, P. 82 Major. E.W Polson Newman Great Britain in Egypt, London 1928 P. 276.

(١٥) F.O, 371, 13116, Telegram from Lord Lioyd Cairo No. 118, 27th Feb. 1928.

(١٦) Lord Lioyd, Egypt Since Cromer Volume 11 Macmillan and Co. Limited St. Martin's Street, London 1934, P. 269.

(١٧) السياسة اليومية في ٩ مارس سنة ١٩٢٨م، ص (٩).

(١٨) F.O, 371, 13122, No. 553, from Lord Lioyd Cairo, 7th July 1928.

(١٩) F.O, 371, 13841, No. 59, from Lord Lioyd Cairo, 19th Jan, 1929.

(٢٠) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول ، الفصل الأول، ص (١٨).

(٢١) F.O, 371, 13841, No. 165, from Lord Lioyd Cairo, 23rd, Feb. 1929.

(٢٢) F.O, 371, 13841, from Lord Lioyd Cairo, 22nd, March 1929.

(٢٣) مصطفى الفقي، الأقباط في السياسة المصرية، مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية، الطبعة الأولى، دار الشروق سنة ١٩٨٥م، ص ص (٧٦-٧٧)، وقد أكد وزير الخارجية البريطانية لمكرم عبيد خلال محادثاته معه أن يرغب في تسوية نهائية للعلاقات مع مصر، وأن محادثاته مع محمد محمود لم تسفر عن عقد اتفاقية ولكنها كانت مجرد مقترحات فقط وأنه سوف لا يوقع أية اتفاقية حتى يقبلها الشعب المصري عن طريق البرلمان المنتخب، انظر:
F.O, 371, 13845, from Makram Ebid (Conversation) 31st July, 1929.

-انظر محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج١ مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢م، ص (٢٠٩).

(٢٤) عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦م، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، مكتبة مدبولي ص (٦٩٧).

(٢٥) كان السير برسي لورين قد عين مندوباً سامياً في مصر خلفاً للورد لويد وكان وصوله إلى مصر في أول سبتمبر سنة ١٩٢٩م.

انظر : The Diary of Percy Lorain, The Bodleian Library Oxford. U.K. P. 1

(٢٦) Percy Loraine Opcit, P. 4.

(٢٧) F.O, 371, 15850, Telegram from sir P. Loraine No. 498, 6th. Dec. 1929.

(٢٨) F.O, 371, 13123, No. 289, from Mr. A. Henderson to Sir P. Loraine, 27th Sept. 1929.

(٢٩) F.O, 371, 15850, No. 499, Decypher Sir P. Loraine "Cairo" 7th December, 1929.

(٣٠) F.O, 371, 13850, No. 373, Cypher Telegram to Sir P. Loraine .Cairo Foreign Office 9th December 1929

(٣١) وذكر له النحاس أنه كمستشار –في المحكمة– يؤكد بشكل قاطع أن كلا الشخصين بريئان وأن القضية ضدهما بنيت على شواهد باطلة وشهود مهددين ، كما حاول أن يوضح له الآثار الخطيرة المترتبة على إصرار الإنجليز على استبعادهما وأن أبعادهما من شأنه أن يعرقل المعاهدة ، وعلى العكس من ذلك فإن سماح بريطانيا لهما سوف يسهل انجازها وسوف يكون ذلك بداية عهد جديد في العلاقات بين الطرفين، بيد أن المندوب السامي كانت له حججه التي ساقها كذلك، فذكر أنه غير مهتم كثيراً بإدانة أو تبرئة المتهمين لأنهما برءا بالفعل بقدر اهتمامه بالانطباع السيء الذي سيخلقه تعيينهم في مجلس الوزراء –سواء في مصر – حيث سيستاء كل موظف بريطاني لذلك –أو في لندن حيث سيكون تعيينهم بمثابة سلاح قوي في أيدي معارضي الاتفاقية. انظر- F.O, 371, 13850, No. 510 (R) Telegram from Sir P. Loraine "Cairo" 11th Dec. 1929.

F.O, 371, 14606, No. 69 from Sir P. Loraine to Mr. A. Henderson 12 Jan. 1929.

(٣٢) F.O, 371, 13850, No. 511 Decypher , Sir P. Loraine Cairo, Dec. 13, 1929.

(٣٣) F.O, 371, 14606, No. 69, from Sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, Jan. 29th, 1930.

(٣٤) كانت الأسكندرية قد شهدت أحداثاً خطيرة –في الخامس عشر من يوليو سنة ١٩٣٠م– حيث تطور فيها الأمر بدرجة خطيرة للغاية ونشبت عدة معارك فانتشر الهلع فيها وبلغ عدد القتلى حوالي عشرين قتيلاً فيما جرح حوالي ٥٠٠ شخص. للمزيد من التفاصيل انظر- Berque, Jacues, Egypt Imperilism and Revolution London, 1967, P. 440.

- محمد ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال والثورة الوطنية دار الشعب سنة ١٩٧٦م، ص (١٠٤).

(٣٥) مختار أحمد محمد نور: الحياة النيابية في مصر ١٩٣٠ – ١٩٣٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة المنيا ١٩٨٥م، ص (٦٥).

(٣٦) F.O, 371, 14619, No. (394) Tel from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson 19/8/1930.

(٣٧) F.O, 371, 14619 No. (403) (R) Tel from M. Hoare to Mr. A. Henderson 25-8-1930.

(٢٨) F.O, 371, 14620, No. 892 (72/33/30) from Mr. Hoare to Mr. A. Hendrson 12/9/1930.

(٢٩) Abul Fadl. Mona. Mohamed: The Siddiqi Regime in Egypt, 1930-1935, London University P. 193.

(٤٠) .Berque, J. Opcit P. 441

(٤١) F.O, 371, 14621, J 3448/4/16 from Manchester Guardian (Extract), 17/10/1930.

(٤٢) .F.O, Ibid

(٤٣) مختار أحمد محمد نور : نفس المصدر السابق، ص (١٥١).

(٤٤) F.O, 371, 14621, from Foreign Office minute, Mr. Scarlett, 27/10/1930.

(٤٥) F.O, 371, 14621, No. 486 (R) Tel from Mr. Hoare to Mr. A. Henderson, 25/10/1930.

(٤٦) F.O, 371, 14621, No. 506 (R), Tel from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 7/11/1930.

(٤٧) F.O, 371, 15403, No. 79, Tel from Sir P. Loraine to Mr. A. Henderson 29/3/1931.

(٤٨) .F.O, Ibid

(٤٩) F.O, 371, 14503, No. 28, (607/1/31) confidential, from Sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 29/3/1931.

(٥٠) F.O, 371, 14507, No. 1025 (1/266/31) from sir. P. Loraine to Mr. A. Henderson, 18/11/1931.

(٥١) F.O, 371, 15408, No. 14, "Saving" Tel from Mr. Peterson to, sir P. Loraine, 29/12/1931.

(٥٢) .F.O, Ibid

(٥٣) F.O, 371, 15408, No. 1047 (1/268/31) from sir P. Loraine to Mr. John Simon 26/11/1931.

(٥٤) مختار أحمد محمد نور: نفس المصدر السابق، ص (٢٦٤).

(٥٥) F.O, 371, 15408, No. 1047 (1/268/31) from sir P. Loraine to Mr. John Simon 26/11/1931.

(٥٦) F.O, 371, 16108, No.3 (1/3/32) from sir P. Loraine to Mr. John Simon, 1/1/23

(٥٧) Deeb M.Party, politics, in Egypt, the Wafd and its Rivals, 1919-1939, P. 245.

(٥٨) كان النحاس قد بدأ في التحول -في التعامل مع القرار الوفدي- إلى مرحلة الدكتاتورية مع بداية الثلاثينيات، للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر-القسم الثاني، الفصل الرابع، ص ص (٢٢٢-٢٢٤).

(٥٩) مختار أحمد محمد نور: نفس المصدر السابق، ص (٢٧٣).

(٦٠) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر، ص (١٧٦).

(٦١) فقد تم اكتشاف العديد من القنابل على وشك الانفجار، منها على سبيل المثال لا الحصر، أمام مركز القيادة العامة للجيش البريطاني بميدان الخازندار، وعلى حافة نافذة الرئاسة العامة للبوليس الحربي البريطاني، وأمام مستودعات إمداد وتزويد الجيش البريطاني بالعباسية، كما انفجرت عدة قنابل في أماكن متفرقة منها أمام دار المندوب السامي بلاظوغلي، وعند سور المدرسة الإنجليزية بشارع الملك الصالح، وأمام ثكنات قصر النيل، وأمام مقر المحاكم المختلطة بالقاهرة. انظر -F.O, 371, 17007, No (R) Tel from Mr. Campbell to Mr. John Simon 26/1/1933. -F. O, 371, 17008, No. 83 (confidential), Tel from Mr. Campbell to Mr. John Simon 6/4/1933, - F.O, 371, 17008No. 61 (R), Tel from Mr. Campbell to Mr. John Simon, 10/3/1933.

- محمد عبد الرحمن حسين، نضال شعب مصر، منشأة المعارف، الأسكندرية ١٩٧٠م، ص ص (١١٢-١١٤)، -عبد الرحمن الرافعي، نفس المصدر السابق، ص (١٧٧).

(٦٢) F.O, 371, 17977, No. (13) (Saving) Tel from Mr. Yenchen to Mr. John Simon, 25/1/1934.

(٦٣) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٧٦٢).

(٦٤) محمد مصطفى صفوت: مصر المعاصرة وقيام ج.ع.م، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩م، ص (١٤٦).

(٦٥) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المكان.

(٦٦) الكشكول في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٣م، ص (١).

(٦٧) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٧٦٣).

(٦٨) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المكان.

(٦٩) Delany, Gerald, from his private papers, Middle East Center, Oxford St. Antongy college P.2.

وكان المستر هور قد أطلق تصريحه الشهير في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥م. انظر -Abdalla, Ahmed; the student movement and national politics in egypt, 1923-1973, London, 1985, P. 39.

(٧٠) F.O, 371,19074, No. 1044 (1/239/35) from Mr. kelly (Cairo) 9th Sept. 1935.

(٧١) F.O, Ibid.

(٧٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦-١٩٥٦) معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨م، ص (١٣).

(٧٣) محمد جمال الدين المسدي، يونان لبيب: عبد العظيم محمد رمضان: مصر في الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام ١٩٧٨م، ص (٣٤).

(٧٤) محمد جمال الدين المسدي وآخرون: نفس المصدر السابق، ص (٣٥).

(٧٥) كان الملك فاروق -بعد سلسلة من الأزمات بينه وبين النحاس- قد أقدم على إقالته من منصبه في الثلاثين من ديسمبر سنة ١٩٣٧م، للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول الفصل الأول ، ص ص (٢٣-٣١).

(٧٦) عبد العظيم محمد رمضان: الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦-١٩٣٩م، الطبعة الأولى لمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٩م، ص (١٩١)، -محمد جمال الدين المسدي، وآخرون نفس المصدر، ص (٦٤).

(٧٧) لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦-١٩٥٢) الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ١٩٨٩م، ص (٩٩) – محمد جمال الدين المسدي، نفس المصدر السابق، ص (٥٩).

(٧٨) F.O, 407, 222, No. 26 Mr. Bateman to Viscount Halifax, Received August 18/ 1938 No. 970.

(٧٩) The Killearn Diaries, Middle East Center St. Antony Cllege Oxford, U.K Diarie of 31th. Dec 1937.

(٨٠) F.O, 407, No. 223, No. 192 saving Aleg, July 14, 1939.

(٨١) Vatikiotis, P. J, the Modern History of Egypt, London, 1969, P. 343.

لطيفة محمد سالم: نفس المصدر السابق، ص (١٠٣).

(٨٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: نفس المصدر السابق ص (٣٤)، -محمد صابر عرب: حادث ٤ فبراير والحياة السياسية المصرية، الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٨٥م ص ص (١١١-١١٢)، أيضاً إبراهيم عبده: الديمقراطية بين شيوخ الحارة وبجالس الطراطير "الطبعة الثانية، مؤسسة سجل العرب ١٩٧٩م، ص (١٣٠)، أيضاً رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الثالث ١٩٥٢-١٩٤٠م، ص ص (٦٤-٦٥).

(٨٣) مجلس الشيوخ في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٠م دور الانعقاد العادي الخامس عشر.

(٨٤) محمد جمال الدين المسدي وآخرون: نفس المصدر السابق، ص (١٩٧).

(٨٥) Evans Trefor, The killearn Diaries 1934-1946, Lord killearn sir Miles Lampson High Comissioner and Ambassador to Egypt, London, 1972 P. 118.

(٨٦) عبد الخالق محمد لاشين: أضواء على موقف وزارة علي ماهر من الحرب العالمية الثانية "دراسة وثائقية" ، بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الرابع والعشرون ١٩٧٧م، ص ص (٢٤٦-٢٤٧) -محمد التابعي: من أسرار الساسة والسياسة، مصر ما قبل الثورة، دار المعارف ١٩٧٨م، ص (٢١٠).

(٨٧) F.O, 407, 224, No. 51, sir M. Lampson to viscount. Halifax, 15 June, 1940, No. (523 Dipp) Telegraph.

(٨٨) F.O, Ibid.

(٨٩) F.O, Ibid.

(٩٠) F.O, 407, 224, No. 53. Viscount Halifax, to sir M. Lampson (Cairo). -Fo, No. 468 Dipp, 16 June 1940.

(٩١) F.O, 407, 225, No. 54, M. Lampson to Viscount Halifax (Cairo), No. 532 Dipp, Jyne 16, 1940.

– عبد الخالق محمد لاشين: نفس المصدر السابق، ص ص (٣٤٨-٣٤٩).

(٩٢) بيد أن الملك -الذي طلب مهلة للتفكير في الأمر- سأل السفير عن أي رئيس وزراء يرشح خلفاً لعلي ماهر، فرد السفير أنه من الضروري أن يأتي رئيس وزراء يطبق معاهدة ١٩٣٦م كما هي، وأنه من الضروري مشاورة مصطفى النحاس زعيم الأغلبية ومحمد محمود زعيم الأقلية في ذلك الأمر، فرد الملك أنه "لا يستطيع التعاون مع الرجل الذي سبق وأهانه وهو على نفس المقعد الجالس عليه السفير" وكان يقصد النحاس بذلك، فلم يعبأ السفير واستمر في نقاشه مع الملك وطلب منه عدم اللعب بالنار، وأن يتخذ قراره بسرعة، فرد الملك أن واجبه -كملك لمصر- يحتم عليه أن لا ينضم في الحرب إلى الطرف الخاسر، فكان رد السفير أن مصر مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة وإن غرقت الأخيرة غرقت مصر معها وإن نجت نجحت مصر كذلك، انظر :
F.O, 407, 224, No. 55, sir M. Lampson to Viscount Halifax (Cairo) No. 536, Dipp June 17, 1940. Evans Trefor Opcit P.P. 120,121,122.
حسن يوسف: القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٢م ، ص ص (١١٠-١١٢).

(٩٣) حسن يوسف: نفس المصدر السابق، ص (١١٢)، -عبد الخالق محمد لاشين: نفس المصدر، ص (٢٥١).

(٩٤) أمين سعيد: تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية إلي انهيار الملكية، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٥٩م، ص (٢٦٢) - محمد صبيح: طريق الحرية ج٢ دار التعاون للطباعة والنشر د/ت، ص (٣٩).

(٩٥) محمد جمال الدين المسدي وآخرون: نفس المصدر السابق، ص (٢٣١).
Vatikiotis, P.J, Egypt from Mohamed Ali to Mubark, London, 1985, P. 345.

(٩٦) محمد جمال الدين المسدي: نفس المكان.

(٩٧) محمد جمال الدين المسدي: نفس المصدر السابق، ص ص (٢٣١-٢٣٢).

(٩٨) عبد الخالق لاشين: نفس المصدر السابق، ص ص (٢٥٧-٢٥٨).

(٩٩) محمد جمال الدين المسدي وآخرون: نفس المكان.

(١٠٠) F.O, 407, 224, No. 68, sir M. Lampson to Viscount Halifax, June 24, 1940.

(١٠١) F.O, Ibid.

(١٠٢) F.O, 407, 224, No. 69, sir M. Lampson to Viscount Halifax Cairo , June 26, 1940.

(١٠٣) F.O, 407, 224, No. 613, sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, June 26, 1940.

(١٠٤) محمد التابعي: نفس المصدر السابق، ص (١٨٩).

(١٠٥) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني ، الفصل الأول، ص (١٨٤).

(١٠٦) ولا عجب أن يصرح النحاس علناً في خطاب تاريخي -في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠م "بأن الوفد يعلنها صراحة، أن كل دعاية للديمقراطية في الخارج غير سائدة في الداخل عبث لا طائل تحته

ولا جدوى منه". انظر الوفد المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠م، ص (٣).

(١٠٧) F.O, 371, 27428 "The Vafs Petition to H.M The King.
- F.O, 407, 225, J352/18/16, No. 4 sir M. Lampson, to Mr. Eden Cairo, Jan. 28, 1941, No. (64).

(١٠٨) F.O, 371, 27428, Telegram from Sir M. Lampson, No. 16, 3rd Jan. 1941.

(١٠٩) F.O, 407, 225, J352/18/16, No. 4 sir M. Lampson to Mr. Eden, January, 28, 1941.

(١١٠) كان النحاس -خلال تلك الفترة- قد تحول ومنذ مطلع الثلاثينيات إلى الدكتاتورية في التعامل مع القرار الوفدي ومن ثم كان لا يقيم وزناً لرأي باقي زملائه أعضاء الوفد، فأصر رغم معارضتهم على إرسال المذكرة، للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الرابع، ص (٣٢٠-٣٢١).

(١١١) F.O, Ibid.

(١١٢) F.O, Ibid.

(١١٣) F.O, 371, 27428, Cypher, Telegram to sir M. Lampson Cairo F.O, 13 Jan, 1941.

(١١٤) F.O, Ibid.

(١١٥) F.O, 371, 27428, decode and Decypher sir M. Lampson , 3rd Jan, 1941.

(١١٦) F.O, 371, 27428 Chpher Telegram to Sir M. Lampson No. 16, 3rd, Jan. 1941.

(١١٧) F.O, 371, 27428 Cypher Telegram to Sir M. Lampson F.O, 13 Jan 1941.

(١١٨) F.O, 371, 27428, Distribution, B. from Egypt, Decpher, sir M. Lampson, (Cairo) No. 15. Dated 3 Jan 1941.

(١١٩) كانت الهيئة الوفدية قد اجتمعت في السادس من أبريل سنة ١٩٤١م وأصدرت القرارات التالية:-

١- عدم التعاون مع حكومة سري.

٢- عدم الاعتراف بأية مفاوضات تجريها الحكومة تتضمن المساس باستقلال مصر وحقوق شعبها.

٣- انسحاب الشيوخ والنواب الوفديين من جلسات المجلسين وكذلك من لجانهما حتى يوم ٧ مايو (تاريخ انتهاء المدة الدستورية لعضوية الشيوخ المقرر خروجهم بالقرعة) على أن يقدم استجواب عند عودتهم عن الموقف غير الدستوري للحكومة وفي ضوء ذلك يتحدد مركز الشيوخ والنواب في المجلسين. انظر: مجلس النواب في ٦ أبريل سنة ١٩٤١م الجلسة رقم ٣٠ دور الانعقاد العادي الثامن، ص (٨٩٣).

F.O, 371, 27429, Telegram from sir M. Lampson No. 887, 8th April 1941.

(١٢٠) F.O, 371, 27429, Telegram from sir M. Lampson, No. 909, 10th, April, 1941.

(١٢١) F.O, Ibid.

(١٢٢) F.O, Ibid.

(١٢٣) F.O, Ibid.

(١٢٤) F.O, 371, 27431, from sir M. Lampson "Cairo" No. 566 (1/59/41) , 20 th June 1941 international in Egypt.

(١٢٥) F.O, Ibid.

(١٢٦) F.O, Ibid.

(١٢٧) F.O, Ibid.

(١٢٨) F.O, Ibid.

(١٢٩) F.O, Ibid.

(١٣٠) F.O, Ibid.

(١٣١) كان النحاس قد علق قبوله الاشتراك في أية وزارة على ضرورة حل البرلمان القائم، حدث ذلك أثناء مشاورات سري لتأليف وزارته الثانية. انظر: F.O, Ibid.

(١٣٢) محمد التابعي: نفس المصدر السابق، ص (١٩٥)، - لطيفة محمد سالم: نفس المصدر السابق، ص (١٠٧).

(١٣٣) F.O, 371, 27431, Telegram from sir M. Lampson (Cairo) No. 2465, 7th Aug. 1941.

(١٣٤) F.O, 371, 27432, from sir M. Lampson (Cairo) No. 798 (1/81/41), 26 th Aug. 1944.

(١٣٥) مجلس الشيوخ في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤١م، دور الانعقاد العادي السادس عشر.

(١٣٦) F.O, 371, 27432, Telegram from sir M. Lampson (Cairo) No. 2810, 9th Sept. 1941.

(١٣٧) F.O, 371, 27432, from Egyptian ambassador (confersation), 19th Sept. 1941.

(١٣٨) عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨م، الجزء الثاني، مركز الطباعة الحديثة بالرملة، ص (١٧٢).

(١٣٩) محمد صابر عرب: ؟ فبراير سنة ١٩٤٢م والحياة السياسية المصرية، الطبعة الأولى دار المعارف سنة ١٩٨٥م، ص (١٧٤).

(١٤٠) محمد أنيس: ٤ فبراير ١٩٤٢م في تاريخ مصر السياسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، أكتوبر ١٩٧٢م، ص (٣٣).

(١٤١) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٢٠٢).

(١٤٢) محمد صابر عرب: نفس المصدر، ص (١٧٥).

(١٤٣) جمال سليم: قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير، الطبعة الأولى، مطبوعات دار الشعب، فبراير ١٩٧٥م، ص (١٩).

(١٤٤) سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٣٧-١٩٥٢م، مكتبة مدبولي ١٩٨٨م، ص (٢٨٦).

(١٤٥) محمد زكي عبد القادر، محنة الدستور، الطبعة الثانية، مدبولي ١٩٧٣م، ص (١٢٦).
(١٤٦) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص ص (٢٤-٢٠).
(١٤٧) F.O, 371, 41335, from Lord Killearn Cairo No., 1350 (1/290/44), 15th Nov. 1944.
(١٤٨) F.O, Ibid.
(١٤٩) F.O, Ibid.
(١٥٠) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر القسم الثاني، الفصل الثاني، ص ص (-٢٣١ ٢٣٠).
(١٥١) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٥م، ص (٤٦٩).
(١٥٢) يونان لبيب رزق: نفس المكان.
(١٥٣) F.O, 371, 45919, from Lord Killearn (Cairo) No. 313, (787/25/45) 26th Feb. 1945.
(١٥٤) هدى جمال عبد الناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢م الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي ١٩٨٧م، ص (١٩٩).
(١٥٥) سيرانيان: مصر ونضالها ضد الاستعمار ١٩٤٥-١٩٥٢م، ترجمعة د. عاطف عبد الهادي علام، الطبعة الأولى ١٩٨٦م، ص (١١٠)، - مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠م، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي دت. ص (٢٦٤).
(١٥٦) كان الوفد – في تلك الفترة– قد انتقل إلى المرحلة الثالثة من مراحل تعامل النحاس مع القرار الوفدي وهي مرحلة (الوفد بين يمين ويسار). للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني ، الفصل الرابع ، ص (٣٢٩).
(١٥٧) F.O, 371, 45922, Telegram, from Lord Killeam Cairo, No. 1662, 3rd, July 1945.
(١٥٨) F.O, Ibid.
(١٥٩) سيرانيان: نفس المصدر السابق ص ص (١١٠-١١١).
(١٦٠) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢م، الطبعة الثانية دار الشروق القاهرة - بيروت ١٩٨٣م، ص (٣٦).
(١٦١) الدستور في ٧ مارس سنة ١٩٤٦م، ص (٢)، -أحمد عبد الرحيم مصطفى: العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦م، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨م، ص (٥٩)، - م.ف سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية عرض للعلاقات الإنجليزية العربية ١٩٢٠-١٩٤٨م، ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص (٨١).
(١٦٢) طارق البشري: نفس المصدر السابق، ص (٣٨).
(١٦٣) سيرانيان: نفس المصدر السابق،ص ص (١٥٧-١٥٨).

(١٦٤) سيرانيان: نفس المصدر السابق، ص (١٦٢).

(١٦٥) سيرانيان، نفس المصدر السابق، ص ص (١٦٨-١٦٩).

(١٦٦) سيرانيان: نفس المصدر السابق، ص (١٧٨).

(١٦٧) سيرانيان: نفس المصدر السابق ص ص (١٨٢-١٨٣).

(١٦٨) سيرانيان: نفس المصدر السابق، ص (١٨٤).

(١٦٩) طارق البشري نفس المصدر السابق ص (١٢٨).

(١٧٠) F.O, 371, 53319, J4974/39/16, Telegram from Mr. Bowker "Cairo", 1760 Nov. 17, 1946.

(١٧١) سيرانيان: نفس المصدر السابق، ص (١٨٥)، F.O, Ibid.

(١٧٢) طارق البشري : نفس المكان.

(١٧٣) سيرانيان: نفس المصدر السابق، ص (١٨٩).

(١٧٤) أخر ساعة في ١١ يونية سنة ١٩٤٧، ص (٤).

(١٧٥) F.O, 371, 62980, from M. Yehua (commd) 13th August 1947.

(١٧٦) F.O, Ibid.

(١٧٧) طارق البشري: نفس المصدر السابق ص (١٥٥).

(١٧٨) ومحاولتها في الوقت نفسه التقرب من السودانيين وإعلانها أنها لن تسمح بأي تدخل فيما يتعلق بسياستها إزاء السودان واقتراحها نظاماً أدعت أن من شأنه اشراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة السودانية، وإنشاؤها الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي للسودانيان. انظر محمد مصطفى صفوت، مصر المعاصرة وقيام ج.ع.م ١٨٨٢-١٩٥٨، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩م، ص ص (٢٢١-٢٢٢).

(١٧٩) صوت الأمة في الثاني من مارس سنة ١٩٤٨م ، ص (٢).

(١٨٠) F.O, 371, 69212, from sir R. campbell (Cairo) No. (605), (15/131/48), 13th Dec. 1948.

(١٨١) F.O, 371, 73467, from sir R. Campbell (Cairo), No. 267 (687/15/49).

(١٨٢) F.O, 371, 73466, Telegram from sir R. Campbell cairo No. 1239, 14th Nov. 1949.

(١٨٣) F.O, 371, 96866, No. 3 (Saving) 16 Feb. 1952.

الفصل الرابع

مصطفى النحاس وحركة قيادة الحزب وإدارته

الإطار التنظيمى للوفد:

قبل الحديث عن أسلوب مصطفى النحاس في قيادة الوفد وإدارته ينبغي أولاً أن نتعرف على الإطار التنظيمي للوفد من خلال مؤسساته الرئيسة، والتي كانت بمثابة الأداة التي تم من خلالها وعن طريقها قيادة الوفد.

لقد اتبع الوفد ـ شأنه شأن كافة التنظيمات السياسية فى العالم ـ تنظيماً داخلياً خاصاً به(١) فبالإضافة إلى القانون الصادر في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨(٢) والذي اشتمل على ٢٦ مادة(٣) كان للوفد تنظيمه الخاص به والذي ميزه عن غيره من التنظيمات السياسية الأخرى، وكان هذا التنظيم يتكون في الأساس من ثلاثة مستويات هرمية رأسية هي "هيئة الوفد المصري والهيئة الوفدية ولجان الوفد".

فأما هيئة الوفد –التي عدت بمثابة لجنته التنفيذية أو مكتبه السياسي– فهي التي قُدِّر لها أن تقود التنظيم والحزب "فيما بعد" وتصدر القرارات، ويقع على كاهلها اختيار الوزراء، كما كانت تُسمي مرشحي الحزب في الانتخابات، وكانت تعقد جلساتها في بيت الأمة "منزل سعد زغلول" بناء على دعوة الرئيس(٤).

وكان منصب الرئيس –الذي تمتع صاحبه بسلطات واسعة للغاية بمقتضى قانون الوفد(٥)– والذي تولاه مصطفى النحاس –اعتباراً من ١٨ سبتمبر ١٩٢٧م(٦)– هو أهم مناصب تلك الهيئة، ويليه في الأهمية منصب السكرتير العام –الذي كان يحل محل الرئيس في حالة غيابه– وقد تولاه في فترة الدراسة وعلى التوالي مكرم عبيد اعتباراً من ٢٦ سبتمبر ١٩٢٧م(٧) ثم محمد صبري أبو علم، بعد خروج مكرم من الوفد، حيث استمر فيه حتى وفاته ١٩٤٧م، ليتولى المنصب من بعده عبد السلام فهمي جمعة حتى عام ١٩٤٨، ففؤاد سراج الدين من ذلك التاريخ وحتى قرار حل الأحزاب السياسية في عام ١٩٥٣م(٨).

وكان السكرتير العام يتولى العمل الكتابي للوفد، ويكون في عهدته المحفوظات والمحاضر من الكتب وغيرها من أوراق الوفد، بالإضافة إلى ما يتعلق بشئون الحسابات، كما كان يحل محل الرئيس في غيابه(٩).

وعلى الرغم من أن قانون الوفد لم ينص على تعيين وكيل للوفد، إلا أن حمد الباسل تولى هذا المنصب –الذي يبدو أنه كان شرفياً لا أكثر ولا أقل– اعتباراً من عام ١٩٢٤م إلى تاريخ انشقاقه عن الحزب في عام ١٩٣٢م(١٠).

أما منصب أمين الصندوق –وهو رابع مناصب هيئة الوفد– فقد كان يناط بصاحبه حفظ النقود المجموعة على ذمة مصروفات الوفد العمومية، أما لديه أو بالبنك الذي

بعيته الوفد، كما كان يشرف على كافة الأعمال الحسابية، وبالإضافة إلى ذلك عُد مسئولاً عن كل تصرف في أموال الوفد(١١).

وكانت الهيئة الوفدية –التي تأتي في منتصف السلم التنظيمي للوفد –تتكون من ثلاثة هيئات تتفرع عنها وهي "الهيئة الوفدية العامة، الهيئة الوفدية البرلمانية، الهيئة الوفدية البرلمانية الخاصة"، وتتكون الهيئة الوفدية العامة من الشيوخ والنواب الوفديين القائمين والسابقين، ومن رؤساء لجان الوفد العامة بالمحافظات أو المديريات(١٢) بينما كان الهيئة البرلمانية تتكون من الشيوخ والنواب الوفديين في البرلمان القائم، وأعضاء الوفد، وتختص بإبداء الرأي فيما يعرض عليها من الشئون البرلمانية الهامة(١٣)، وكانت اجتماعاتها وقراراتها تتعلق أساساً باعتماد وإقرار القرارات الصادرة من الهيئة الأعلى(١٤)، بينما كانت الهيئة الوفدية البرلمانية الخاصة تتكون من الأعضاء الوفديين في كل مجلس من المجلسين على حده ومهامها البحث في المسائل الخاصة بكل مجلس(١٥).

وكان رئيس الوفد يتولى رئاسة الهيئة الوفدية بهيئاتها الثلاث(١٦).

أما لجان الوفد فكانت بمثابة قاعدة السلم التنظيمي للوفد، وقد كان الغرض من إنشائها –في بادئ الأمر– أن تكون الأمة على اتصال تام بالوفد، ومجرى الأحوال العامة، وكان الوفد ينشر مبادئه العامة بين الجماهير عن طريق هذه اللجان التي كانت بدورها تنقسم إلى ثلاثة أقسام "لجان عامة في عواصم المحافظات، لجان مركزية في المراكز والأقسام، لجان فرعية في كل قرية وشياخة "بالإضافة إلى لجان الشباب والسيدات الوفديات(١٧).

هذا عن الإطار التنظيمي للوفد، أما عن نظام العضوية فيه، فعلى الرغم من أن الوفد كان بمثابة تجمع هائل بغير حصر لعضويته ولابطاقات خاصة بهذه العضوية، ولا حتى شروط لها(١٨)، إلا أن قانونه نص على "أن للوفد أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعياً في انتخابهم الفائدة التي تنجم عن اشتراكهم في العمل(١٩).

ولا شك في أن هذا النص كان ثغرة في بناء الوفد، ازداد اتساعها بمرور الأيام فأصبحت فجوة(٢٠) لأن رئيس الوفد يعين عضو الوفد المصري وهيئة الوفد تختار أعضاء الهيئة الوفدية، وأعضاء الهيئة الوفدية يتحكمون بالتالي في لجان الوفد، وقد أدى هذا الوضع إلى تسلل عناصر غريبة إلى الوفد ممن ليست لهم سابقة في الجهاد أو تضحية بارزة(٢١). بالإضافة إلى ذلك استحدث الوفد على عهد مصطفى النحاس–

قواعد جديدة للعضوية فضم أشخاصاً راعى في ضمهم أنهم أصحاب عصبيات أو ثراء أو نفوذ أو نشاط انتخابي دون أدنى اعتبار لماضي جهادهم(٢٢).

أما عن تطور الوفد فتجدر الإشارة إلى أن الوفد قد مرّ بمرحلتين أساسيتين، الأولى منذ نشأته في عام ١٩١٨، وحتى عام ١٩٢٤، وخلالها كان الوفد مجرد تجمع وطنى بهدف الحصول على الاستقلال، والثانية من عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٥٣ وخلالها تحول الوفد إلى حزب سياسي(٢٣).

دور مؤسسات الحزب فى تنفيذ سياسته:

أما عن دور مؤسسات الوفد -بمستوياتها الهرمية الثلاث- في إدارة الحزب وتنفيذ سياسته، فقد سارت هذه السياسة في اتجاهين متكاملين ؛ أولهما: الاتجاه الدستوري، أي السعي بالوسائل الدستورية لتنفيذ سياسة الحزب، وثانيهما: الاتجاه الشعبي، أي السعي نحو حشد الجماهير الشعبية من أجل تمكين الحزب من تنفيذ سياسته.

وعن الاتجاه الأول "الدستوري" فقد حمل عبء هذا الاتجاه الهيئة الوفدية بهيئاتها الثلاث "الوفدية العامة، الوفدية البرلمانية، الوفدية البرلمانية الخاصة".

ولقد كان قرار اختيار النحاس لرئاسة الوفد -في أعقاب وفاة سعد زغلول- هو أول وأبرز قرارات هيئة الوفد التي عقدت اجتماعاً لهذا الغرض في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٢٧، تقرر فيه بصفة مبدئية -بعد انقضاء فترة الحداد- اختيار النحاس رئيساً للوفد(٢٤).

وعقب ذلك عقد اجتماع آخر للهيئة البرلمانية للحزب في النادي السعدي حيث تم اختيار النحاس رسمياً لرئاسة الحزب خلفاً لسعد زغلول، كما اختير رئيساً للهيئات الوفدية الثلاث(٢٥).

وعلى عهد وزارة ثروت الثانية "٢٥ أبريل ١٩٢٧ -١٦ من مارس ١٩٢٨"(٢٦) رضخ النحاس لرغبة أعضاء هيئة الوفد -الذين وصفتهم الوثائق البريطانية بالمتطرفين -في عدم الموافقة على مشروع محادثات ثروت- تشمبرلين، ويبدو أن النحاس حاول جاهداً إقناعهم بالموافقة، حيث عقد لذلك الغرض اجتماعان في الثالث والعشرين والثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٢٧ دون جدوى(٢٧).

وخلال انقلاب محمد محمود"٢٥ يونية ١٩٢٨ -الثاني من أكتوبر ١٩٢٩"(٢٨) عندما قرر الوفد مواجهة الانقلاب دستورياً ضمن الجانب الأول من خطته في هذا المجال على المستوى المحلي"(٢٩)، نشطت الهيئة الوفدية، ثم جاء تحركها سريعاً في الثاني والعشرين من يوليو ١٩٢٨ بناء على دعوة النحاس لأعضائها، حيث عقد اجتماع في النادي السعدي في الرابع والعشرين من يوليو. وتم أثر ذلك إصدار قرار باجتماع الأعضاء بكامل هيئاتهم "الهيئة الوفدية العامة، الهيئة الوفدية البرلمانية ، الهيئة الوفدية البرلمانية الخاصة" في دار البرلمان في الثاني والعشرين من نفس الشهر "وهو اليوم التالي لانتهاء شهر التأجيل الذي قرره محمد محمود"(٣٠).

بيد أن الوزارة منعت عقد الاجتماع، ولذا قرر الأعضاء الاجتماع في دار الشريعي. كما قرروا عقد الاجتماع التالى فى دار جريدة البلاغ بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٢٨م(٣١).

وخلال الاجتماع المذكور -الذي عدته الهيئة أول اجتماع لدورة برلمانية جديدة -تم انتخاب ويصا واصف رئيساً للمجلس وعلي الشمسي وحسين هلال وكيلين كما أصدروا قراراً بعدم الثقة بالوزارة(٣٢).

كذلك عقدت الهيئة البرلمانية الوفدية اجتماعاً آخر في السابع من فبراير ١٩٢٩ – الذي صادف صدور حكم براءة النحاس من قضية سيف الدين -وحضره ٨٥ من نواب الوفد(٣٣).

كما بحثت هيئة الوفد كذلك -التي اجتمعت في مساء ١٦ مارس ١٩٢٩ -عقد مؤتمر من رجالها بالإضافة إلى أنصار الوفد في الأقاليم، على أن يتم عقد الاجتماع في دار عبد المجيد بك رضوان يوم الجمعة التالي، ولكي يفوتوا على الحكومة غايتها في منع الاجتماع قرروا أن يكتبوا رقاع الدعوة باعتبار أن الحفل مجرد حفل طرب لتكريم النحاس باشا وأصحابه، بيد أن الهدف من عقد الاجتماع كان عقد مؤتمر سياسي لتوقيع عريضة جامعة بالأدوار السياسية والحوادث الأخيرة، وما سيترتب على ذلك من الاضطرابات(٣٤).

وجاء انقلاب صدقي على الدستور "١٩ يونيو ١٩٣٠ – ٤ يناير ١٩٣٣م(٣٥)" لتعاود الهيئات الوفدية الثلاث نشاطها، فقد أصدرت الهيئة البرلمانية الوفدية قرارها بالاجتماع في البرلمان في ٢٣ يونية ١٩٣٠ "يوم تحطيم السلاسل"(٣٦) كما عقدت الهيئة اجتماعاً موسعاً، حضره أيضاً ممثلوا المجالس البلدية والقروية في ٢٦ يونية ١٩٣٠، وتم اتخاذ العديد من القرارات ضد صدقي(٣٧) بالإضافة إلى اعتزامها الاجتماع في دار البرلمان -في تاريخ ٢٠ يوليو ١٩٣٠ "آخر أيام شهر التأجيل الذي قرره صدقي"-، ولكن إجراءات صدقي حالت دون ذلك(٣٨) لتعقد الهيئة اجتماعها أثر ذلك في السادس والعشرين من يوليو في النادي السعدي، حيث أصدرت قرارها بعدم الثقة بالوزارة(٣٩)، بالإضافة لرفعها التماساً في ٢١ سبتمبر بتوقيع ١٣٤ نائباً لمطالبة الملك بالدعوة لاجتماع غير عادي للبرلمان لمناقشة خطط صدقي المستقبلية تجاه الدستور(٤٠)، كذلك عقدت الهيئة البرلمانية -بناء على دعوة النحاس لأعضائها "أعضاء البرلمان المنحل"- اجتماعاً حاشداً في النادي السعدي في ٦ نوفمبر ١٩٣٠ وتم اتخاذ قرار بمقاطعة الانتخابات(٤١).

وبالإضافة إلى ذلك حث النحاس أعضاء الهيئة على زيارة دوائرهم الانتخابية في الفترة ما بين ٢٠ ديسمبر ١٩٣٠ و٥ يناير ١٩٣١ لحث الجمهور على مقاطعة

الانتخابات المزمع إجراؤها[٤٢].

ولما كان قانون الوفد -الصادر في عام ١٩١٨- قد نص على أن القمة -أي رئيس الوفد- تتولى تعيين كوادر الوفد الأخرى - أي الهيئات المتفرعة عن الوفد- فكان معنى ذلك أن جميع هيئات الوفد أنما تنفذ سياسة النحاس، الذي كان أسلوب عمله في تلك المرحلة يعتمد على مواجهة الانقلاب دستورياً، أي من خلال المؤسسات الدستورية الوفدية.

وجاء ائتلاف الوفد والأحرار ضد صدقي، وما تبع ذلك من تشكيل لجنة اتصال بين الحزبين، تولت بالتالي تنسيق إجراءات مقاطعة الانتخابات[٤٣] لتضع حداً لنشاط هيئات الوفد في هذا المجال.

إلا أنه ومع قرب نهاية عام ١٩٣٤ -بعد أن انفرط عقد الائتلاف بين الحزبين "الوفد والأحرار"- عاد الانتعاش مرة أخرى إلى أوصال كوادر الوفد، أثر عقد المؤتمر الأول للحزب في ٩ و ١٠ يناير ١٩٣٥ والذي حضره زهاء خمسة وعشرين ألفاً من شتى نواحي القطر، وُعد من أعظم المؤتمرات الوطنية شأناً وضخامة[٤٤].

وخلال عهد وزارات الائتلاف -المرحلة الأولى "وزارات محمد محمود الثانية والثالثة والرابعة ووزارة علي ماهر الثانية ووزارة حسن صبري الأولى ووزارتي حسين سري الأولى والثانية في الفترة من ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢م-[٤٥]، لم نلمح نشاطاً بارزاً لهيئات الوفد -باستثناء المؤتمر الوفدي العام في الثاني من يوليو ١٩٣٨ ذلك المؤتمر الذي أعاد إلى الأذهان ذكريات المؤتمر الأول في مطلع عام ١٩٣٥م-[٤٦] بسبب انشقاق أحمد ماهر والنقراشي وخروجهما من الوفد، مما ساعد على إضعاف الوفد وأثّر بالسلب على قوته التنظيمية[٤٧].

وعلى عهد الحكم السعدي وأبان وزارتي أحمد ماهر الأولى والثانية ضمن وزارات الائتلاف المرحلة الثانية ١٩٤٤-١٩٤٦م[٤٨]، نشطت الهيئة الوفدية بزعامة النحاس، الذي استغل اتجاه الحكومة الرامي إلى إعلان مصر دولة محاربة في مهاجمة الوزارة[٤٩] بيد أن ظروف الوفد -هذه المرة- لم تتح له الفرصة- كما كان في السابق لمواصلة نضاله عبر القنوات الدستورية بسبب قيام أحمد ماهر بحل مجلس النواب الوفدي، "وهذا سبب مباشر من ناحية"[٥٠] بالإضافة لظروف الحزب الداخلية والمتمثلة في ضعف بنائه التنظيمي وفقدان التجانس بين صفوفه من ناحية ثانية[٥١] كما يضاف إلى ما سبق ما دُمغ به تاريخ الحزب وماضيه السياسي من خضوع للاحتلال وتوليه

السلطة بقوة السلاح في ٤ فبراير ١٩٤٢ من ناحية ثالثة، إضافة إلى ما آلت إليه سمعته في الداخل من تدهور من جراء إصدار الكتاب الأسود من ناحية رابعة(٥٢).

أما عن الاتجاه الثاني (الشعبي) فقد حمل عبء هذا الأمر لجان الوفد الشعبية المنتشرة في الأقاليم، والتي كانت بمثابة حلقة الاتصال بين قيادات الحزب العليا في العاصمة، والقاعدة الشعبية العريضة في شتى أنحاء مصر.

ولقد نشطت اللجان الوفدية بشكل واضح وملموس إبان انقلاب محمد محمود ١٩٢٨-١٩٢٩م، وذلك عندما قرر النحاس مقاومة الانقلاب شعبياً "ضمن الجانب الثاني من خطته في هذا المجال على المستوى المحلي"(٥٣)، حيث نشطت قيادات الوفد العليا في استحداث العديد من اللجان في شتى أنحاء القطر، والتي أعلنت -ومنذ بداية الانقلاب- عن ثقتها بالوفد ورئيسه، وعدم الثقة بالوزارة لأنها تألفت -على حد قول اللجان- "في ظروف مريبة بغية خدمة المآرب الإنجليزية بإيجاد جو يساعد على إمضاء المعاهدة المرفوضة والتذرع في ذلك بكل الوسائل المنافية للدستور"(٥٤).

كذلك لعبت اللجان الوفدية دوراً بارزاً خلال الزيارات التي قررها النحاس وقيادات الوفد -ضمن خطته لمواجهة الانقلاب(٥٥)- للأقاليم، وذلك على الرغم من أساليب البطش والتخويف والإرهاب التي كانت تستخدمها الإدارة في تلك الأقاليم، حيث كانت الجماهير تنجح دائماً- بفضل جهود تلك اللجان- في الوصول إلى المحطات التي كان يمر بها القطار الذي كان يقل النحاس خلال زياراته لتلك المناطق(٥٦).

ولم يقتصر دور لجان الوفد على ذلك بل أنه برز كذلك -بوضوح- خلال تلك الفترة، وذلك عندما قرر النحاس استخدام سلاح الالتماسات والعرائض "الجانب الثالث من خطته لمواجهة انقلاب محمد محمود على المستوى المحلي"(٥٧) حيث نشطت اللجان الوفدية -سواء المركزية أو المحلية - في إثارة الملتمسين الذين وفدوا بأعداد كبيرة على العاصمة حاملين العرائض التي تطعن في محمد محمود ووزارته وخاصة بعد صدور حكم تبرئة النحاس ورفاقه في قضية سيف الدين الشهيرة(٥٨).

وعلى عهد انقلاب صدقي ١٩٣٠-١٩٣٣م(٥٩)- برز دور لجان الوفد -خلال تلك الفترة التي تعد بحق من أخصب فترات نضال الوفد على الإطلاق- وذلك تنفيذاً للجانب الثاني من خطة الوفد لمقاومة الإنقلاب في مرحلتها الأولى(٦٠) في عدة أمور هي: أولاً- تنظيم زيارات النحاس وأقطاب الوفد للأقاليم، حيث نشطت اللجان المحلية في الإعداد لتلك الزيارات وعقد المؤتمرات السياسية وما تبع ذلك من اندلاع المظاهرات وما

صاحبها من الحوادث الدموية[٦١].

ثانياً: إظهار شعبية الوفد وإلهاب روح العداء للبريطانيين وكشف النقاب عن "الحياد المزعوم" الذي ادعته بريطانيا خلال ذلك العهد، حيث اتضحت هذه الأمور بجلاء، وذلك خلال الجولات التي قام بها المستر سمارت Smart والمستر جرافتي سميث Grafftey Smith– من السكرتارية الشرقية لدار المندوب السامي البريطاني في مصر– لبعض الأقاليم[٦٢].

ثالثاً: تنظيم مقاطعة جادة وفعّالة للسلع البريطانية– في أوائل مارس ١٩٣١ – وتشجيع الصناعات المحلية[٦٣] حيث كان غاندي يقوم بحركة مماثلة في الهند فنشطت لجان الوفد في الدعاية لتنفيذ المقاطعة في مصر كذلك[٦٤] كما أن حمد الباسل –وكيل الوفد آنذاك –استعاض عن ملابسه المصنوعة في بريطانيا بملابس جديدة مصنوعة في مصر بمناسبة المعرض الصناعي الذي أقيم في مصر في ذلك الوقت كما أنه دعا مواطنيه إلى الاقتداء به[٦٥] بل أنه نشأت في ذلك الوقت لجان خاصة لتنظيم وتنفيذ تلك المقاطعة[٦٦].

وقد أثار نجاح اللجان الوفدية في تنظيم المقاطعة حفيظة الإنجليز، الذين عدوا هذا الأمر –سواء نجحت الحركة أم لم تنجح في تنفيذ مقاطعة حقيقة وفعّالة للبضائع البريطانية– دليلاً قوياً على التفاف القوى الوطنية حول النحاس والوفد وتطوراً للشعور المعادي للبريطانيين في مصر[٦٧].

رابعاً: مقاطعة الانتخابات، حيث تم التمهيد لذلك بحركة استقالات العمد والمشايخ[٦٨] ثم مقاطعة الانتخابات نفسها، والتي أجمعت تقارير دار المندوب السامي البريطاني على أنها كانت ناجحة بدرجة كبيرة بفضل جهود لجان الوفد سواء في العاصمة أو الأقاليم[٦٩].

ولم يتأثر نشاط لجان الوفد في الأقاليم بالتغيير الوزاري الذي أسفر عن استقالة صدقي وتولى عبد الفتاح يحي رئاسة الوزارة خلفاً له في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣، وذلك استجابة من اللجان لتوجيهات قيادة الوفد التي عدت عهد عبد الفتاح يحي امتداداً طبيعياً لعهد صدقي، ففي تلك الفترة نشطت لجان الوفد بشكل خاص في مدن القناة – التي زارها النحاس ولفيف من قيادات الوفد –في الترتيب والإعداد للمؤتمرات السياسية التي تقرر عقدها هناك[٧٠].

وعلى عهد وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة ١٤ نوفمبر ١٩٣٤–٣٠ يناير ١٩٣٦[٧١].

كان للجان الوفد الدور الأكبر في انتفاضة نوفمبر وديسمبر ١٩٣٥ – التي اندلعت احتجاجاً على تصريح هور الشهير(٧٢)- واعتُقل من أفرادها العديد(٧٣) كما لقي عدد آخر مصرعهم(٧٤)، تلك الانتفاضة التي أدى اندلاعها إلى عودة العمل بدستور ١٩٢٣ بالإضافة إلى تشكيل الجبهة الوطنية(٧٥).

ولقد تطورت لجان الوفد – الخاصة بمقاطعة السلع البريطانية وتشجيع الصناعات المحلية – إلى لجان للشباب الوفديين، التي سرعان ما أصبحت جزءاً متمماً للهيكل التنظيمي للحزب، وأصبح هدفها نشر مبادئ الوفد وتعاليمه بين كل الطبقات الشعبية(٧٦) فقد أعلن الوفد في المؤتمر الوفدي الأول- الذي انعقد في ٩ و١٠ يناير ١٩٣٥- عن مجموعة من الإصلاحات التي أدخلها على نظامه الداخلي، ومنها تعميم لجانه الأصلية والفرعية والانتخابية، وتحديد اختصاص كل منها، وتنظيم ماليتها واجتماعاتها وتنظيم لجان الشباب والعمال، وتوسيع نطاقها والعهد إليها بتشجيع الصناعات الوطنية إضافة لأعمالها السياسية وإنشاء النوادي السعدية في كل المدن المختلفة(٧٧).

ومع اقتراب نهاية عام ١٩٣٥ حدث تطور جديد في لجان الشباب الوفديين، إذ وجَّه الوفد -في ذلك الوقت- بظهور النزعة العسكرية ممثلة في إنشاء القمصان الخضراء على يد مصر الفتاة، فحاول في بداية الأمر اللجوء لوزارة نسيم لمنعها، وتم إعداد قانون خاص لهذا الغرض إلا أنه لم يصدر، عند ذلك قام طلاب الوفد- في الجامعة المصرية- بإنشاء القمصان الزرقاء- كرد فعل إزاء القمصان الخضراء -التي أصبح زهير صبري رئيساً لها فيما بعد وكانت تحت إشراف اللجان الفرعية للوفد في القاهرة، كما كانت هناك جماعة أخرى منافسة لجماعة زهير صبري في القاهرة يرأسها محمد بلال، وكان أعضاء جماعته يفوقون جماعة زهير صبري عدداً، وكان النحاس -نفسه- هو رئيس هذه الفرق، وكانت عضويتهامتاحة أمام كل مصري تعدى الخامسة عشرة من عمره(٧٨). وقد تم تشكيل قيادة عليا للقمصان الزرقاء هي المجلس الأعلى الخاص بها -في ٩ يونية ١٩٣٦- والذي تكون من أربعة عشر عضواً من بينهم محمد بلال وزهير صبري(٧٩).

كما تم تقسيم تلك الفرق إلى ثلاث فئات هي مجموعة الفتيان وهي خاصة بالأعضاء التي تتراوح أعمارهم بين العشر سنوات والخامسة عشرة ومجموعة الأنصار وهي الخاصة بالأعضاء الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والعشرين، ثم مجموعة

المجاهدين الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والخامسة والثلاثين[٨٠].

وعلى أثر الحوادث التي تكرر وقوعها من شبان القمصان الزرقاء[٨١] رأى الوفد أن يشكل لجنة خاصة لوضع اللائحة الداخلية لهذا الجيش الكبير، وقد اختلفت الصحف حول ما إذا كانت اللجنة قد انتهت من وضع اللائحة أم لا، كما كانت بعض الصحف قد أشارت إلى أن النية متجهة نحو إلغاء الرتب من تنظيمات الجماعة[٨٢] ثم صدر - في مارس ١٩٣٨- قرار بحظر منظمات القمصان الملونة بوجه عام، كما تم حل منظمة القمصان الزرقاء كذلك[٨٣].

وكانت الفترة التي تلت توقيع معاهدة ١٩٣٦، قد شهدت العديد من التطورات الهامة التي أدت بدورها إلى ضعف بناء الوفد التنظيمي وتدهوره بالتالي، وفقدان التجانس بين صفوفه مما ترتب عليه انفضاض كثير من الجماهير من حوله بحثاً عن مجالات أخرى للعمل السياسي[٨٤] في الوقت الذي ظهرت فيه تيارات سياسية جديدة تمثلت في الجماعات الأيديولوجية مثل الأخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة بالإضافة إلى الحركة الشيوعية[٨٥] حيث وجدت الجماهير الوفدية -في تلك الجماعات- ضالتها المنشودة وذلك في الوقت الذي عجز فيه الوفد عن طرح برنامج اجتماعي تقدمي يواجه به العديد من المشكلات التي طفت على السطح في ذلك الوقت[٨٦].

أسلوب مصطفى النحاس في قيادة الحزب وإدارته:

يمكن القول أن أسلوب النحاس في قيادة الحزب قد مرّ بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى- ويمكن تسميتها بمرحلة "ديمقراطية القرار الوفدي" وهي التي بدأت بتولي النحاس رئاسة الوفد- خلفاً لسعد زغلول في سبتمبر ١٩٢٧- واستمرت إلى نهاية عقد العشرينيات تقريباً، وقد تولى النحاس خلالها رئاسة الوزارة مرة واحدة، وكان النحاس خلال تلك المرحلة يذعن -دائماً- لرأي الأغلبية من أعضاء الوفد عند اتخاذ القرارات الهامة ولربما يرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي:

أولاً: أن النحاس، كان لا يزال حديث عهد بالزعامة الوفدية الفضفاضة، فقد كان من الصعب عليه -بمفرده- أن يملأ ذلك الفراغ الهائل الناجم عن رحيل سعد زغلول[٨٧]، ولذا فقد كان حريصاً على الامتثال لرأي الأغلبية والتي كانت تمثل -ودون استثناء- شخصيات وفدية ذات ثقل سياسي كبير[٨٨].

ثانياً: أن النحاس كان قد بدأ لتوه سياسة التقارب مع القصر الملكي تحسباً لصدام وشيك ومرتقب مع البريطانيين[٨٩] وخاصة بعد خلافه معهم حول رأي الوفد في محادثات ثروت -تشمبرلين[٩٠] وكذلك في أزمة قانون الاجتماعات[٩١] ولاشك في أن النحاس قد أدرك أنه لم يكن في صالحه -في ذلك الوقت بالذات- أن يفقد دعم ومساندة أعضاء الوفد -بسلوكه سلوكاً دكتاتورياً يُنَفِّرهم منه- لأنه كان حريصاً على تأمين جبهته الداخلية في داخل الحزب.

ثالثاً: أن علاقات النحاس مع الإنجليز على الصعيد الرسمي- كانت لاتزال معلقة، لم تتحدد ملامحها بوضوح إذ كانت تستند على تصريح ٢٨ فبراير -ذلك التصريح الصادر من جانب واحد- الذي رفضه الوفد، ولم يعترف به قط بل عدّه نكبة وطنية كذلك، ولذا لم يكن في صالح النحاس، في هذه الحالة كذلك أن يفقد دعم ومساندة أعضاء الوفد.

أما عن أبرز ملامح تلك المرحلة (مرحلة ديمقراطية القرار) فقد كان إذعان النحاس لرأي الأغلبية الوفدية (من أعضاء هيئة الوفد) في رفض مقترحات محادثات ثروت-تشمبرلين، هو الاختبار الأول له بعدما حاول -دون جدوى وخلال اجتماعين للوفد في تاريخي ٢٣ و ٢٦ ديسمبر ١٩٢٧- أن يقنعهم بوجهة نظره والموافقة على المقترحات[٩٢].

وقد انعكس هذا الأمر بالسلب على جهد الجانب البريطاني -لإقناع النحاس بالموافقة على تلك المقترحات- فكان نصيبها الفشل بسبب إذعان النحاس لرأي أغلبية

الوفد[٩٣] وخلال المشاورات- بين الوفد والأحرار- والخاصة بتشكيل وزارة النحاس الأولى والائتلافية، والتي ألّفها في ١٦ مارس سنة ١٩٢٨م[٩٤] أذعن النحاس كذلك لشروط محمد محمود في تشكيل الوزارة[٩٥] لأنه وجد في الائتلاف فرصته الذهبية لتثبيت أقدامه في زعامة الوفد، أي أن الائتلاف لم يكن غاية ولكنه كان وسيلة لتثبيت أقدامه في زعامة الحزب[٩٦].

وعلى الرغم من أن النحاس كان -خلال تلك المرحلة "مرحلة ديمقراطية القرار"- يمتثل لرأي الأغلبية الوفدية إلا أن الخلافات -بين أعضاء الوفد- سرعان ما بدأت تطفو على السطح إبان وزارة محمد محمود الأولى، فقد انفردت الوثائق البريطانية -دون غيرها من المصادر الأخرى- بالحديث عما أسمته (انقسام في صفوف الوفد) ووصفته بأنه حاد بين النحاس ومكرم من جهة وبين العناصر الوفدية الأكثر اعتدالاً والملتفة حول - علي الشمسي- الذي كان قد عاد لتوه من أوربا مؤخراً- من جهة ثانية، وفحوى الخلاف أن علي الشمسي كان يرى "أن علاقات النحاس السيئة -في تلك الفترة- مع كل من القصر والإنجليز لا تخدم القضية الوطنية، ولا تساهم في عودة الدستور"[٩٧] وخلال تلك الفترة انسحب فتح الله بركات إلى بلدته[٩٨] كما أن أم المصريين "صفية زغلول" التي ساندت النحاس في أكثر من موقف[٩٩] بدأت تسأم منه ومن مكرم عبيد بسبب ازدياد طلبهما للمال، وأنها بدأت تفكر في عزل النحاس عن رئاسة الوفد وإحلال فتح الله بركات مكانه ولكن سمعة الأخير الشخصية حالت دون تنفيذ ذلك[١٠٠].

ولما كان حكم البراءة الصادر لصالح النحاس في قضية سيف الدين قد ساعد على تثبيت أقدام النحاس -أكثر- في زعامة الوفد، كما أسلفنا الذكر[١٠١] فإن هذا الحكم في الوقت ذاته كان بالتالي بمثابة مرحلة انتقالية لأسلوب النحاس في التعامل مع القرار الوفدي بين مرحلتين : مرحلة "ديمقراطية القرار" والمرحلة الثانية -التي نحن بصدد عرضها- وهي: "دكتاتورية القرار".

لقد أطلق له هذا الحكم العنان في التحول من الديمقراطية إلى الدكتاتورية بعدما غدا -وكما وصفته الوثائق البريطانية- "بطلاً قومياً يستحق التقديس"[١٠٢] وقد توقعت الوثائق البريطانية أثر ذلك أن أي انتصار للوفد في أية انتخابات قادمة من الممكن أن يحول النحاس من مجرد رئيس لحزب سياسي إلى رئيس للوزارة مما يعد انتصاراً للجناح المتطرف في حزبه أمثال أحمد ماهر والنقراشي ومكرم عبيد الذين سوف يعدون هذا الانتصار بمثابة انتصار شخصي لهم[١٠٣].

وعن تلك المرحلة -التي بدأت تقريباً مع مطلع الثلاثينيات واستمرت إلي ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تقريباً- فقد تولى النحاس خلالها رئاسة الوزارة خمس مرات، ومن الممكن تقسيم تلك المرحلة إلى فترتين مختلفتين: الأولى -وهي فترة "بداية التحول إلى الدكتاتورية" وقد استمرت حتى عقد معاهدة ١٩٣٦ ، والثانية -وهي فترة "الجنوح الكامل للدكتاتورية" وقد بدأت من عقد معاهدة ١٩٣٦ إلى منتصف عقد الأربعينيات تقريباً- أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وعن الفترة الأولى من تلك المرحلة (المرحلة الثانية أي مرحلة الدكتاتورية) يمكن إيجاز العوامل التي دفعت النحاس إلى ذلك التحول نحو الدكتاتورية فيما يلي:

أولاً: أن النحاس -وبعدما كان قد سلخ في الزعامة الوفدية زهاء العامين- قد نجح في تثبيت أقدامه في زعامة الحزب وذلك أثر خروجه بريئاً من قضية سيف الدين، وبعدما كان قد أبدى صلابة كبيرة سواء في خلافه مع الإنجليز(١٠٤) أو مع القصر الملكي(١٠٥).

ثانياً: كان سقوط اللورد لويد وتولية برسي لورين -مندوباً سامياً مكانه- مؤشراً إلى أن بريطانيا قد طوت صفحة العداء مع الوفد(١٠٦)، وذلك بتخليها عن مساندة الحكم الأوتقراطي، وكان هذا الأمر هو ما أدركه النحاس فتحول إلى الدكتاتورية.

ثالثاً: كان نجاح الوفد في أول انتخابات برلمانية سنة ١٩٣٠م -على عهد مصطفى النحاس- انعكاساً حقيقياً لشعبيته، كما كان أول اختبار حقيقي لشعبية النحاس على الصعيد الرسمي (الانتخابات البرلمانية).

رابعاً: ما بذلته لجان الوفد الشعبية خلال الفترة الأولى من انقلاب صدقي "أواخر عام ١٩٣١م وأوائل عام ١٩٣٢م" من جهود مثمرة في تنظيم مقاطعة فعالة للانتخابات البرلمانية(١٠٧)، مما عكس مدى ما تمتع به من نفوذ داخل كوادر الحزب من خلال القاعدة الجماهيرية له.

وقد انعكس تحول النحاس إلى الدكتاتورية خلال تلك الفترة أثناء التقارب بين الأحرار والوفد أبان انقلاب صدقى فى أواخر عام ١٩٣٠(١٠٨) فعلى الرغم من أنه - أى النحاس- لم يكن راغباً في هذا التقارب مع الأحرار- في بادئ الأمر - إلا أنه رضخ على مضض لرغبة المتطرفين في الحزب(١٠٩) ووافق على التقارب غير أن نزعته التسلطية سرعان ما دفعته إلى التحول نحو الدكتاتورية أثر ظهور فكرة الوزارة القومية(١١٠). لينتج عن هذا الأمر خلاف كبير في صفوف الوفد مما هدد وحدته، بيد

أن الصدع سرعان ما تم رأبه بفضل جهود واصف غالي وصفية زغلول[111]، على أن هوة الخلاف بين وجهتي النظر في جانب الوفد سرعان ما أعطت مؤشراً لظهورها مرة أخرى. في السادس من مارس سنة ١٩٣٢م، وذلك خلال اجتماع حزب الوفد حيث كان هناك اتجاه لمقاطعة بريطانيا وافق عليه الأغلبية، بينما الأقلية -أي المعتدلون- كانوا ضد الفكرة وأذعنوا على مضض[112].

ثم بدأ الانقسام يتضح أكثر في صفوف الوفد بعد ذلك، عندما استقال محمد نجيب الغرابلي من الحزب في أغسطس سنة ١٩٣٢م، بعد خلافه في الرأي مع مكرم عبيد حول الدفاع عن أحد المتهمين في قضية القنابل[113]. تلك القضية التي اتُهم فيها نجيب اسكندر (الوفدي) بإلقاء قنبلة، وانبرى للدفاع عنه كل من مكرم عبيد والغرابلي، ولكن مكرم انسحب من المرافعة وحكم عليه بدفع غرامة لإهانته للمحكمة، وبقى الغرابلي للدفاع عن المتهم، مما دفع مكرم لإهانته فقدم الغرابلي استقالته من الوفد[114] فما كان من النحاس إلا أن أقنعه بسحبها بناء على نصيحة المعتدلين فسحب الغرابلي الاستقالة في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢م[115]. إلا أن النحاس أخذ عليه بعد ذلك اتصاله بوزارة صدقي وتعاونه معها[116] فأصدر أمراً بفصله من عضوية الوفد والهيئة الوفدية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢م[117] وأدلى النحاس -بعد ذلك- ببيان إلى الأمة ذكر فيه الأسباب التي دعته -كرئيس للوفد- لطرد الغرابلي من الحزب[118] وعندما اعترض على ذلك -من أعضاء الوفد- كل من فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعي وعلوي الجزار وفخري عبد النور وعطا عفيفي وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل ونشروا بياناً بدا منه أنهم تضامنوا مع الغرابلي، وانقطعوا مؤقتاً عن حضور جلسات الوفد، أصدر النحاس في ٢٠ نوفمبر بياناً باعتبار مسلك الأعضاء السبعة خروجاً عن الوفد وانفصالاً عنه[119]، كما فصل كذلك علي الشمسي لنشره بياناً بتأييد موقف الأعضاء السبعة، فأذاع النحاس بياناً باعتباره منفصلاً كذلك، كما نشر بهي الدين بركات -باسم فتح الله بركات- بياناً أعلن فيه تضامنه مع الأعضاء السبعة، بالإضافة إلى استقالة جورج خياط لأسباب صحية[120].

وهكذا تخلص النحاس من عشرة من كبار رجال الوفد وزعمائه دفعة واحدة بعدما أصر على موقفه أثناء خلافه مع الغرابلي، وأعلن منفرداً بيان طرده تسانده مجموعة الأقلية[121] على أساس أن المسألة مسألة توكيل شعبي وليست مسألة أغلبية، متبعاً في ذلك نفس سلوك سعد زغلول سنة ١٩٢١[122]، ثم أصدر الوفد قراراً في ديسمبر سنة

١٩٢٣ بضم أعضاء جدد إليه[١٢٣].

وعلى عهد وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة (١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤م ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦)[١٢٤] نشب خلاف في صفوف الوفد بين النحاس ومكرم من جانب وبين من أسمتهم الوثائق البريطانية "الجناح اليساري" من جانب آخر، وذلك بسبب موقف عباس محمود العقاد المعارض لوزارة نسيم -لتأخرها في إعادة العمل بدستور ١٩٢٣م بالرغم من إلغاء العمل بدستور سنة ١٩٣٠م - والمخالف لموقف النحاس ومكرم عبيد المؤيد لها[١٢٥] حيث اعتاد العقاد -من خلال البلاغ- شن الهجوم المستمر على وزارة نسيم مما دفع النحاس -غير مرة- إلى محاولة طرده من الوفد، بيد أنه فشل بسبب معارضة كل من أحمد ماهر والنقراشي.

وقد انعكست خلافات الوفد -في تلك الفترة- على الاجتماع العام الذي انعقد في الثاني والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٥م ، حيث تخلف عن حضور الاجتماع عدد كبير من الوفديين على عكس ما كان متوقعاً ، وخلال الاجتماع جدد النحاس تأييده ومساندته لوزارة نسيم، كما انتقد الحملات الصحفية التي قادها العقاد لمهاجمة الوزارة والتي وصلت إلي حد اتهام نسيم بالعمالة للإنجليز[١٢٧].

وخلال الخطبة السياسية التي ألقاها النحاس عند قبر سعد زغلول -في ذكرى وفاته في الثالث والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٥م- أكد النحاس كذلك اقتناعه بأن حكومة نسيم تبذل ما في وسعها بهدف استعادة الدستور، كما جدد هجومه على العقاد ومؤيديه[١٢٨].

وخلال حفل الشاي الذي أقيم تكريماً للنحاس في الأسكندرية من قبل نقابة المحامين، أدلى النحاس ومكرم بحديثين مطولين صرحاً خلالهما باستمرار مساندة وزارة نسيم وتأييدها[١٢٩].

وعلى كل حال فقد أدت تلك الأزمة التي تمسك خلالها العقاد برأيه في مهاجمة وزارة نسيم، وفي مهاجمة الوفد كذلك، متهماً إياه بالتفريط في دستور ١٩٢٣م ، إلى خروج العقاد عن الوفد، حيث كان هذا الأمر بداية لمحنة أخرى حقيقية تعرض لها الوفد في تلك الفترة[١٣٠].

أما الفترة الثانية من المرحلة الثانية (مرحلة الدكتاتورية) وهي فترة الجنوح الكامل للدكتاتورية، فهي التي بدأت -وكما سبق أن ذكرنا- مع عقد معاهدة ١٩٣٦م واستمرت إلى منتصف عقد الأربعينيات تقريباً أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م،

وترجع أسباب ذلك الجنوح الكامل للدكتاتورية في تعامل النحاس مع القرار الوفدي - إلى عدة عوامل هي:

أولاً: اعتقاد النحاس ربما بغير حق أنه بعقده لمعاهدة ١٩٣٦م مع الإنجليز - معاهدة التحالف والصداقة- قد أمّن ظهره تماماً من جانب الإنجليز بعد أن أصبح حليفاً استراتيجياً لهم.

ثانياً: انتهازه فرصة اختفاء الملك فؤاد عن المسرح السياسي في مصر(١٣١) في فرض سيطرته وهيمنته على القصر واحتوائه من الداخل، سواء في عهد مجلس الوصاية أو عهد الملك فاروق.

ثالثاً: ما حققه الوفد -في ظل زعامته- من انتصارات متلاحقة بدءاً بسقوط نظام صدقي وما نتج عنه من تثبيت أقدامه أكثر في زعامة الوفد، وانتهاء بعودة دستور سنة ١٩٢٣م، حيث اعتقد أنه لم يعد هناك في مصر كلها من ينازعه في الشعبية.

وقد انعكس جنوح النحاس الكامل إلى الدكتاتورية في تلك الفترة، علي اتجاه الوفد تحت زعامته إلى معاداة القصر وتصعيد خلافه معه من ناحية(١٣٢) وكذلك على وحدة الوفد وتماسكه من ناحية ثانية، حيث شهدت تلك الفترة أخطر انشقاق مرٌ بالوفد على الإطلاق في عام ١٩٣٧م، في الوقت الذي كان الوفد فيه مرشحاً لأن يلعب دوراً كبيراً على الساحة السياسية نتيجة لموت الملك فؤاد وانسحاب الإنجليز -ولو بقدر- عن مسرح صراعات السياسة الداخلية بإبرام معاهدة ١٩٣٦م وضعف أحزاب الأقلية وتفككها(١٣٣) بيد أن جنوح النحاس الكامل إلى الدكتاتورية من ناحية واعتماده اعتماداً كاملاً على مشورة مكرم عبيد من ناحية ثانية، دفعاه إلى التخلص من أربعة أعضاء كانوا في وزارته الثالثة، بدعوى أنه لا يمكن العمل معهم لأن ذلك يعني تعطيل المصالح الحقيقية للبلاد كما يرى(١٣٤).

وتتلخص ظروف وملابسات هذا الانشقاق في أن النحاس بوصفه رئيساً للوزارة قرر استبعاد كل من النقراشي ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمي، من الوزارة التي شكلها في أعقاب تولي فاروق سلطاته الدستورية(١٣٥) مما أحدث دوياً كبيراً داخل صفوف الوفد وخارجه نظراً للدور الكبير للنقراشي، الذي كان أحد دعائم الوفد الأربعة -النحاس ومكرم والنقراشي وأحمد ماهر - وكان الأقرب إلى النحاس، كما أدى الدور الأكبر في تنظيم الحزب(١٣٦).

ولقد كان الخلاف مع النقراشي مؤشراً لحدوث خلاف مماثل مع أحمد ماهر، الذي

كان يُعدُّ هو الإخر من قادة الوفد التاريخيين، فقد كان مسئولاً عن العمل السري أثناء ثورة ١٩١٩م ، أصبح عضواً بالوفد في عام ١٩٢٤م(١٣٧) ولقد كان هو ،النقراشي سبب العديد من الأزمات بين بريطانيا والنحاس في أعقاب تولي الأخير رئاسة الوفد خلفاً لسعد زغلول(١٣٨) بيد أن النحاس -الذي توقع أن يلحق أحمد ماهر بالنقراشي وشعر بخطورة هذا الأمر -استمر في خطته مفضلاً التضحية بأحمد ماهر على التراجع عن قراراته السابقة(١٣٩).

وأثر ذلك نشر محمود غالب بياناً شرح فيه أسباب إبعاده عن الوزارة، أشار فيه إلي اتهامات تمس نزاهة الحكم والفساد السياسي وحدد بالذات مشروع كهربة خزان أسوان(١٤٠) وزاد من الاتهام والبلبلة التي أثارها البيان عدم قيام أي من النقراشي وأحمد ماهر بنفي ما ورد فيه(١٤١).

وخلال تلك الأزمة لم تخرج الجماهير الوفدية -كعادتها- ضد الوفديين المخالفين لرأي النحاس ، كما كانت تفعل في المرات السابقة، وذلك بسبب الثقل السياسي لكل من أحمد ماهر والنقراشي، وصعوبة اقناع الجماهير بعدم إخلاصهما للوفد ولتقاليده الوطنية(١٤٢).

وقد حاول النحاس -اثر تشكيل وزارته الرابعة، وبعد استبعاد الأربعة المذكورين- استرضاء النقراشي بتعيينه عضواً بمجلس إدارة شركة قناة السويس، بيد أن الأخير رفض ذلك العرض(١٤٣) مبرراً ذلك برغبته في العمل بحرية ضد الحكومة(١٤٤)، ثم اتبع النقراشي ذلك بإصادر بيان في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧م شرح فيه سلامة موقفه من المعارضة في تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان بدون طرحه في مناقصة عالمية، ودعا الحكومة إلى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم(١٤٥)، فما كان من النحاس إلا أن قرر في ١٣ سبتمبر اعتبار النقراشي منفصلاً عن الوفد، بينما لم يوافق أحمد ماهر -الذي عد النقراشي عضواً في الوفد- على ذلك(١٤٦).

حدث ذلك في الوقت الذي تأزمت فيه -بدرجة كبيرة للغاية- علاقات النحاس مع الملك فاروق(١٤٧) لدرجة أن الأخير بات مقتنعاً بضرورة عزل النحاس وطرده من الوزارة وتعيين أحمد ماهر مكانه رئيساً لها- ضمن خطته لاحتواء الوفد والسيطرة عليه من الداخل(١٤٨) في الوقت الذي كان النحاس يفكر كذلك في عزل فاروق وإحلال الأمير محمد عبد المنعم بدلاً منه على عرش مصر(١٤٩) فيما كان الإنجليز يحاولون جاهدين تقريب وجهتي نظر الخصمين -النحاس وفاروق- بطرح حل وسط مفاده

إقناع النحاس بتوسيع نطاق حكومته يضم أحمد ماهر لها(١٥٠).

وعن تطور العلاقة -داخل حزب الوفد- في أعقاب طرد النقراشي من الحزب، فقد رفض أحمد ماهر محاولات الإنجليز لإدخاله في وزارة النحاس لأنه كان يطمع في أن يرث النحاس، ليس فقط في رئاسة الوزارة بل أيضاً في زعامة الحزب(١٥١). ولتحقيق ذلك الهدف أكد أحمد ماهر لمكرم عبيد -عندما علم باتجاه نية النحاس لعدم ترشيحه رئيساً لمجلس النواب عند افتتاح الدورة البرلمانية العادية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧م -إخلاصه للنحاس وتفضيله إياه على النقراشي وكلفه بأن يبلغ النحاس ذلك(١٥٢) فما كان من النحاس- الذي كان حريصاً علي وحدة صف الوفد وعدم إتاحة الفرصة للقصر لاستغلال أحمد ماهر- إلا أن قام بترشيحه لرئاسة مجلس النواب، فنال أحمد ماهر أصوات نواب الوفد، كما نال كذلك أصوات نواب المعارضة أيضاً(١٥٣)، الأمر الذي جعله يشعر بقوة مركزه فقوى أمله في انتزاع زعامة الوفد من النحاس، فما كان من الأخير إلا أن دعا الهيئة الوفدية البرلمانية للاجتماع في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧م للفصل في النزاع بينه وبين أحمد ماهر(١٥٤). وفي الاجتماع المذكور اتخذ النواب -أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية عدة قرارات مفادها "إعلان الثقة الكاملة بالنحاس ووزارته الدستورية، وإعلان تأييدهم له كل التأييد في موقفه الدستوري، واعتبار كل وفدي يخرج عن الهيئة الوفدية – بقبول تشكيل أية وزارة أو الاشتراك في أو تأييد أية وزارة أخرى غير وزارة النحاس الحالية- مفصولاً من الوفد ومن الهيئة البرلمانية كذلك وخارجاً على وحدة الأمة وعاملاً على تقويض دستورها"(١٥٥).

وقد وافقت الهيئة البرلمانية الوفدية -بأغلبية كبيرة "٢٨" نائباً ضد ثلاثة أصوات هم أحمد ماهر وحامد محمود وإبراهيم عبد الهادي"- على هذه القرارات(١٥٦).

وإثر ذلك تم فصل أحمد ماهر من الوفد في ٣ يناير سنة ١٩٣٨م مما أثر على كيان الحزب تأثيراً كبيراً وأدى إلى إنقسام العديد من لجانه وكون النقراشي وماهر بعد خروجهما الهيئة السعدية التي عرف أنصارها باسم السعديين(١٥٧).

وهكذا فقد الوفد -بخروج النقراشي وأحمد ماهر- اثنين من أكبر أقطابه، بسبب جنوح النحاس إلى الدكتاتورية، وذلك خلافاً لما ذهب إليه البعض من أن انتصار النحاس في الهيئة الوفدية كان انتصاراً لقضية الديمقراطية التي كان يمثلها النحاس على قضية الأوتقراطية التي كان يمثلها أحمد ماهر(١٥٨).

وإذا كانت مرحلة الدكتاتورية النحاسية قد شهدت -وكما سبق أن أسلفنا بالذكر-

انشقاقين أصابا الوفد خلال الثلاثينيات وهما انشقاق السبعة ونصف في فترة التحول للدكتاتورية(١٥٩)، وانشقاق النقراشي وأحمد ماهر فى فترة الجنوح الكامل لها(١٦٠)، فإن ظروف الحزب شاءت أن تشهد الأربعينيات انشقاقاً آخر ألا وهو انشقاق مكرم عبيد وخروجه عن الوفد(١٦١).

وبعد انشقاق مكرم عبيد وخروجه عن الوفد وتأليفه بالتالي لحزب الكتلة الوفدية نتاجاً لاستمرار السياسة التي انتهجها النحاس في التعامل مع القرار الوفدي والتي كان إطارها العام الدكتاتورية والجنوح الكامل لها.

بيد أن الانشقاق الأخير -انشقاق مكرم عبيد- يختلف عما سبقه من الانشقاقات في عدة أمور هي:-

أولاً: أن هذا الانشقاق حدث في أعقاب حادث ٤ فبراير مباشرة وقبل مرور أكثر من شهر عليه، أي أن حدوثه بعد الحادث الشهير مباشرة كان مشجعاً -أكثر- لخصوم النحاس (القصر والأحزاب المعارضة) على استثمار ذلك الانشقاق في تحقيق مآربهم للإساءة إلى النحاس.

ثانياً- أن هذا الانشقاق لم يكن يحمل في طياته بذور الانشقاق السياسي -كسابقيه فحسب- بل أنه هدد أيضاً الوحدة الوطنية للوفد، تلك الوحدة التي طالما تغنى بها سعد زغلول وعدّها من أكثر الأمور قدسية في الحياة السياسية المصرية، وحدث الصدام بينه وبين القصر غير مرة بسببها(١٦٢).

ثالثاً: أن هذا الانشقاق قد انتهى بخروج مكرم عبيد - ابن سعد البكر والمجاهد الكبير، ومهندس قرارات الوفد والمهيمن على شئونه الداخلية بعد طرد النقراشي وأحمد ماهر -مما ألحق ضرراً كبيراً بالبنية الأساسية للحزب في تلك الفترة، وهذا ما أشارت إليه الوثائق البريطانية(١٦٣).

رابعاً: أن هذا الانشقاق، وإن كان يسير في خط متوازي مع انشقاق أحمد ماهر والنقراشي- أي أنهما كانا يكملان بعضهما البعض، حيث كان هدفهما واحداً ألا وهو تلويث سمعة النحاس الشخصية والإساءة له، إلا أنهما اختلفا في الأسلوب، فقد كان انشقاق أحمد ماهر والنقراشي يسعى إلى تلويث سمعة النحاس في الجانب الوطني(١٦٤)، بينما سلك مكرم عبيد مسلكاً إخر ألا وهو جانب النزاهة.

خامساً: أن هذا الانشقاق قد حدث في فترة تردت فيها سمعة الوفد -في ظل قيادة النحاس- إلى الحضيض، مما سهل بصورة لم يسبق لها مثيل في الانشقاقات

السابقة- في الإساءة للحزب الكبير مما نتج عنه بالتالي انصراف عدد غير قليل من أنصاره، وانخراطهم في التيارات السياسية التي ظهرت على الساحة السياسية المصرية في تلك الفترة.

سادساً: أن هذا الانشقاق -الذي تمخض عنه خروج مكرم عبيد عن الوفد- قد نتج عنه تخلص النحاس من آخر جيل من الوفديين القدامى والذين حملوا المسئولية معه، مما أتاح الفرصة أمام الجيل الثاني لتحمل المسئولية، وأدى بالتالي إلى بروز شخصيات وفدية جديدة وعلى رأسها فؤاد سراج الدين الذي تحمل عبء المسئولية في القرار الوفدي منذ تلك الفترة حتى قرار حل الأحزاب السياسية في مصر مع مطلع عام ١٩٥٣(١٦٦)، مما انعكس أثره على تأرجح القرار الوفدي بين جناحي اليمين الرجعي الذي كان يمثله فؤاد سراج الدين واليسار التقدمي الذي بدأ يتغلغل في قواعد الحزب -كما سنرى- خلال المرحلة الثالثة من مراحل تعامل النحاس مع القرار الوفدي.

أما عن ظروف وملابسات ذلك الانشقاق الذي سبق أن تناولناه في موضع آخر من هذا البحث(١٦٧)، فلقد كان هذا الانشقاق -كما سبق وأسلفنا القول- نتاجاً لاستمرار النحاس في نهجه الدكتاتوري مما أسفر عن خروج سبعة عشر عضواً من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية الذين كونوا بالتالي حزباً سياسياً مناوئاً جديداً هو حزب الكتلة الوفدية(١٦٨) على الرغم مما ذهب إليه فؤاد سراج الدين من أن هذا الانشقاق ناتج عن سياسة الموازنة التي اتبعها النحاس في وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م لعدم تكرار ما حدث من انشقاق النقراشي وأحمد ماهر، وهذا ما أغضب مكرم عبيد(١٦٩).

أما عن المرحلة الثالثة من مراحل أسلوب النحاس في قيادة الحزب فمن الممكن تسميتها "بمرحلة القرار الوفدي بين جناحي الوفد من يمين ويسار" فقد بدأت هذه المرحلة مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت إلى مطلع الخمسينيات، وخلالها تولى النحاس رئاسة الوزارة مرة واحدة، ويمكن إيجاز أسباب تأرجح القرار الوفدي بين جناحي اليمين واليسار فيما يلي:

أولاً: أن الوهن كان قد أصاب الحزب أثر الضعف الذي استشرى في كيانه بسبب ما تعرض له الوفد - في تلك الفترة وما سبقها- من سلسلة الانشقاقات الخطيرة والتي انعكست آثارها بالسلب على بنائه التنظيمي(١٧٠) هذا من ناحية، وما آلت إليه سمعته في الداخل من سوء بسبب حادث الرابع من فبراير(١٧١) والكتاب الأسود من

ناحية ثانية، ولا شك في أن النحاس قد أدرك هذا الأمر.

ثانياً: أن الإنجليز كانوا قد استنفدوا الغرض من وجود الوفد في السلطة، بعد أن كان قد أدى دوره كاملاً في خدمة مصالح الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد أن أوشكت الحرب على الانتهاء لصالح الحلفاء، ومن ثم لم يكن هناك من سبب يدعوهم لساندته ولاسيما بعد الضعف الذي استشري في كيان الحزب في ظل قيادة مصطفى النحاس بحيث أصبحت مساندته بمثابة رهان على جواد خاسر.

ثالثاً: أن نسيج الحزب -في الداخل- كان قد تغير بتسلل عناصر جديدة إلى قيادته -تنتمي إلى طبقة كبار الملاك- تناقضت مصالحها مع من احتفظ بمبادئ الوفد القديمة.

ولقد كان من الطبيعي -في ظل تلك الظروف- وبعدما ظهر على مسرح الأحداث السياسية في مصر من تيارات سياسية مختلفة سواء تنتمي إلى اليمين أو اليسار(١٧٢) أن ينعكس ذلك بطبيعة الحال على الحزب نفسه، حيث تأثرت التيارات التقدمية -داخل الحزب- بالاتجاهات الاشتراكية التي عبرت عن وجودها "بالطليعة الوفدية"، إضافة إلى اليمين الرجعي المسيطر علي قيادة الحزب(١٧٣)، وقد انعكس تواجد التيار التقدمي الجديد على قرار الوفد في يوليو سنة ١٩٤٥م، فبادر النحاس بإرسال مذكرة الوفد الشهيرة إلى الحكومة البريطانية(١٧٤)، وقد ذكر اللورد كيلرن -في تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية- أن أمين عثمان -الذي سلمه المذكرة المشهورة- قد ذكر له "أن النحاس قد ازداد جموحاً من جراء الموقف الداخلي في حزب الوفد"، كما أنه هدد بالاتجاه لليسار وأنه -أي النحاس- اقترح أن يسمح له السفير بمقابلته شخصياً لكي يسلمه رسالة بهذا المعنى ، بيد أن السفير رفض مقابلة النحاس معللاً ذلك بأنها ستكون غلطة كبيرة لو قابله في هذه الظروف(١٧٥).

وكانت قيادة الطلبة الوفديين - التي اشتهرت كتقليد ارتبط بتقاليد الوفد في الدفاع عن الدستور والحرية والاستقلال منذ نشأته- قد انتقلت إلي الطالب مصطفى موسى(١٧٦) حيث بدأت هذه القيادة تعبر عن تواجدها على الساحة من منظور عملي للسياسة، منذ إقالة وزارة النحاس في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤م(١٧٧) ثم ازداد نشاطها - في أعقاب رفع الرقابة على الصحف(١٧٨) في عقد الاجتماعات في جامعتي فؤاد وفاروق لمناقشة قضايا العمل الوطني(١٧٩) وقد تم إرسال رسالة- وصفت بأنها شديدة اللهجة إلي السفارة البريطانية، وقد توقعت السفارة آنذاك تعرض حكومة النقراشي

إلى ضغوط متزايدة من الجناح اليساري في الوفد(١٨٠) الذي تمثل في "الطليعة الوفدية" التي استمدت أفكارها التقدمية من بعض الأحزاب الأوربية الغربية مثل حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الفرنسي، ومن الحركة الشيوعية التي أخذت عنها الطليعة الوفدية الفكرة القائلة بأن هناك تحالفاً بين الاستعمار والطبقة الحاكمة ذات النفوذ والسيطرة السياسية والاقتصادية على مقدرات الجماهير الكادحة، وانطبقت هذه الفكرة أيضاً على قيادة حزب الوفد نفسه -ذات الاتجاه اليميني- وبدت المواجهة حتمية وأصبح الصدام متوقعاً بين الاتجاهين وخاصة عندما استطاع الجناح اليساري داخل الحزب- الحصول على بعض الصحف والسيطرة عليها- كصوت الأمة ورابطة الشباب والبعث- تمكن من خلالها من نشر أفكاره التقدمية بين الجماهير(١٨١) ومهاجمة قيادة الحزب المتمثلة في مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين بسبب دفاعهما عن مصالح الإقطاعيين البرجوازية الاحتكارية الكبيرة المرتبطة بالاحتكارات الأجنبية(١٨٢).

ويبدو أن التناقض بين جناحي الوفد -اليميني الرجعي واليساري التقدمي- كاد أن يحدث صدعاً في صفوف الحزب، في شهر أبريل سنة ١٩٤٧م، ذلك بسبب الخلاف بين فؤاد سراج الدين وصبري أبو علم(١٨٣)، فقد انفردت الوثائق البريطانية -دون غيرها من المصادر الأخرى- بالحديث عما أسمته "انقسام" في صفوف الوفد، وصفته بأنه "محدود" بين النحاس وصبري أبو علم من جانب فؤاد سراج الدين من جانب آخر، كما ذكرت أن الأخير ربما ينشق عن الوفد ويؤلف حزباً جديداً(١٨٤)، بيد أن وفاة صبري أبو علم، الذي كان بمثابة خليفة للنحاس في زعامة الحزب- وضعت حداً لذلك الصدع، فقد حسمت تلك الوفاة الصراع بينه وبين سراج الدين لصالح الأخير، وأفسحت المجال أمامه ليكون ذا تأثير كبير في قرار الوفد في تلك الفترة، فقد كان أقرب الوفديين إلى منصب السكرتير العام للحزب(١٨٥) حيث تولى هذا المنصب في أواخر عام ١٩٤٨ م بعد تنحية عبد السلام فهمي جمعة(١٨٦).

وبتولي فؤاد سراج الدين منصب السكرتير العام للوفد بدأ عهد جديد في سياسة الحزب تجاه القصر أساسها مصالحته، والسعي إلى إثبات أن الوفد لا يقل ولاءاً له عما عداه من الأحزاب الأخرى(١٨٧)، وذلك بعدما كان دور الوفد قد اقتصر في تلك الفترة – منذ عهد وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م – على الالتزام بالدفاع في مواجهة هجوم القصر الشرس عليه(١٨٨).

ومنذ تلك الفترة أصبح فؤاد سراج الدين الشخصية الأكثر التصاقاً بالنحاس، حتى

أنه بات من الصعب على أي فرد مقابلة النحاس بمعزل عنه(١٨٩) وأصبح -بعد غياب المستشارين المحنكين سياسياً أمثال النقراشي وأحمد ماهر ومكرم عبيد- هو المهيمن الفعلي على القرار الوفدي وصاحب اليد الطولى فيه، كما أنه رفع شعار الولاء الكامل للقصر بعد أن غدا زعيماً لجناح الوفديين المعتدلين الرجعي(١٩٠).

كما أنه عمد من آن لآخر إلى تنفيذ ما أسماه "تطهير الحزب" وإبعاد العناصر اليسارية عن المراكز القيادية فيه، فقد أقصى عدداً من الوفديين اليساريين عن الحزب متهماً إياهم بالشيوعية، وفي أواخر عام ١٩٤٨م أحبط المؤتمر الذي كان يعد له شباب الوفد اليساري لمناقشة الأوضاع داخل الحزب ، وبعد أن أصبح مالكاً لبعض صحف الحزب، غير بشدة من اللهجة العامة لصحافة الوفد وأكسبها طابعاً أكثر رجعية، وأخضع صحافة الحزب كلها لإشرافه ورقابته بعد أن طرد محمد مندور(١٩١) وأبو الخير نجيب وغيرهم من الصحفيين التقدميين، وغير بشكل واضح -منذ عام ١٩٤٨م- الخط السياسي للحزب ليصبح يمينياً خالصاً، ومع ذلك لم يتورع عن إلقاء الخطب السياسية المعادية للإمبريالية من آن لآخر لخداع الرأى العام المصرى(١٩٢).

وقد نتج عن هذا الاتجاه الجديد -في سياسة الحزب- ازدياد التقارب مع القصر الملكي، وإجراء محادثات ودية مع حيدر باشا -ممثل الملك- بشأن الدخول في مجلس الوزراء إبان المشاورات الخاصة بوزارة إبراهيم عبد الهادي الأولى سنة ١٩٤٩م ، وهكذا تخلى الوفد -تحت ستار ما أسماه "بالواجب الوطني"- عن الرفض الذي كان يتمسك به طيلة حياته السياسية، وقبل الدخول في وزارة ائتلافية - في ظل وجود رئيس وزراء غير وفدي-(١٩٣) كما تنازل أيضاً عن مطلبه القديم والدائم بضرورة الحل الفوري للبرلمان(١٩٤).

وهكذا تغيرت علاقة الوفد -في ظل وجود فؤاد سراج الدين في منصب السكرتير العام للحزب- بالقصر فبالغ في مداهنة الملك وتملقه والتقرب منه، وكان على استعداد كامل -يدفعه في ذلك ذكاؤه وطموحه غير المحدود- لعمل أي شيء في سبيل عودة الوفد إلى السلطة(١٩٥).

وقد نتج عن ذلك النهج الوفدي الجديد، ازدياد جنوح قيادة الوفد أكثر وأكثر إلى اليمين، حتى إنها أصبحت في عام ١٩٥٠م في قبضة كبار الماليين والاحتكاريين، في الوقت الذي بدأت فيه شعبية النحاس -الذي كان قد ناهز السبعين من عمره- في الهبوط بعد أن خضع الجهاز الحزبي بالفعل لسلطة فؤاد سراج الدين(١٩٦) الذي تقرب

بطبيعة الحال لغلاة الرأسماليين المصريين أمثال أحمد عبود باشا- صاحب مصانع السكر الشهيرة وأحد أثرى أثرياء المصريين آنذاك- الذي كان يقدم الدعم المالي الهائل الوفد(١٩٧).

وقد انعكس نفوذ سراج الدين الهائل -في تلك الفترة- على تشكيل وزارة النحاس الأخيرة في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠م حيث كان له اليد الطولى في تشكيلها(١٩٨) وظهرت -بطبيعة الحال- غلبة الجناح اليميني المعتدل في وفديته على الرغم من وجود بعض عناصر من شباب الوفد القديمة -أمثال سليمان غنام وإبراهيم فرج ومحمد صلاح الدين - كانت لا تزال محتفظة بتقاليد الوفد العريقة ودعوته إلي العمل من أجل الاستقلال والدستور(١٩٩).

ومنذ الوهلة الأولى لعهد تلك الوزارة، حرص النحاس على مسابقة الزمن -بعد أن كان قد خضع تماماً لنفوذ الجناح اليميني الرجعي بزعامة سراج الدين- في إثبات ولائه الكامل للملك(٢٠٠) فتمادى في تقديم التنازلات للقصر الملكي والتي بلغت درجة الإذعان الكامل له والاستسلام لكافة طلباته(٢٠١) في الوقت الذي استأثر فيه القصر بالسلطة بعدما أدرك أن الوفد لم يعد ذلك الحزب الجماهيري الذي يخشى بأسه(٢٠٢) فعمد إلي استثمار ذلك النهج الوفدي الجديد في تحقيق كافة مآربه الإدارية والمالية والدستورية(٢٠٣).

واستمراراً لذلك النهج الجديد جاءت تنازلات الوزارة -في كافة الأصعدة- التي كان للجانب المالي النصيب الأوفر فيها(٢٠٤) وكانت بطبيعة الحال تساير هوى الجناح اليميني.

ولم يقف تغلغل الجناح اليميني وهيمنته على القرار الوفدي عند هذا الحد، بل تعداه إلى ما هو أخطر من ذلك حيث تم -لصالح هذا الجناح- إصدار المراسيم الرجعية المخالفة للدستور والمعروفة بمراسيم ١٧ من يونية سنة ١٩٥٠م(٢٠٥).

وكانت الوزارة -استمراراً منها في الجنوح نحو اليمين من ناحية، ولكي تجعل من القرارات الرجعية أمراً واقعاً غير قابل للمناقشة من ناحية ثانية -قد استحدثت ما أسمته "التوجيهات الملكية"(٢٠٦) التي كانت أخطر ما استحدثته في ظل سيطرة الجناح اليميني على قراراتها الهامة، حيث عمدت -خلال تلك الفترة- إلى إصدار سلسلة من التشريعات الرجعية، التي نالت كافة الأفكار والاتجاهات التقدمية، وكان الهدف منها تقييد الحريات(٢٠٧) بيد أنها -وبسبب ضغط عناصر الجناح اليساري فيها -أمثال

محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج- لم تستطع أن تتقدم بها إلى البرلمان(٢٠٨).

وهكذا أثبت الوفد عملياً أنه أصبح ولأول مرة في تاريخه -في ظل سيطرة الجناح اليميني على قراره- حزباً ملكياً من الطراز الأول بل لعله -في هذا المجال- قد فاق من عرفوا في تاريخ مصر الحديث بأحزاب السراي.

وهكذا ومما تقدم يتضح لنا أن القرار الوفدي -في ظل رئاسة مصطفى النحاس للحزب- قد مر بثلاثة مراحل رئيسة هي:-

المرحلة الأولى: وهي التي بدأت بتولي النحاس رئاسة الوفد -خلفاً لسعد زغلول في عام ١٩٢٧م، واستمرت إلى نهاية العشرينيات تقريباً، وهي مرحلة ديمقراطية القرار، وخلالها -وكما رأينا- كان النحاس ولأسباب أسلفنا ذكرها يمتثل تماماً لرأي الأغلبية من أعضاء الوفد وقد نتج عن ذلك خلو تلك المرحلة من مظاهر تفكك الحزب أو حدوث الانشقاقات فيه.

المرحلة الثانية: وهي التي بدأت مع بداية الثلاثينيات واستمرت تقريباً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية أي في عام ١٩٤٥م، وهي مرحلة دكتاتورية القرار، وقد مرت تلك المرحلة -وكما رأينا بفترتين الأولى وهي فترة التحول إلى الدكتاتورية- وخلالها حدث انشقاق عام ١٩٣٢م المعروف بالسبعة ونصف، والثانية وهي فترة الجنوح الكامل للدكتاتورية وقد بدأت في أعقاب عقد معاهدة ١٩٣٦م وخلالها حدث انشقاق النقراشي وأحمد ماهر عام ١٩٣٧م وكذلك انشقاق مكرم عبيد عام ١٩٤٢م.

المرحلة الثالثة: وهي التي بدأت تقريباً مع نهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت إلى مطلع الخمسينيات، وهي مرحلة القرار الوفدي بين جناحي اليمين الرجعي واليسار التقدمي، وخلالها - وكما مر بنا- مرت مصر كلها بمرحلة دقيقة حيث انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء، وتوارى تبعاً لذلك خطر المحور، وقد نتج عن هذا الأمر استنفاذ بريطانيا لأغراضها من وجود النحاس في السلطة، فأدارت ظهرها له، في الوقت الذي فقد فيه الحزب مبررات وجوده -على رأس السلطة في مصر كحزب شعبي- وقد نتج عن ذلك بروز تيارات سياسية أخرى استقطبت بطبيعة الحال العديد من جماهير الشعب، التي وجدت في هذه التيارات -في ظل غياب أثر الحزب الشعبي الممثل لتطلعاتها- ضالتها المنشودة كما كانت التيارات التقدمية، قد بدأت تتسلل إلى داخل الوفد نفسه، وقد ساعد ذلك التناقض -داخل نسيج الحزب- على تفكك بنيته الأساسية، فتأرجح القرار الوفدي بين جناحي اليمين الرجعي واليسار التقدمي، في

الوقت الذي كان فيه اليمين الرجعي هو المسيطر الفعلي على مقاليد السلطة الفعلية في الحزب، ولذا شهدت تلك المرحلة أسوأ ما شهدته مصر على مر العصور من جنوح قيادتها السياسية –ممثلة في السلطة التنفيذية– إلى اليمين، وما نتج عنه بعد ذلك من سلسلة الإجراءات المناهضة للحريات والتي كان الهدف الرئيسي منها إسكات أصوات المعارضة التقدمية.

هوامش الفصل الرابع

(١) عبد الله محمد عزباوي: حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة (١٩٣٦)، بحث لنيل درجة الماجستير في الآداب من جامعة عين شمس (١٩٧٠)، ص (٩٧).

(٢) عبد الخالق محمد لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، الطبعة الأولى، دار العودة بيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة، (١/١/١٩٧٥)، ص (١٥٩)

(٣) قانون الوفد ونظامه، حزب الوفد، (٢١٦)، محافظ عابدين، محافظ الأحزاب السياسية، دار الوثائق القومية -المصور في ٨ يناير ١٩٣٥ ص (١١) "قانون الوفد ونظامه" -محمود أبو الفتح: مع الوفد المصري، د،ت،ص ص (١٤-١٧) – محمد فريد عبد المجيد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦-١٩٥٢)، بحث لنيل درجة الماجستير في الآداب من جامعة عين شمس (١٩٧٠) ص (٧٣).

- Deeb, M., Party Politicals, in Egypt "The Wafd and it's Rivals (1919-1939) M. E Center, St. Antony's College Oxford, (1979) P. 61.

(٤) عبد الله عزباوي: نفس المكان.

(٥) تنص المادة (١٣) من قانون الوفد "على أن الرئيس يشخص الوفد ويرأس جلساته ويحافظ على نظامه، ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوي الوظائف، وعلى أعمال السكرتارية وأمانة الصندوق". انظر قانون الوفد ونظامه، مصدر سابق. -محمود أبو الفتح: مصدر سابق ص ص (٩٩-١٠٠).

(٦) وقد تقرر في هذا التاريخ -بصفة مبدأية- انتخاب النحاس للرئاسة، بيد أن الانتخاب الفعلي أُورجئ إلى ما بعد انتهاء فترة الحداد على وفاة سعد زغلول، انظر:

F.O, 371, 12359, J2607/8/16, Telegram from Mr. Henderson, Cairo R 20th Sep.,1927

(٧) عبد الله محمد عزباوي: نفس المصدر السابق، ص (١٠٠).

(٨) محمد السعيد إدريس: حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية (١٩٢٤-١٩٥٢) الطبعة الأولى ١٩٨٩م، دار الثقافة الجديدة ص (٣٦).

(٩) مادة (١٤) قانون الوفد ونظامه، مصدر سابق، محمود أبو الفتح: مصدر سابق ص (١٦) المصور ، مصدر سابق في ٨ يناير (١٩٣٥) ص (١٣) عبد الله محمد عزباوي: مصدر سابق، ص (١٠٥).

(١٠) عبد الله محمد عزباوي: نفس المصدر السابق، ص (١٠٥).

(١١) مادة ١٥ ، قانون الوفد ونظامه، مصدر سابق، -محمود أبو الفتح: مصدر سابق ص (١٦)، -المصور: مصدر سابق، في ٨ يناير سنة ١٩٣٥، -عبد الله محمد عزباوي: نفس المصدر، ص (١٠٥).

(١٢) عبد الله محمد عزباوي: نفس المصدر، ص ص (١١١-١١٢).

(١٣) عبد الله عزباوي: نفس المصدر ص (١١٢).

(١٤) Deeb. M: Opcit P. 267.

(١٥) عبد الله محمد عزباوي: نفس المصدر السابق، ص (١١٣).

(١٦) عبدالله محمد عزباوي: نفس المكان، -محمد السعيد إدريس: نفس المصدر السابق، ص (٣٧).

(١٧) عبد الله محمد عزباوي: نفس المصدر السابق، ص (١١٤).

(١٨) رفعت السعيد: مصطفى النحاس السياسي والزعيم والمناضل، دار القضايا - بيروت (١٩٧٦)، ص (٣١).

(١٩) مادة (٨) قانون الوفد ونظامه، مصدر سابق، -محمود أبو الفتح: نفس المصدر السابق، ص (١)، -المصور في ٨ يناير (١٩٣٥)، ص (١٢).

(٢٠) محمد السعيد إدريس: نفس المصدر السابق ص (٣٩).

(٢١) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكاً، روز اليوسف (١٩٥٣) ص (٤٣).

(٢٢) محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور (١٩٢٣-١٩٥٢)، مكتبة مدبولي ، الطبعة الثانية (١٩٧٣)، ص (١٧٢).

(٢٣) محمد السعيد إدريس: نفس المصدر السابق، ص ص (٣١-٣٢).

(٢٤) F.O, 371, 12359, (J2607/18/6) Telegram M. R. Henderson, Cairo, No. 341 R. Election of the New Persident of the Wafd 20th Sept. 1927.

(٢٥) F.O, 371, 12359 (J2802/8/16) from Mr. Henderson, Cairo, No. 574, 30th Sept. 1927.

(٢٦) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٧٥)، ص (٣٠٥).

(٢٧) F.O, 371, 13114 from Eghpt, Dechpher Lord Lioyd, Cairo, No. 449, December 31st, 1927.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني الفصل الثاني، ص ص (٢٠٦-٢٠٧).

(٢٨) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٣٢١).

(٢٩) وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الثاني ص ص (٢٠٦-٢٠٧).

(٣٠) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية (١٩١٩) ج٢، الطبعة الثانية (١٩٦٦)، مكتبة النهضة المصرية ص ص (٦٣-٦٨).

(٣١) محمد خليل صبحي: تاريخ الحياة النيابية في مصر، منذ عهد ساكن الجنان محمد علي ج٤ مطبعة الكتب (١٩٤٧) ص ص (٨٥-٨٦).

(٣٢) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص - ص (٨٥-٨٧).

(٣٣) F.O, 371, 13841 (J459/5/16), from Lord Lioyd Cairo, No. 127, Dated , 9th Feb. 1929, confidential.

(٣٤) محافظ الأحزاب السياسية (محافظ عابدين) حزب الوفد (٢١٦)، ١٧ مارس ١٩٢٩م، دار الوثائق القومية.

(٣٥) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق ص، (٣٥٤).

(٣٦) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الثاني ، ص (٢١٥).

(٣٧) عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨-١٩٣٦)، الطبعة الثانية (١٩٨٣)، مكتبة مدبولي ص (٧٣٥)، -Deeb, M. : Opcit, P. 240

(٣٨) محمد حسين هيكل، إبراهيم عبد القادر المازني، محمد عبد الله عنان: السياسة المصرية والإنقلاب الدستوري، مطبعة السياسة (١٩٣١)؛ ص (٢٧).

(٣٩) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ص (١٤٧).

(٤٠) F.O, 371, 14621, No. 923 (72/35/30) from Mr. Hoare to Mr. A. Henderson, 25/9/2930.

(٤١) F.O, 371, 14622, No. 509 R. Tel from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, Tel secret, 7/11/1930.

(٤٢) Deep M. Opcit, P. 243.

محافظ عابدين حزب الوفد ٢١٦ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠م ، دار الوثائق القومية.

(٤٣) للمزيد من التفاصيل: انظر القسم الثاني، الفصل الثاني، ص (٢٢٢).

(٤٤) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص ص (٢٢٢-٢٢٤)، عبد العظيم رمضان: نفس المصدر السابق، ص ص (٧٧٣-٧٧٤)، Deeb. M: Opcit, P. 268

(٤٥) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص ص (٤٠٧-٤٣١).

(٤٦) Deeb, M.: Opcit, P. 355

(٤٧) إسماعيل محمد زين الدين: الطليعة الوفدية والحركة الوطنية (١٩٤٥-١٩٥٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر – مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩١) ص (٢٠).

(٤٨) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق ص ص (٤٥٧-٤٧٤).

(٤٩) F.O, 371, 41335 (J4290/31/16), from Lord Killearn Cairo, No. 1350 (1/290/44) dated 15th Nov. 1944. -F.O, 371, 45919)J908/3/16) from Lord Killearn, Cairo, No.313 (787/25/45) dated 20nd Feb. 1945.

(٥٠) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ، ثورة (١٩١٩)، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار المعارف (١٩٨٩) ص (١٥٥).

(٥١) إسماعيل محمد زين الدين: نفس المصدر السابق، ص ص (١٩-٢٠).

(٥٢) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع، انظر: القسم الثاني، الفصل الثالث ص ص (٢٨٧-٢٨٨) وأيضاً القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٧٠-٧١).

(٥٣) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع : انظر القسم الثاني ، الفصل الثاني، ص (٢٠٧).

(٥٤) حمادة محمود إسماعيل: دور الأقاليم في تاريخ مصر السياسي (١٩١٩-١٩٣٦) ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩١)، ص (١٦٨).

(٥٥) F.O, 371, 13122, (J2193/4/16) Telegra, from Lord Lioyd, Cairo, No. 352 R. dated 21st July, 1928.

(٥٦) حمادة محمود إسماعيل: نفس المصدر السابق، ص (١٦٩).

(٥٧) للمزيد من التفاصيل : انظر القسم الثاني، الفصل الثاني، ص (٢٠٩).

(٥٨) F.O, 371, 1384, Confidential, T. (592/5/16) No. 1 Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain, No. 165, Cairo, Feb. 23rd, 1919.

- محافظ عابدين، دار الوثائق القومية، التماسات وأحوال سياسية (٥٥٣).

(٥٩) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص ص (٣٥١-٣٦٤).

(٦٠) للمزيد من التفاصيل: انظر القسم الثاني ، الفصل الثاني ص ص (٢١٦-٢١٧).

(٦١) F.O, 371, 14616, No. 300, R. Tel from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 4/7/1930. -F.O, 371, 14617, No. (670/110/30) from same to same, 7/7/1930. - Berque, J, Egypt imperialism and revolution London, 1967, P.P (440-441).

(٦٢) F.O, 371, 15403, No. 248 (607/1/31) Report by oriental Secretary on Tour Made to Zagaziq, 2-3/3/1931.
F.O, 371, 15403, (607/1/31) Report by Oriental Secretary on Tour made to Mansourah 3/3/1931, No. 284.
F.O, 371, 15403, No. 248 (607/1/31) Report by orietal secretary on Tour made to Mehalla Kobier, 5-6/3/1931,

(٦٣) Deeb, M. Opcit, P. 261.

(٦٤) مصطفى أمين، من عشرة لعشرين، القاهرة د. ت ص (٣٥١).

(٦٥) كل شئ في ٧ ارس (١٩٣١).

(٦٦) .Deeb. M. Opcit, P. 262

(٦٧) F.O, 371, 15403, No. 248 (607/1/31) Report by the oriental secretary on Tour to Zagazg, Mansourah and Mehalla Kobir, 2-6/3/1931.

(٦٨) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر: القسم الثاني، الفصل الثاني ص (٢٢٣).

(٦٩) F.O, 371, 15405, No. 562 (719/51/31) from sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, 28/5/1931.

(٧٠) F.O, 371, 17979, No. 698 (1/78/34) from sir M. Lampson to Mr. John Simon Confidential, 3/8/1934.

(٧١) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٢٧٤).

(٧٢) جاء في تصريح هور - الذي تصح بألا يعاد دستور (١٩٢٣) ولا دستور (١٩٣٠) -"أن الأول غير صالح للعمل والثاني لا ينطبق مع رغبات الأمة"، انظر : عبد الرحمن الرافعي، نفس المصدر السابق ج ٢، ص (٢٢٨).

(٧٣) منهم إبراهيم الرويي الذي كان عضواً في معظم لجان الوفد الطلابية، انظر : إسماعيل محمد زين الدين، مصدر سابق، ص (٣٢).

(٧٤) منهم محمد عبد المجيد مرسي ومحمد عبد الحكيم الجراحي وعلي طه عفيفي، انظر: شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢-١٩٥٦)، الطبعة الأولى (١٩٥٧) دار شهدي، ص (٨٠)، -عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ج(٢)، ص (٢٢٩).
Abdulla, A. The Student Movement and National Politicals in Egypt (1923-1973) London (1984) P. 40.

(٧٥) Deeb. M. Opcit P. 256., Deeb, M. Opcit, P. 256.

(٧٦) Deeb. M. Opcit P. 256., Deeb, M. Opcit, P. 270.

(٧٧) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (٧٧٤).

(٧٨) Deeb. M. Opcit , P.301

(٧٩) الأهرام في ١٠ يونية (١٩٣٦)، ص (٢).

(٨٠) الشبان المسلمين "العدد رقم (٢٥)" في الثاني من أغسطس (١٩٣٧)، ص (١٠).

(٨١) F.O, 407, 219 (J5781/2/16) No. 136, Mr. Kelly to Mr. Eden. No. 604, Recieved Jun. 27th, 1936.

(٨٢) المصور في ١٥ يناير (١٩٣٧) ص (٤).

(٨٣) Deeb. Opcit, P. 354.

(٨٤) إسماعيل محمد زين الدين: نفس المصدر السابق، ص (١٩).

(٨٥) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع: انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٧٣-٨٣).

(٨٦) إسماعيل محمد زين الدين: نفس المصدر السياق ونفس المكان.

(٨٧) F.O, 371, 12359, (J2802/8/16), from Mr. Hendrson, Cairo, No. 574, dated, 30th Spet. 1927.

(٨٨) أمثال فتح الله بركات وحمد الباسل وأحمد ماهر والنقراشي وسينوت حنا وغيرهم.

(٨٩) F.O, 371, 13118, confedential, from Lord Lioyd, Cairo No. 265, dated, 23rd Mar. 1928.

وللمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الأول، ص (١٨).

(٩٠) F.O, 371, 13116, telegram from lord Lioyd, cairo, No.118, 27th Feb. 1928. - Little, t. Modern Egypt, Ernest, Benn Limited, London 1960, P.82. -Newman Major EW Polson, Great Britain in Egypt, London, 1928, P.276.

(٩١) F.O, 371, 13117, Telegram from lord Lioyd, cairo , No. 173, 16th Mar. 1928.

وللمزيد من التفاصيل انظر : القسم الأول، الفصل الثالث ، ص-ص (٩٩-١٠٢).

(٩٢) F.O, 371, 13114, Decypher, Lord Lioyd, Cairo December No. 449, 31st Dec. 1927.

(٩٣) وكان اللورد لويد قد بذل جهوداً كبيرة لإقناع النحاس بالموافقة وتقابل معه في تاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨م في محاولة هادفة لإقناعه بذلك الأمر، موضحاً له ما أسماه "مخاطر عدم الموافقة على الاتفاقية المقترحة"، بيد أن النحاس- الذي فشل في إقناع أعضاء الوفد بقبول المقترحات- رفض الموافقة مبرراً ذلك بأنه لا يستطيع إقناع أعضاء الوفد بها لأنهم يشعرون أنه لا فائدة إطلاقاً من مناقشة المزايا التي تمنح أولاً لمصر في عبارات المعاهدة المختلفة، طالما أن المعاهدة لم تنص صراحة على الجلاء الكامل للجيش البريطاني عن مصر. انظر:
F.O, 371, 13116, (J716/4/16) Telegram from Lord Lioyd, Cairo No. 118, datd 27th, Feb. 1928.

(٩٤) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٣١٢).

(٩٥) اشترط محمد محمود لدخول الائتلاف الوزاري -بزعامة النحاس- استبعاد كل من فتح الله بركات ومرقص حنا وعثمان محدم، كما أصر علي أن تناط وزارة الأشغال بابراهيم فهمي كريم، انظر:
F.O., 371, 13118, (J1126/4/16) from Lord Lioyd, Cairo, No 265 (724/436) 23rd Mar. 1928. -Youssef, A. Independent Egypt, London, 1946, P. 159.
والمزيد من التفاصيل انظر : القسم الأول، الفصل الثاني، ص (٦٩).

(٩٦) F.O, 371, 13841, Confidential, (J253/5/16) No. 1, Lord Lioyed , to Mr. Austen Chemberlain No. 49, Cario, January 19th, 1929.

(٩٧) F.O, 371, 13841, Confidential, (J253/5/16) No. 1, Lord Lioyed , to Mr. Austen Chamberlain No. 49 Cairo , January, 19th, 1929.

(٩٨) .F.O., Ibid

(٩٩) F.o, 371, 13114, Deypher, Lord Lioyd, Cairo, No. 449, December 31st, 1927.
F.O, 371, 13116, (J717/4/16), Telegram from Lord Lioyd, Cairo, No. 121, 28th Feb. 1927.

(١٠٠) F.O, 371, 13841, Confidential, (J253/5/16) No. 1, Lord Lioyd to Mr. Austen Chamberlain No. 49, Cairo January 19th, 1929.

(١٠١) للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الثاني، الفصل الأول، ص ص (١٨٧-١٨٨).

(١٠٢) F.O, 371, 13841, from Lord Lioyd No. 165 dated, 23rd Feb. 1929.

(١٠٣) .F.O, Ibid

(١٠٤) F.O, 371, 13116, Telegram from Lord Lioyd, Cairo, No. 118, 27th Feb 1928.
F.O, 371, 13117, Telegram from Lord Lioyd, Cairo, No. 173, 16th Mar. 1928.
للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الثالث، ص ص (١٠٤-١٠٥).

(١٠٥) F.O,371,13121, from Lord Lioyd (Cairo) No. 473 dated, 12th Aug., 1928.
للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الأول، ص ص (١٨-١٩).

(١٠٦) للمزيد من التفاصيل انظر، القسم الثاني ، الفصل الثالث، ص ص (٢٦٨-٢٦٩).

(١٠٧) للمزيد من التفاصيل انظر، (٣١٧) من هذا الفصل.

(١٠٨) F.O,371,14623, NO. 1/374/30 Privated, Tel from Sir P. Loraine to Mr Murry 22/11/1930.

(١٠٩) Deeb. M. Opcit , P. 245.

(١١٠) للمزيد من التفاصيل انظر، القسم الثاني ، الفصل الثالث، ص ص (٢٧٣-٢٧٥).

(١١١) Deeb. M. Opcit, P. 246.

(١١٢) Deeb. M. Opcit, P. 247.

(١١٣) Deeb. M. Opcit, P. 248.

(١١٤) عفاف لطفي السيد: تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢-١٩٣٦م، ترجمة عبد الحميد سليم - المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٠م، ص (٢٣٩).

(١١٥) Deeb. M. Opcit, P. 247.

(١١٦) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ج٢، ص (١٩٦).

(١١٧) كوكب الشرق في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢م، ص (١).

(١١٨) نفس المصدر السابق.

(١١٩) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

Al Hadidi M.M. A. Sh, Mustafa Elnahas and the Wafd, 1927-1953 Ph. D, S. O. A. S. London, P. 107.

وقد جاء في بيان النحاس "بما أن الأعضاء المخالفين امتنعوا عن العمل في الوفد على الرغم من دعوتهم المتكررة إلى حضور جلساته، قرر الوفد:-

أولاً: أن مسلك أصحاب السعادة والعزة: حمد الباسل باشا، محمد علوي الجزار بك، ومراد الشريعي بك وفخري عبد النور بك وسلامة ميخائيل بك والأستاذ راغب اسكندر وعطا عفيفي بك ، يعتبر خروجاً من الوفد وانفصالاً عنه، أما سعادة محمد فتح الله بركات فالأمر متروك لسعادته بعد أن يتم له الشفاء بإذن الله تعالى.

ثانياً: أن يضم الوفد أعضاء آخرين إليه»

ثالثاً: دعوة الهيئة الوفدية للاجتماع يوم الجمعة القادم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢م، في الساعة الخامسة بعد الظهر بالنادي السعدي.

- انظر : كوكب الشرق، في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢م.

(١٢٠) عبد الرحمن الرافعي: نفس المكان.

(١٢١) وهم أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي ومكرم عبيد وحسن حبيب وسينوت حنا، انظر AlHadidi. Opcit, P. 107.

(١٢٢) محمد السعيد إدريس: نفس المصدر السابق، ص (٤٤).

(١٢٣) وهم محمود بسيوني (عضو مجلس الشيوخ السابق) ومحمد زغلول (عضو مجلس النواب السابق) وعلي سالم (عضو مجلس النواب السابق) وعبد السلام فهمي (وكيل مجلس النواب السابق) ومحمود الأتربي (عضو مجلس الشيوخ السابق) وإبراهيم سيد أحمد (عضو مجلس النواب السابق) ، ومحمد الشناوي (عضو مجلس الشيوخ السابق) وحامد محمود (عضو مجلس النواب السابق) وأحمد حمدي سيف النصر (عضو مجلس الشيوخ السابق). وكامل صدقي (عضو مجلس الشيوخ السابق) ومحمد يوسف (عضو مجلس النواب السابق) . انظر كوكب الشرق في ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠م.

(١٢٤) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٣٧٤).

(١٢٥) F.O, 371, 19074, Decypher, Mr. Kelly (Alexandria), 20th August, 1935, No. 324.

(١٢٦) F.O, Ibid.

(١٢٧) F.O, 371, 19074, Decode & Decypher Mr. Kelly, Alexandia, 24th August 1935, No. 329.

(١٢٨) F.O, 371, 19074, No. 994 (1/232/35), The Residency, August, 28th, 1935.

(١٢٩) F.O, 371, 19074, No. 1044 (1/239/35) from Mr. Kelly, Cairo, 9th Sept. 1935.

(١٣٠) سامح كريم: العقاد في معاركه السياسية، الطبعة الأولى، دار القلم - بيروت، مارس سنة ١٩٧٩م، ص (١١٠).

(١٣١) توفي الملك فؤاد: في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦م، انظر: -يونان لبيب: نفس المصدر السابق، ص (٢٨٣).

(١٣٢) F.O, 954-5, Avon Papers, Papers of Lord Avon (Antony Eden) Public Record Office, Richmmond, U.K., 8 August, 1937, Delany G. from his private papes Middle East Ceter st. Antony's College Oxford, P. 9.

(١٣٣) علي الدين هلال: السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني (١٩٢٣-١٩٥٢) مكتبة نهضو الشرق سنة ١٩٧٧م، (١٥٧).

(١٣٤) F.O, 407/221, (J3403/20/16) No. 7 sir M. Lampson to Mr. Eden Cairo, July 27th, 1937, No. 93, Saving.

(١٣٥) كان محمود غالب (باشا) قد نشر في الصحف بياناً مطولاً شرح فيه الخلاف الذي وقع في الوزارة السابقة بينه وبين النقراشي من جهة وبين باقي الوزراء وعلى رأسهم مكرم عبيد من جهة ثانية حول استنباط الكهربا من مساقط المياه بخزان أسوان وتكليف حكومة النحاس لشركة انجليزية يمثلها في مصر الكولونيل جراي - بدون مناقصة للقيام بالعملية، انظر: محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، دار المعارف سنة ١٩٧٧م، ص (٢٩). -عبد العظيم محمد رمضان: الصراع بين الوفد والعرش، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى أبريل سنة ١٩٧٩م، ص (٤٠)، -F.O, Ibid.

(١٣٦) علي الدين هلال : مصدر سابق، ص (١٥٨).

(١٣٧) علي الدين هلال: نفس المصدر ونفس المكان.

(١٣٨) F.O, 371, 13117, Telegram from Lord Lioyd, Cairo, No. 170, 16th, March. F.o, 371, 13117, from Lord Lioyd, Cairo No. 182, 22/3/1928. -Al Hadidi Opcit, P. 80.

وللمزيد من التفاصيل، انظر: القسم الأول ، الفصل الثالث، ص - ص (١٠٠-١٠٢).

(١٣٩) F.O, 407, 221, No. 7 (J3403/20/16) sir M. Lampson to Mr. Eden No. 93 saving Cairo July, 27, 1937.

(١٤٠) -محمد حسين هيكل: نفس المصدر السابق، ص (٢٩)، -علي الدين هلال: المصدر السابق، ص (١٥٩).

(١٤١) علي الدين هلال: المصدر السابق، ص (١٥٩).

(١٤٢) علي الدين هلال نفس المصدر السابق، ص (١٧٥).

(١٤٣) F.O, 407, 221, (J3486/20/16) No. 11 Mr. Bennett to Viscount Halifax Alexandria August 4, 1937.

- محمد فريد عبد المجيد حشيش: حزب الوفد ١٩٣٦-١٩٥٢، بحث مقدم لنيل درجة

الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٠م، ص (١١٧)، -عبد الرحمن الرافعي : نفس المصدر السابق، ج٣، ص (٥٢).

(١٤٤) F.O, 407, 221, No. 17 (J3647/20/16) Mr. Kelly to Viscount Halifax No. 468 Telegraphci R. Alexandria, August, 20th, 1937.

(١٤٥) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص (٥٦).

(١٤٦) عبد الرحمن الرافعي: نفس المصدر السابق، ص ص (٥٦-٥٧).

(١٤٧) Zananiri, G. from his private papers Middle East Center, St. Antony's college Oxford, P. 165.

Èelany, G., from his private papers, Middle East Center st Antany's College, Oxford, P.9.

(١٤٨) يونان لبيب رزق: نفس المصدر السابق، ص (٤٠٧)، عبد العظيم رمضان: نفس المصدر السابق، ص (١٢٤)، لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦-١٩٥٢)، مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص (٨٠).

(١٤٩) للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الأول، ص-ص (٢٢-٢٣).

(١٥٠) عبد العظيم محمد رمضان: الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦-١٩٣٩)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٩٧٩م، ص (١٢٢).

(١٥١) عبد العظيم رمضان: نفس المصدر السابق ونفس المكان.

(١٥٢) نفس المصدر ، ص (١٣٥).

(١٥٣) نفس المصدر، ونفس المكان.

(١٥٤) لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦-١٩٥٢م)، مكتبة مدبولي الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص (٨١).

(١٥٥) الأهرام في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧م، ص (٢).

(١٥٦) عبد العظيم محمد رمضان: نفس المصدر السابق، ص (١٣٨).

(١٥٧) علي الدين هلال: نفس المصدر السابق، ص (١٥٩)، وللمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الثاني، ص -ص (٦٤-٦٦).

(١٥٨) عبد العظيم رمضان: نفس المصدر السابق، ص (١٣٨).

(١٥٩) للمزيد من التفاصيل انظر ، ص ص (٣٢٣-٣٢٤) من هذا الفصل.

(١٦٠) للمزيد من التفاصيل انظر، ص ص (٣٢٧-٣٢٨) من هذا الفصل.

(١٦١) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٦٨-٧١).

(١٦٢) رفعت السعيد: سعد زغلول بين اليمين واليسار، دار القضايا - بيروت ١٩٧٦م، ص (١٢٢)، -يونان لبيب: نفس المصدر السابق ص ص (٢٦٦-٢٦٧)، خالد محيي الدين "مقدماً" المسألة الطائفية في مصر دار الطليعة، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٠م، ص (٢١٣).

(١٦٣) F.O, 141, 829 P. t2, Political Situation, 3/6/1942.

(١٦٤) للمزيد من التفاصيل، انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص- ص (٦٤-٦٦).

(١٦٥) للمزيد من التفاصيل، انظر القسم الأول، الفصل الثاني، ص ص (٧٠-٧٢).

(١٦٦) F.O, 371, 73462, Telegram from Sir R. Campbell, Cairo, No. Confidential 8/1/1947.

(١٦٧) للمزيد من التفاصيل انظر : القسم الأول، الفصل الثاني، ص - ص (٦٧-٧٣).

(١٦٨) علي الدين هلال، نفس المصدر السابق، ص (١٥٩).

(١٦٩) محمد فريد عبد المجيد حشيش: نفس المصدر السابق، ص (١٢٥). -"لقاء شخصي مع فؤاد سراج الدين في ٦ أبريل سنة ١٩٦٨م".

(١٧٠) للمزيد من التفاصيل انظر: ص - ص (٣٢٥-٣٢٩) من هذا الفصل.

(١٧١) F.O, 371, 31570, Telegram from Sir, M. Lampson, Cairo, No. 909, 25th March 1942, War Cabinet Distribution from Cairo to Foreign Office.

(١٧٢) إسماعيل محمد زين الدين: نفس المصدر السابق، ص (٢٢).

(١٧٣) إسماعيل محمد زين الدين: نفس المصدر، نفس الصفحة.

(١٧٤) سيرانيان: مصر ونضالها ضد الاستعمار (١٩٤٥-١٩٥٢)، ترجمة عاطف عبد الهادي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ١٩٨٦م، ص (١١٠)، -مارسيل كولومب، تطور مصر -١٩٥٠ ١٩٢٤، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي ١٩٨٩م، ص (٢٦٤) وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الثاني، الفصل الثالث، ص (٣٧٩).

(١٧٥) F.O, 371, 45922, Telegram from Lord Killearn (Cairo) No. 1662, 3rd July, 1945.

(١٧٦) إسماعيل محمد زين الدين: نفس المصدر السابق، ص (٢٣). - مصطفى طيبة: الحركة الشيوعية المصرية (١٩٤٥-١٩٦٥) رؤية داخلية، سينا للنشر ١٩٩٠م، الطبعة الأولى ص (٢٧).

(١٧٧) إسماعيل محمد زين الدين: نفس المصدر السابق، ص (٢٤).

(١٧٨) تم إلغاء الرقابة على الصحف في ٩ يونية ١٩٤٥م انظر: عبد الرحمن الرافعي، نفس المصدر السابق ج١ ص (١٨٤). - إسماعيل زين الدين: نفس المصدر ص (٣٩).

(١٧٩) F.O, 371, 54930, Telegram from Mr. Bowker, Cairo, No. 2287, dated, 20th Oct. 1945 (weekly plotical smmery).

سيرانيان : نفس المصدر ، ص (١١٩).- المصدر الرابع طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ص (٨٤).

(١٨٠) سيرانيان: نفس المصدر ص (١١٠). F.O, Ibid

(١٨١) إسماعيل زين الدين: نفس المصدر، ص ص (٢٤-٢٥).

(١٨٢) سيرانيان: نفس المصدر ص (١٢٨).

(١٨٣) F.O, 141, 1187, Minute Sheet, 427/29/47 , 4th April, 1947.

(١٨٤) F.O, Ibid.

(١٨٥) أشار تقرير السفارة البريطانية أنه من الصعب على النحاس أن يقبل تعيين مكرم عبيد -من جديد- سكرتيرا عاماً للوفد مكان صبري أبو علم، على الرغم أن مكرم تقابل مع النحاس في جنازة صبري أبو علم، كما استبعد التقرير كذلك اسناد منصب سكرتارية الوفد إلى الهلالي - على الرغم من أنه (حسب ما جاء في التقرير علا من أكفأ الوفديين وأنسبهم لهذا المنصب) - لأنه لم يكن يهوى الحركات البهلوانية واستبعد التقرير كذلك تعيين عبدالسلام فهمي جمعة بسبب مرضه وفي المقابل تم ترجيح كفة سراج الدين.

F.O, 141, 1187, 427/32/47. Memorandum, 16th Aprl, 1947.

(١٨٦) طارق البشري: نفس المصدر السابق، ص (٣٠٥).

(١٨٧) F.O, Ibid.

(١٨٨) للمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص (٢٥).

(١٨٩) F.O, 371, 69210, Ploitical Distribution, from Cairo to foreign Office, sir. R. Campbell, No. 508, 25th April, 1948, Immediate.

(١٩٠) F.o, 371, 73462, Telegram from sir, R. Campbell Cairo No. 40 confidential 8/1/1949.

(١٩١) سيرانيان: نفس المصدر السابق، ص (٢١٨)، وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور محمد مندور كان قد كتب في فبراير سنة ١٩٤٦م، أن الوفد أصبح في جملته يمثل الجناح الأيسر في السياسة المصرية على نحو ما هو معروف في أوربا .. انظر: عبد العظيم محمد رمضان: حزب الوفد بين اليمين واليسار، مجلة الكاتب السنة الثالثة عشر، العدد رقم ١٤٧، يونية ١٩٧٣م، ص (٥٦).

(١٩٢) سيرانيان: نفس المصدر السابق، ص (٢١٩).

(١٩٣) وللمزيد من التفاصيل، انظر القسم الثاني، الفصل الأول ص ص (١٨٦-١٨٧) ، F.O, Ibid.

(١٩٤) F.O, 371, 73462, Telegram from sir, R. Campbell Cairo, No. 57, 11/1/1949.

(١٩٥) F.O, 141, 1333, Minute Sheet Confidential, 38/54/49, 8th, November 1949.

- محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور، الطبعة الثانية، مديولي ١٩٧٣، ص (١٨٣).

(١٩٦) سيرانيان : نفس المصدر السابق، ص (٢١٨).

(١٩٧) F.O, 141, 1333 Cypher, Telegram OTP from Alexandri to Foreign Office No. 199, 22/9/1949.

(١٩٨) F.O, 371, 80347, MFM. British Embassy, Cairo, No. 49 (1011/9/50) 2th, January 1950 Confidential.

(١٩٩) طارق البشري: نفس المصدر السابق، ص (٢٠٧).

(٢٠٠) للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الأول، ص (٢٠).

(٢٠١) F.O, 371, 80349, British, Embassy Alexandria, 22nd, June, 1950, No. 266,

(1011/57/50) Unclassified.

وللمزيد من التفاصيل انظر القسم الأول، الفصل الأول، ص – ص (٣٢-٣٤).

(٢٠٢) وللمزيد من التفصايل انظر القسم الأول ، الفصل الأول ص ص (٣٣-٣٤). F.O, Ibid

(٢٠٣) F.O, Ibid.

(٢٠٤) عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م، الطبعة الثالثة، دار المعارف ١٩٨٧، ص (١٩٨) حسن يوسف : القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٣-١٩٥٢م مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٨٢م، ص (٢٧٥)، صلاح عيسى: محاكمة فؤاد سراج الدين، الطبعة الأولى مكتبة مدبولي سنة ١٩٨٣م، ص – ص(٢٢٩-٢٣١). عبد اللطيف البغدادي: مذكرات الجزء الأول، المكتب المصري الحديث ١٩٧٧م، ص (٣٩) وللمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الأول، ص – ص (٣٢-٣٣).

(٢٠٥) F.O, 371, 80349, British Embassy, Alexandria, 22nd, June, 1950 No. 266/ 1011/57/50) Unclassified.

وللمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الأول، ص – ص(٣٣-٣٤).

(٢٠٦) للمزيد من التفاصيل انظر: القسم الأول، الفصل الأول، ص (٣٤).

(٢٠٧) شهدي عطية الشافعي: نفس المصدر السابق، ص (١١١).

(٢٠٨) طارق البشري، نفس المصدر السابق، ص ص (٣٤٨-٣٤٩).

الخاتمة

شاءت الأقدار أن يتولى مصطفى النحاس زعامة الوفد -الحزب الشعبي الأول في مصر- لفترة زمنية طويلة امتدت عبر ربع قرن من الزمان، وشهدت مصر خلالها أحداثاً جساماً.

وطيلة تلك الفترة اختلفت علاقة النحاس بكافة القوى السياسية في فترات وجوده على رأس السلطة، عن الفترات التي كان فيها خارج السلطة.

ففي فترات وجود النحاس على رأس السلطة التنفيذية في مصر، وعلى صعيد علاقاته مع القصر، يمكن القول بأن أطوار تلك العلاقة قد مرت بخمس مراحل أساسية، هي مرحلة التقارب في العشرينيات-، ومرحلة الخلاف- في الثلاثينيات- وكلتا المرحلتين كانتا في عهد الملك فؤاد، ثم مرحلة التحدي والمواجهة، فمرحلة الدفاع الوفدي ضد هجمات القصر، فمرحلة الإذعان والخضوع الكامل لكافة مطالب القصر، وجميع تلك المراحل الأخيرة كانت في عهد الملك فاروق، وقد امتدت طيلة ثلاثة عقود من الثلاثينيات إلى الخمسينيات.

أما على صعيد علاقة النحاس بالأحزاب السياسية والجماعات الأيديولوجية فإن علاقته مع الأحزاب السياسية كان أساسها التناحر الحزبي المقيت، ثم الرغبة في الانتقام وتصفية الحسابات القديمة، كما أن علاقات النحاس مع الجماعات الأيديولوجية -التي لم ترق إلى مستوى الأحزاب السياسية- قد سادها الترقب والحذر خشية انتشار أفكار تلك الجماعات بين شباب الوفد ثم اتخذت العلاقة بعداً اتسم بالصراع المسلح بين جماعات القمصان الزرقاء الوفدية والخضراء التابعة لمصر الفتاة.

أما عن علاقة النحاس بالسلطات البريطانية فيمكن القول أن طبيعة تلك العلاقة قد تأثرت -إلى حد كبير- بنوعية العلاقة الرسمية التي كانت تربط بين مصر وبريطانيا.

وعلى ذلك يمكن تقسيم تلك الفترة إلى ثلاث فترات هي:- من عام ١٩٢٨ "وزارة النحاس الأولى" إلى عام ١٩٣٦"- عقد معاهدة ١٩٣٦م- حيث كانت العلاقة طيلة تلك الفترة تستند على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م الذي رفضه الوفد ولم يعترف به قط بل عده نكبة وطنية كذلك، والفترة الثانية من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٥١م وخلالها كان النحاس يتعامل مع بريطانيا على أساس معاهدة التحالف والصداقة، والفترة الثالثة من عام ١٩٥١م "إلغاء المعاهدة من جانب الوفد" إلى عام ١٩٥٢م "آخر وزارة للنحاس".

وخلال فترة الدراسة كلها اختلفت أساليب بريطانيا في التعامل مع النحاس بين

أسلوب التهديد والوعيد ثم أسلوب استمالة النحاس فأسلوب احتواء النحاس ثم أسلوب ضرب النحاس للقضاء عليه.

أما عن موقف النحاس تجاه قضايا مصر الاجتماعية والاقتصادية فيمكن القول بأن طبيعة علاقة النحاس بكافة القوى السياسية قد ألقت بظلالها على موقفه -كرئيس للوزارة- من قضايا مصر الاجتماعية والاقتصادية، وعلى ذلك يمكن تقسيم موقف الوفد من تلك القضايا إلى ثلاث مراحل مختلفة: الأولى هي فترة العشرينيات والثلاثينيات ويمكن تسمية تلك المرحلة بمرحلة "الوفد الشعبي أو الجماهيري"، والثانية هي فترة الأربعينيات ويمكن تسمية تلك الفترة بمرحلة "الوفد التابع للإنجليز"، والثالثة هي فترة الخمسينيات ويمكن تسمية تلك الفترة بمرحلة "الوفد التابع للملك" وفي المرحلتين الأخيرتين ضاعت مصالح الشعب الاجتماعية والاقتصادية.

أما في فترات وجود النحاس خارج السلطة، وعلى صعيد علاقاته مع القصر ، فإن سياسة النحاس تجاه القصر لم تسر على وتيرة ، واحدة وإنما سادها -بسبب ابتعاده عن السلطة وتجريده بالتالي من سلطاته التنفيذية والتشريعية - الارتجال والتخبط.

أما على صعيد علاقة النحاس بالأحزاب السياسية فيمكن القول بأن طبيعة علاقة النحاس مع تلك الأحزاب قد اختلفت من حزب لآخر حيث تشابهت علاقاته -في فترات الصراع- مع كل من الأحرار الدستوريين وحزب الشعب -بسبب قيام الحزبين كل على حده- بالاعتداء على الدستور "انقلاب محمد محمود وانقلاب إسماعيل صدقي"، بينما اختلفت طبيعة العلاقة مع حزب الهيئة السعدية فكان أساسها الرغبة في الانتقام وتصفية الحسابات القديمة، أما على صعيد علاقات النحاس مع الجماعات الأيديولوجية فإن الصدام قد حدث -غير مرة- بين هذه الجماعات وبين الوفد لأن الأخير استشعر في وجودها خطراً أيديولوجياً.

أما عن علاقة النحاس بالإنجليز فيمكن القول بأن تلك العلاقة قد سادها الارتجال والتخبط -بسبب قلة حيلة الوفد وهو خارج السلطة- حيث أبدى النحاس فور توليه زعامة الوفد- شيئاً من التشدد، ثم عدل أسلوبه إلى أسلوب الاعتدال والتقارب، فأسلوب مهاجمة بريطانيا، ثم معاودة التقارب معها، مستغلاً خطورة الموقف الدولي فيما عرف في حينه - بمقدمات الحرب العالمية الثانية-، لتتحول العلاقة بعد ذلك - أثر إقالته من الوزارة في عام ١٩٣٧م- إلى علاقة جفاء وخصومة، ثم محاولات النحاس المتكررة استغلال تدهور الموقف العسكري للحلفاء في شمال أفريقيا لتسهيل إعادته

إلى السلطة، ثم معاودة محاولات التقارب مع بريطانيا – أثر طرده من السلطة في عام ١٩٤٤م– مذكراً الإنجليز بجهود مصر المساندة لهم طيلة سنوات الحرب.

أما عن أسلوب النحاس في قيادة الحزب وإدارته فيمكن القول بأن ذلك الأسلوب قد مر بثلاث مراحل مختلفة: المرحلة الأولى –في العشرينيات– وهي مرحلة ديمقراطية القرار– حيث كان النحاس– بسبب حداثة عهدة بالزعامة الوفدية الفضفاضة– يمتثل دائماً لرأي الأغلبية من أعضاء الوفد في القرارات الهامة، ثم مرحلة دكتاتورية القرار، التي استمرت من مطلع الثلاثينيات حتى منتصف الأربعينيات تقريباً وخلالها تحول النحاس –في التعامل مع القرار الوفدي – إلي الدكتاتورية، وقد نتج عن ذلك الأمر تفكك الحزب وخروج العناصر الفعالة فيه أمثال أحمد ماهر ،النقراشي ثم مكرم عبيد بعد ذلك، والمرحلة الثالثة وهي المرحلة التي تأرجح فيها القرار الوفدي بين اليمين واليسار ومن الممكن تسميتها بمرحلة القرار الوفدي بين جناحي الوفد من يمين ويسار، وقد بدأت تلك المرحلة من منتصف الأربعينيات إلى مطلع الخمسينيات وخلالها تغير نسيج الوفد كلياً وذلك بتسلل عناصر يسارية إلى قواعد الحزب إضافة إلى وجود اليمين المحافظ في قيادة الحزب.

مصادر الدراسة

أولاً : الوثائق العربية :

أ) غير المنشورة :

دار الوثائق القومية

- محافظ عابدين
- محافظ الأحزاب السياسية
- حرب الوفد ٢١٦
- الهيئة السعدية ٢١٧
- حزب الشعب ٢٢٣
- مصر الفتاة ٢٢٤
- التماسات وأحوال سياسية
- وثائق خطية
- مذكرات عامة
- تقارير الأمن والبوليس السياسى

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

- قرار الوفد المصرى بدعوة الأمة للامتناع عن دفع الضرائب
- وثيقة خطية من محمد محمود إلى الملك يطلب فيها حل مجلس البرلمان
- كتاب محمد محمود إلى الملك الخاص بأسباب تعطيل الحياة النباتية

المتحف القضائى

- قضية النيابة العسكرية رقم ٥٣٢ ـ الأزبكية سنة ١٩٥٢، المقيدة برقم ١٤٣ عسكرية عليا ١٩٥٢ «حريق القاهرة»

دار المحفوظات العمومية بالقلعة

	ملف	محفظة	عين	مخزن
ـ ملف خدمة على ماهر «باشا»	٥٢	٥٧٣	٦٩	٤٢
ـ ملف خدمة محمد حيدر «باشا»	١٥٤	١٠٣٨	١١٩	٤٢
ـ ملف خدمة حافظ عفيفى «باشا»	٦٨٠	١١٦٩	١٣٩	٤٢

ب) المنشورة :

ـ القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٥م.

ـ فؤاد كرم: النظارات والوزارات المصرية ج ١ : منذ إنشاء أول نظارة فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م حتى قيام الجمهورية فى ١٨ يونية سنة ١٩٥٣، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩م.

ـ مؤسسة الأهرام : خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ١٩٦٩م.

ـ بيانات الحكومة وقرارات مجلس النواب والشيوخ بشأن الأسئلة والاستجواب عما ورد فى العريضة المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك، من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا، فيما يتعلق بها من مسائل سبق إثارتها فى مجلسى البرلمان، المطابع الأميرية، القاهرة المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٤٣م.

ـ مجلس النواب والشيوخ مجموعة مضابط المجلسين اعتباراً من عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٥٠م.

ـ دستور ١٩٢٣ «النص الرسمى».

ثانياً: الوثائق الأجنبية

A) Foreign Office

F.O	No	Year
371	3197	1918
371	12359	1927
371	12360	1927
371	12361	1927
371	12372	1927
371	13114	1928
371	13116	1928
371	13117	1928
371	13118	1928
371	13120	1928
371	13121	1928
371	13122	1928
371	13123	1928
371	13841	1929
371	13845	1929
371	13850	1929
371	14606	1930
371	14607	1930
371	14612	1930
371	14613	1930
371	14615	1930
371	14616	1930
371	14617	1930
371	14619	1930
371	14620	1930

F.O	No	Year
371	14621	1930
371	14622	1930
371	14623	1930
371	15403	1930
371	15404	1930
371	15405	1930
371	15406	1930
371	15407	1930
371	15408	1930
371	16108	1932
371	17007	1932
371	17008	1933
371	17977	1934
371	17978	1934
371	17979	1934
371	19014	1934
371	19074	1935
371	24624	1940
371	27428	1941
371	27429	1941
371	27431	1941
371	27432	1941
371	31567	1942
371	31568	1942
371	31569	1942
371	31570	1942
371	31575	1942

F.O	No	Year
371	41326	1944
371	41327	1944
371	41328	1944
371	41333	1944
371	41335	1944
371	45919	1945
371	45922	1945
371	45930	1945
371	53288	1946
371	53319	1946
371	62980	1947
371	69210	1948
371	69212	1948
371	73462	1949
371	73466	1949
371	73467	1949
371	80347	1950
371	80379	1950
371	80382	1950
371	80349	1950
371	80367	1950
371	80382	1950
371	80384	1950
371	90116	1951
371	90119	1951
371	96858	1952

F.O	No	Year
371	96860	1952
371	96866	1952
371	96867	1952
371	96870	1952

. Futher correspondence respecting the affairs of Egypt and the Sudan:-

F.O	No	Year
407	219	1936
407	221	1937
407	222	1938
407	223	1939
407	224	1940
407	225	1941

Embassy and consolate Archive:-

F.O	No	Year	Description
141	829	1942	Political situation
141	906	1943	Nahas Mustapha Elpasha
141	825	1943	
141	855	1943	Political Situation
141	962	1944	Black Book
141	1051	1945	Maher Amed
141	1187	1947	Egypt
141	1333	1949	Egypt

B) The private Papers:-

- Avon papers:- Papers of Lord Ovon "Anony Eden F.O, 954. 5.A.5.B - 5.C - 5.D (193645) Public Record Office, Richmond kew gardens. U.K.
- Delany, Gerald: Middle East Center St. Antony's College Oxford U.K.
- Diary of Percy Loraine, The Loraine, The Bodleian Library Oxford U.K.
- Holden Andrew, Papers Dating from his period of service with the Egyptian Govt 1907-1952., M.E.C. Oxford.
- Killearn diaries, Diaries of Lord Killearn "M.E.C. St Antony" College Oxford U.K.
- Zananiri Gastion, his private papers M.E.C. St. Antony's College Oxford, U.K.

ثالثاً: المذكرات واليوميات :

- إبراهيم عبد الهادى : مذكرات إبراهيم عبد الهادى، يكتبها محمد على أبو طالب روزاليوسف، يوليو - أغسطس ١٩٨٢م.
- أحمد حسين : إيمانى المجلد الأول، دار الشروق، ١٩٨١م.
- أحمد لطفى السيد : قصة حياتى، كتاب الهلال العدد ٣٧٧، مايو ١٩٨٢م.
- إسماعيل صدقى : مذكراتى، دار الهلال، ١٩٥٠م.
- حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٦م.
- حسن يوسف «باشا» : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢.
- سيد مرعى : أوراق سياسية ج ١، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٩م.
- صلاح الدين البستانى : معركة القنال كما شاهدتها وعرفتها ١٩٥١ - ١٩٥٢م، الطبعة الأولى، مكتبة العرب ١٩٥٦م.
- صلاح الشاهد : ذكرياتى بين عهدين، دار المعارف، ١٩٧٦م.
- عبدالعزيز على : الثائر الصامت، تقديم وتحقيق د. عبدالخالق محمد لاشين، دار المعارف ١٩٨٧م.
- عبدالعزيز فهمى : هذه حياتى، تقديم طاهر الطناحى، كتاب الهلال، العدد ١٤٥، أبريل ١٩٨٣م.

ـ عبدالفتاح حسن : ذكريات سياسية، الطبعة الأولى، دار الشعب، ١٩٧٤م.

ـ عبداللطيف البغدادى : مذكرات عبداللطيف البغدادى، الجزء الأول، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧م.

ـ فاطمة اليوسف : ذكريات، الطبعة الأولى، روزاليوسف، ١٩٥٣م.

ـ فتحى رضوان : أسرار حكومة يوليو، مكتبة مدبولى، دت.

ـ فخر الدين الأحمدى الظواهرى : من مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى، مطبعة الاعتماد.

ـ فخرى عبدالنور : صفحات من مذكرات فخرى عبدالنور، المصور فى ٢١ مارس ١٩٦٩م.

ـ كريم ثابت : مذكرات كريم ثابت عن أسرار السياسة المصرية، الجمهورية، العدد ٥٤٤، ١٩٥٥م.

ـ كمال الدين رفعت : مذكرات كمال الدين رفعت (١) حرب التحرير الوطنية بين معاهدة ١٩٣٦م وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤م، إعداد مصطفى طيبة، دار الكتاب العربى بالقاهرة ١٩٦٨م.

ـ محمد أحمد فرغلى باشا : عشت حياتى بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٤م.

ـ محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة، مصر ما قبل الثورة، دار المعارف ١٩٨٧م.

ـ محمد أنور السادات : البحث عن الذات، الطبعة الأولى، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر، ١٩٨٧م.

ــ محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، ج١، دار المعارف، ١٩٧٧م.

: ج٢ دار المعارف، ١٩٧٧م.

: ج٣ دار المعارف، ١٩٧٨م.

ــ محمد زكى عبدالقادر: أقدام على الطريق، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.

ــ محمد عبدالله عنان : مصر فى عيون أبنائها، ثلثا قرن من الزمان، مذكرات عبدالله عنان، كتاب الهلال، العدد ٤٤٥، يناير ١٩٨٨م.

ــ محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ١٨٧٥ ــ ١٩٥٦، المركز العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٢م.

ــ محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها، أخبار اليوم، العدد ٩٥، مايو ١٩٧٥م.

ــ محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد، القاهرة د. ت.

ــ محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى، القاهرة د. ت.

ــ محمود كامل : يوميات محام، كتاب اليوم، العدد ٢٣١ أول يوليو ١٩٨٤م.

ــ ونستون تشرشل : مذكرات ج ١، ترجمة العميد محمد شلبى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠م.

ــ ويفل : اللنبى فى مصر، ترجمة على إبراهيم الأقطش ومصطفى كامل فوده، د. ن.

رابعاً : الدوريات :

(١) الدوريات العربية :

- آخر ساعة (١٩٤٧م).
- الاتحاد (١٩٣٠ ـ ١٩٣١م).
- الأحرار الدستوريون (١٩٣١م).
- الأخبار (١٩١٨ ـ ١٩٢٨م).
- الأخبار المصورة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢م).
- الأخوان (١٩٤٧م).
- الأهرام (١٩٢٤ ـ ١٩٢٧ ـ ١٩٣١ ـ ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧م).
- الأيام (١٩٤١ ـ ١٩٤٢م).
- البستان (١٩٣٧م).
- البلاغ (١٩٢٧ ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥م).
- الثبات (١٩٣٠م).
- الجمهورية (١٩٥٣ ـ ١٩٥٥م).
- الخبر (١٩٥٢م).
- الدستور (١٩٣٩ ـ ١٩٤٦م).
- روزاليوسف (١٩٣٤ ـ ١٩٤٢ ـ ١٩٨٢م).
- الزمان (١٩٤٩ ـ ١٩٥١م).
- السياسة اليومية (١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠م).
- الشبان المسلمين (١٩٤٣م).
- الشعب (١٩٣١م).
- الصرخة (١٩٣٤ ـ ١٩٤٣م).

- صوت الأحرار (١٩٤٥م).
- صوت الأمة (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠م).
- الضياء (١٩٥٠م).
- الكتلة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٠م).
- الكشكول (١٩٢٣م).
- كل شيء (١٩٣١م).
- كوكب الشرق (١٩٣٢ ـ ١٩٣٦م).
- المصرى (١٩٣٥ ـ ١٩٤٢ ـ ١٩٥١م).
- المقطم (١٩٣٠م).
- المؤيد الجديد (١٩٣٠م).
- وادى النيل (١٩٣٥م).
- الوطنية (١٩٣٣م).
- الوفد المصرى.
- الوقائع المصرية (١٩٢٨ ـ ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ ـ ١٩٤٢م).
- اليوم (١٩٣٠م).

(٢) الدوريات الإنجليزية :

- Daily Herald 1930 - 1934.
- Daily Telegraph 1930.
- Egyptian Gazette 1930 - 1939.
- The times 1930 - 1934.

خامساً: اللقاءات الشخصية :

- لقاء مع الأستاذ محمود سليمان غنام أجراه مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر وتم اللقاء بالمركز بتاريخ ١٩٦٨/٧/١٧م.

- لقاء مع الأستاذ رشاد مهنا (باشا) بمنزله فى كوبرى القبة بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢.

- لقاء مع الأستاذ حافظ شيحة بدار المكتبة القومية فى مصر الجديدة ١٩٩١/٨/١٤م.

سادساً : الرسائل العلمية :

(١) باللغة العربية :

- حلمى أحمد عبدالعال شلبى: الحياة البرلمانية فى مصر، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الآداب من جامعة عين شمس ١٩٨٢م.

- حمادة محمود أحمد إسماعيل: جماعة الأخوان المسلمين دورها فى تاريخ مصر ١٩٢٨ ـ ١٩٤٩، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير فى الآداب من جامعة القاهرة ١٩٨٣م.

- زكريا سليمان بيومى: دور الجماعات الإسلامية فى مصر فى الحياة السياسية ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨، رسالة دكتوراه فى التاريخ الحديث من جامعة عين شمس ١٩٧٨م.

- سليمان محمد النخيلى: موقف الصحافة المصرية من الحركة العمالية، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه من كلية الآداب قسم الصحافة، جامعة القاهرة ١٩٦٥م.

- عبدالعليم إبراهيم خلاف: الهيئة السعدية «حزب السعديين» ١٩٣٨ ـ ١٩٥٣، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث من جامعة عين شمس ١٩٩١م.

- عبدالهادى عبدالحكيم محمد الخطيب: الدور السياسى لحركة الأخوان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، بحث لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٠م.

- محمد فريد عبدالمجيد حشيش: حزب الوفد ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، بحث لنيل درجة الماجستير فى الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٠م.

- مختار أحمد محمد نور: الحياة النيابية فى مصر ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤، بحث لنيل درجة الماجستير فى الآداب من جامعة المنيا ١٩٨٥م.

- منصور عبدالسميع منصور: حزب الكتلة الوفدية ١٩٤٢ ـ ١٩٥٣، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، من كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٧م.

- نبيه بيومى عبدالله: الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٣٤ ـ ١٩٣٠، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، من كلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٩م.

(٢) باللغة الإنجليزية :

- Abul Fadle M. The sidque Regime in Egypt 1930- 1934, P.H.D, in S. O.A. S. London 1975.

- Al Hadidi M.M.A. Sh. Mustafa El Nahas and The Wafd 1927 - 1953 S.O.A.S. London.

سابعاً: المؤلفات والدراسات :

ـ إبراهيم عامر: ثورة مصر القومية، دار النديم بالقاهرة، ١٩٥٦م.

ـ إبراهيم عبده: الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير، الطبعة الثانية مؤسسة سجل العرب، ١٩٧٩م.

ـ أحمد بهاء الدين: فاروق ملكاً، روزاليوسف ١٩٥٣م.

ـ أحمد حسين: حكومة الوفد، دارالشروق ١٩٨١م، الأرض الطيبة، دار الشروق ١٩٨١م، قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو المطبعة العالمية، القاهرة، د. ت.

ـ أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، البحث عن الديمقراطية، الطبعة الأولى دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٣م.

ـ أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، الطبعة الأولى دار المعارف، ١٩٨٢م.

ـ أحمد سويلم العمرى: أصول النظم السياسية المقارنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.

ـ أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، تمهيد الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة شفيق، ١٩٢٦م.

ـ إسماعيل محمد زين الدين: الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢م، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٩١م.

ـ أحمد عبدالرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف ١٩٦٧م.

: العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨م.

: تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة والمعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣م.

ـ أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية إلى إنهيار الملكية، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٩م.

ـ أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ ـ ١٩٢٩م، دار الشعب، ١٩٦٩م.

ـ أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينيات، ١٩٧١م.

ـ أنور عبدالملك، مشرفاً: الجيش والحركة الوطنية، ترجمة حسن قبيس، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧١م.

ـ جلال الدين الحمامصى: من معاركنا السياسية، معركة نزاهة الحكم، فبراير ١٩٤٢ ـ يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٧م.

: حوار وراء الأسوار، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الرابعة ١٩٧٦م.

ـ جلال يحيى وخالد نعيم: الوفد المصرى ١٩١٩ ـ ١٩٥٢، المكتب الجامعى الحديث بالأسكندرية، ١٩٨٤م.

ـ جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، الطبعة الأولى، الأسكندرية، د. ت.

ـ جمال الشرقاوى: حريق القاهرة، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.

- جمال بدوى: نظرات فى تاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

- جمال سليم: قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير، مطبوعات دار الشعب، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

- حسين فوزى النجار: سعد زغلول الزعيم والزعامة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦م.

- حلمى سلام: فاروق نهاية ملك، دار الهلال، الطبعة الثانية، ١٩٩١م.

- حمادة محمود إسماعيل: دور الأقاليم فى تاريخ مصر السياسى ١٩٣٦ - ١٩١٩، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٩١م.

- خالد محى الدين: المسألة الطائفية فى مصر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠م.

- راشد البراوى: حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، النهضة المصرية، ١٩٥٢م.

- راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م.

- رفعت السعيد: سعد زغلول بين اليمين واليسار، دار القضايا، بيروت، ١٩٧٦م.

: مصطفى النحاس السياسى والزعيم والمناضل، دار القضايا، بيروت، ١٩٧٦م.

: اليسار المصرى، ١٩٢٥ - ١٩٤٠م، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٢م.

: تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر، الطبعة الخامسة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨١م.

: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥، المجلد الأول، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.

: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٢٥ ـ ١٩٤٨، المجلد الثالث، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.

: حسن البنا.. متى وكيف ولماذا، كتاب الأهالى رقم (٢٨)، الطبعة التاسعة، أكتوبر ١٩٩٠م.

ـ رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢م، دار الكتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م.

: الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٣٧ ـ ١٩٢٤م، عالم الكتب، ١٩٧٥م.

: جماعة النهضة القومية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.

ـ ريتشارد ميتشل: الأخوان المسلمون ترجمة عبدالسلام رضوان، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، ١٩٨٥م.

ـ سامح كريم: العقاد فى معاركه السياسية، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت ١٩٧٩م.

ـ سامى أبو النور: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر
١٩٣٧ ـ ١٩٥٢م، مكتبة مدبولى، ١٩٨٨م.
ـ سامى فتح الله ياقوت: التنظيم السياسى فى مصر، مكتبة الأنجلو، ١٩٧٣م.
ـ سنية قراعة: نمر السياسة المصرية، مكتب الصحافة الدولى، القاهرة ١٩٥٢م.
ـ سيرانيان: مصر ونضالها ضد الاستعمار ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، ترجمة د. عاطف عبدالهادى علام، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
: الوفد والأخوان المسلمون، ترجمة بشير
السباعى، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦م.
ـ سيف الدين الغزالى: الوفد والاشتراكية، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، ١٩٧٧م.
ـ شهدى عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦م، الطبعة الأولى، دار شهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٧م.
ـ صبحى وحيدة: فى أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولى، د. ت.
ـ صلاح زكى: الفكر الديمقراطى والحياة النيابية فى مصر ١٧٩٨ ـ ١٩٥٢م، كتب سياسية، العدد الخامس، يوليو ١٩٧٩م.
ـ صلاح عزام: مصطفى النحاس ـ وثائق ـ مطابع سجل العرب، د. ب.
ـ صلاح عيسى: حكايات من مصر، الوطن العربى، بيروت، ١٩٧٢م.
: البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة،
الطبعة الثانية، مطبوعات الثقافة الوطنية،
١٩٨٠م.
: محاكمة فؤاد سراج الدين، الطبعة الأولى،
مكتبة مدبولى، ١٩٨٣م.

: الكارثة التى تهددنا، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٧م.

ـ طارق البشرى: المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، الطبعة الأولى، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٢م.

: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ١٩٨٧م.

ـ طه عمران وادى: الدكتور محمد حسين هيكل، حياته وتراثه الأدبى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٩م.

ـ عادل ثابت: فاروق الأول الملك الذى غدر به الجميع، الطبعة الثالثة، أخبار اليوم، ١٩٨٩م.

ـ عاصم الدسوقى: كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢م، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥م.

: مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٢م.

ـ عاصم محروس: صفحات من تاريخ مصر ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤م (حزب الشعب)، دار المعارف، ١٩٨٦م.

ـ عباس السيسى: فى قافلة الأخوان ج١، الطبعة الثانية، دار الطباعة والنشر والصوتيات، الأسكندرية، ١٩٨٧م.

ـ عباس حافظ: مصطفى النحاس، أو الزعامة والزعيم، مطبعة مصر، ١٩٣٦م.

ـ عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، دار الشروق، د. ت.

ـ عبدالخالق محمد لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، الطبعة الأولى دار العودة، بيروت، ١٩٧٥م.

: أضواء على وزارة ماهر من الحرب العالمية الثانية (بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية) المجلد الرابع والعشرون، ١٩٧٧م.

ـ عبدالرحمن الرافعى: أربعة وعشرون عاماً فى البرلمان، الطبعة الأولى، مطبعة دار السعادة، ١٩٥٥م.

: فى أعقاب الثورة المصرية، ج١، الطبعة الثانية، النهضة المصرية، ١٩٥٩م.

: فى أعقاب الثورة المصرية، ج٢، الطبعة الثانية، النهضة المصرية، ١٩٦٦م.

: فى أعقاب الثورة المصرية، ج٣، دار المعارف المصرية، ١٩٨٩م.

: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دار المعارف، ١٩٨٩م.

: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الطبعة الأولى، النهضة المصرية، ١٩٥٩م.

ـ عبدالعزيز الأزهرى وآخرون: فؤاد الأول ملك مصر، القاهرة، ١٩٣٧م.

ـ عبدالعزيز الرفاعى: الديمقراطية والأحزاب السياسية فى مصر الحديثة والمعاصرة، ١٩٧٥ ـ ١٩٥٢م، الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٧٧م.

ـ عبدالعزيز الرفاعى وآخرون: الوحدة الوطنية عبر التاريخ، عالم الكتب، ١٩٧٢م.

ـ عبدالعظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦م، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، ١٩٨٣م.

: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨م، الجزء الثانى، مركز الطباعة الحديثة بالرملة، د. ت.

: صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢م، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٣م.

: الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩م، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩م.

: حزب الوفد بين اليمين واليسار، مجلة الكاتب السنة الثالثة عشرة، العدد ١٤٧، يونيه ١٩٧٣م.

ـ عبدالوهاب بكر: البوليس المصرى ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢م، نهضة الشرق، ١٩٧٧م.

ـ عزة وهبى: تجربة الديمقراطية: تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥م.

ـ عصام ضياء الدين: حادث ١٧ يونيه ١٩٤٠م فى التاريخ المصرى المعاصر، دار الزهراء، ١٩٩١م.

ـ عفاف لطفى السيد: تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦م، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨١م.

ـ على الدين هلال: السياسة والحكم فى مصر، العهد البرلمانى ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢م، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧م.

ـ على شلبى: مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ ـ ١٩٤١م، ج١، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٢م.

ـ على شلبى ومصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ ـ ١٩٣٦م، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٨١م.

ـ على إبراهيم سلامة: ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس، مطابع سجل العرب، ١٩٨٣م.

ـ فؤاد سراج الدين: لماذا الحزب الجديد؟ الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٧٧م.

ـ فوزى جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر القاهرة، ١٩٥٨م.

ـ كامل مرسى: أسرار مجلس الوزراء، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٥م.

ـ كمال عبدالرؤوف: الدبابات حول القصر، كتاب اليوم، مؤسسة أخبار اليوم، العدد ٧٥، ٧ فبراير ١٩٧٤م.

ـ لطيفة محمد سالم: النظام القضائى المصرى الحديث ١٩١٤ ـ ١٩٥٢م، ج١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦م.

: فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢م، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، ١٩٨٩م.

ـ ماجدة محمد حمود: المعتدلون فى السياسة المصرية، دراسة عن محمد محمود باشا، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٩٢م.

ـ مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠م، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولى، د. ت.

ـ مجدى أحمد حسين: مصر الفتاة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٨م، ج١، القاهرة، ١٩٨٤م.

ـ محسن محمد: التاريخ السرى لمصر، دار المعارف، ١٩٧٩م.

ـ محمد إبراهيم الجزيرى: آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب، ج١، مكتبة مدبولى، ١٩٩١م.

ـ محمد السعيد إدريس: حزب الوفد والطبقة العاملة فى مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢م، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠م.

ـ محمد أنيس: حريق القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢م.

: ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢م.

ـ محمد جمال الدين المسدى وآخرون: مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨م.

ـ محمد حسين هيكل وإبراهيم عبدالقادر المازنى ومحمد عبدالله عنان: السياسية المصرية والانقلاب الدستورى، مطبعة السياسة، ١٩٣١م.

ـ محمد خليل صبحى: تاريخ الحياة النيابية فى مصر منذ عهد ساكن الجنان، محمد على، ج٤، مطبعة دار الكتب

: ج ٥، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨م.

: ج ٦، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٩م.

ـ محمد زكى عبدالقادر: محنة الدستور، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، ١٩٧٣م.

ـ محمد سعد الدين: زعيم مصر الخالد مصطفى النحاس، القاهرة ١٩٧٧م.

ـ محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦م، ج١، النهضة المصرية، د. ت.

ـ محمد صابر عرب: حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م، والحياة السياسية المصرية، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨٥م.

ـ محمد صبيح: طريق الحرية، ج٢، دار التعاون للطباعة والنشر، د. ت.

ـ محمد ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال والثورة الوطنية، ١٩٣٥م، ج١، دار الشعب.

ـ محمد عبدالرحمن حسين: نضال شعب مصر، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٠م.

ـ محمد على علوبة: مبادىء فى السياسة المصرية، دار الكتب، ١٩٤٢م.

ـ محمد فهيم أمين: الوفد ودوره التاريخى فى الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٩٢م.

ـ محمد مصطفى صفوت: مصر المعاصرة، وقيام ج ع م، ١٨٨٢ ـ ١٩٥٨م، النهضة المصرية ١٩٥٩م.

ـ محمد يوسف الجندى: ٢١ فبراير توجه جديد للحركة الوطنية، الكتاب الأول، الثقافة الجديدة، ١٩٨٦م.

ـ م. ف. سنيون: بريطانيا والدول العربية، ترجمة وتعليق أحمد عبدالرحيم مصطفى، د. ن.

ـ محمود سليمان غنام: المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العملية، دار الكتب ١٩٣٦م.

ـ محمود عبدالحليم: الأخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ ج١، دار الدعوة، الأسكندرية، ١٩٨٠م.

ـ محمود كامل العروسى: الاغتيالات السياسية ١٩٠٦ ـ ١٩٨٢م، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٩م.

ـ محمود متولى: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

ـ مريت غالى: سياسة الغد، برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٣٨م.

: جماعة النهضة القومية والإصلاح الزراعى، القاهرة ١٩٤٥م.

ـ مصطفى الفقى: الأقباط فى السياسة المصرية «مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية»، الطبعة الأولى، الشروق ١٩٨٥م.

ـ مصطفى أمين: من عشرة لعشرين، الطبعة الثانية، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨١م.

ـ مصطفى طيبة: الحركة الشيوعية المصرية، الطبعة الأولى، سيناء للنشر، ١٩٩٠م.

ـ نبيل عبدالحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر وأثره فى المجتمع المصرى، ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.

ـ نوال أحمد قاسم: تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبدالناصر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، ١٩٨٧م.

ـ هدى جمال عبدالناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢م، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربى، ١٩٨٧م.

ـ وليم شير: تاريخ ألمانيا الهتلرية، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربى، ج ١، بيروت، ١٩٨٢، ترجمة خيرى حماد.

ـ يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥م.

: الوفد والكتاب الأسود، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨م.

: أصحاب القمصان الملونة، المجلة التاريخية المصرية المجلد رقم (٢١).

المحتويات

القسم الثانى

مصطفى النحاس والوفد خارج السلطة

صدر فى هذه السلسلة

١- الأصول التاريخية لمسألة طابا ، دراسة وثائقية .
د. يونان لبيب رزق .
٢- مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية .
د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى .
٣- التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده
د. زكريا سليمان بيومى .
٤- الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث .
د. محمد كمال يحيى .
٥- رؤية فى تحديث الفكر المصرى ، الشيخ حسين المرصفى وكتابة رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب.
د. احمد زكريا الشلق .
٦- صياغة التعليم المصرى الحديث ، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣- ١٩٥٢.
د. سليمان نسيم .
٧- دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث .
د. شوقى عطا الله الجمل .
٨- التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
٩- المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ .
د. لطيفة محمد سالم
١٠- الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ - ١٨٤٨ .
د. نسيم مقار .
١١- حول الفكرة العربية فى مصر ،دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر .
د. فؤاد المرسى خاطر .
١٢- صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢، دراسة تاريخية.
د. يواقيم رزق مرقص .
١٣- الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .
د. سامية حسن ابراهيم .
١٤- العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤.
د. أحمد دياب .
١٥- حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين .

د. أحمد عصام الدين .
١٦- مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .
د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم .
١٧- رؤية فى تحديث الفكر المصرى، دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول.
د. أحمد زكريا الشلق .
١٨- صناعة تاريخ مصر الحديث ، دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى.
د. حمادة محمود إسماعيل .
١٩- الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥- ١٩٥٢، من ملفات الخارجية البريطانية .
د. لطيفة محمد سالم .
٢٠- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .
د. عادل حسن غنيم .
٢١- الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣،جمعية الانتقام.
د. زين العابدين شمس الدين نجم .
٢٢- قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦
د. زكريا سليمان بيومى .
٢٣- فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .
د. حلمى أحمد شلبى .
٢٤- الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .
د. شوقى الجمل .
٢٥- تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
٢٦- جمعية مصر الفتاه ١٨٧٩، دراسة وثائقية .
د. على شلش .
٢٧- السودان فى البرلمان المصرى ، ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .
د. يواقيم رزق مرقص .
٢٨- عصر حككيان
د. أحمد عبد الرحيم مصطفى .
٢٩- صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ١٨٩١ - ١٩١٣ .
د. حلمى أحمد شلبى .
٣٠- المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .
د. سعيدة محمد حسنى .
٣١- دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ .
د. عاصم محروس عبد المطلب .
٣٢- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

د. إسماعيل محمد زين الدين .

٣٣- دور الاقاليم فى تاريخ مصر السياسى .

د. حمادة محمود إسماعيل .

٣٤- المعتدلون فى السياسة المصرية .

د. أحمد الشربينى السيد .

٣٥- اليهود فى مصر .

د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد

٣٦- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .

د. الهام محمد على ذهنى .

٣٧- المعتدلون فى السياسة المصرية .

ماجدة محمد حمود .

٣٨- مصر والحركة العربية .

د. محمد عبد الرحمن برج .

٣٩- مصر وبناء السودان الحديث .

د. نسيم مقار .

٤٠- تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١ .

د. محمد أبو الاسعاد .

٤١- الماسونية فى مصر .

د. على شلش .

٤٢- القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ - ١٩٤٢ .

د. عاصم محروس عبد المطلب .

٤٣- المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة .

د. محمد صابر عرب .

٤٤- السودان فى البرلمان المصرى .

د. يواقيم رزق مرقص

٤٥- طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ .

د. عبد السلام عبد الحليم عامر .

٤٦- مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى ١٩٧٩ - ١٩٨٧ .

د. عبد الله الأشعل .

٤٧- السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ١٨٩٨ - ١٨٨٢، دراسة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى .

د. السيد سيد أحمد توفيق دياب .

٤٨- حوادث مايو ١٩٢١، صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩.

د. حمادة محمود اسماعيل .

٤٩- حدود مصر الغربية، دراسة وثائقية .

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٥٠- الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

د. شوقى الجمل .

٥١- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩ .

د. الهام محمد على ذهنى .

٥٢- الصحافة المصرية والحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ١٨٨٢ - ١٩٢٢ .

د. رمزى ميخائيل .

٥٣- المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر .

د. عبد الله محمد عزباوى .

٥٤- الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣.

د. أحمد زكريا الشلق

٥٥- الخطاب السياسى الصوفى فى مصر

د. محمد صبرى الدالى

٥٦- الطيران المدنى فى مصر

د. عبد اللطيف الصباغ

٥٧- تاريخ سيناء الحديث

د. صبرى العدل

٥٨- الجسد والحداثة: الطب والقانون في مصر الحديثة

د. خالد فهمى

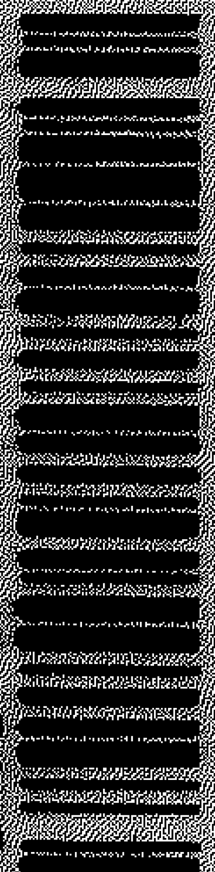
وبين يديك العدد (٥٩)

٥٩- مصطفى النحاس رئيساً للوفد

د. مختار أحمد نور

على كثرة ما كتب عن تاريخ حزب الوفد المصرى ودوره فى الحركة الوطنية المصرية، لم يحظ زعيمه ورئيسه - الثانى - مصطفى النحاس، أحد أبرز زعماء الحركة الوطنية المصرية فى فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، بدراسات علمية ضرورية وواجبه، ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب والذى يتناول بالدراسة العلمية الموثقة والموضوعية، دور مصطفى النحاس ليس فقط باعتباره رئيساً لحزب الوفد، وإنما من خلال السلطة التى احتازها ومارسها، ومن خلال وجوده خارجها، والكتاب ليس سيرة ذاتية أو ترجمة لحياة النحاس، وإنما هو بحث فى «الدور السياسى» له من خلال رئاسته للوفد، وعلى ذلك يتناول الكتاب بالدراسة قضايا أساسية، منها قضية الزعامة عندما تمارس السلطة السياسية، وكيف تتطور علاقاتها بمصدر السلطة أنذاك، الإنجليز والقصر، وبالشعب الذى تستمد منه هذه الزعامة. ومنها كذلك قضية مصداقية الزعيم فيما يقوله وينادى به وهو خارج السلطة، وما يفعله عندما يلى السلطة ويصبح عليه أن ينفذ ما كان ينادى به من برامج وسياسات.

وقد يختلف البعض مع المؤلف فى بعض تحليلاته وآرائه واجتهاداته، فهذا أمر طبيعى ومشروع، لكن الحقائق العلمية المستمدة من المصادر الأصلية، والموثقة، والتى اختبرت بمعايير النقد التاريخى العلمى، هذه الحقائق ليس بوسع أحد أن يختلف بشأنها، والنظرة العلمية تحتم علينا أن ننظر إلى زعمائنا باعتبارهم بشراً وليسوا أنبياء أو قديسين، وأن [illegible] الحقيقى لهم يوزن بميزان [illegible]
[illegible] الذى [illegible] فى [illegible]



مطبعة دار الكتب والوثائق القومية
(١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م)